تطور الرأسمالي

في البلدان النامية

الدكتور
موسى خلف عواد



الدار المنهجية
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

تطور الرأسمالي في البلدان النامية

تطور الرأسمالي
في البلدان النامية

الدكتور
موسى خلف عواد

الطبعة الأولى
2016م - 1437هـ



الدار المنهجية
للنشر والتوزيع



الدار المنهجية
للنشر والتوزيع

رقم التصنيف:330.122

تطور الرأسمالي في البلدان النامية

د.موسى خلف عواد

الواصفات: الرأسمالية//البلدان النامية/

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/12/5737)

ردمك ISBN 978-9957-593-87-2

عمان ـ شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

هاتف 4611169 6 962+ ص ب 922762 عمان ـ 11192 الأردن

DAR ALMANHAJIAH Publishing - Distributing

Tel: + 962 6 4611169 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan

E-mail: info@almanhajiah.com

المقدمة

لعل اصعب الحقائق التي تواجه البلدان النامية اليوم وهي تطلع الى مقدمات القرن الواحد والعشرين ، هي انها مازالت ذالك الجزء المتخلف من العالم الرأسمالي ، وانها الارض المحاصرة في النظام العالمي لعلاقات السوق ، لها فقط ثلث ناتجة القومي رغم انها تشغل اكثر من ثلثي كتلته البشريه ، ورغم محاولاته كثيراً مقاربة فعل التنمية بابعاد الزمانية او حدوده المكانية حيث تقاطعت قناعات واصطرعت رؤى حول امكانية تلمس معالم الطريق وشمول الوصف، حتى اضحت اشكالية التطور الاقتصادي في هذه البلدان اكثر مشاغلها الفكرية والعملية، لكنها لم تستقر على اي من القناعات الممكنة التي توصف لها نهاجيتها في ضبط فعالية التطور الاقتصادي فلجأت منها الى صوفية الحل الماركسي واعلنت لاثواب عقائدية على كل ما يتصل بالارث الاستعماري من انماط انتاجية او ثقافية ، بينما حاولت اخرى ان تجرب نماذج التحديث على وحي عقائد الليبرالية في محاولة لاعادة تكرار النموذج الغربي في التطور الرأسمالي ، الا ان القناعة الراسخة هي ان جميع هذه البدان لم تدرك اسباب تطورها الاقتصادي لانها على الاقل لم تدرك نظاماً عقلانياً او متوازناً لفعالية الاقتصادية، وكل ما تمثلة تجربة البلدان النامية في مجال التطور الاقتصادي لا يتعدى امكانية توصيفها بنها تجربة اجتماعية – اقتصادية لا تشبه ابداً مامرت به المجتمعات الاقتصادية الرأسمالية في الغي الاوربي او تلك المجتمعات التي اعادت انتاج الرأسمالية كما في الولايات المتحدة الامريكية او اليابان .

ان دلالات الطريق التاريخي لخاص الذي سلكته البلدان النامية يوحي بانتشار علاقات الانتاج الرأسمالية دونما تفضي هذه العلاقات الى تطورها الاقتصادي / وربما افضل ما يقال عنها انها علاقات افضت الى ذالك النوع من نمية التخلف .

ان الاشكالية التي تذهب لتناوله هذه الدراسة هي ان الرأسمالية كنمط انتاجي بصيغتها النظرية المجردة وخارج اطارها التاريخي عندما استخدمت اداة افرز علاقات غير نطامية في توزيع العلاقات الاقتصادية الدولية بطريقة غير متكافئة هل هي المسؤولة فعلاً عن استمرار تخلف اليلدان النامية ؟ وان اليتها غير قادرة على اعادة انتاج شروط التطور الرأسمالي خارج المجتمعت التي نشات فيها ، ام ان هذه البلدان كانت امام فرصة تاريخية ضائعة لم تستطيع معها ان تستخدم المعطيات الفكرية والعملية لنمط الانتاج الرأسمالي واطلاق الرأسمالية من تطور اقتصادي واجتماعي ، فهل كانت اشكالية التطور اقتصادي في البلدان النامية هي اشكالية تنتمي على الاقل الى القراءات الخاطئة لجداليات الفكر الاقتصادي او التنموي الليبرالي ؟ قبل ان تكون اشكالية مرتبطة بأشتغال الاليات التاريخية الداخلية او التخارجية للتخلف في هذه البلدان .

لعل اشكالية التطور الاقتصادي في معظم البلدان النامية تنتمي في جوهرها الى تلك العقائدية المتمايزة والصلبة التي اصطرعت حول نهاجية الفعل الاقتصادي سواء كانت نهاجية تستوحي مفرداتها من مصادر الفكر الاقتصادي الرأسمالي او مصادر الفكر الاقتصادي الاشتراكي ، دون ان تظر هذه الرؤى العقائدية الى حقيقة الشروط التاريخية لعملية التطور الاقتصادي ، وهي العلمية التي لا يمكن ان تتم الا عبر الانتقال الى احد خصائص التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية على وفق توحد نمط انتاجي مسيطر يقود اشتغال الياته ، سواء كات هذه التشكيلات تحمل طابع علاقات الانتاج الرأسمالية او نقيضة ، باعتبار ان هذا النوع او ذلك من التنميط لعلاقات الانتاج سيتضمن ادراك الظواهر الاقتصادية والاجماعية من العلاقة بين الطبقات الاجتماعية وطبيعة السلطة السياسية الى جانب التغير في الايدلوجيا والمواقف الفكرية المرتبطة بعملية الانتاج ، وهنا

فقط يمكن القو ان اشكالية التطور الاقتصادي في البلدان النامية مرتبطة في كون هذه البلدان لم تدرك ايدلوجيا التطور الاقتصادي او تستقر على قبول اي من وصايا الفكر الاقتصادي الغربي وذلك لان عملية التطور الاقتصادي لم تكن الا ذلك الفهم الطاغي لمظرية عوامل الانتاج المعروفة بقدر ماهية عملية ذات البعد التاريخي لا تجري خارج نمط انتاج سيادي يكتسح الانماط المتخلفة عنه .

والفرضية التي يقوم عليها هذا الكتاب هي ان البلدان النامية تتميز بوضعية تتصف على العموم بانها لم تشهد بعد خصائص تشكيلية اجتماعية – اقتصادية على درجة من الصفاء ، فهي ما زالت مميزة بتجاوز انماط الانتاج وعلاقتها ومؤسستها وهياكلها .الا ان هذه الخصوصية لا تشكل نفياً للقوانين العامة للتطور الرأسمالي فيها ، لان الادلة المتزايدة تؤكد ان علاقات الانتاج الرأسمالية في معظم اليلدان النامية اضحت اكثر من علاقات انتاج جنينية ، ولانها اكثر علاقات الانتاج انتشاؤاً فهي حتماً ستكون المقدمات المادية للنطور الرأسمالي فيها متى ما ادركت هذه البلدان شروط الموضوعية وعلى قاعدة وحدة حفظها على مصالحها الوطنية .

تأتي اهمية الكتاب لانه اقل الموضوعات التي عنيت بالدراسة بل ان البلدان النامية تواجه اليوم خطاباً فكرياً ونظرياً يحاول اطلاق الرأسمالية على اقتصاداتها ومجتمعاتها بطريقة ادراماتيكية منها خطابات برامج (التخصيصية - الاهلنة) او خطاب التكييف والتعديل الهيكلي وعلى وحي تسوق المسلمات النيوكلاسيكية (الفريدمانية) . لذلك يواجه اليوم اقتصادي البلدان النامية مهمة التعامل مع مضامين واهداف الخطاب الاقتصادي البرجوازي الجديد على قاعدة مفاهيمية وفكرية في استقرائه، و لا يعد نفينا او قبولنا لهذا الخطاب موقفاً ايدلوجيا يتسم بالعقائد الصلبة بقدر ما هو موقفاً يحمل في دلالته

لحقيقة جوهرية : هي ان اطلاق الرأسمالية خارج شروطها الموضوعية على البلدان النامية سيكون عملاً يحمل هذه البلدان على فرصة تاريخية ضائعة اخرى على طريق تطورها وربما سيكون ذلك احد خطايا فوضى مشاغلنا الفكرية وسياساتنا الاقتصادية .

وما دامت طبيعة البحث نظرية في الاساس فقد فرض منطق البحث استخدام الاسلوب الاستقرائي ، ولكي نبقي على مستوى تناول الظواهر من زاوية نظرية يذهب الباحث الى ادوات التحليل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية كما فرضت طبيعة البحث النظرية والفكرية اللجوء الحذر لانتقاء التعابير واالتعامل معها وفقاً لاغراض موضوعية البحث . واذا ما سلمنا بمحدودية العقل البشري وطبيعة المنحازة راعنا النظر الى وحدة الافكار التي تذهب هذه الدراسة البحث فيها نظرة الناقد المتفحص لا المتلقي المهزوم .

فأضحى هدف البحث استقراء حيثيات اشكالية التطور الرأسمالي ومحاولة الوقوف على شروطه الموضوعية في البلدان النامية ، والدراسة في غايتها محاولة لايجاد بناء نظري في مجال الاقتصاد السياسي للتنمية يتوخى الموضوعية ولعله يدركها في عرض وتحليل المواقف الفكرية النظرية لقضايا التنمية والتطور الاقتصادي في هذه البلدان على اعقاب هزيمة الفعل التنموي وحصاده الذي لم يغني .

اما هيكل الكتاب فقد تضمن مقدمة الدراسة وخمسة فصول ، اختص الاول بعرض جدالية النمو والتطور الرأسمالي في الفطر الاقتصادي الليبرالي في محاولة من الباحث للوقوف على عرض المواقف الفكرية من ظاهرة التطور الرأسمالي وتأكيدها على اهمية الفعل الفردي وريادته في اطلاق عمل اليات الفعالية الاقتصادية في تحقيق هذا التطور ، ولك يذهب الباحث الى عرض مضامين الفكر الاقتصادي الليبرالي حول النمو والتطور الاقتصادي بقدر ما هي محاولة لعرض ما يختص من مضامين هذا الفكر صلة بموضوع

البحث ، لذا اهتمت الدراسة على مدى المبحث الاول بعرض جدالية النمو والتطور الرأسمالي في الفكر الاقتصادي الليبرالي بينما اهتم المبحث الثاني بعرض جدالية هذا الفكر حول موضوعة التنمية الرأسمالية في البلدان النامية .

وانصرف الفصل الثاني الى دراسة الالية التاريخية للتطور الرأسمالي في التجربة الاوربية واليابانية ، وعلى مدى مبحثين مختصين تمثل مضامين هذا الفصل للوقوف على عرض تجارب الانتقال في كلا التجربتين على تحقيق اليات التراكم وتامين شروط التطور الرأسمالي لذلك لم يكن الفصل عرضا تاريخي لعملية التطور في طلا التجربتين بقدر ما هو محاولة نت الباحث على تحليل مجتمعي الدراسة وقدرتها في تحقيق التراكم والتصرف به على وحي الفكر الاقتصادي الليبرالي .

واهتم الفصل الثالث على مدى خمسة مباحث بدراسة اشكالية التنمية والتطور الرأسمالي في البلدان النامية ضمن الاطار المفاهيني لهذه الاشكالية ، وكمحاولة من الباحث للوقوف على ما يختص من جدل اقتصادي حول ظاهرة التنمية والتطور الرأشمالي في هذه البلدان من حيث موائمتهما ولاشكاليات التي تواجه المضي في اعتماد نهاجيتتهما او سياساتيهما في واقع الاقتصادات النامية .

اما الفصل الرابع فيذهب الى دراسة الدور الاقتصادي للدولة في التحول الى بناء ونشر علاقات الانتاج الرأسمالية كالية للتطور الرأسمالي في اليلدان النامية ، واعتقادا من الكاتب في اهمية الدولة كبنية فوقية في اعداد شروط تطور الرأسمالي من خلال تنميط العلاقات الانتاجية ، جاء هذا الفصل بحثا موسعا في تحليل خصائص الدولة والفعالية الاقتصادية لها من حيث تأثيرها في انماط التنمية الاثتصادية التي انشرت في هذه البلدان

حسب الطبيعة الطبقية وخصائصها الايدلوجية في التأثير على الاليات التاريخية للتطور الاقتصادي في هذه البلدان .

وجاء الفصل الخامس عرضاً للتصورات الخاصة عن طبيعة لشروط الاقتصادية لعملية التطور الراسمالي في اليلدان النامية ولهذا الغرض تضمن هذا الفصل خمسة مباحث جاء الاول منها بدراسة القاعدة المادية والطبقية للتطور الرأسمالي في البلدان النامية ، والثاني اهتم بعرض شروط تعديل اليات التراكم والثالث اختص بدراسةتعديل دور الدولة الاقتصادية ، مام الرابع فقد حال وصف الشروط الخاصة بتعديل هيكل الاسواق ، اما المبحث الخامس فقد تم من خلاله عر شروط ومضمين عملة التحول الى القطاع الخاص.

واخيراً تم التواصل الى بعض الاستنتاجات الرئيسية التي حاول الكاتب ان يجعل منها مساهمة متواضعة اطار دراسة هذا المضوع الحيوي .

وختاماً اقول على الرغم مما بذلته من جهد ومتابعة فان الدراسة ما هي الا مسهمة عملية في مجال البحث العلمي ، ولذا ما كانت قد اشتملت على خطأ فعذري ام موضوعية الدراسة لما لها من شمول وسعت ربما يصعب الاحاطة بجميع متطلباتها .

تمهيد

اذا كانت نظريات النمو والتنمية الاقتصادية تتطالع لبان اساب الزيادة المستمرة لانتاجية العمل واظهار الاثار التي تترتب على هذه الزيادة في مجال تنظيم الانتاج والتوزيع واستخدام الناتج القومي ، فعليه يجري النظر الى اليات النمو والتنمية على انهانماذج للامظمة الاقتصادية تقوم على علاقات ثابتة يمكن قياسها كما . ولكن على المستوى التاريخي لا يكفي مطلقا ان يكون هذا النموذج النظري عملاً يتسم بالتجريد بل يجب ان يواجه النموذج النظري لواقع تاريخي يتفق معه ، حتى يستطيع هذا النموذج حنل الاليات المناسبة للواقع المادي والاجتماعي الذي يتعامل معه [1] . فالنموذج الاقتصادي القائم على عمل القوانين الاقتصادية وحتميتها والتي تعبر عن ادراك الظواهر ، يكون معها التحليل الاقتصادي هو المحاولة الممكنة للسيطرة على الوقائع المادية والاجتماعية والاقتصادية في اطارها التاريخي – وعليه فقط فان اي مستوى من التحليل الاقتصادي هو بطبيعتة تحليل لتلك العلاقات الاقتصادية – الاجتماعية عبر تطورها التاريخي وعلى اساس هذا الفهم يجري النظر الى اختلاف اتجهات التحليل الاقتصادي من مدرية فكرية اى اخرى وذلك لاعتماد هذه المدارس الفكرية على تحليل وقائع اجتماعية – اقصادية مختلفة، وحدود زمانية مختلفة وهنا ينفي البعض قدرة النموذج الاقتصادي على التعميم المكني والزماني المطلق مهما كان المستوى وقدرة هذا النموذج من قابلية اكتشاف القوانين الاقتصادية الموضوعية ومتى ما تم نفي اي من الوقائع الاقتصادية – والاجتماعية وبعدها التاريخي الخاص بتشكيلية اجتماعية – اقتصادية معينة يصبح هذا النموذج فاقداً لقدرته في التاثير على هذه التشكيلة وتصبح الادوات التحليلة لهذا النموذج مغتربة عن واقع هذه التشكيلة ولا تستطيع ان تحنل معها جهازا مفاهيميا علميا يقوم على ادراك القوانين

العلمية الموضوعية والذاتية الخاصة باي تشكيلة اقتصادية – اجتماعية . ودون ادراك مثل هذه القوانين في اي من النماذج الاقتصادية الخاصة بالنمو والتنمية تاخذ هذه التماذج بعداً عقائدياً ابعد من ان تكون نموذجا يعتمد التحليل العلمي في دراسة الظواهر ومعالجتها ويفصل بين المنطق العلمي الموضوعي والحجج الفلسفية حسب تعبير (Mclosskey) [2] .
واتفاقا منا مع شومبتير فان اي نموذج اقتصادي واي مستوى من التحليل الاقتصادي يجب ان يقوم على نظرية علمية يتحدد اطارها بملاحظة الواقع وتكوين لفروض الاساسية (Axim Sorpostulates) على ان لا يجري قبول المفهوم غير الصحيح الذي يرى في النظرية مجرد فرض مفسر (Explanatory Hypothesis) والذي يتم الايحاء معه خطأ بامكانة الاستفادة من النظرية الاقتصادية ونماذجها في النمو او التنمية بغض النظر عن ظروف تكونها[3] .

هنا سنختص في دراسة القروض النظرية للفكر التنموي الليبرالي وما يتبعه من سياسات في النمو والتنمية ، املا منا في اشتقاق ما يمكن ان توفره هذه الفروض في جهود الانماء والتطور الاقتصادي في البلدان النامية ، ورغم ادراكنا للطابع الخاص لهذه الفروض والتي قامت في تشكيلة اقصادية اجتماعية مختلفة عن التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية في البلدان النامية ، الا اننا لا ننفي ان هذه الفروض والنماذج لها اوجه التقييم . وانها في الغالب تعتمد على القوانين الاقتصادي الموضوعية العامة قبل ان نتهم هذه النظريات وسياساتها بالاغتراب والنظر اليها بعقائدية صلبة . ودراستنا لجدليات الفروض الخاصة بالنمو والتطور الرأسمالي في الفكر الاقتصادي الليبرالي الغربي يقف ورائه غرضنا في محاولة ادراك الفروض الخاصة بامكانية تحقيق النمو والتطور الراسمالي . تلك الفروض

التي تكتسب طابعا موضوعيا مجردا تخضع لها جميع التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية والتييمكن اتعامل معها في تحليل عناصر وشروط التطور الرأسمالي في البلدان النامية .

وفي حدود بحثنا عن شروط التطور الرأسمالي في البلدان النامية نحاول الوقوف على هذه على هذه الشروط في تجربة التطور الرأسمالي في التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية الاوربية الغربية والتي .

يمكن ان يوفرها الفكر الاقتصادي الليبرالي مع احتفاضنا في الوقوف على تلك الشروط والنظراليها على انها شروط تكسب التجريد والموضوعية والتعامل معها على اساس النظرة العلمية للظواهر الاقتصادية – الاجتماعية ، ونؤكد اهتمامنا هنا على الجدليات التي رافقت تطور الفكر الاقتصادي الليبرالي الخاصة بالنمو الاقتصادي في جوهرها حول نظريتي التوزيع (Distribution Thoeries) والتي تمت بتحليل العوامل الستراتيجية لظاهرة الانتاج وما هية عناصرها وتكاليفها من جهة والكيفية التي يتم معها توزيع منافعها بين مصادر تكوينها ونظرية النمو الاقتصادي الديناميكي (Dynamic Growth Theory) والتي تهتم بصياغة نموذج النمو الذي يتطالع الى اكتشاف اسباب النمو في المدى الطويل والبحث في السياسات التي ترتبط بها عملية النمو الاقتصادي [4] .

المبحث الاول

جدالية النمو والتطور الرأسمالي في الفكر الاقتصادي الليبرالي

اولاً :- أرث الاكلاسيك :-

مع ظهور الاهمية المتزايدة للناتج الصناعي اصبحت رؤيا الفيزيوقاطية غير صالحة في تفسير النمو الاقتصادي والياتة ، حتى اصبح اقتصاديو فترة النمو الصناعي الحديث يوفرون التحليل الاقتصادي المناسب لديناميات المجتمع الصناعي واكتشاف اسباب شروط نموه على المدى الطويل [5] . واول هذه لشروط كان يجري استلهامها من فلسفة وروح عصر النهضة التي شهدتها المجتمعات الاوربية الغرية مع صعود التطلع الى العمل الحر ومبدأ النفعية وتقدسي الفرداية كقدرة غير محدودة لاطلاق الفعل الخلاق ، هذه العقائدية التي امتدت مع (فنسينت جوراناي) حتى (جون ستيوارت مل) ومرورا بـ (جون لوك) ، (بندكيت سيينوزا) ، (جان جاك روسو) ، و (ديدرو) ، كعقائدية مقدسة مثلها الحرية (وسيلة وقائية وشرط الرفاهية العامة وعنصر جوهري في السعادة) [6] حتى اصبحت الليبرالية واحترام الفردانية وروح المنافسة والملكية الخاصة كاطار لعلاقات الانتاج اطارا مفاهيميا مرتبطة بالمدرسة الكلاسيكية التي ارست قواعد المذهب الحر على ثلاث رؤى فلسفية هي ان التوازن الاقتصادي حتميا تقرر بتلقائية عمل قوانين موضوعية كما هي القوانين التي تحكم التوازن الطبيعي ، وتحكم تطوره كتلك التي ادركتها الداروينية، ومع هذا الايمان بالتلقائية فان المنافسة الحرة هي وحدها القادرة على الانتخاب وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية وان اي توسع في مهمات الدولة الى ابعد من حدود الحراسة من شأنه اخلال عمل القوانين التي تحكم تلقائية النمو وتقرر توزانة ، وان قدرة

الفرد على تحقيق مصالحة الخاصة تتفق تماما مع تقرير مصلحة الجماعة طلما كان الفرد مدركا للتوافق بين مصالحه الخاصة ومصالح الجميع . ومثلما هي الطبيعية توفر شروط الانتخب وشروط التي توزع الناتج (ان المشكلة الرئيسية في الاقتصاديهي تحديد القوانين التي تنظم عملية التوزيع) حسب ريكاردو والذي يجد الكلاسيك معه ان التوزيع يجب ان يجري بصالح طبقة الرأسماليون وهم وحدهم المسؤولون عن تراكم رأس المال كشرط موضعي لعملية النمو الاقتصادي واستمراره .

اظهر الكلاسيك في نهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر اهتماما بالغاً في صياغة نظرية القيمة التي احتلت موقعها مركزيا في نظرياتهم الاقتصادية حيث تم ابراز اهمية عنصر العمل البشري كمصدر للقيمة مع عوامل وشروط الانتاج الماديةالاخرى ، واظهر الكلاسيك ان السعر كمقولة اقتصادية هو التعبير الكمي عن القيمة ، وعندما يكون السعر تعبيرا كميا للتكاليف فان يمثل في اهم معطياته تعبيرا عن قيمة عرض السلع وان مستوى العرض هو الذي يتقرر معه السعر وهنا منح الكلاسيك لاول مرة طابعا موضوعـــيا (objective) لطبيعة التحليل الاقتصادي الذي يبحث في شروط النمو والياته [8] .

يرى الكلاسيك ان علاقات عرض عوامل الانتاج هي علاقات تعتمد على مستوى التراكم الرأسمالي ، وان استخدام اي من عوامل الانتاج المعروضة الاخرى يرتبط بحجم المتراكم من عنصر رأس المال [9] .

اظهر الكلاسيك شكوكهم في اولوية النشاط الزراعي في النمو الاقتصادي وذلك اعتمادا على فروضقانون تناقص الغلة وفرض النمو المستمر في السكان ، لهذا ابرزوا دور اولوية النشاط الصناعي في النمو الاقتصادي واعتماد العنصر الرائد في النمو .

احتل الربح حيزا مهما جدالية الكلاسيك حول مصادر النمو الاقتصادي حيث اظهروا ان الربح هو المصدر الوحيد والاساس للادخار وعنده فقط يتحدد مستوى تراكم رأس المال . وهذا بالضبط ما قاد الكلاسيك الى التاكيد في نظرية التوزيع على بحث العلاقة العكسية بين ارباح رجال الصناعة والاجور ، حيث اظهروا ميلا متزايدا لضغط الاجور بهدف تعظيم الارباح ، وان مثل هذاالضغط في حصة الاجور هو المصدر المهم في نمو الارباح وتنمية مدخرات رجال الاعمال كاهم مصادر التراكم النقدي التوازن فيها ، فالمنافسة لها نفس الالية في تقرير الانتخاب فيالحياة الاقتصادية وهي وحدها تحمل شروط التوازن التلقائي داخل الحياة الاقتصادية ، والليبرالية اقتصادية هي الالية التي تحمل من يسير في الاتجاه الصحيح وتطرد من يعمل بالاتجاه الخاطيء ، والكفاءة وحدها هي التي تقرر الفعل المرغوب والقادر على المنافسة في الحياة الاقتصادية وعبر الية لخفية للسوق ، واذا كان هذا هو الاطار العقائدي الذي يعتمده الفكر الاقنصادي الليبرالي الكلاسيكي الذي تستمد منه ادوات تحليل عملية النمو الاقتصادي فانه جدل في اطاره الشمولي يرى في النمو مسار خطي متجانس يعتمد التغيرات في الانتاج وتطورها على اساس تامينه للحاجات البشرية المستمرة في تطورها ، كما يهتم هذا الجدل في العلاقات الوظيفية والسببية التي تنشأ عن تطور حجم الانتاج واظهار العلاقة بين تطور انماط الانتاج وتوزيعه ومنها تطور علاقات نموالانتاج يتوزيع الدخول ووتائر تراكم رأس المال كاحد اهم شروط تجديده ضمن نمط من علاقات طبقية شديدة التمايز وفقاً لنمط الانتاج الرأسمالي القائم على عقائدية الليبرالية الاقتصادية [7] تأسيساً على ما تم عرضه فان الاقتصاد السياسي للنمو والتطور في الفكر الاقتصادي الليبرالي الكلاسيكي يقوم جهده في صياغة شروط النمو الاقنصادي ضمن اعتماد عقائدي لنظريتي التوزيع ونظرية النمو الديناميكي ، وجملة

الشروك التي تثيرها جدليات الفكر الاقتصادي الليبرالي الكلاسيكي التي يمكن ان نقف على حدودها هي :-

يرتبط المفهوم المركزي في تحليل شروط النمو الاقتصادي عند الكلاسيك على اساس فهم تلك العلاقات الطبقية التي تنشأ عن علاقات الانتاج ، فابنية الطبقية على اساس الملكية الخاصة هي اساس موضوعي في ظهور التراكم الرأسمالي ، وهذا المستوى من التحليل القائم على تحليل البنية الطبقية منذ ظهوره عند ادم سمث فانه مستمد من الفيزوقراطية عند تحليل كيناي لاشكال توزيع الناتج عند الطبقات حتى تم انضاج هذا التحليل هند الكلاسيك كاطار لمستوى من التحليل الخاص بشروط النمو الاقتصادي ، فتوزيع الناتج وفقاً لنظريتي القيمة والتوزيع هو الذي يحكم ويقرر شروط النمو الاقتصادي ترتبط بتلك القوانين ومن ثم الاستثمار والنمو [10] . فقد اكد ريكاردو على ن الربح فقط هو ذلك الجزء من القيمة الذي يستبقية صاحب رأس المال لنفسه وان حجم هذا الربح يتوقف على حجم رأس المال المستخدم وحجم الاجور المدفوعة ولاول مرة يهتم ادم سمث في اظهار العلاقات السببية بين اتجاه معدل النمو الاقتصادي واتجاهات ميل الربح الى الانخفاض مع اشتداد روح المنافسة بين رجال الصناعة على العمل وهذه المنافسة ستنطوي على طلب متزايد على العمل وبالتالي رفع حجم الاجور ، لهذا يؤكد الاكلاسيك على ضبط ومراقبة الاجور عند مستوى حد الكفاف قبل الذهاب الى المساواة على مستوى الارباح [11] . وان كان ريكادو لم يبدي اتفاقه مع سمث في تحليل اليات ميل الربح الى الانخفاض واعطى تحليله لهذه الظاهره عبر نظريتة في الربح التفاضلي الا ان الكلاسيك متفقون على تناقص مستوى الارباح هو العلة في اعاقة النمو ، وان مستوى الاستثمار والنمو الاقتصادي هو رهينة لنمو الارباح في الصناهة وليست هناك اي قيمة

لتلك العوامل السلوكية في زيادة حجم الاستثمار مثل عوامل الرغبة في الاستثمار . بل ان فرص الربح وحدوده هي وحدها التي تقرر اي مستوى من الاستثمار [12].

اوحت تجربة النمو الصناعي في انكلترا ابان الثورة الصناعية وانتشارها في اوربا الغربية منذ القرن السابع عشر باليقين للكلاسيك ان التقدم المتسارع في فنون الانتاج يوفر اعظم الفرص في انخفاض حجم نفقات الانتاج وتنامي الارباح ، فتقدم الفن الانتاجي يوفر فرص الربح فوق الاعتيادي ، فالتدفق من السلع الجديدة ينمي بصفة متزايدة فرص الاستثمار والارباح ويجذب معه منتجين جدد يرغبون في الربح واعتماداً لظروف المنافسة ياخذ البرح من جديد مسار متراجع حتى وضعة الاعتيادي . وانما حاول تاكيده الكلاسيك هنا هو تقدم الفن الانتاجي باعتباره شرطاً حاسماً من شروط نموه طالما كانت الارباح دالة في التقدن التكنولوجي . كما اكدوا على ان تقدم الفن الانتاجي يدعم تركيز رأس المال من جهة ويعمل على رفع (معامل رأس المال / العمل) ومثل هذا التحول يبرز اهمية جدل الكلاسيك على مستقبل النمو الرأسمالي ويوحي الى (ماركس) بما يتنبأ به حول ازمة الرأسمالية وهزيمتها لاحقاً في صراع طبقي بين الاعداد المتزايدة من الاجراء العاطلين مع كل تقدم في الفن الانتاجي واظهار الميل المتزايد لتركيز رأس المال لدى اولئك القلة من مالكي رأس المال [13].

يجد الكلاسيك ان عملية النمو الاقتصادي لها طبيعة الية تستند الى حتمية التوازن في الامد الطويل [14] ، وان هناك ايمان كطلف بقدرة المنافسة وقانون السوق على الوصول بالكميات الاقتصادية الى حالة التوازن وحالة التوظيف الكامل (Vol-Employment) اعتماداً على اساس قبولهم لقانون ساي (J.B.Say) في الاسواق والذي حاول من خلاله ساي ان ينفي قبول ظاهرة فيض الانتاج ما دام الاخير هو الذي يخلق طلبه وهنا يرسي

الاساس النظري لنظرية (والرس) في التوازن [15] . احد اهم اركان النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي . والتي على اساسها يفسر الكلاسيك النمو كفعل تلقائي اذا ما توفرت شروط سوق المنافسة الصافية ، لذلك اطلق الكلاسيك ايمانهم بعقيدة الحرية الاقتصادية واحترام الملكية الخاصة والتي عبرها يسعى الافراد الى تحقيق مصالحهم الخاصة والي هي بدون شك وبشكل عفوي تلتقي مع مصالح الجمعة واليس هناك اي دواعي لافساد مناخ المشروع الفردي من قبل التدخل الحموني الى ابعد من حدود الرعاية .

كان نطاق تحليل (سمث ومانثوس) الخاص باهمية حجم الاسواق في قيام مبدأ التقسيم وتخصيص العمل فاتحة اهتمام الكلاسيك بدراسة اقتصاديات الحجم ، اصبح معها سعة الاسواق المحلية والخارحية من بين اهم شرائط النمو الاقتصادي عند الكلاسيك تم عبرها التاكيد على اهمية التجارة الخارجية كماكنة للنمو ، حتى اضفت عليها صياغة ركاردو لنظرية التكاليف النسبية وقبلها صياغة سمث لنظرية التكاليف المطلقة طابعاموضوعيا لتاكيد الكلاسيك على اهمية توسيع الاسواق الخارجية كاحد اهم شرائط النمو واستمراره وتكتسب معها عملية النمو مجالا دوليا ونفي قيامها على حدود الاقتصاديات المحلية ، وهذا ماحاول الكلاسيك تاكيده من خلال صياغة نظرية جديدة لمفهوم مكاسب التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولي كمصدر مهم في تشيط النمو الاقتصادي والاستخدام الامثل للموارد بين الاقتصاديات المحلية المختلفة .

اكد الكلاسيك اهمية العوامل السلوكية في تحليل النمو اقتصادي خاصة ذلك التاكيد الذي اطلقة المالثوسيون على عدم قدرة طبقة الاجراء من الناحية السلوكية على ضبط اعدادهم اما اي زيادة في مستوى دخولهم وعليه يكون هذا السلوك من اهم عوائق النمو الاقتصادي ، طالما كان هذا السلوك مدعى القلل من زيادة نمو السكان بمعدلات

تفوق معدلات نمو الناتج ، كما اتهم الكلاسيك سلوك الطبقات الربعية بالخمول وجمود استخدامهم لاساليب الانتاج الحديثة وميلهم لذلك النوع من الانفاق غير الاستثماري وقد وجد الكلاسيك ان الطبقات الربيعية طبقات طفيلية تستمد دخولها من عملية تشوه ظاهرة توزيع الدخل والذي يتم في ظل ظروف زيادة المو السكانيمن جهة ومن ظروف ثبات الفن الانتاجي في الزراعة من جهة اخرى ، وان مثل هذه الظروف تجري حتما في غير صالح رجال الصناعة وفي غير صالح نمو الارباح كمصدر للنمو الاقتصادي باعتباره مصدر التراكم الرأسمالي الاكثر فاعليه ، وعلى هذا المستوى من ادراك الكلاسيك للعوامل السلوكية للطبقات يدركون ان نمط توزيع الدخل بهذا الشكل يمثل اهم عوائق النمو الاقتصادي [16] .

القى الكلاسيك كثيرا من خلال الشك حول استمرار عملية النمو مع اعتمادهم نظرية ريكاردو في ميل الارباح الى الانخفاض ونظرة ماتثوس في السكان ، فهم مع تاكيد النمو دالة في الربح وتقدم الفن الانتاجي الا انهم يؤكدون ان الاقتصاد حتما ينزع الى الركود على المدى الطويل مع ميل معدل الربح الى الانخفاض .

ثانياً : الكلاسيك الجدد وشرائط النمو :

ان النوقص التي اظهرت كل من نظرية القيمة ونظري التوزيع عند الكلاسيك اوحت كثيرا لماركس في بناء هيكله النظري في (رأس المال *) الذي اظهر نواقص التنظيم الرأسمالي الذي حاول الكلاسيك تاكيد موضوعيته على انه النظام الذي يقوم على اساس خلق الفائض الاقتصادي ومراكمته والذي هو فضيلة لطبقة اجتماعية تستطيع خلق الفائض ومراكمته [17] ، وعليه يتم النمو الاقتصادي اولا عبر تخليق الفائض وتراكمة وضمن نظرية التوزيع الكلاسيكية يتم قبول تفاوت توزيع الدخل في صالح رأس المال

الصناعي كضرورة لخلق الفائض وتراكمه ودون ذلك لا يمكن تحقيق النمو والتطور الاقتصادي ، فالرأسماليون الصناعيون هم اكثر قدره على خلق التراكم النقدي ومن ثم التراكم الرأسمالي ، وعندها ينفي الكلاسيك اي معنى لمقولة الاستغلال الرأسمالي ، بل انهم اكدوا على الوظيفة الايجابية للربح كمصدر مهم للمراكمة والنمو . واذا ما اريد للنمو ان يستمر فيجب ان يكون هناك ميلا متزايدا لنمو الارباح وثبات الاجور وضغط العوائد الريعية ، وهنا فقط يرى الكلاسيك ان التفاوت الطبقي يحمل معه الية النمو الاقتصادي [18] .

ان الكلاسيكيين الجدد ادركوا حدود جديدة لمفهوم الفائض والنمو عندما انكروا وجود الفائض الاقتصادي محاولين السعي لاثبات ان عوائد عناصر الانتاج المختلفة هي من طبيعة واحده ، طالما كانت لهذه العوائد مسهمة في تكوين الناتج ولها حصتهامنه حتى اصبحت مقولة السعر والدخل الشخصي والناتج الكلي هي معطيات النموذج الكلاسيكي الجديد في النمو بعد ان كان الربح والاجور الحدية معطيات النموذج الكلاسيكي ، حيث اظهر الكلاسيك الجدد ان الربح وحده لم يكن العامل الحاكم في تقرير التراكم والنمو ، وانما يتقرر التراكم اعتمادا على قدرة الافراد في الادخار وهي قدرة ترتبط بقيم سلوكية تتحدد بقيم ثقافية واجتماعية خاصة بكل تشكيلة اقتصادية – اجتماعية مثل ميل الافراد الحدي للاستهلاك والادخار ، ولم ينفي الكلاسيك الجدد اي نزوع لتفاوت توزيع الدخول كالية في تكوين الادخار واستمرار النمو ، حيث ينفي الكلاسيك الجدد التوحيد بين المستثمر والمدخر فالاستثمارات الجديدة لا يجري تمويلها فقط كما هي عند الكلاسيك من الارباح المتراكمة لرجال الاعمال ، اذ يفترض هؤلاء ان عملية النمو تتضمن تراكم مسبق رأس المال وعليه يكون هذا التراكم يجري فقط مع عرض الاموال

المدخره والتي مصدرها زهد السيد الرأسمالي ، بينما يجد الكلاسيك الجدد ان التراكم لا يكون متاحاً مع وجود اجر لرأس المال (اسعار الفائدة) وليس المهم في اتاحة رأس المال تلك العوامل الشخصية البحتة التي تقرر الادخار ، عند هذا الاختلاف بين الكلاسيك والكلاسيك الجدد يظهر اعتماد الكلاسيك الجدد التفسير الحدي والتفسير الموضوعي عند الكلاسيك حيث اعتمادهم نظرية العمل – القيمة بينما يعتمد الكلاسيك الجدد النظرية الحدية كاداة في تحليل الظواهر الاقتصادية ، وان كان كل من لنظريتين ينتميان الى فلسفة اللذه [19] وان يتم قبول فرضية تفاوت توزيع الدخول كالية للتراكم عند الكلاسيك الجدد الا انهم حاولوا تن يضيفوا طابعا خلاقيا على مستوى تحليلهم الاقتصادي من خلال اظهارهم للمصلحة الشخصية للعمال [20] والنمو الاقتصادي يكون عملية مرغوبة عندما يعبر عن مصالح جميع غرماء عملية الانتاج خاصة عندما يكون التشغيل الكامل هدفا له اولوية في النمو ، الى جانب نمو الانتاج الذي يعيق نمو اثار التضخم الذي يلغي معه معادلة (الاجور الحدية – الارباح) عند الكلاسيك [21] .

اخيرا يمكن ان ندرك ان الكلاسيك الجدد في تحليلهم للنمو الاقتصادي اهملوا اي قيمة تحليلية لمتغيرات النمو السكاني ، والتقدم التكنولوجي كاحد اهم شرئط النمو عند الكلاسيك بل اعتبر الكلاسيك الجدد هذه المتغيرات من المتغيرات التي تسكن خارج اي نموذج في النمو الاقتصادي .

ثالثاً : التحليل الكنزي للنمو :

يمثل التحليل الكنزي وسياساته خطوه مهمة مقارنة بالتحليل الكلاسيكي لظاهرة النمو الاقتصادي ، حيث اعطى كنز ومريدية للتوازن مع التشغيل الكامل وجودا واقعيا في الاقتصاديات الحديثة ، لانه لاول مرة يعرض امكانية التوازن مع البطالة ، واظهر تهيجا

جديدا للدولة يخرجها من اطار عمل مؤسساتي ووفقا للادوار المرغوبة لها حسب الكلاسيك في عقائدهم باتجاه حيادها الاقتصادي المطلق . وكانت قدرة الكنزية الاساسية كبيرة في اطار انجازها لعمل نظري يفسر ما يجري في الحياة الواقعية (22) ترك اثرا بارزا في مجال الادب الاقتصادي وسياساته . ساهم عبره في تكييف نمط الانتاج الرأسمالي وخفف من وطأة ازماته وتناقضاته الجوهرية .

اننا هنا لسنا بصدد عرض النظرية الكنزية ولسنا في غاية لها بل جل غايتنا هي ان نحاول ادراك الكنزية لظاهرة النمو الاقتصادي .

يقوم التحليل الكنزي على ثلاث تصورات اساسية هي :-

أ- نفي فكرة السوق المفتوحة التي تحمل على تحقيق التوازن العام والتشغيل الكامل وفقاً لقانون ساي في الاسواق عند الكلاسيك .

ب- نفي امكانية الاستغلال الامقل للموارد في ظل شروط المنافسة التامة حيث لم تعبر الاسواق في الاقتصاديات الحديثة عن وجود مثل هذه المنافسة بقدر تعبيرها عن وجود اوضاع الاحتكار في هذه الاسواق مع الميل المستمر لتركيز رأس المال .

جـ- ان نمو الاشكال المختلفة للاحتكار ينفي امكانية توزيع الدخل بشكل يدعم النمو الاقتصادي ، ووفقاً للقانون النفساني الذي اعتمده كنز في تحليل دالة الاستهلاك والادخار فان جزءاً متزايداً من الدخل القومي في ظل اسواق الاحتكار يصبح عائداً احتكارياً ولان نزعة الادخار هي اعلى عند ذوي الدخول العالية فان أي زيادة في كتلة الادخارات ستصبح حتماً وفي جزء كبير منها على شكل ارباح غير موزعة داخل المنشأت الاحتكارية ، وعلى اساس هذا الواقع يجد الكنزيون ان مستوى التشغيل

الكامل لم يكن امكانية متاحة اما هذه الاقتصاديات التي تغير معها نمط توزيع الدخل لصالح الاحتكار وهذا النوع من نمط توزيع الدخل هو المسؤول عن تعطيل النمو الاقتصادي [23] عند هذا المستوى من التحليل وجد كنز ان ثقة الكلاسيك باليات سوق المنافسة التامة لم تكن صحيحة لانها اضافة الى اهمالها لنمو الاحتكار فقد اهتموا حسب تحليل (كنز) بتوزيع الناتج الاجتماعي دون اهتمامهم بحجم هذا الناتج وفي مجال تاكيد كنز لهذا الاتهام يقتبس مقولة ريكاردوا (ان الاقتصاد السياسي ليس بحثاً في طبيعة الثروة واسبابها وانما هو بحث في القوانين التي تعين تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي تشارك في تكوينه) .

مع اخفاق التحليل الكلاسيكي وسياساته من تفسير ازمة الركود في ثلاثينات هذا القرن وعجز سياساتها الخروج من هذه الازمة لاقى التحليل الكنزي قبولاً واسعاً واخذت سياسته في معالجة اثار الازمة وتجنب وقوعها مدى واسع من السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية حتى مطلع سبعينات هذا القرن .

لقد اعتمد المنهج الكنزي في بحث اسباب استمرار النمو على عرضه لسياسات اقتصادية اكثر ادائية في رفع الطلب الكلي عن طريق دعم اكبر من قبل التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وعبر ادواتها في كل من السياسة النقدية او المالية دون ان يمس هذا التدخل الطابع الرأسمالي للنظام الاقتصادي مثلما اراد الماركسيون لهذا الدور . ومع اعتماد كنز للطالب في تقرير مستوى النشاط الاقتصادي يكون كنز قد نفى اعتماد هذا المستوى على جانب العرض ، وعندها رفض كنز قدرة العرض في خلق التوازن بشكل تلقائي كما دافع الكلاسيك عن ذلك [24] ، وحتى يقطع كنز أي صلة له بالتحليل الكلاسيكي في النمو والتوازن الاقتصادي رفض كنز اعتقاد الكلاسيك على ان النمو

الاقتصادي هو دالة في حجم التراكم الرأسمالي وهو فضيلة الرأسماليين المدخرين ووجد كنز ان الادخار ليس كافيا لتقرير استمرار التراكم والنمو بل ان الرغبة في الاستثمار التي تعتمد على معامل الكفاية الحدية لرأس المال ومستويات اسعار الفائدة المتاحة هي التي (تخلق العالم وتخلق القدرة على امتلاكه) على حد تعبير كنز نفسه ، ولا يرجح كنز تعطيل النمو الى اسباب تتعلق بنقص العرض وانما الى قصور السوق [25] .

مما لا شك فيه ان التحليل الكنزي للعوامل الحددة لحجم الطلب الفعال في ظروف سكونية تمثل الاطار الذي يجري معه تقرير الشروط المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستمر ، تطورت بعدها الكنزية من نظرية في التوازن السكوني الى نظرية في التوازن الديناميكي على يد كل من (هارود) ، (دومار) ، (هانسن) ، (روبنيس) [26] .

وفي اطار التحليل الكنزي حالو لكل من هارود ودومار ان يدعما نظرية النمو الديناميكي التي قطعت اي صلة لها بالتنبؤات الكلاسيكية حول وضع السكون والتي تقوم على فرض الارض المحدودة والتكنولوجا المعطاة ، فزيادة معدلات نمو الناتج عبر الزمن يحد من حوافز مراكمة رأس المال يجد معها الكلاسيك ان الاقتصاد يقع على المدى الطويل في وضع الركود . لكن نظرية النمو الديناميكي تجد ان العلاقة بين الاجور وحجم السكان هي فرض كلاسيكي غير صحيح ، كما انها تتجاهل وجود الارض قيدا في النمو ، من جهة اخرى تجد هذه النظرية ان زيادة عرض العمل بمعدل نسبي ثابت يرتبط بعوامل ديموغرافة وسايسلوجية وليس الاجر العامل المؤثر الاساسي في هذا العرض كمى يرى الكلاسيك ، لهذا لم يعد رأس المال حسب نظرية النمو الديناميكي كجرد كتلة الاجور التي تتفق كميا مع حجم الطلب على العمل مضروبا بمعدل اجر الكفاف ، بل ان رأس المال هو خزون البضاعة المركبة اللازم توفيرها كدالة في زيادة الناتج ، وطالما كان الناتج غير

ذات صلة بالارض ، وعرض العمل غير تابع حسب صليب مارشال لمعدل الاجر ، لهذا كله فان عائد رأس المال يميل الى الانخفاض فقط مع شرعة نمو المخزون من رأس المال تفوق سرعة نمو قوة العمل ومثل هذا التحليل ينفي وجود اي اسباب بنيوية تبرر توقف التراكم الرأسمالي (27) .

مع هذه المعطيات التحليلة لتي وفرتها نظريات النمو الحديثة حاول كل من تحليل هارود ودومار ان يصمما بنية نظرية جديدة في تحليل النمو الاقتصادي غاية منهم في تصميم نموذج للنمو المستقر (Qrowth Requirement of Steady) يبحث في غير تلك اشروط الكلاسيكية للنمو .

حاول تصميم هارود – دومار ان يفسر النمو الاقتصادي عبر ثنائية الدور الذي يمارسة التراكم الراسمالي في عملية النمو بين خلق الطاقة الانتاجية وخلق الدخول ، فقد اظهر النموذج ميلا في تطوير فعالية عنصر العمل او معدل التطور التقني والتي تسمح بزيادة الانتاج بالفرد وبمعدل مو مساو لذلك الفرق بين معدل نمو الناتج ومعدل نمو عرض العمل وهذا ما يعبر عنه هارود بمعدل المو الطبيعي (28) ذلك المعدل من النمو الذي يسمح به زيادة السكان والتطوير التقني وحسب تعبير هارود فهو معدل النمو اللازم لاستخدام قوة العمل النامية توضيفاً كاملاً يعتمد على متوسط المعدل السنوي لزيادة عرض قوة العمل ومتوسط المعدل السنوي للزيادة في انتاجية العمل الذييعكسه التطور التقني ، وعند هذ المستوى من التحليل يجري التميز بين معدل النمو الطبيعي ومعدل النمو المرغوب والذي هو بتعبير هارود المعدل الشامل للنمو الذي يظهر معدل تقدم الاقتصاد ككل اي ذلك المعدل الذي معه الاستثمار المخطط والادخار المخطط في حالة من التوازن ، ولما كان الاستثمار يعتمد على ذلك الحجم من العوامل الانتاج الكافية لوجود حجم الاستثمارات

القادرة على استيعاب حجم الادخار المتاح فقط عندها يمكن ان يوصف معدل النمو على انه معدل النمو المرغوب ، والخلاصة التي يقرها تصميم هارود - دومار هي ان شروط النمو واستمراره هي شروط وجود مستوى من معدل النمو الطبيعي اكبر من ذلك المعدل المرغوب والذي يبقى معه مستوى الاستثمار الفعلي دون مستوى الاستثمار المخطط والذي يسحب معه حالة من نقص رأس المال يتفق مع طلب كلي اكبر من دوافع الاستثمار حتى يخلق هذا الوضع اليه خاصة تدفع النمو باتجاه اعلى من سابقة [29] .

ان تحليل (هارود – دومار) ومع شديد بساطته للنمو الا انه بدد الى حدٍ ما قلق الركود الطويل المدى (Secular Staqnation) باستخدام ادوات التحليل الكنزي [30] .

رابعاً : تحليل شومبتير للنمو :

عند شومبتير تجري عملية النمو الاقتصادي بشكل متقطع وانها عملية تلقائية تخضع لارادة الرائد العصامي على استغلال فرص الاستثمار ، فالاقتصاد عندما يصل الى ذروة الرخاء ويبدأ مرحلة ازمة الاقتصادية لا تمنع اي قوة وقوعه في مستنقع الركود غير قوة واردة ممن يبحثون عن نشاطات استثماري يمكن ان توفرها الاختراعات الجديدة حيث يتم ادخال سلع جديدة ووسائل انتاج جديدة تهيء فرصة اما احياء الرخاء الاقتصادي من جديد وهكذا حسب تفسير شومبتير للدورة الاقتصادية [31] ، وهذه الالية الداخلية يعبر عنها شومبتير بـ (التخريب الخلاق) الذي يحمل على تجديد حيوية الاقتصاد وهي عملية تجري باندفاعات متقطعة تفصل عن بعضها فترات زمنية من الاستقرار النسبي ، وعلى اساس قدرة جهاز الاسعار فان الية التدمير الخلاق تقوم اولا على قدرة المبتدعون بخلق احتكارهم والذين هم اولئك المبتدعين الذين يغامرون بتحويل ابتكارهم الى سلع جديدة لم تظهر اسواقها المضمونة بعد ، حتى تنمو اسوق السلع الجديدة ثم تأخذ منشأة غير

مبدعة دخول اسواق هذه السلع عندها تصبح فرصة البقاء متاحة فقط بفعل المنافسة للمنشأة التي لها قدرة اكبر على البقاء ومادامت المنافسة هي التي تقود الاسعار الى الانخفاض بالنسبة للسلع الجديدة بعد دورة التفريخ الاولى حسب تعبير شومبتير بسبب تقلص عرض النقد بعد فترة من تسديد المنشأة المبدعة لديون تحويلها الاختراعات الى سلع جديدة وبسبب وفرة وفيض الانتاج تميل الارباح الى الانخفاض تدريجيا حتى تنمو التوقعات المتشائمة التي تحمل المشروعات على الهزيمة عندما لا تجد لها القدرة على تحمل تكاليف بقاءها في السوق وعندها يدخل الاقتصاد مرحلة جديدة من الكساد لا يخرج منها الا مع عمل ريادي جديد [32] .

ان تحليل شومبتير وان كان بحثاً في المحافظة على النمو الا انه يضيف للبحث في النمو قدرته على فهم الالية التي تقوم عليها النمو الحديث الذي يجده شومتير انه معتمد على وظيفة المستحدث حيث يجد شومبتير ان الامكانيات التي توفرها الاحصاءات على التنبؤ يمكن الاعتماد عليها ف تقرير التعديلات اللازمة للطاقة الانتاجية اي ضبط ومراقبة العرض الكلي وهنا لا يحتاج المستحدث الى الشجاعة او الحدس الذي كان يحتاج اليه الرأسماليون الاوائل اللذين كانوا يغامرون بمدخراتهم الخاصة بل ان الذي يقوم الان هو وجود منشأة رأسمالية على درجة عالية من التركيز والاحتكار وتعتمد نظام مؤسسي ضخم يسيطر على مساحة اكبر من السوق ، وهنا لم يعد هناك للافراد الرأسماليين مقابل مجموعة المدراء والاوتوقراط والاقتصاديين اللذين الغوا في وجودهم اي رياده فردية او اي فعاليات شخصية في مجال الاعمال ، كما انهم الغوا فرص التأثير امام البرجوازية الصناعية على تقرير النمو الاقتصادي ، بل اصبحت قدرة التأثير اكبر مع طبقة الاوتوقراط التي سبق وان وصفها الاقتصادي الامريكي فان عام 1943 (بالقوة التي تقود التحويل في

نظامنا المتغير وان الصراع يجري الان بين المشروع والصناعة ، فالمشروع هو نزوع الكسب المادي عند رجال الاعمال والملاك والصناعة هو ذلك التنظيم الذي يعني بالريادة والتحسينات وابطالها المهندسون والخترعون والعمال الحاذقون) [33] .

على الرغم من اتفاق شومبتير مع الكلاسيك الجدد على ان نمط الانتاج الرأسمالي هو النمط الذي يمكن اعتماده في تحقيق التطور الاقتصادي لكنة لم يحاول ان يدافع عن تنقضات هذا النظام والتي ستصل حتما ووفقا لتحليل شومبتير بهذا النظام الى مستوى الازمة التي ينهار معها النظام الرأسمالي برمته ، وحتى عند هذا المستوى من تشاؤم شومبتير الا انه لم يكن متفقا مع دعوة الماركسية الى الغاء النظام الرأسمالي ، فالنظام الرأسمالي كان فعلا خلافا في التطور الاقتصادي الذي حققته المجتمعات الرأسمالية منذ القرن التاسع عشر ، فقد كانت حرية الافراد وملكيتهم الخاصة والسعي وراء نموها ومناخ المنافسة وفقا لجهاز الثمن وريادة الافراد في الابتكار والاستثمار ، جميع هذه المعطيات هي التي كانت وراء التطور الرأسمالي [34] لكن الشكوك التي يثيرها شومبتير حول الرأسمالية في منتصف القرن العشرين هي الاساس في عدم ثقتة بقدرة الرأسمالية على البقاء ، فلم تعد الرأسمالية تحمل ذات الخصائص التي اتاحتها في السابق امام الرائد الرأسمالي الفرد ولم تكن انماط الملكية على ما هي عليه ملكية ذات صلة مباشرة بين المملوك وسيطرة المالك ، فتركز رأس المال وظهور اشكال قانونية متنوعة لنمط الملكية من المساهمة والمشاركة والاتحاد ، والكارتل والتريست وغيرها من اشكال الملكية ، ادى وبشكل مستمر الى تداعي الصة بين الملكية والارداة ، لم يعد معها الملكون يفرضون حضورهم على قرارات ادارة الملكية واصبح المديرين اهم واكثر قدرة على خلق القرارات .

كما يؤكد شومبتير على تأثير ذلك النمو المتزايد لشرائح المتعلمين العاطلين على كبيعةسير النظام الرأسمالي واستقراه ، وان مثل هذا التحول في البنية الطبقية للمجتمع الرأسمالي تقود حتما الى تحويلات عميقة في المجتمعات الرأسمالية ، ولم يستطع هذا المجتمع ان يحافظ على بنيتة الفوقية ويواصل تطوره المادي اذا لم يسعى هذا النظام الى ضبط ايقاعه والسيطرة على تناقضاته عبر الية التخطيط واعتماد سياسات اقتصادية تكتسب وظيفة التوازن الاجتماعي ، وهو تحليل لدور جديد للمستحدث اقرب الى دعوة الكنزية الى ان تقوم الدولة بهذا الدور ، لكن الشومبتير لم يتفق مع الكنزية في الدعوة الى تفعيل الطلب عبر للتفاق الحكومي اداة مناسبة في مضاعفة الدخول واعادة توزيعها لصالح زيادة الاستهلاك الكلي وبالتالي التعجيل برفع الاستثمار الخاص الذي يرفع معه وعبر اثر مضاعف الاستثمار حجم الطلب الكلي حتى يتحقق مستوى الاستخدام الكامل ، بل يجسد شومبتير ان السياسات الكنزية لا تعمل على زيادة حجم الاستثمار الخاص بل ان الكنزيين من خلال سياستهم الكليه يعملون على تقليل فرص الاستثمار الخاص ومزاحمته تى يصبح الاستثمار الخاص ذات اهمية ثانوية في النمو الاقتصادي (35) وينفي هنا شومبتير ان ازمة الدولة الرأسمالية قادرة عبر اي سياسات تكيف او اصلاح لازمتها داخل النظام الرأسمالي ونمطة الانتاجي وليس كافيا ذلك الدور الذي ادعى الكزيون اسناده للدولة في حمل الرأسمالية على الخلاص (36) .

خامساً : مدرسة جانب العرض وشروط التطور الرأسمالي :

مع دخول الرأسمالية عقد السبعينات من هذا القرن اخذت دواعي الشك في السياسة الكنزية اقرب الى اليقين الذي اكدته ازمة التضخم الركودي (Stage Flation) والتي زادت من دواعي القلق واوهام استمرار النمـــو مع سياسات تفعيل الطلـــب

الكنزية [37] وتعرضت الشروط الكنزية للمحافظة على وحدة وعيكل النظام الرأسمالي واسباب بقائه الى اشد موجات الهجوم التي استمدت دواعي طلاقها من خلال تميز مظاهر فشل الحل الكنزي في نفي عوامل عدم الاستقرار والاحتفاظ بعوامل ديناميكية لتطور النظام الرأسمالي مع تعديل دور الدولة للمحافظة على عمل الياته ، حتى حكمت الكنزية على انها تهدد جوهر النظام الرأسمالي ، فهي افرطت في تقيد وحدة المشروع الفردي ومهدت لظهور الدولة الشمولية مع اطلاق مبررات التدخل الحكومي وزيادة رقعة القطاع العام وزيادة الاتفاق الحكومي كاحداهم مصادر التضخم فقد كانت وصايا الكنزية بتمويل عجز الموازنة العامة وسياسات التوسع النقدي اهم مصادر تعطيل اليات التطور الرأسمالي الحر على قواعد الرأسمالية الكلاسيكية [38] بالاضافة جميع هذه الدوافع الفكرية في الحل الكنزي ، كانت الرأسمالية بحاجة الى مشاعل فكرية جديدة تتناسب مع مرحلة التطور الاقتصادي للرأسمالية وتناقضاتها . حيث تركز نشاطات شركات متعددة الجنسية لتعبر في ثناياه عن وحدة مصالح الفئات العليا من الرأسمالية العالمية كبديل عن الرأسمالية الاحتكارية المحلية التي تكونت في الربع الاخير من القرن الماضي والنصف الاول من القرن الحالي ، كما كانت حاجة البيئة الاقتصادية الجديدة التي اتسمت بوفرة مدخرات الطبقة الوسطى الى جانب انتشار المؤسسات المصرفية والاسواق المالية المتقدمة ، مع كل هذه التطورات الهيكلية التي لحقت بالسوق الرأسمالية ، كانت الشروط الكنزية تفقد دواعي قبولها امام حلم رأس المال الاحتكاري الدولي في تدويل الحياة الاقتصادية على وحي السوق الرأسمالي الكلاسيكية [39] .

من هذا الواقع الرأسمالي وتحت متطلبات مصادر الاحتكارات الرأسمالية العالمية ، ظهرت رؤى جديدة للمحافظة على ادامة زخم الرأسمالية والتخلص من ازمة التضخم

الركودي ، واطلاق شروط تتفق مع حاجات توسع السوق الدولية اما رأس المال الاحتكاري ، وكانت الدعوة التي تم تبنيها من قبل اقتصاديي مدرسة جانب العرض (Supply Side Economic) من اتباع مدرسة شيكاغو وعلى يد الاقتصادي ميلتون فريدمان (M.Freedman) ، تعتمد العودة الى اليات السوق الحرة والقبول بشروط وادوات التحليل الكلاسيكي للتطور الاقتصادي ، فالثقة بقدرة السوق التنافسية وريادة القطاع الخاص وحياد الدولة كافية لتأمين متطلبات هذا التطور وقدرة كبر على تحقيق التوازن ، وتجد هذه المدرسة في مشاغلها النظرية ان العيب ليس في الية السوق ومناحي الاحتكار لدى المؤسسة الرأسمالية الخاصة يل ان العيب يكمن في تلك العوائق التي تضعها فعالية الدولة المفرطة اما عمل هذه الالية ، لذا كانت اول الدواعي التي تطلقها هذه المدرسة لتحقيق التطور الرأسمالي هي العودة الى اطلاق قدرة الافراد ونفي فعالية الدولة في المجال الاقتصادي وان كانت هذه المدرسة لا تمنع على الدولة ادوارها في حدود مهمات المحفظة على حرية حركة الاسعار وحماية السوق من مخاطر الاحتكار وضغوط الدولة نفسها ، فسلامة النظام الرأسمالي الحر وعمل قوانينة الموضوعية كافية لتحقيق التطور الرأسمالي المتوازن وهو رهينة بادارة العرض ، بخلاف المدرسة الكنزية شديدة الثة بادارة الطلب وتفعيل الدولة له [40] .

تخلص الفريدمانية (Freadman) في عرضها لشروط التطور الرأسمالي الى الحقائق التالية [41] .

1. ان توسيع دور الدولة في الفعالية الاقتصادية عن طريق القطاع العام يؤدي الى تقيد الحرية الاقتصادية للافراد ويسيء الى قدرة السوق في تخصيص اكفأ للموارد .

2. قبول دور الدولة في رعاية سلامة النظام وعلى اساس قبول هذا الدور اذا ما اتفق مع وحي نظرة الرأسمالية الكلاسيكية .
3. ان تنامي دور الدولة وتدخلها بشكل مباشر في الفعاليات الانتاجية يوفر على المدى الطويل نمو الاتجاهات الاشتراكية التي تنفي وجود النظام الرأسمالي في جوهره .
4. ان قبول السياسات النقدية والمالية التوسعية تمثل اهم مصادر الضغوط التضخمية واختلال عمل اليات السوق الحر ، فتوسع الانفاق الحكومي الى جانب توسع القطاع العام من شأنهما ان يدفعا كثيراً الى التزاحم على الادخارات المتاحة ، مما يدفع ذلك باسعار الفادئة الى الارتفاع ، عندها ستدفع الدولة الى ازاحة (Crodwing out) الافراد من الفعالية الاقتصادية وتحجم من حقوق الملكية الفردية .
5. لا يمكن الاستمرار بقبول دواعي الحل الكنزي لانها على الاقل كانت تقف امام امكانيات وحاجات رأس المال الاحتكاري في تحقيق المزيد من فرص توسعة في الخارج ، من خلال التروج لمركزه الاقتصادي الاولي مع انتشار نشاطات الشركات المتعددة الجنسية التي تتمتع بتركيب عضوي لرأس المال يمثل لها قدرة انتاجية تفوق طاقة السوق المحلية على التعامل معها (42) .
6. ان وحدة التحليل المركزي التي تقوم عليها (الفردمانية) هي تحليل اثار عرض النقد، وعند هذا المستوى من التحليل يجري التاكيد على الاهمية الخاصة لسلوك كتلة النقد في تحديد كل من معدل التضخم في المدى الطويل واتجاهات نمو الناتج القومي الاجمالي (G.N.P) في الاجل القصير ، وحسب هذا التحليل فان الاثار التي يتركها معدل التضخم في المدى الطويل على معدلات نمو الناتج القومي تاخذ زمنا اطول ،

لذا يقوم تحذير فريدمان على مخاطر السياسات النقدية التوسعية حيث لا يتوفر معها اليقين (Certainty) في الاستقرار الاقتصادي او ضمان تطوره ، لهذا كانت دعوة فريدمان تقوم على ضبط معدلات عرض النقد والمحافظة على ثباتها من اهم شروط سلامة سير النظام الرأسمالي ، وهنا فقط يرى فريدمان ان ضغط ومراقبة الانفاق الحكومي الى ادنى الحدود الممكنة مع وجود سياسة نقدية موازية تتناسب مع معدلات نمو الناتج ضمانة كافية لتحقيق التطور الرأسمالي وعندها فقط سيكون دور الدولة ايجابياً وهو لا يتعدى مهامه في [43] .

أ- كفالة المرونة التامة لمعدل البطالة الطبيعي (Natural Employment Rate) ومعدل الاجور (Rate Wage) في سوق العمل .

ب- تخفيض العبء الضريبي على الدخل والثروة ورأس المال .

جـ- تخلي الدولة عن تمسكها في ادارة او ملكية شركات القطاع العام بالكامل . (Privatization)

د- تؤكد الفريدمانية ان السوق اكثر اتساعا وكفاءة من الدولة في تخصيص الموارد ، لذلك فان جوهر النشاط الاقتصادي الذي يحقق التطور الاقتصادي لا يقوم الا على دواعي حرية حركة رؤوس الاموال الخاصة والمبادلات وتحرير سعر الصرف .

هـ- ان الوظيفة الاجتماعية للدولة في ضمان الاستخدام الكامل لقوة العمل وتقديم الاعانات وكفالة الانفاق على مجالات التعليم والصحة والاسكان والضمان الاجتماعي ليس لها من الدواعي الكافية لضمان التطور الاقتصادي .

المبحث الثاني

جدالية التنمية في الفكر الاقتصادي الليبرالي

اذا كان عرضنا الساب يهتم في بيان شروط النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الليبرالي فانه كان عرضاً يهتم بوظيفة نظرية النمو في بحث اسباب قيام النمو واستمراره في اقتصاديات لها طابع مؤسي واداثية كبيرة على مواجهة متطلبات النمو الاقتصادي . بينما نحن هنا بصدد عرض جدالية الفكر الاقتصادي الليبرالي في بحث شرائط انتقال التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية الموصوفة بالتخلف في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية وقدرتها على الاداء الاقتصادي عن تلك التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية الموصوفة بتقدمها على طريق النمو الاقتصادي ، وقد عبر اهتمام الفكر الاقتصادي الليبرالي في الغرب عن مشاغل اهتمامه في دراسة وبحث شرائط انتقال الاقتصاديات المتخلفة الى انجاز النمو وقد تم تميز هذه المشاغل على انها نظريات تبحث في اقتصاديات التنمية كفعل اجتماعي ديناميكي يختص باقتصاديات لها قدرة ذاتية على انجازه يكتسب درجة اكبر من التلقائية يختلف من حيث ادوات تحليله وسياساته عن ادوات تحليل التنمية الاقتصادية وسياساتها ، وان كانت هذه الادوات التحليلية الخاصة بالتنمية قد اعتمدت الادوات التحليلية في الادب الاقتصادي البرجوازي للنمو في مقاربة منها لاشتقاق ادوات تحليلية مناسبة في دراسات التنمية في الاقتصاديات المتخلفة والتي لم تشغل أي اهتمامات خاصة في الادب الاقتصادي البرجوازي قبل نهاية الحرب العالمية الثانية حيث برزت ايدلوجيا التنمية كحقل مميز للدراسات الخاصة باوضاع تلك البلدان الاستوائية التي ترقد في ظل اللعنة الاولى [44] ربما لا تنفع في دراستها تلك الادوات التحليلية الخاصة بدراسة

الاقتصاديات الرأسمالية الغربية بأساليب انتقالها وتطورها والتي اعتمدت قوانين نمط الانتاج الرأسمالي الحر والتي اعطت لهذه الاقتصاديات الالية التي تتفق مع بنيتها المادية والثقافية المميزة لها .

اولاً : جدالية روستو حول التنمية :-

كانت نظريات التنمية التي حاول الفكر الاقتصادي الليبرالي تقديمها تتفق الى حد كبير مع مبادىء التطويرية التي تجد في تعلم الطرق الاوربية الغربية التي حاولت النظريات الاكاديمية البرجوازية صياغة نماذجها ان توفر للمجتمعات المتخلفة فرصة اكتساب عوامل انتقالها على طريق النمو [45] حتى تم اعتماد التطويرية كاتجاه بحثي في دراسة التنمية الاقتصادية ، حيث لم يستثني هذا الاتجاه البحثي الدول المتخلفة من ظاهرة التطور ، فحتى هذه الاقتصاديات على حد عقائدية هذا الاتجاه الفكري خاضعة للقوانين التطويرية وان جميع التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية تمر حتماً في ادوار تطور مرحلي عبر مسار الزمن [46] وقد شغلت هذه الرؤية في انتقال المجتمعات اهتمامات علماء الاقتصاد والاجتماع من (تايلور) الى (مورغان) و (هوفمان) والمدرسة الرومانسية الالمانية من (وليم بوشر) و (هيلد براند) و (فردريك ليست) حتى صياغة الامريكي (روستو) لنظرة المراحل والتي يتم النظر اليها على انها جدالية تؤكد لحتمية وقوع النمو بتلقائية في جميع التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية . حتى تم وصفها على انها نظرية في النمو الدايناميكي ، والتحليل الذي يطرحه روستو لا يقف عند ذلك المستوى من التحليل الستاتيكي الذي توقف عنده الكلاسيك ولا ياخذ بدايناميكية المدرسة الكنزية التي اعطت لتوزيع الدخل اهمية بالغة في تحقيق النمو واستمراره ، بل كان اهتمام روستو في بناء نظري لتوازن الانتاج والاستثمار والاستهلاك على مستوى مايكرو اقتصادي وعلى

مستوى كل قطاع من قطاعاته [47] فالمهمة النظرية عند روستو تبحث في نظرية تركيب الاستثمار ومتبعة تلك التغيرات التي تقع على الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية في انتقال المجتمعات عبر مراحل تطورها ولم يكن روستو مهتما في توزيع مجموع الدخل بين الاستهلاك والادخار والاستثمار او ذلك التوزيع لمجموع الانتاج بين بضائع الاستهلاك وبضائع الانتاج [48] .

ان الاهمية التي يكتسبها تحليل روستوعلى مستوى دراسات التنمية ياتي من اعتماد روستو وتقديمه لنهاجية تنموية تستند الى رؤى فلسفية متماسكة تحدد معها دوافع واليات انتقال التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية من مرحلة الى اخرى ، وفرت تبريرها المناسب لقبول ثمن الانتظار الذي يلزم للتطور . وهنا يلغي روستو عبر مقاربة التاريخ وادوات التحليل الاقتصادي أي اهمية لداينامبات شخصه في عملية التنمية مثل السكان او التكنولوجيا بل اكد روستو على تقديم معالم شمولية لمراحل النمو [49] من شرائط الانطلاق والتي هي مؤسسات خاصة ريادية ومستوى معين من فضيلة الادخار وحجم معين من الاستثمار يتابع بعدها روستو بحث شرئط النمو على اساس بنية زمنية تحمل معها اليات انتقال المجتمعات من حلقات تطوره الدنيا الى حلقات الاستهلاك الشعبي الواسع . وتوصيفاً من روستو لخصائص كل مرحلة من الانتقال وشرائط وجودها يصنف لهذه المراحل على النحو الاتي:-

1. شروط المجتمع التقليدي :- وهو على حد وصف روستو مجتمع يستند الى وظائف انتاجية زراعية قاعدتها الانتاجية مصدرها فيزياء ما قبل نيوتن ، والبنية الاجتماعية بنية مراتبيه تقوم على قيم قدريه ، والسلطة السياسية لا تملك المركزية .

2. شروط الاقلاع :- هي استخدام تقانية مصدرها العلم الحديث اللاحق لنيوتن بعد وعي هذه المجتمعات لندرة موارها والمزاحمة الدولية التي تواجهها هذه الموارد ، والشرائط العامة للاقلاع هي جغرافية الموقع ، خامات الصناعة ، فرص التجارة ، ومؤسسات سياسية مركزية ، وغالباً ما يحمل التدخل الخارجي من قبل مجتمعات اكثر تقدماً شروط الاقلاع فالتدخل الارجي سيحمل معه المجتمع على افراز افعال تتبع نت غرائز المحاكاة والنزوع الى التعصب القومي لها قدرة على حراك المجتع ونزوعه الى الانتقال الى مرحلة اخرى في صيرورة تطوره . ويصبح النمو الاقتصادي ليس امكانية متاحة بل شرطاً لمرحلة وهدف اخر ، وبعدها يظهر من الرواد والمتعلمين الذين يحملون معهم قدرة اللحاق بالعصر ، تتقدم دولة مركزية راعية لشروط الانطلاق .
3. شروط التهيأ للاقلاع :- بعد زوال عوائق الاقلاع ، يأخذ التطور شكل المظهر الطبيعي تحكمة بنية اجتماعية مؤسسية مناسبة ، تترفع خلالها نسب الاستثمار على المستوى الكلي من 5٪ الى 10٪ .
4. العبور الى النضوج :- يستطيع الاقتصاد ان يحقق كل عوامل الدفع الذاتي والنمو التلقائي بعد مرور ستين سنة بعد مرحلة .

يثبت بعدها معدل النمو ونسب الاستثمار عند حدود 10-20٪ من اجمالي الدخل القومي كنسبة تفوق معدلات نمو السكان السنوية يتنقل المجتمع خلالها من ادارة البرجوازية الصماعية في قيادة النمو الى ادارة تكنوقراطية تقود التحول الهيكلي في البنية الصناعية لصالح الصناعات الهندسية والكيميائية واعتماد الاساليب الحديثة في الادارة الصناعية .

5. شروط الاستهلاك الشعبي الواسع :- حيث يظهر الاقتصاد خلال هذه المرحلة مشاغلة في تنفيذ سياسات الرفاه الاجتماعي والتي تدعم انتاج سلع الاستهلاك الثابتة والتوسع في خدمات القطاع الثالث على اساس شعبي يصلح في دعم سيادة المستهلك ، كما تنتشر الحاجة للعمل الماهر الناعم حيث ينتظم السكان بجهاز بيروقراطي واسع (50) .

ثانياً : جدالية أرثر لويس في التنمية :

لم يبتعد أرثر لويس كثيراً في جداليته حول تحقيق التنمية في الاقتصاديات المتخلفة عن ارث التحليل الكلاسيكي في شرائط النمو الاقتصادي العامة ، فقد حاول أرثر لويس تكيف تلك الشروط التي طرحها الكلاسيك على مستوى تحليلهم لاليات انتقال المجتمعات الانسانية على طريق تصورها ، فهو اولاً يتفق مع الكلاسيك على ان المجتمعات الانسانية على قدر اختلاف بنيتها الاقتصادية والاجتماعية تمتلك ذلك القدر الكافي من انجاز نموها عندما تستطيع هذه المجتمعات ان تخصص لانتاج حاجتها اكبر قدر من المعارف ورأس المال وعندما يكون لهذه المجتمعات القدرة على دعم المشروع الفردي ، يؤكد أرثر ان مثل هذه القدرة وحدها هي التي استطاعت ان تعطي نتائجها الايجابية في انجاز التطور على اساس من اعتماد نمط الانتاج الرأسمالي النفعي (ان الاقتصاد السلعي بكل قسوتة هو الاقتصاد الوحيد العقلاني والممكن التطبيق وان مزاياه تشفع لنواقصة) على حد تعبير أرثر لويس [(51)] .

حاول ارثر ان يقدم جداليته على اساس هذه العقائدية في اطارها الرأسمالي عبر تصميمه للنموذج الذي يقترحة على الاقتصاديات المتخلفة في انجاز التنمية ، فهو يقدم عبر فرض ارباك الثنائية الاقتصادية في هذه المجتمعات كالية للتنمية ، حيث يجد ارثر ان

البنيةالاقتصادية – الاجتماعية لهذه المجتمعات تحمل قطاعات تقليدية واخرى قطاعات عصرية وان الطريقة الوحيدة لدعم التنمية تكمن في نقل مصادر الانتاج من رأس الملل العاطل وقوة العمل ذات الانتاجية صفر من القطاعات التقليدية الى القطاعات العصرية حيث يتم عبر هذه الالية امتصاص عوامل التخلف واسباب استمرار والتي هي اسباب ترجع عند ارثر لويس الى نواقص داخلية قبل ان يكون الارثر الكولونيالي مسؤلاً عنها (52) .

ان القيمة العملية التي يقدمها أرثر لويس في مجال دراسات التنمية تكمن في معالجة ارثر لمصادر تطوين الفائض الاقتصادي والذي يتقرر معه الادخار كدالة في تكوين رأس المال الذي اعتمده الكلاسيك شرطاً ابتدائياً لانجاز التطور الاقتصادي والذين اعتمدوا على نمط توزيع الدخل في صالح الارباح لاشتقاقه . بينما يرى ارثر ان الادخار لا يتقرر عند جماعات الدخل الالي بل انه يتقرر فقط عند اولئك الذين يملكون الرغبة والقدرة على ممارسة الاستثمار ، وان ضعف الادخار الكلي لس قرين يرتبط في سببيته بانخفاض الدخل الكلي حيث يرى ارثر ان (معدل ادخار القطر منخفض ليس لان القطر فقير ، بل لان طبقته الرأسمالية صغيرة ، وعندما يقوم رجال الاعمال الذين لهم امزجة رأسمالية بالاستثمار والربح والادخار بمعدل اعلى فان ادخاراتهم المتزايدة ترفع بالنتيجة من معدل الادخار والاستثمار في هذا الاقتصاد) (53) .

والمساهمة النظرية لاتي قدمها ارثر لويس هي نفيه لتلك العلاقة التي اظهرها التحليل الكلاسيكي بين اجرية الكفاف ومعدلات ارباح الرأسماليين ، فهو يجد على مستوى الاقتصاديات الثنائية امكانية كبيرة لان تمارس الاجور العالية حافزا على ان تكون الية ممكنة لامتصاص عض العمل غير المحدود في القطاعات التقليدية ذات الاجور الكفافية

ويهتم ارثر لويس في دعمه لنمط التنمية ارأسمالية وفي دعمه طبيعة السلوك الريادي لدى الطبقة الرأسمالية في انجاز التنمية وهي حسب اعتقاد ارثر هي ذات الطبقة التي حملت المجتمعات الاوربية الغربية على التطور ،وان التاريخ في جميع التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية يمكن ان ياخذ ذات المسار الخطي الذي مرت به المجتمعات المتطورة وتكرار ما حدث ممكن وفقا للتابع التاريخي في مراحل التطور من مبتكر صغير قاده حلمه الى الابداع، ابتكر شيئاً مفيداً ، ربح من انتاجه وتوسع فيه ، عاش عيشة فقيرة نسبياً رغم دخلة المتنامي ، وفر واستثمر وعلى مدى اربعين عاما اصبح من كبار رجال الصناعة [54] ومتى ما توفر امام المجتمعات المتخلفة زمرة من هؤلاء الرواد فقط عندها تستطيع هذه المجتمعات ان تنجز التنمية .

ثالثاً : جدالية توزيع الاستثمارات الية للتنمية :

اذا كان السوق الشرط الذي يوفر اهم شروط النمو الاقتصادي ، فان توسيع ادائيته يمثل جوهر هذا النمو وحسب ما اهتمت بذلك جدالية كل من الاقتصادي نوركسه صاحب نظرية النمو المتوازن والذي يجد في توسيع السوق شرطا حاسما في نمو الاستثمارات الفردية مصدرا للنمو والتطور الاقتصاد الذي يمكن ان تسعى اليه الاقتصاديات المتخلفة حيث اشار نوركسه الى هذا المعنى بقوله (ان للقيود التي يفرضها السوق في صورتة القديمة ان تنمع المنظم الكردي من القيام باستثمارات هامه ، اذ ذاك حيث يمكن للمبادلة الفردية ان تفشل ، فان حزمة واسعة من الاستثمارات في فروع الاقتصاد المختلفة ان تبلغ النجاح لان الاستثمارات تساند بعضها البعض) ودعوة نوكسه هنا في نشر الاستثمارات تعتمد الشك الذي يبدية على قدرة جانب الطلب الضعيفة القائمة في الاقتصاديات المتخلفة لات المستهلك في هذه البلدان افقر من ان يوفر ريعا

قياسيا للاستثمارات الفردية [55] ، ان هذه الدعوة يقدمها نوركسه تتفق مع اعتماده لفكرة تكامل دوال الطلب عند روردان ، فمع نشر الاستثمارات على جبه واسعة وبشكل متوازن يمكن تتاح فرص الاستثمار المربح التي تبحث عن اسواقها تنشط بعدها اليات السوق في تحقيق النمو الاقتصادي وان كانت جدالية نوركسه في التنمية تحمل طابعها الرأسمالي الا انها تعتمد اسلوبا اقرب الى اليات النمو التي يطرحها الفكر الماركسي او السياسات الكنزية في تفعيل الطلب [56] كالية لاستمرار النمو كما ينفي نوركسه قدرة البلدان المتخلفة على انتظار انجاز التنمية في مراحلها المبكرة لتلك الاليات التلقائية التي قادة التنمية في اقتصاديات اوربا الغربية ، وعليه يرى نوركه في الدولة شرطا حاسما في قيام التنمية ، فالدولة وحدها تمتلك القدرة على تعبئة الادخارات المتاحة والذي تم تعبئته من الفائض الاقتصادي في داخل الاقتصاديات المتخلفة والذي يجد اهميته التي تفوق طلب رأس المال من الخارج ، وفي هذا المجال لا يرى نوركسه في تلك السياسات الكنزية ضد الادخار اي قيمة ادائية على توجيه التنمية عبر اقتصاديات جانب الطلب وذلك اعتمادا من شكه في قدرة البلدان المتخلفة على افراز تلك الاثار المضاعفة لدالة الاستهلاك على مضاعفة الدخل حسب الوصفة الكنزية وذلك لانها ورغم تمتع افرادها بميل حدي مرتفع للاستهلاك الا ان استهلاكهم لا يملك القدرة على تنمية انتاج السلع المحلية كما انه نوع من الاستهلاك الذي يرتبط بنمط من توزيع الدخل لا يعمل على توسيع الاستهلاك بمقدار ما هو نوع من الاستهلاك التضافري الذي يرتبط بحدود الدخل المرتفع الذي تتمتع به طبقات محدودة من المالكين الربعين .

ان جدالية نوركسه حول دور الدولة في تعبئة وتوزيع الاستثمار لم تلغي الطابع الرأسمالي الذي يلتزم به على مستوى تحليل التنمية في البلدان المتخلفة وهو لم يعطي هذا

الدور للدولة الا في مراحل التنمية الاولى حتى تاخذ الدولة بعدها وظيفة الراعي لفرص الاستثمارات الخاصة حيث يجد في القطاع الخاص خصائص الكفاءة المطلوبة لضمان ادارة الاستثمارات من مبادرة فردية وابداع وموهبة وفطنة وهي على حد تعبيره (تعطي الامل لوضع اساس النمو الاقتصادي اكثر ما توفره المشاريع المخططه) [57] وهنا يظهر الطابع الرأسمالي لنظرية النمو المتوازن [58] . اخيرا فان نظرية النمو المتوازن اولت على مستوى تصميمها للنموذج التنموي الخاص بالدول المتخلفة او الية قيام ستراتيجية دعم صناعات سلع الاستهلاك عل سلع الانتاج ، ولا تدعم جدالية نوركسه الدعوة الى اعتماد هذه البلدان على تنمية ضادراتها من السلع او المنتجات الاولية المنجمة او الزراعية والتي تواجه طلبا غير مرن ازائها في الاسواق الخارجية كشرط لقيام النمو طويل الاجل ، وينفي ان تكون الاسواق الخارجية شرطا مؤكد للنمو في البلدان النامية بل ان شرط المو في هذه البلدان الذي تم تاكيده هو وجود الاسواق الاخلية لهذه البلدان ولهذا يجي ان تقوم ستراتيجية التنمية علىاعتماد سياسة احلال الواردات كالية تحمل اقتصاديا البلدان المتخلفة على النمو [59] وبيما شغلت جدالية نوركسه حول الية النمو المتوازن في انجاز انتقال الاقتصاديات المتخلفة على طريق النمو حيزا مهما في ادب التنمية الاقتصادية ، الان هذه الالية لم تلقى تأييد العديد من المشغلين في التنمية الاقتصادية ومنهم الاقتصادي هيرشمان والذي لم يجد في دعوة نوركه الى توزيع الاستثمارات بشكل متوازن بين القطاعات الاقتصادية اي قيمة نظرية جذابة لتحقيق التنمية ، فقد اهتمت جدالية هيرشمان بتأييد الدعوة الى المحافظة على التوزيع غير المتوازن للاستثمارات والمحافظة على ذلك النوع من القلق بين معدلات نمو القطاعات الاقتصادة كالية لها القدرة عل نقل الاقتصاديات المتخلفة الى مسار المو الاقتصادي ، وحسب هيرشمان فان الاستثمارات التي

يجب انتماس بالغ الاثر في عملية التنمية الاقتصادية فقط هي تلك الاستثمارات التي توقظ الاختلا وعدم التوازن بين نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة [60] والتي مـن شـأنها اعـادة البنية الاقتصادية في صالح تلك القطاعات التي لها قدرة اكبر على قادة التنمية .

ان اهم الشروط التي حاول هيرشمان تأكيدها في تنمية الاقتصاديات المتخلفـة هـي ليس ذات الشروط التي حاول العديد تأكيدها ، فلم يولي هيرشمان في جداليتـه اي بـالغ اهتمام حول القاعدة الموردية او توفر رأس المال كشروط حازمة في قيـام التنميـة ، بـل تم هيرشمان تأكيده على اهمية وجود المنظم القادر على اتخاذ قـرارات الاسـتثمار المناسـبة ، وان كان هرشمان لم يميز بين القطاع العام او الخاص في اداء وظيفة المـنظم بقـدر اهتمامـه بتوفر شروط الاستثمار المناسب عبر خلـق ذلـك النـوع مـن عـدم التـوازن الـذي يجنـب الاستثمارات في تلك القطاعات المرغوب نموها بمعدل اكبر حتى يتمكن الاقتصاد المتخلف بعدها توفير مناخ الاستثمار المناسب امام الافراد القـادرين علـى متابعـة اسـتثماراتهم في اطار الية السوق وفي ظل نظام اقتصادي يدعم المنافسة [61] .

ان الاعتماد النظري لهيرشمان في جدالية التنمية يعتمد الى حد كبير تلك الدراسات التي قام بها كل من روдان وجنري حول تلك العلاقات الخلفية والامامية التي تميز الاهمية النسبية لاي من القطاعات او الصناعات في التـأثير علـى النـاتج القـومي والـتي تسـحب معهاعربة النمو ، لهذا كله كانت جدالية هيرشمان تبحث في دعم اي من تلك القطاعـات او الصناعات التي تستقطب النمو وهي ذات الجدالية التي يحاول فرانسو بيرو دعمهمـا في نظريته حول (اقطاب النمو) كالية قـادرة علـى تقـديم ذلـك التصـميم المناسـب لـدول المتخلفة على طريق انتقالها الى التطور الاقتصادي .

رابعاً : ميردال ووظائف التكامل الاقتصادي العالمي :

يضع ميردال في السعي الى تكامل اقتصاديات الدول المتخلفة مع الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة كل ثقته في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي للدول المتخلفة وكأحد اهم شروطه ، وان نمط التطور الرأسمالي هو النمط الوحيد الذي يتفق مع بنية التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية المتخلفة ، ويمكن لهذه التشكيلات ان تنجز هدم بنيتها الاقتصادية السابقة للرأسمالية عبر ذات الجهود التي اقدمت عليها البلدان الرأسمالية المتقدمة ، واول هذه الاصلاحات يتم تركيزها على تنمية الادخارات وتقيد الاستهلاك الطفيلي والتبذيري .

كما يهتم ميردال في جداليته حول دور الدولة في عملية التنمية التي يدعو الى قيامها بتقديم كل الامتيازات التي تدعم عملية تخليق الطبقة الرأسمالية الوطنية وتوفر البيئة الاستثمارية لرأس المال الاجنبي وهنا يجد ميردال ان نمو علاقات الانتاج الرأسمالية وعبر تكاملها مع رأس المال الاجنبي شرطا حازما في السعي للتطور الرأسمالي في البلدان النامية ولا يرى أي امكانية للتطور خارج هذه العلاقات . لاغيا أي مخاوف يمكن ان تنشأ على وقوع هذه الاقتصاديات وعبر علاقات تبادل لا متكافئة في محيط علاقات اقتصادية دولية تعمل على تهميش فعاليتها او ان تكون ضحية لمازق التبعية للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (62) .

وفي اطار معالجة ميردال لدور القطاع العام في ادارة التنمية الاقتصادية يهمل ميردال بحث طبيعة او شكل علاقات الانتاج الاجتماعية لهذا القطاع وينظر فقط الى فعالية وكفائة اداء هذا القطاع للتعامل مع اسوق وفقا لقدرته على الاسستمرار في البقاء بفعالية وتأمين متطلبات هذا السوق والقدرة في منافسة غرامائه .

خامساً : اطروحة نظرية التحدث حول التنمية :

مع تزايد اعتماد الجوانب الساسيولوجية – الاقتصادية في دراسات التنمية والتطور الاقتصادي برزت في منتصف الستينات العديد من الاطروحات التي ترى عملية التنمية في البلدان النامية مجرد اعتماد هذه البلدان لقيم سلوكية جديدة وتصعيد الدوافع الفردية الى جانب الاجتهاد في تراكم رأس المال ، وفي اطار نظرية التحديث التي تجد في اعتماد الرأسمالية في كل قيمها واخلاقياتها وتنظيماتها المؤسسية وتكنلوجياتها عوامل كافية اذا ما تم نقلها لتحقيق التنمية والتطور الاقتصادي في البلدان النامية [63] وقد ساندت هذه النظرية العديد من الدراسات التي جاءت في اطار المنهج التعددي على يد روسو (Rouseau) وريسمان (Riesman) ودليل (Dahl) وفاينر (Finer) حتى صياغة بل وارن (Bill Waren) النهائية لنظرية التحديث تذهب الى تاكيد المضامين التالية :-

1. ان تاريخ التطور الرأسمالي والياته في التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية في بلدان اوربا الغربية يمثل برنامج عمل للتنمية والتطور لجميع التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية وحسب توصيف ازنزتاد (Eisennstadt) فان التطور الاقتصادي والاجتماعي من الناحية التاريخية هو ليس اكثر من مجرد تغير تلك الانماط الاجماعية والاقتصادية في المجتمعات المتخلفة الى ما يقابلها من النماط الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية السائدة في المجتمعات الاوربية بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر والتي تم معها الانتقال الى انجاز التنمية والتطور في هذه المجتمعات [64] .
2. ان الرأسمالية كنمط انتاجي والتي ادخلت من خلال سيطرة الاستعمار الاجنبي في بلدان العالم الثالث كانت لها ادوار تقدمية لانها حطمت الاشكال الاجتماعية السابقة

لها ، حتى اخذت المجتمعات المتخلفة تشهد انتشار علاقات الانتاج الرأسمالية بشكل تدرجي .

3. يمكن اعتماد الاستثمار الاجنبي في البلدان النامية كاحد اهم مصادر تضييق الفجوة الادخارية واعتباره من مصادر التراكم المهمة كما انه ينتج دخلا اضافيا لهذه البلدان ، ولا وجود لتلك المبررات التي تطلقها مدرسة التبعية حول فكرة تحويل الفائض الاقتصادي من دول الاطراف الى المركز من خلال الية الاستثمار الاجنبي [65] .

4. ان التطور الاقتصادي يرادف التراكم الرأسمالي والذي يعني تحسين ظروف معيشة السكان .

5. ان وجود انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية في التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية المتخلفة هو وجود مؤقت وزوالها يتم من خلال قدرة هذه التشكيلات على نقل عوامل الحداثة من انماط انتاجية وسلوكية من التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية المتقدمة في الغرب وبقبول مساعدتها [66] .

6. اما اهم المضامين التي تقدمها اطروحة نظرية التحديث حول التنمية والتطور الرأسمالي في البلدان النامية فهي [67] .

أ- ان جميع هذه البلدان لا تزال تخضع لبنية مؤسسية وهيكل من علاقات التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الا انها تمر بفترة انتقال تدريجي وبطيء نحو التنمية .

ب- ان ابطاء التنمية في جميع هذه البلدان يعكس معوقات ظاهرية من تاريخ تخلف هذه البلدان ، وجميع اسباب ابطاء الانتقال الى علاقات انتاج رأسمالية ترجع الى ظروف

تاريخي داخلي في جوهرها ، من تخلف النظم الاجتماعية – الاقتصادية الراكدة عند هيمنة الطموحات والحوافز الصغيرة عند الافراد الـذين لا يملكـون سـوى اهتمامـا متواضعا بالانجاز والعمل التجاري والصناعي .

ج- تمثل عملية التنمية والتطور عمليات تكيف اجتماعية او لا يجري تحت تأثير وامتـداد فترات من التوتر مثل تلك التوترات التي تسبب بها زيادة وضغوط السكان .

د- يعتبر نموذج التنمية والتطور الاقتصادي الوحيد المتاح امام البلدان المتخلفة هو نموذج التطور الرأسمالي .

7. تطرح ادبيات نظرية التحديث امام البلدان النامية وصفا نظريا لسياسات تنموية تقوم على دعم اتجاهات التدويل والمنافسة وفي ضوء ذلك بلورت هذه النظريـة امـام هـذه البلدان التوصيات التالية :-

أ- دعت حكومات هذه البلدان لجهـود تشـجيع التجـارة الخارجيـة وتنظـيم علاقـات الاستثمار الاجنبي .

ب- تنمية المواقف السلوكية الحديثة للافراد والمؤسسات الاجتماعية والسياسية .

ج- التحديد التدريجي لدور الدولة في الفعاليات الاقتصادية واطلاق قوى السوق بدلا منها في تقرير وانجاز التنمية والتطور الاقتصادي .

د- ان الدول النامية لا يمكن ان تحقق التنمية والتطور الاقتصادي خارج حدود تعميـق علاقات التعاون المتبادل مع البلدان المتقدمة صـناعيا ولـيس للمواقـف الراديكاليـة المتطرفة للنظر في هذه العلاقات على انها علاقات تابعة وقائمة على عدم التكافؤ ، هي نظرة ابعد من حدود الفهـم الحقيقـي الـتي تقـوم عليـه العلاقـات الاقتصـادية

الدولية، فجميع اطراف التبادل الدولي اليوم ليس لها امكانية حقيقية لتحقيق افضل مكاسب من التبادل الدولي خارج ظروف المنافسة او شكل من علاقات التعاون بين جميع اطرافه ، وهو ضمانه كافية لامكانية البلدان النامية لانجاز التنمية وشروط موضوعي لادامة التطور الرأسمالي في البلدان المتقدمة ، وحسب تعبير تقرير براندت (Brandt Commession Report) " لا يستطيع الجنوب ان ينمو بشكل كاف بدون الشمال ولا يستطيع الشمال ان يحقق الثراء وان يحسن حالة مالم يتحقق تقدم كبيرفي الجنوب " (68) .

هوامش الفصل الاول :-

1. تشبلو فورتادو ، النمو والتخلف ، ترجمة اذور الصباغ وسهام الشريف ، مطبعة خالد حسن الطرابيشي ، دمشق 2006 ، ص 27 .
2. د.خزعل الجاسم ، العوامل الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية ، النفط والتنمية ، العدد 2، اذار 1990 ، ص 55 .
3. د.عبد الرحمن احمد يسري ، مساهمة الفكر الكلاسيكي في التحليل الحديث للتنمية الاقتصادية ، جامعة بيروت العربية ، دار الاحمد ، بيروت 1974 ، ص 3 .
4. د.باسل البستاني ، الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد 1986 ، ص 23 .
5. جوان روبنسون وجون ايتويل ، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث ، تعريب فاضل عباس مهدي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط2 ، اب 2008 ، ص 34 .
6. د.باسل البستاني ، مصدر سابق ، ص 29 .
7. عبد الزهرة فيصل الشرهاني ، الفكر التنموي بين الاصالة والمحاكات ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، قسم الاقتصاد ، 1995 ، ص 1 .
8. د.باسل البستاني ، مصدر سابق ، ص 20 .
9. تشيلو فورتادو ، مصدر سابق ، ص 33 .
10. عبد الرحمن يسري ، مصدر سابق ، ص 10 .

11. أريك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة راشد البراوي ، دار الكاتب العربي ، القاهرة 2009 ، ص 160 .

12. نفس المصدر السابق ، ص 179 .

13. عبد الرحمن يسري ، مصدر سابق ، ص 10 .

14. انظر كذلك محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسري ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية 2012 ، ص 51 .

15. د. مريم احمد مصطفى عبد الحميد ، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 1988 ، ص 74 .

16. د. احمد فريد مصطفى ، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة للطابعة، اسكندرية 1985 ، ص 60-61 .

17. عبد الرحمن يسري ، مصدر سابق ، ص 118 .

18. تشيلو فورتادو ، مصدر سابق ، ص 17 .

19. د.باسل البستاني ، مصدر سابق ، ص 46-47 .

20. د.محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية 1979 ، ص 67 .

21. روبنسون وجون ابتويل ، مصدر سابق ، ص 36 .

22. الفريد مارشال ، اصول الاقتصاد ، ترجمة وهيب مسيحة ، مكتبة انجلو المصرية القاهرة ، ص 18 ، ص 329-331 .

23. كلوديونا نابليوني ، الفكر الاقتصادي في القرن العشرين ، ترجمة نعمان كنفاني ، دار الثورة للصحافة ، 1979 ، ص 105 .

24. نفس المصدر السابق ، ص 58 .

25. أريك رول ، مصدر سابق ، ص 481 .

26. أيرينام أسادتشايا ، الكنزية الحديثة ، ترجمة وتقديم د.عارف ليله ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط2 ، بيروت 1979 ، 36 .

27. نفس المصدر السابق ، ص 18-19 .

28. كلوديو نابليوني ، مصدر سابق ، ص 122 .

29. نفس المصدر السابق ، ص 126 .

30. د.فليح حسن ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة الارشاد ، بغداد 1988 ، ص 32-139 .

31. د.باسل البستاني ، مصدر سابق ، ص 33 .

32. Schumpeter , History of Economic Analysis , 6th Printing , London 1967 , P . 25 .

33. عبد الزهرة الشرهاني ، مصدر سابق ، ص 10-11 .

34. أريك رول ، مصدر سابق ، ص 441-442 .

35. د.مدحت محمد العقاد ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت 1 980 ، ص 122 .

36. كلوديو نابليون ، مصدر سابق ، ص 105 .

37. نفس المصدر السابق ، ص 106 .

38. د.علاء شفيق الراوي ، ما وراء العصر الكنزي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، العدد الاول ، ايلول 1980 ، ص 15 .

39. M.H Willes , National Expectation as Conter Revolution in Bell and Kristol (ed) , The Crisis in Economic Theory , Basic Book , Inc , NewYork 1981 , PP . 62-81 .

40. للاطلاع على المزيد من التفاصيل راجع :

41. د.علاء شفيق الراوي ، تحليل الازمة الاقتصادية لعقد السبعينات والثمانينات من هذا القرن والنظريات المعالجة لها ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، المجلد الثالث ، العدد (5) ، بغداد 1996 ، ص 29 .

42. د.علي الراوي ، التضخم الركودي في النظام الرأسمالي ، النفط والتنمية ، السنة الخامسة عشر ، العدد 2 ، اذار 1990 ، ص 83 .

43. د.حميد الجميلي ، الاتجاهات المعاصرة للتخصيصية الدوافع والنتاج ، انظر كذلك

44. د.نادية رسيس ، الازمة الاقتصادية العاملية ، المظاهر والاثار واحتمالات المستقبل ، مجلة المنار ، العدد الاول ، السنة الاولى ، كانون ثاني 1985 ، ص 110-120 .

45. H.J Sherman , Stage Flation , The Radical Theory of Unemplyment and Inflation , Harper and Row Puplisher , N.Y.1976 . P. 3 .

46. Klein . L , The Keynesion Revolution , Macmmillan , 2 nd Ed , London , 1968 , P . 172 .

47. Klein , op . cit , P . 168 .

48. بيتر ورسلي ، العوالم الثلاثة ، ترجمة صلاح الدين محمد سعد الله ، ج1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1987 ، ص 22 .

49. نفس المصدر السابق ، ص 47 .

50. نفس المصدر السابق ، ص 66 .

51. د.حمدية زهران ، اقتصاديات التنمية ، مكتبة عين شمس 1978 ، ص 350 .

52. و.و.روستو ، مراحل النمو الاقتصادي ، ترجمة برهان دجاني ، تقديم سعيد النجار ، المكتبة الاهلية ، بيروت 1960 ، ص 265 .

53. فرانسو بيرو ، فلسفة التنمية الجديدة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، Unesco ، 1983 ، ص 117 .

54. نفس المصدر السابق .

55. نفس المصدر السابق ، ص 118 .

56. نفس المصدر السابق ، ص 265 .

57. بيتر روسلي ، مصدر سابق ، ص 51 .

58. B.Higgins , Economic Development , London 1959 , P.270 .

59. انظر الترجمة العربية لنفس الكتاب :

60. أفبريت هاجن ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خوري ، مركز الكتاب الاردني ، 1988 ، ص277 .

61. فالكوسسكي حول مشكلات تنمية العالم الثالث ، ترجمة كمال غالي ، دار الحقيقة ، بيروت ، ص 101 .

62. نفس المصدر السابق ، ص 103 .

63. Markse , Kapital , P . 263 .

64. د.طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، دار الطليعة ، بيروت 1981 ، ص 140 .

65. د.يحيى غني النجار و د.امال شلاش ، التنمية الاتصادية ، دار الكتب لطباعة والنشر ، جامعة الموصل 2000 ، ص 232 .

66. د.طلال البابا ، مصدر سابق ، ص 155 .

67. د.حمدية زهران ، مصدر سابق ، ص 248-250 .

68. للمزيد من التفاضيل انظر .

69. Hirschman , Te Strategy of Economic Development , New Haven 1959 , PP . 58 .

70. د.طلال ابابا ، مصدر سابق ، ص 113 .

71. د.عبد الكريم كامل ، المنطق الاقتصاي بلا حدود ، مجلة افاق عربية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العدد (3) ، حزيران 1997 ، ص 38 .

72. أندرو وبستر ، مدخل لسوسيولوجية التنمية ، ترجمة حمدي حميد يوسف ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1986 ، ص 74 .

73. انظر اطروحة بال وارن فيكتاب د.سمير امين ، ما بعد الرأسمالية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 ، ص 58 .

74. عبد علي كاظم شديد ، اشكالية الدور الاجتماعي – الاقتصادي للدولة النفطية الريبعية العربية (النموذج السعودي) ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، غير منشورة ، 1997 ، ص 59 .

75. أندرو وبستر ، مصدر سابق ، 76 .

76. Brandt , Commision Report , 1979 . P . 33 .

تمهيد

ان أفضل طريقة لتناول عملية النمو ألرأسمالي الذي شهدته بلدان أوربا الغربية واليابان هو فهم الاليات التى تم عبرها انتقال هذه البلدان من تشكيلة أقتصادية اجتماعية راكدة عند ستوى من التخلف الى التشكيلة أقتصادية - اجتماعية قادرة على تحقيق ألنمو الذاتي، وعليه فتحليلنا لطبيعة هذا الأتتقال يعني بالضرورة وقوفنا على ألعوامل وألشروط ألتى تتكون داخل اي من هذه التشكيلات والتي تمهد الأنتقال الى أخرى ، وأن تحليل اي من هذه التشكيلات في ادوارها التطورية يجب أن يجري حول تحليل أنماط توليدها للفائض ألأقتصادي الخاص بها اضافة الى توليد ألفائض المحتمل نقله من مجتمعات اخرى ، وفي مرحلة لاحقة يجري تحليل الية توزيع هذا الفائض يين عناصر توليده وعبر الطريقة التي يتم بها الستيلاء على الناتج ألفائض من قبل الطبقات وحسب تملك هذه ألطبقات للشروط المادية والسلطوية لتوليده ، وان الشرط الحاسم في ظهور الشكيلة الطبقية يرتبط بتطور قوى الأنتاج وشكل علاقتها ، ويأخذ الناتج الفائض شكله الأقتصادي كنمط انتاج فهو اما فائض خراجي او ريعي في إنماط ألانتاج ما قبل الرأسمالية او فائض نقدي مجبسدة بالربح في نمط الأنتاج ألرأسمالي .

ان شروط تطور أي تشكيلة أجتماعية - اقتصادية هي قدرة هذه الشكيلة على انتاج مقادير اكبر من الفائض وقدرة أعظم على تحويل هذا الفائض الى تراكم رأسمالي يستخدم في اعادة الأنتاج وتوسيعه وبالية تكتسب طابع ألامتمرارية .

على هذا الأساس من الأعتقاد سوف يتم تحليل الآلية التاريخية للتطور الرأسمالي في كل من ألتجربة الأوربية واليابانية ، ولهذا فأننا سنحاول الوقوف على اهم اطوار

وعوإمل انتقال هذه البلدان حصراً من شكيلة اقتصادية الى اخرى يتم من خلالها توليد ألفائض الأقتصادي وتوزيعه ، ووقوفنا على نمط ثوليد الفائض في نمط الانتاج السابق لنمط الانتاج . الرأسمالي سيمثل اماس فهمنا لظروف ولادة هذا النمط ألذي تم معه وعبر ألياته التطور الاقتصادي في كل من بلدان أوربا الغربية واليابان .

المبحث الاول

تحليل الالية التاريخية للتطور الرأسمالي للتجربة الاوبية

اولاً :- اليات توليد الفائض الاقتصادي في نمط الانتاج الاقطاعي

اذا كان الناتج ألفائض كمقولة اقتصادية تعني الفرق بين الناتج الخام وماهو ضروري لأعاشة الاشخاص الذين يساهمون بتوليد الناتج حسب الكلاسيك (3) . او انه معدل الأستغلال الطبقي عند ماركس ، اذ يتم توزيع الانتاج الكلي يين مخصص لاشباع الحاجات واخر يشكل فيض الناتج الذي يستولي عليه مالكو شروط ألانتاج المادية . وان هذا الفائض لايمكن ان يقوم خارج ألشروط ألتأريخيه لتكوينه ، فهو حتماً يتطلب مستوى معينا من زيادة انتاجية عنصر العمل بما يسمح بأنتاج ماهو فائض عن اشباع الحاجات ، وظهور فيض الانتاج هو الذي تمفصل عنده التشكيل الطبقى على امامى الملكية الخاصة لوسائل الأنتاج التي سمحت بظهور الشكل ألقانوني ألذي يسمح بألأستحواذ على الفائض على شكل علاقات انتاج طبقية (4) .

والسؤال الذي يثار هنا هو هل أن الناتج الفائض يمثل شكلا تاريخيا خاصا بجميع التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية ؟ وهل ان جميع التشكيلات الأجتماعية ما قبل الرأسمالية استطاعت ان تخلق فائضا اقتصادياً ؟ وهل ارتبط بظهور كلفة الانتاج ؟

يرى فورتادو (Celso Furtado) ، ان توليد ألفائض الاقتصادي في التشكيلات الاجتماعية الأوربية يرتبط فقط بوجود زمر أقلية استطاعت بدورها بطريقة او اخرى ان تستولي على الناتج ألفائض عبر استيلائها على وحدة الأنتاج والتي هي الأرض في التشكيلات ألعبودية وألاقطاعية، وكان توليد إلناتج والأستيلاء عليه بطريقة الأكراه

اللاقتصادي ضمن علاقات انتاج قسرية امتدت حتى قيام نمط الانتاج الرأسمالي ، وفي ظل تخلف قوى الأتناج في عهد الاطاع الأوربي وفي ظل محدودية استخدام الفاض الاقتصادي كانت قدرة تأجيل الأستهلاك وضعف ألمقدرة على أستثمار ألفائض اقتصادي لم تكن ألمجتمعات الأقطاعية تعرف بعد عملية التراكم وأعادة أستخدامه في توسيع الناتج وهذا مايفسر سكون هذه ألمجتمعات [5] . ولكن هذا لاينفي ان التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية الاقطاعية في أوربا وخاصة في اطوارها التأخرة (نهاية القرن الخامس عشر) قد مهدت تراكم كمية من الأموال القابلة للانتقال في ااستخدامات اخرى عبر انتقال هذه ألأموال الى زمر طبقية اخرى مثل التجار او الحرفين وعلى هذا الأساس فلابد ان يكون قد تم ولادة الفائض الأقتصادي اولاً في التشكيلات الاقطاعية وعبر توافر شروط تحلل هذه الشكيلات تم انتقال هذا الفائض الاقتصادي الى زمر مسؤولة عن استخدامه بطريقة عملت على تراكمه لتتولى بعدها عملية الأنتقال الى نمط انتاجي مرافق لنمط الأنتاج الاقطاعي وإن لم يكن هذا النمط الجديد قادرا على تكرين تشكيلة اقتصادية - أجتماعية خالصة بعد ، وعليه يرى ماركس في تحليله التاريخي لولادة نمط الأنتاج ألرأسمالي ان تراكم رأس المال يفترض وجود فائض قيمة وهذأ الأخير يفترض وجود نمط انتاج رأسمالي يستند الى وجود مقادير كبيرة من رأس المال وقوة العمل ... وعليه لابد ان يسبق تراكيم رأس المال تراكم بدائي (Previous Accumulation) ينشأ في داخل التشكيلة الأجتماعية السابقة للرأسمالية ، وهي الشرط الاساسي لوجوده ، وهو بمثابة الخطيئة الأصلية للجنس البشري يماثل دورها دور الخطيئة الأصلية في اللاهوت عندما اكل ادم من التقاحة [6] .

واذا كان ألتراكم البدائي يعني العملية التاريخية السابقة لظهور نمط ألأتناج الرأسمالي وهي

العملية التي تتضمن :-

1. وجود قطاع اجتماعي من الأفراد المحرومين من شروط الأنتاج ولا يملكون سوى قوة عملهم ، ومثل هذا القطاع أنجزت شروط ولادته علاقات الأنتاج الاقطاعية .
2. تراكم كمية الأموال المعدة لتجسيد في شروط أنتاج مادية لدى قطاع اجتماعي اخر قادر على تثميره ، ومثل هذا القطاع انجزت شنروط ولادته في حضانة نمط الأنتاج الأقطاعى مع ظهور طبقة التجار والحرفين الستقلين .

وضمن اطار هنين الشرطين تمت عملية الأنتقال الى نمط الأنتاج الرأسمالي ، واذا كان نمط الأنتاج الاقطاعى كمضمون لتسمية الأنتاج من اجل الأستهلاك او انه وحدة انتاج الاكتفاء (Self Sufficent) القائمة على علاقات انتاجية لا أجرية ، وكون الأقطاعية (Manor) وحدة انتاج تتسم بتكامل فعالياتها الانتاجية اذ تقوم بتأمين جميع ما يحتاجه المجتمع الاقطاعي من سلع الاستهلاك والانتاج البسيطة ، فهي ايضا وحدة انتاج لا تقوم على التبادل، وعلاقاتها الداخلية تقوم على بنية اجتماعية هرمية شديدة التمايز الطبقي بين فئة الاقطاعيين النبلاء مالكي وسيلة الانتاج الطبعية (الارض) وما تمنحا من امتيازات قسرية على الفئة الثانية فئة الفلاحين الاقناء ، وأمتد الاقطاع الاوربي اللامركزي حتى القرن السادس عشر قائماً عل الاقتصاد الفلاحي كنشط انتاج مسيطر . فهل كان لنمط الاناج الاقطاعي ان يكون اياته الدخلية ي تكوين الفائض الاقتصادي كأحد شروط خلق التراكم الاولي داخل المجتمعات الاوربية الغربية ممهداً لها الأنتقال الى نمط الأنتاج

الرأسمالي ؟ تشير معظم الدراسات التي تناولت اقتصاديات ما قبل الرأسمالية ، ان نمط الأنتاج الاقطاعي في مراحلة الأخيرة وفي اطوار أنحلاله قد تميز بحجم اكبر من الناتج الفائض والذي تم الأستيلاء عليه من قبل المالكين النبلاء عبر ألية الريع كتصرف اقتصادي لحق او احتكار ملكية الأرض ، او هو بالتعبير الماركسي يكون الريع جزرية يتحملها المجتع كزيادة في تكلفة الانتاج (7) . ومع تطور الاشكال الحقوقية للريع تحول توزيع الفئض الاقتصادي داخل نمط معها الحافز لدى الفلاحين على زيادة انتاجيتهم طالما كانت حصتهم من توليد الفائض تشجع على تنميته ، وعليه لم يبق غير الاكراه اللاقتصادي الذي يمارسه المالكون كوسيلة لزيادة الفائض ، ولكن مع انتشار العلاقا الريعية النقدية في تخر اطوار الاقطاع توفر ولأول مرة الحافز لدى العلاحين على زيادة انتاجيتهم خاصة مع انتشار نظا الحيازة كاحد اه الاشكال التعاقدية في نمط الانتاج الاقطاعي ، وضمن الانتاج الاقطاعي .

ومع تحول الشكل القانوني للريع عبر ريع العمل واريع العيني حتى ظهور الريع هذا النوع من علاقات الانتاج الاقطاعية تم السماح للأقنان التصرف ولأول مرة بأستثماراتهم البسيطة ووسائل انتاجهم، ومثل هذا التطور هو الذي أنشأ امكانية اقتصادية موضوعية لظهور الاهتمام المادي لدى الفلاحين بتاج عملهم وظهور المبادرة لاقتصادية ، التي جرى معها تنمية الانتاج الزراعي واصبح المنتوج الفائض يتحقق بكميات اكبر يسمح مع زيادته بولادة العلاقات السوقية التبادلية التي مثلت تطورا مهما في انتقال الانتاج بغرض الأستهلاك الى الأنتاج للتبادل . ولعدم وجود السوق بالمعنى الواسع ومحدودية الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية ، وبقاء قوى الانتاج المتاحة من بقايا التشكيلات الأجتماعية العبودية لهذه الأسباب لم يشهد متوسط الأنتاجية في القطاع الزراعي ضمن نمط الأنتاج الأقطاعي تطورا ملحوظا وان كان ما يتولد من فانض زراعي لم يكن بالأمكان

مراكمته طالما لم يشهد الاقتصاد الأوربي خلال هذه ألحقبة ولادة علاقات ألسوق وغياب فكرة ألربح ألتي أعتبرت من اهم خصائص نمط الأنتاج ألأقطاعي [8] . وكانت الطريقة الوحيدة للتراكم هي بناء العقارات من قصور النبلاء والأنفاق عثى اتباعهم وغيرها من أوجه الأنفاق الأستهلاكية التفاخرية او تمويل حروب الاقطاعات [9] . ولذا لم تمثل الحقبة الاقطاعية حتى القرن الرابع عشر اي دلالة تاريخيى في تكوين التراكم البدائي . في الاقتصادات الاوربية الاقطاعية .

يرى موريس دوب (Maurice Dobb) في دراسته عن تطور ألرأسمالية وبأتفاق مع بول سويزي والعديد من ألأقتصاديين على ان الفترة من نهاية القرن ألرابع عشر وأوامط القرن السابع عشر من حقبة نمط الانناج الاقطاعي الأوربي أنها فترة انتقالية في تطور التشكيلات الأجتماعية – الأقتصادية ، والأهمية !التاريخية لهذه الفترة في ادور الأنتقال كونها تضمنت عمل القوى الأقتصادية وإلاجتماعية التي عملت على تحليل التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الأقطاعية وتكوين التراكم ألبدائي في المجتمعات الأوربية الغربية كأحد اهم شروط ولادة نمط الانتاج الرأسمالي [10] .

ثانياً :- اليات انحطاط نمط الانتاج الاقطاعي وشروط التراكم البدائي

خلال الفترة بين نهاية القرن الرابع عشر والقرن السادس عشر شهد المجتمع الاوربي طورا ممهدا لظهور نمط الانتاج الأسمالي . وخلال ذه الفترة التي وصفها العديد من أكاديمي التاريخ الاقتصادي على انها تشكيلة اجتماعية – اقتصادية معقدة في طور الانتقال ، اخذ خلالها نمط الانتاج الاقطاعي دور التحلل بفعل العديد من الظواهر الاقتصادية – الاجتماعية التي اخذت ادوارها الفاعلة في تعديل العلاقات الانتاجية والسوقية ضمن التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية الاقطاعية السائدة ، وكان من اهم هذه

الظواهر التي شكلت المحرك الاساسي في انحطاط نمط الأنتاج أقطاعي هو نمو المدن وتوسيع النشاط التجاري والحرفي البسيط ومع نمو هذه الظواهر التي تقدمت لدرجة كافية أثرت في الرغبة في تغير اعلاقات الاجتماعيه -الانتاجية داخل الاقطاعات وأفرزت نظام تقسيم العمل بين الاقطاعات والمدن التي تنامت حاجتما الى ألمواد الغذائية وفتحت الأمكانية امام زيادة ألمعروض من السلع الزراعية ، ادت هذه الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية ونمو الاسواق الدورية (Foire) الى حراك اجتماعي داخل الاقطاعات تمثلت اولا بمطالبة الفلاحين بتغير شكل العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية وبحرية اكبر في المبادلات الحرة ، وكانت لاصاء صراع طبقة تجار المدن ضد الاقطاع الكنسي والمدني دورا مهم في تمرد الفلاحين على نظام القطيعة ، غير ان التغيرات لم تجر بهذه البساطة بل كانت تصطدم بمعارضة الاقطاعيين وعلى الاخص رجال الدين في الاقطاع الكنسي . مما اضطر الفلاحون بمساندة تجار المدن الى خوض معارك عنيفة ضد اسيادهم الاقطاعيين ، وكانت اول الهزائم التي لحقت بنظام الأقطاع هو قبول الأقطاعيين باالريع النقدي كألية جديدة في استخلاص ألفائض ألاقتصادي وتمكن الفلاحون من تسديد الريع ألنقدي بواسطة تفرغهم للاعمال الزراعية وزيادة أنتاجيتهم وبيع الناتج في اسواق ألمدن الناشئة . اما المدن فقد شهدت اعظم ادوار تحلل نمط الأنتاج الاقطاعي ،فقد شهدت ألتجارة وخاصة ألتجارة الخارجية التي احتت معها السلع الأجنبية تمثل منافسا قويا للسلع المحلية وشهدت طلبا متزايدا حتى اصبحت التجارة الخارجية تمثل اكثر الانشطة الأقتصادية الأخرى جاذبية ومصدرا مهما لتراكم الثروة واقتصرت التجارة على جماعات صغيرة من اثرياء المدن التي مثلت قوة طبقية مهمة داخل التشكيلة الاقتصادية الأجتماعية ماقبل الرأسمالية والتي مثلت بدورها ايضا المحرك الأساسي في الدعوة الى تحلل هنه التشكيلة مما اضطرها الى

خوض حروبها المعروفة مع سيادة الأقطاع وبمؤازرة ألملوك النين يسعون الى توسيع نفوذهم وقيام الدولة القومية .[11]

ان هذا الحراك الذي مارسه نمو ألتجارة وظهور الريع النقدي وانتشار نظام الحيازة كانت له ادوار مهمة في انحطاط نمط ألأنتاج الاقطاعي ولكن لم يشكل معه بعد نمطا انتاجياً محددا في معالمه أذ ان طهور اي نمط انتاجي جديد كان يتطلب وجود علاقات انتاجية وقوى أنتاج مميزه ، وكل مايمكن ان توصف به حقبة القرن ألخامس عشر والسادس عشر على انها حقبة (نمط ألأنتاج البضأعي البسيط ما قبل الرأسمالية) [12] . وهو ليس بالنمط الأنتاجي المسيطر وعليه يبقى (نمط الأنتاج البضأعي البسيط ما قبل الرأسمالي) نمطاً مرافقا وليس خالصا ضمن التشكيلة الأقتصادية - الأجتماعية الأقطاعية حسب تعريف سمير أمين اذ ان اي تشكيلة اجتماعية - اقتصادية هي بنية مشخصة ومنظمة يسيطر فيها نمط انتاجي معين يهمش بأنماط انناجية تابعة .

وعلى اساس تحليلنا لآليات توليد الفائض ألأقتصادي واليات توزيعه فأننا نلاحظ أن الريع الاقطاعي حتى في شكله ألنقدي لم يكن خلال حقبة انحطاط الأقطاع الالية الوحيدة لأستخلاص الفائض بل ظهر فائض القيمة في ألأنتاج الحرفي في السن وارباح التجار اليات مرافقة للريع الاقطاعي في استخلاص الفائض الاقتصادي ، وتمثل ارباح التجارة الخارجية اهم الاليات التي تم عبرها نقل الفائض الاقتصادي من خارج التشكيلات الاجتماعية غير الاوربية مثل التشكيلات الأسيوية او الافريقية [13] .

ان الاهمية التريخية لحقبة انحطاط الاقطاع كحقبة انتقالية هي مساهمتها في افراز الشروط الموضوعية لولادة نمط الأنتاج الرأسمالي من خلال عملية التراكم البدائي ألتي جرت داخل مجتمعات أوربا الغربية خلال المراحل المنتهية من انحطاط الأقطاع ، فاذا تم

تعريفنا للتراكم البدائي على انه العملية التاريخية لولادة شرطي نمط الانتاج الرأسمالي ممثلين بظهور العمل الحر الاجير وتراكم الثروة القابلة للتحويل الى رأس مال . وكلا الشرطين ولدا في مرحلتي انحطاط نمط الانتاج ونمو الانتاج السلعي البسيط وتوسيع النشاط التجاري كاهم الانشطة الاقتصادية وبالاخص نشاط التجارة الخارجية مساهمة في تراكم الثروة النقدية اساس ألتراكم الرأسمالي ، والعملية ألتاريخية لتحقق شروط ألتراكم البدائي يمكن لنا متابعتها على النحو التالي :

الشرط الاول :- ظهور العمل الحر .

كان لادوار انحطاط الاقطاعات كوحدة انتاجية تحت جملة عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة وتحت ظروف القهر الاقتصادي والاجتماعي الذي مورس ضد الفلاحين وحرفي الاقطاعات كانت جميع هذه العوامل كافية ان تجنب المدن وهي تشهد نمو التجارة والعمل الحرفي اعداد كبيرة من فلاحي وحرفي الاقطاعات ، وعبر عملية تاريخية طويلة امتدت خلال القرن الخامس عشر والثامن عشر كانت فيها هجرة الفلاحين او طردهم من الأقطاعات مظهرا ديوغرافيا بارزا في معظم بلدان أوربا الغربية [14] وكانت هذه الهجرة والطرد القسري لأعداد كبيرة من الفلاحين والحرفيين اول علامات ظهور سوق العمل الأجير في أوربا الغربية الذي كون مع ظهور رأس المال نمطا انتاجياً جديدا عرف بنمط الأنتاج الرأسمالي الذي جاء لاحقا لتطور سابق في نمط الأنتاج السلعي ألبسيط الذي يقوم على اساس المشروعات الحرفية حيث لم يظهر بعد خلال هذا النمط اي أنفصال بين شروط الأنتاج المادية وقوة العمل ، حيث كانت معظم عمليات الأنتاج هي عمليات حرفية تعتمد سوق سلعية محدودة لم تسمح بتوسيع حجم الناتج الذي يقوم به الحرفيون . والسمة المميزه لهذا النمط الأتناجي هو اعتماده على بنية تنظيمية هرمية (

Herarchique) او تعاونية بسيطة (Corporation) تقوم على رابطة مهنية (Quide) توفر سوق سلعية وسوق عمل احتكارية . وينتظم بها نموذج المنتوج وشروط العمل وطرق الأنتاج والتظيم والرقابة السعرية شديدة الضبط [15] لكن هذا النوع من تنظيم الأنتاج لم يكن نمطا انتاجيا خالصا كما هو نمط الأنتاج الاقطاعي وانه لم يمتلك القدرة الداخلية لأستمراره في ظل تطور الحياة الاقتصادية فهو لم يتميز بالية منتظمة من علاقات انتاج وقوى انتاج كافية لتوليد الفائض وتداوله [16] لذلك كان هذا التنظيم جزءا من شبكة التداول البضاعى الذي تهيمن عليه طبقة التجار ، ويستمر هذا النوع من الأنتاج كدور ثانوي في توليد الفائض حتى اندماجه بعلاقات تعاقدية اوسع تمثلت اولا في تأمين التجار لمواد الأنتاج وقيام الحرفين بتصنيعها لحساب التاجر الذي يتحمل مخاطر البيع والتجهيز ، وعند هذا الطور كانت تبدو معالم نمو وتشكيل نوع من انماط الانتاج الذي يقوم على تعاون الحرفين مع احتفاظهم بشروط ألأنتاج المادية البسيطة وتجهيزات التجار لهم بالمواد الأولية بغرض التصنيع قبل ظهور العلاقات الأجرية ، ولكن التحول ألحاسم الذي يظهر على علاقات الأنتاج هو ظهور العديد من حرفي الأنتاج خارج التنظيم الحرفي غير ألقادره على تأمين شروط أنتاج وظهور أعداد كبيره من الفلاحين النازحين الى المدينة محررة من علاقات الانتاج الاقطاعية . كونت قوة عمل حرة مستعدة لبيع قوة عملها للغير، وهو اول شروط التراكم البدائي السابق للتراكم الرأسمالي .

الشرط الثاني :- تراكم الثروة النقدية

كان تراكم الثروه النفدية يمثل الشرط الثاني والحاسم في قيام نمط الانتاج الرأسمالي بعد ظهور مضامين الشرط الاول وهو وجود العمل الحر المستعد لبيع قوة عمله (Proletorisatio) فبدون وجود هذا ألنوع من عرض ألعمل الحر المعد للبيع متابل الاجر

كقوة انتاج لاينطوي وجود الثروة ألنقدية على اية دلالة مادية في ظهور نمط الأنتاج الرأسمالي ، فالنقد والتجارة وجدا في جميع ألتشكيلات الأجتماعية - الاقتصادية السابقة للرأسمالية وفي التشكيلات ألأوربية او غير الأوربية إلا أن هذه ألثروة ألنقدية المتراكمة لم تكن لوحدها شرطا كافيا لظهور نمط انتاج رأسمالي مالم يتحول هذا النقد الى رأسمال يساهم مع قوة العمل المحررة من شروط الأنتاج في توليد الناتج . ضمن اطار من العلاقات ألأنتاجية المناسبة ، وغياب اي من هذين الشرطين يمنع ألحديث عن وجود اي نوع من انواع انماط الأنتاج الرأسمالية في التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية العبودية او الاقطاعية رغم وجود الثروة النقدية في هذه التشكيلات (17) .

وفي التشكيلات الأجتماعية – الاقتصادية ما قبل الرأسمالية في بلدان اوربا الغربية تراكمت إلثروة النقدية تشكل الشرط الحاسم في ظهور رأس المال عن طريق استخلاص وتوزيع الفائض الاقتصادي عبر الية التجارة الداخلية منها ساهمت باستخلاص الفائض الاقتصادي المكون في داخل هذه التشكيلات نفسها بواسطة الانتاج الزراعي وفقاً لنمط الانتاج الاقطاعي السائد او الاقتصاد المديني المرافق له . وان كان هذا النوع من التجارة لاينطوي على اهمية كبيرة كنشاط اقتصادي حتى نهاية القرن الرابع عشر فلم تشهد بلدان اوربا عموماً خلال هذه الفترة غير الاسواق المحلية (Local) وهي من اسواق المقايضة التي تنتظم في مراكز المدن ، ولم تشهد هذه الاسواق من اهمية حتى انتشار العلاقات النقدية وتحلل العلاقات الانتاجية الاقطاعية والتي توفر معها للفلاحين الاقنان وفقاً للعلاقات الريعية النقدية وانتشار نظام الحيازة في اطوار انحلال نمط الانتاج الاقطاعي الحافز على زيادة انتاجيتهم التي سمحت بالأنتاج للتبادل وليس للاستهلاك الذاتي فقط ، الى جانب ذلك كان هناك نمواً متزايداً في الأنتاج الحرفي المستقل في المدن ، ولذا ظهرت

الحاجة ألى التجار الوسطاء الذين توسعت معهم حدود التجارة الداخلية كألية لتراكم ألثروة محلياً من خلال أرباح التجارة [18] . وان كانت السوق الداخلية الاوربية طيلة القرون الوسطى لا تتمتع بشروط السوق الكاملة وهي تخضع للمنافسة غير التامة وعليه لم تكن مثل هذه السوق ملائمة لنمو نظام تجاري رأسمالي حتى انتهاء ألتشكيلة الاقتصادية الاقطاعية في أوربا الغربية ، اذ ان اليات توليد ألأرباح داخل هذه ألتسكيلة اليات عقيمة جداً لم تسمح بزيادة ارباح !لتجارة الداخلية وعلى هذا الاساس يجري التقليل من اهمية التجارة الداخلية حتى أنتهاء عهد الاقطاع في تراكم الثروة او انها لعبت ادواراً فاعلة في انحطاط ألأقطاع على عكس الأدوار التي مارستها التجارة الخارجية في تحلل الاقطاع او تراكم الثروة داخل بلدإن أوربا الغربية حتى قام نمط الأتتاج الرأسمالي كنمط انتاجي سائد نهاية القرن السابع عشر ، حيث تمتع هذا النوع من التجارة بامكانية اكبر على زيادة ارباحها . ان هذا لا يعني ان التجارة الداخلية في أوربا الغربية عقيمة الى هذه الدرجة او انها راكدة ، بل انها اصبحت مع ظهور شروط نمو السوق الداخلية والخارجية لهذه البلدان مع ازدهار الأقتصاد المدني ضمن اسلوب الأنتاج الحرفي الطائفي وتوسع الأنتاج الزراعي. وظهور الدولة ألقومية كنظام لسلامة ألطرق التجارية الداخلية ، اخذت زمر التجار بالأنشار حتى بلوغ قوتهم في السيطرة على الأقتصاد ألمديني ، وكانت اعظم ألأدوار ألتي مارسها هؤلاء التجار هي ألمساهمة في تحلل نظام الطائفة الحرفية الذي يستند الى علاقات تنظيمية هرمية وتقوم علاقاتها السوقية على مفاهيم (الأجر العادل والسعر العادل والتعويض) ولم يظهر اهمية كبيرة لمقولة تكاليف الانتاج [19] . وعليه كان التنظيم الحرفي في المهن والتجارة ألى جانب بقاء نمط الانتاج الاقطاعي في الريف عائقا امام توسيع النشاطات التجارية كفعالية اقتصادية تساهم في توزيع الفائض الاقتصادي ومصدرا من

مصادر تراكم وتركز الثروة ، اضافة الى ذلك كا التنظيم الاقتصادي التجاري المديني المرافق لنمط الانتاج الاقطاعي حتى ظهور علاقات الانتاج الرأسمالية ينطوي على أليات صلبة لتوزيع الدخل لم تسمح بتوسيع دخول طبقة الحرفيين بينما وفرت حصة اكبر على معظم فعاليات الاقتصاد المديني التجاري .

كما تميز الاقتصاد المديني التجاري بامكانية تراكم الثروة النقدية حيث كان نمط التوزيع في هذا الاقتصاد لا يسمح باستهلاك الدخل بالكامل ولاتوجد هناك فرص الاستثمار الكافية ، فدخول التجار والحرفبين ونبلاء الأقطاع توجه في معظمها الى الانفاق الأستهلاكي ويوجه ألقسم الأخر بنسب قليلة على شكل انفاق يقوم به ألتجار على توسيع اعمالهم في بناء السفن او تجهيز ألحرفيين بالمواد الأولية لاغراض تجهيزهم بالسلع المصنعة حرفياً . او توجيه الانفاق على مجالات غير انتاجية او في معظمها تفاخرية مثل بناء القصور ألفاخرة او شراء الجوهرات او تقديم الهبات للكنيسة او البلاط ، ومعظم ما تم مراكمته كان على شكل تراكم نقدي لاغراض الاكتناز ، وعندها ظهرت الألقتصاديات ألأوربية الغربية فى المرحلة التي سبقت ظهور الرأسمالية مستقرة عند مستوى الركود لا تملك معها الحياة الاقتصادية ألياتها في النمو حتى اللحظة التي اخذ التراكم ألنقدي مندمج بدائرة الأنتـــاج السلعي وظهور اليات عمل رأس المال التجاري بداية القرن السابع عشر [20] .

غير ان التجارة الخارجية اظهرت فاعلية اكبر في تراكم الثروة خلال ترة الانتقال الى التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية الرأسالية ، فكانت التجار النائية وخاصة بعد توعها عبر الاطلسي ، والتي شهدت نموا مضطردا من خلال تقدم الفنون البحرية والاستكشاف الجغرافي ، تمثل اهم مصادر نقل الفائض الاقتصادي من التشكيلات ما قبل ارأسمالية في

الخارج ، وكانت هذه التجارة من اهم مصادر تراكم الثروة لدى القائمين بها ،فارباح التجارة النائية اعظم بكثير من أرباح التجارة التي جرت داخل القادرة الأوربية نفسها ، فكانت الارباح التي حصلت عليها الشركات التجارية الأوربية مثل شركة الهند الشرقية او الأنكليزية والهولندية خلال القرن السابع عشر مربحة الى حد لايصدق ، وان التجار الأوربيين الذين انفقوا فقط أيامهم في مغامرات تجارية تمتد من الصين الى بيرو حصلوا عن طريق سلب ونهب الخيرات المادية والبشرية للجماعات غير الأوربية ألتي وصلوأ اليها على ثروات هائلة هي كل ثروة أوربا الغربية طيلة ألقرن السادس عشر والسابع عشر [21] والتي شكلت الأساس في التراكم ألرأسمالي فيها وظهور نمط الأنتاج الرأسمالي " أن اكتشاف الذهب والفضة في امريكا وابادة واسترقاة ودفن السكان ألأصليين في المناجم والمباشرة باحتلال الهند الشرقية وتحويل افريقيا لقنص ألجنس الاسود والماجرة به " كانت كل هذه الممارسات مصدرا للتراكم ألابتدائي في أوربا على حد تعبير ماركس [22] . هذا التراكم الذي لم يكن نتيجة لنمط ألانتاج الرأسمالي ، بل نقطة انطلاقه [23] . وكانت اهم اطوار نمو ألتجارة الخارجية لبلدان أوربا الغربية في القرن السابع عشر والفترة اللاحقة هو توحدها في انتظام مع نمو الروح الأستعمارية ، حيث استغلت سلطة الدولة على نطاق واسع في تحقيق مصالح الزمر التجارية والذي كان شرطا ضروريا في قيام السوق الرأسمالية العالمية . يرى باران ان الاسباب التي وقفت وراء تطور التجارة الخارجي لاوربا وخاصة بلدان اوربا الغربية هي الموقع الجغرافي التي تمتعت به هذ وفر لها امكانات ملاحية كبيرة امام فقر اوربا خلال القرون الوسطى في مواردها الطبيعية وتخلف دوائر الانتاج ما قبل الرأسمالية دفع الاوربيين الى التكالب على البحث عن مصادر خارجية للثروة من المعادن الثمنة والمنتجات الزراعية المدارية ومنتجات الشرق التي كانت على درجة اكبر من

تطورها في بلدان اوربا خاصةالمنتجات الشرقية ، هذه الرغبة التي اقترنت باشباع اساليب النهب والقرصنة [24] .

ثالثا :- اليات توليد الفائض في نمط الانتاج الرأسالي

1- نمو رأس المال التجاري .. دور الانتقال ..

كان تطور النشاطات التجارية وخاصة التجارة الخارجية سابقا لنشوء الرأسمالية كنمط انتاجي وهي لم تصبح وجهاً مهماً من وجوه النظام الرأسمالي إلا مع اكتسابها فروق نوعية تنظيمية تشخصها كتجارة رأسمالية ، وتصبح معها التجارة ألية ديناميكية للأنتاج الرأسمالي ، لان جميع دوائر الأتناج الرأسمالي تتوقف في نموها على تطور ألنشاط ألتجاري . ويصبح مع قيام ألنظام الماركنتيلي الهدف في الأنتاج غاية جميع النشاطات ألأقتصادية قبل أن يكون الأستهلاك هو غاية الفعاليات الاقتصادية . على اساس هذه الوظيفة كانت الأدوار الأنتقالية لرأس المال التجاري في أوربا الغربية نهاية القرن السابع عشر ، الدور الأساس في انتقال المجتمعات الأوربية من نمط الانتاج الأقطاعي الى نمط الأنتاج الرأسمالي الذي لا يمكن بدونه ان تاخذ التجارة فرصتها في النماء طلما كانت غاية هذا النمط هو الانتاج للتبادل عكس الوظيفة الإدائية لنمط الأنتاج الأقطاعي ألخاصة بالانتاج الاستهلاكي والتي على اساسه فشلت أوربا لقرون طويلة من احداث زيادة في ثروتها [25] .

ان نمو رأس المال التجاري كنتاج حتمي لزيادة هامة في النشاط التجاري والتبادلي مع بداية القرن السابع عشر في عموم اوربا الغربية كان بمثابة المحرك الاساسي او قوة الدفع الايجابية على حد تعبير (Leibenshion) في انجاز مهمة انتقال بلدان اوربا الغربية من نمط

الانتاج الاقطاعي الى بناء التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية الرأسمالية [26] حيث ساهم نمو رأس المال التجاري بسرعة انحطاط النظام الاقطاعي ونشر اثار النمو المتوازن الى حد كبير بين القكاعات الانتاجية . ووفرة نمو رأس المال التجاري تحقق شروط انتقال هذه البلدان من اوضاع السكون ضمن التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية ما قبل الرأسمالية الى اوضاع النمو الذاتي وفق تشكيلة اقتصادية – اجتماعية رأسمالية . وكانت الية الانتقال التى انجزها رأس المال التجاري قد افرزت نتائجها من خلال توسيعها للعلاقات النقدية والتبادلية وتوسيعها للسوق البضاعية . فمع تطور رأس ألمال التجاري كألية لاستخلاص الفاض الاقتصادي وتوزيعه تغير نمط الأنتاج في القطاع الزراعي من نمط اقطاعي بغرض الأستهلاك الى نمط تحقيق فائض للسوق وبنموه اخذت سيطرة الاقطاع بالتدهور تدريجيا امام نمو المزارع الرأممالية او نتاج المزارعين ألأحرار لأغراض السوق والذي وجد مع نمو الرأس مال التجاري سوقً واسعة الاستمرار نشاطه ، وشجع على تطور الأنتاج الزراعى امام زيادة فى الطلب المتنامي بفعل الآثار التوسعية لنمو النشاط التجاري والمديني الحرفى، وامام هذا التطور انتقل معظم مالكي الأراضي الزراعية من الأقطاع الى التخلى عن العلاقات الأنتاجية القسرية في ظل نمط الأنتاج الأقطاعى الى قيام المزارع الرأسمالية او تخليهم عى الأراض امام علاقات تعاقدية مقابل الريع النقدي ، حتى انتقلت فعاليات الأنتاج الزراعي بالتدريج الى سيطرة الرأسماليين التجاريين وكانت اول هذه الادوار قد تمت اواخر القرن السابع عشر في أنكلترا [27] ثم في فرنسا بعد الثورة الفرنسية (1769).

ومن اوار الانتقال التي وفرها نمو رأس المال التجاري كان دوره في تغير علاقات الانتاج الهرمية في التنظيمات الانتاجية الحرفية . الى علاقة اجرية او علاقات انتاج رأسمالية من خلال هيمنة رأس المال التجاري على تنظيم الانتاج الحرفي بأنتقال التجار

من مجرد وسطاء للحرفيين في السوق ال منتجين مباشرين بعد ان حول التاجر طبقة الحرفيين الى اجراء في المشاغل الحرفية بعد ان كان معظم الانتاج الحرفي من نوع الأنتاج الذي يجري في منازل الحرفيين ، وكان النظام الانتاجي المشغلي هذا تحولا ثورياً على طريق الأنتاج المانفكتوري الرأسمالي ونمو رأس المال الصناعي على نطاق واسع مع مطلع القرن التاسع عشر في معظم بلدان أوربا الغربية .

الى جانب نمو رأس المال التجاري كانت تنمو العلاقات النقدية كالية مرافقة . وكان لتطور هذه العلاقات أثارها الحاسمة في ظهور أمواق الاتمان والتمويل بأدوار رأسمالية ، حيث سبقت العلاقات الائتمانية الربوية على يد اليهود مثل هذه العلاقات في اوربا لفترة طويلة [28] . وحيث النقد الوسيط في ألتبادل أو وظيفة الأدخار عند حجبه عن الأستهلاك. ولكن ألنقد كتعبير عن الثروة اخذ وعلى اساس طابعه الطبقي ومع أنتشار مبادي الاصلاح الديني على يد (Alvin) الذي اقر عمليات الأقراض . انتشرت الوظائف ألأئمانية للنقود كألية مرافقة لرأس المال التجاري في تمويل النشاط الأستثماري في القطاعات التي يجري انتقالها الى نمط الأنتاج الرأسمالي سواءاً كانت تلك القطاعات زراعية او حرفية او تجارية ، وبذلك اتاحت اساليب التمويل الربوية وظائف جديدة للنقد، وادخلته في توسيع دائرة الأنتاج وتسريع عملية التراكم الرأسمالي [29] . عبر توسيع المؤسسات البنكوية والأئتمانية التى ساهمت بشكل واسع بتعبئة الادخارات في عملية النمو الأقتصادي .

على صعيد اخر كان لتراكم الثروة النقدية وزيادة تدفق الذهب مع توسع التجارة الخارجية وانتشار العلاقات النقدية اثار الكمية على اقتصاديات بلدن أوربا الغربية نهاية القرن السادس عشر والسابع عشر حيث افرز تنامي الكتلة النقدبة اثاراً تضخمية كبيرة

ساهمت كآلية لاعادة توزيع الدخول بصالح طبقة التجار النين تنامت امكاناتهم الأقتصادية عكس الأضرار التي الحقها التضخم بلريع النقدي مما عجل في دفع العديد من ملاكي العقارات وخاصة الزراعية الى بيع عقاراتهم والتحاقهم بالانشطة التجارية او الانتاجية مما شكل ذلك اتجاهاً واضحاً في سرعة تراكم أس المال والانتقال الى بناء التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية الناجزة والى تسريع عملية تراكم رأس المال الصناعي في هذه التشكيلات .

2- نمو رأس المال الصناعي .. شروط النمو الذاتي

يمكن ان نرجع ظهور رأس ألمال الصناعي الى بدايات القرن السابع عشر في أوربا الغربية ، والذي تطور مع تطور التنظيمات الصناعية من نظام الأنتاج الصناعي المنزلي (Putting Out System) الى نظام ألأنتاج الصناعي الحرفى على اساس قواعد التنظيمات الهرمية الطائفية حتى ظهور نظام الانتاج فى المعامل كمؤسسات مغلقة منضبطة تقوم على تركز جغرافي لوسائل الأنتاج وقوة العمل البشرية . واستخدام تقسيم العمل والذي شهد رأس المال الصناعي معه نموا مضطردا دخلت معه الرأسمالية دورا جيدا عظيم الاتساع خاصة بعد قيام الثورة الصناعية في بلدان أوربا الغربية بدايات القرن الثامن عشر ، ومارافقها من ثوره سياسية استندت الى مذهبية تعظيم حرية الفرد في حقوقه الأقتصادية والسياسية والتي قادتها ألطبقات ألبرجوازية ضد الأرستقراطية في ألكتير من بلدان أوربا الغربية ، وكانت اعظم الادوار التي مارستها هذه ألثوره السياسيه على المستوى الاقتصادي انها انهت الملكيه ألمطلقه ونظام الطوائف ونمت البواعث ألفرديه والحوافز الذاتيه وتعميق ألايمان بالفرد وكانت تلك اوسع معاني الليبراليه الاقتصادية ، ألتى ارست قواعد حرية اللعبة الاقتصادية [30] التي ساعدت كثيراً على نمو رأس المال الصناعي اكثر اشكال رأس

المال نضوجاً في ألتشكيلات الاجتماعيه – الاقتصادية التي عرفتها اوربا الغبية بعد رأس المال التجاري ورأس المال الربوي وكان نشوء وتطور رأس المال الصناعي اكثر من اي نوع اخر من انواع رأس المال سرعةً في نموه منذ المرحلة الطفولية من نمط الانتاج الرأسمالي ، حيث نشأ رأس المال الصناعي في الفترة السابقة للثورة التقنية نهاية القرن الثامن عشر على اساس تحول تدريجي لاستثمار العمل المأجور من قبل الحرفين او من قبل التجار / الصناعيين والذين اتاحت لهم فوائض ارباحهم فى ألتجاره ومع نمو فرص ألاستثمار في ألفعاليات الصناعية بعد انتشار وتوسع تقنيات الانتاج الصناعي وفرص الارباح المتنامية ان يتحول الى رأسماليين صناعيين ، ويصبح معهم رأس ألمال الصناعي نهاية ألقرن التاسعه عشر رأس المال الاكثر نمواً والذي تجري حوله معظم اشكال رأس المال الاخرى وتتسم ألرأسماليه على انها رأسماليه صناعية اقترنت بانقلاب صناعي ثوري بحيث كانت نتيجه وسبباً له على نحو اصبح النشاط الصناعي هو الذي يقود التغيرات البنيويه فى الاقتصاد القومي والقطب الذي يجري حوله النمو الاقتصادي حيث يمثل في توليد اعلى نسبة من الناتج القومي ويصبح اكثر النشاطات فاعليه من حيث العماله والاستخدام .

من بين اهم خصائص رأسمال الصناعي المهمه هي ان رأس المال الصناعي يحمل في طبيعته القائمة على استخدام اوسع للتقنيه واستثمار البحث العلمي كحقيقة انتاجيه وقدرة اوسع على النمو الذاتي . فأن تقدم الصناعه يؤدي الى تخفيض في هيكل الكلفه ورفع معدل الربح وهو ما يشكل مصدراً ذاتياً للتراكم الرأسمالي ، كما ان تطور تنظيم القواعد القانونيه للتنظيم الصناعي وخاصةً تنظيم الشركات المساهمة الصناعية (Joint Strock Enterprice) قد اظهرت قدرة اكبر على تعبئة الادخارات الفردية الصغيرة والكبيرة الى جانب المؤسسات الانتمانية [31] وعلى هذا الاساس يمكن ان نتوسع في ادراك

اليات رأس المال الصناعي في قيادة النمو الاقتصادي ومن اجله نؤكد ان النمو عملية ملازمة لنمط الانتاج الرأسمالي الصناعي في تاريخ اوربا الغربية منذ القرن الثامن عشر ، ولا يمكن تصور التطور الاقتصادي الذي شهدته مجموعة من التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية الرأسمالية بدون تصور التحويلات الهيكلية التي جرت على هذه التشكيلات جراء انتشار رأس المال الصناعي والذي توفرت معه لهذه التشكيلات قاعدة تقنية تتسم بافاق غير محدودة من النمو تغيرت معها اليات توليد الفائض الاقتصادي واليات توزيعة على اساس نمو اساليب الانتاج الصناعية وضمن علاقات انتاج رأسمالية تجري بتوفير قدرة اكبر لسيطرة رأس المال الصناعي على قيادة الحياة الاقتصادية والاستحواذ على نسبه اكبر من الفائض الاقتصادي والذي يتم توليده كنتاج اجتماعي ، وضمن قوانين الانتاج الصناعي الرأسمالية ، هكذا جرت عمليه التطور الرأسمالي في أوربا الغربيه ، وفي ضوء هذه القوانين جرت دورة ألانتاج البضاعي ، والذي جرى على اساسها تعديل أليات توزيع الدخل بصالح رأس المال الخاص بظهور قانون القيمه كقانون أجتماعي يجد تعبيره وتجليه في السوق وبسبب الية الاسعار التي تعنل لصالح رأس المال يتولد فائض القيمه فرأس المال الصناعى يمتلك امكانيات أكبر في استخدام التقنيه بهدف تقليص ألتكلفه التي تقرر حجم ألربح للرأسملين المحكوم باعادته الى دورة الانتاج بغرض توسيعها عمودياً وذلك ما تظهره اتجاهات تركز رأس المال الصناعي وسرعة ميله الى استيعاب التطورات التقنيه لفنون الانتاج الصناعي كاليه تجري باتجاه رفع حصة الربح من قسمة الدخول ، واعادة الربح الى دورة الانتاج بالاستثمار في نمط الانتاج الصناعي الرأسمالي ضروره ملازمه لاستمرار هذه النمط في السيطره ، وبدون اعادة ألاستثمار فان ذلك يعني دخول جزء مهم من الدخول في دائرة استهلاك الناتج الصناعي واي امتناع عن التصرف بالارباح

واعادتها الى دائرة الانتاج والاستهلاك يعني انقطاع في هذه الدوره ويقود حتماً الى حالة الركود الاقتصادي وتعطل فعل اليات نمو الانتاج الرأسمالي ويمكن ان تكون ازمة الثلاثينات من هذا القرن شاهد أثبات على ذلك . لذلك فان رأس المال الصناعى يتسم بعدم الاستقرارية اي انه ينتمي الى نمط واسلوب انتاجي غير مستقر ، لان رأس المال الصناعي ومع تطوره اصبح المصدر الاساس في خلق الدخل ، وهو مصدر كل الدخل وهي ذات الوظيفة التي كان يحتلها رأس المال التجاري قبل ذلك كمصدر لدخول معظم المساهمين في الاقتصاد المديني التجاري ضمن التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية الاقطاعية نهاية القرن السابع عشر ، ولكن الاختلاف يظهر في كون رأس المال التجاري ولاسباب تم ذكرها سابقا لا يملك الميل الى النمو في ظل اقتصاديات تتسم بالركود او تخلف قواها الانتاجية لذلك كان يعاد جزء قليل من ارباح التجارة الى دائرة الاستهلاك او المساهمة في توسيع دائرة الانتاج [32] وعلية فقط ندرك ان رأس المال الصناعي يحمل معه حاجة عضوية للنمو يجري معها نشر اثار توسعية كبيرة بين الانواع الاخرى من رأس المال من تجاري او زراعي ، وهذه اعظم ادوار عملية التصنيع الاوربية الغربية والتي بدأت ادواها منتصف القرن ألثامن عشر او مع بداية عصر نيوتن وبروز قوة العلم كمحرك اساسي في ائنمو الصناعي .

كما اكدت تجربة اوربا الغربيه في التصنيع في اعظم دلالاتها أنها تجربه جرت في ظل قوانين السوق الحره في مراحل الأولى وضمن تشكيله اجتماعيه - اقتصادية ليبرالية ، حيث أخذت ألية الاسعار ادوارها في توزيع الدخل وفي توزيع الاستثمار ، فرأس المال الصناعي بانتشار استخدام فنون تقنية نمطية اظهر قدرة عظيمة على خلق السلع وزيادة عرضها فاقت في ظل تناقض قوانين الانتاج الرأسمالية قدرة الطلب عليها حتى ازهرت

السوق الرأسمالية ميلا في هبوط الاسعار التنافسية والتي حافظت في ظل ارتفاع انتاجية العنل الصناعي على مستوى مرتفع من الربح . كذلك كان لمساهمة رأس المال الصناعي وفي فتر طلبه المتناميه على العرض اللامحدو من قوة العمل الاوربيه أن يساهم في توسيع دائرة الدخول الاخرى الذي وفر مع وجود ميل حدي مرتفع للاستهلاك (Marigianl Propensity to Consune) ميلا متزايدا للتوسع في سلع الاستهلاك والتي امنت سرعة اشباع الحاجات الاساسية للسكان وعندها توفرت اهم اهداف اي نشاط تنوي ناجح ، لذلك نلاحظ ان تجربة التصنيع الاوربية الغربيه اظهرت ومنذ ادوارها الطفوليه مبلا للنمو على اساس ذلك الطلب المتنامي على سلع الاستهلاك [33] حيث استمر حجم انتاج الصناعات الخفيفه اكبر من حجم انتاج الصناعات الثقيله طيلة القرن العشرين الى انتاج اكبر في انتاج سلع الاستثمار [34] . الذي لعب أدواراً مهمه في تغير هيكل العماله في الاقتصاديات الاوربية ، كما اتاحت هذه الفروع من صناعة سلع الاستثمار فرص التوسع في ادخال تقنيات اكثر تطورا في كفاءة ادائها الأنتاجي واظهرت تغيراً لاحقاً في بنية التكاليف والاسعار وتنميط عملية الانتاج على كثافة اعلى لرأس المال / للفرد (Cap / City) اساس ثورة الأنتاجية التي شهدتها الصناعة الأوربية بداية القرن العشرين .

كما ان نمو رأس المال الصناعي لم يشهد هذه الوتيرة المتسارعة من نموه في أوربا الغربية إلا مع وجود بنية تنظيمية صناعية منضبطة وقائمة على قواعد الادارة العلمية من فنون الانتاج الصناعي الى جانب توفر الفنون التقنية المرافقة ، لذلك فان نمو رأس المال الصناعي رافق ظهور النظام الكلي (Macro System) كبنية غير منظمة ال جانب النظام الجزئي (Micro System) كبنية هرمية ، ويبرز خلالها السوق كتنظيم ذاتي يقوم بالية

تعديل اي اختلال يظهر في التنظيم الجزئي بينما تقوم الدولة بوظائف المنسق الواعي للحفاظ على النظام [35] .

وبقدر حاجة رأس المال الصناعي الى العمل الواعي والمنضبط ظهرت بسرعة الحاجة ألى قدرة المنظم الصناعي الذي يجري معه ضمان تحقيق فرص الاستثمار وتحول اي اختراع الى ابتكار على ارض الواقع ، تلك المهمة التي الغت معها أي اهمية للبرجوازية الصناعية بعد ان كان لها دور تاريخي مهم في النظام الصناعي حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وذات الدور في عملية مراكمة رأس المال [36] .

ان عمليات نمو رأس المال الصناعي فى بلدان أوربا الغربية جرت فى بنية قطاعية متوازنه ، فقد رافق نمو رأس المال الصناعي نمو موازي في نمو رأس المال التحويلي والتجاري وانتشار موازي في الرأسمالية الزراعية وحسب تعبير روستو فقد مارس نمو القطاع الصناعي في ثلاثة ادوار مهمة في عملية الانتقال الى الرأسمالية الصناعية في فترة انطلاقها وهي [37] :-

1. تأمين مدخولات القطاع الزراعي من المنتجات الزراعية وتأمين حاجات السكان المتزايدة للغذاء في الوقت الذي شهد معه هيكل العمالة تحولا واضحا في صالح القطاعات غير الزراعية .

2. مساهمة القطاع الزراعي في تأمين سوق العمالة ذات العرض غير المحدود من خلال فائض عرض العمال الزراعيين مع اول أستثمار القطاع الزراعي لاساليب وفنون الأنتاج الرأسمالية .

3. شكلت دخول العمل الزراعي سوقاً داخليا للعرض السلعي الصناعي مثل جانباً مهماً من الطلب على مخرجات الصناعة ، والأساس في توسيع السوق العالمية اللاحق لها .

كما كان نمو وتطور رأس المال الصناعي في التجربة الاوربية يجري في ظل وجود دور ورعاية الدولة في تكوين رأس المال الأقتصادي والأجتماعي الثابت والذي يعجز رأس المال الخاص تأمينه لاسباب تتعلق بطبيعة حجمة وهي خارج حدود امكاناته ، ولان بعض قطاعاته ترتبط باهداف اجتماعية اكثر منها باهداف تخليق الارباح [38] .

رابعاً :- خصائص البنية الفوقية واليات التطور الرأسمالي

1- نمو الروح الرأسمالية ... الشرط الاجتماعي :-

يمكن أن نضع في الاعتبار ان مفهوم الروح الرأسماليه (Capitalitic Sspirt) على انها موقف اجتماعي يجسد في تصرفات سلوكيه لا تحصى تخص طريقة الحياة الاقتصادية ضمن تنظيم اجتماعي - اقتصادي رأسمالي ، حيث تصبح هذه الروح وظيفة أدائيه مهمة في انجاز الفعاليات الاقتصادية وفقاً لغايات ذاتيه لدى الافراد ، ويكونون معها اكثر سعيا وراء لعبة السوق والتي يتوقعون معها انجاز الاشياء الخارقه من سحر الفرص غير المحدود التي توفرها اعمال المتاجره والانتاج بغرض التبادل [39] حتى صارت هذه الروح مصدرا لتراكم ثروه تمتعوا بها وحسب حجم الفرص المتاحه تفوق ثروة أي مليك في التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعيه ما قبل الرأسماليه . وهذه الروح لعبت اهم أدوار الانتقال الى نمط الانتاج الرأسمالي ، فكان الانتقال من مجتمعات تحترم الفضيله والقناعه إلى مجتمعات اقتصاديه تسعى وراء الربح بشراهه وصراع طبقي عنيف ، وكان الانتقال يجري فقط من

خلال ظهور نخبه اجتماعيه تحمل معاني هذه الروح . وهي نخبة التجار الرأسماليين في فترة نمو الرأسماليه التجارية ورجال الاعمال مع ظهور وتطور نمو رأس المال الصناعي ، لقد كان وراء ظهور الروح الرأسمالية في المجتمع الاوربي تلك الضغوط الاقتصاديه والعراك الطبقي كعوامل موضوعيه وظهور التحولات الفكريه التى نشأت مع حركة الاصلاح الديني والتي قامت على هدى البروتستانتيه التي مجدت الحرية الفردية وأعادت الاعتبار لجميع الفعاليات الاقتصادية ، على الرغم من ان النظره ألاخلاقية للكاثوليكية التي انتشرت حتى نهاية القرون الوسطى تخدم التميز الاخلاقي وتمجد الفضيلة والزهد والتعفف عن الثروه الماديه لكن هذه النظره الكاثوليكيه كانت من اكبر العقبات التي واجهت ظهور المجتمع الاقتصادي القادر على انجاز شروط قامة البنية الرأسمالية عبر جهود الاشخاص الرأسماليون (Capitalistmen) الذين استخلصوا الاشخاص الطبيعين (Naturalmen) هؤلاء الذين تصوروا النشاط الاقتصادي مجرد تأمين الفرد لحاجته الفيزياوية بينما يرى الاشخاص الاقتصاديون الذين وجدوا في تراكم رأس المال هو الحافز الغالب على النشاط الاقتصادي على حد تعبير (Sombart)[40] ومال الاوربيون الى النظرة الاخلاقية البروتستانتية الي استمدت اصولها من تبلور حركة الاصلاح الديني (الوثرية) والتي لعبت دوراً هاما في تحرير العقل الانساني ونقله من التقشفية المسيحية الى عقلية الكسب النقدي والمبادرة الحرة . بعد ان اكدت هذه الحركة للناس الوعي بالذات اي الوعي بانهم موجودون حقيقة وليسوا فقط عابرين على طريق الاخرة . وراء ظهور الاشخاص الاقتصاديين الذين يحملون الروح الرأسمالية الشرط الضروري لظهور التشكيلة الأقتصادية - الأجتماعية الرأسمالية[41] حتى اصبحت البروتستانية نهاية القرن السابع عشر مقاربة للمصالح الأجتماعية - الأقتصادية للرأسمالية الناهضة حتى ربط

التجار الرأسماليون بين ديانتهم البروتستانية وارباحهم ، وحمل الكثير البوتستانتية مسؤولية ظهور اهم شروط الانتقال الى نمط الأنتاج الرأسمالي على اساس انها كانت منهجا ايدلوجيا للثورات البرجوازية التي شهدتها بلدان أوربا الغربية ضد مصالح البنية الطبقية للتشكيلات الاقتصادية - الأجتماعية الأقطاعية . وكانت اوسع المهمات التي انجزها عهد الاصلاح (Reforme) انها حولت بعض الفروض الأجتماعية الى سلوك اقتصادي مثل اعتبار المهنة واجب مقدس ، والانضباط الذاتي ، التقتير ، النظام ، الرقابة الأجتاعية ، وكان ظهور مثل هذه ألاخلاقية ، هو ما تبحث عنه بالضبط الطبقة البرجوازية الأوريية كاساس لتعاون الطبقات الأدنى معها في قيام نمط الأنتاج الرأسمالي الذي تسعى الى انتصاره ، فقد وفر الزهد البروتستاني الميل الى الأدخار على رأي ماكس فيبر (Max.Faiber) كما وفر عامل الانضباط طبقة عمل مجدة تحت تصرف رأس المال وهما شرطان مهمان في قيام نمط الانتاج الرأسمالي ، الى درجة اصبحت معها اخلاقيات الاصلاح البوتسانية بمثابة المتغير المستقل في نمو الرأسمالية (42) حيث مهدت لظهور بنية فوقية تتطابق مع مصالح الطبقة ارأسمالية المسيطرة وهذه البنية تظهر وكأنها تقود لتطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع (43).

ومن بين ابرز الامثلة التي اظهرت دلالات فاعلية نمو الروح الرأسمالية في اطوار الانتقال الى نمط الأنتاج الرأسمالي . هو فعل هذه الروح في تغير النظرة الى النشاطات الانتمانيه الربوية ، فعلى اساس مبادىء الاصلاحية لكاليفن (Calvin) اصبحت هذه النشاطات مبررة حتى تغلبت النشاطات الربوية (Usury) على روح العصر منذ القرن السابع عشر في عموم بلدان اوربا واخذت الفائدة (Interest) تصبح مقولة اقتصادية تحل محل مقولة الربا ، وعلى اساس وظيفتها الاقتصادية في تعبئة الادخار او استخدامها كأحد

اهم أليات السياسيه النقديه ، ودورها في ازدهار الاعمال المصرفيه التي بدأت في مدن شمال ايطاليا وجنوب فرنسا قبل ظهورها في المدن البرطانيه ، وكانت لهذه المؤسسات الدور الاساس في تمويل الانشطه الاستثماريه وفقا لقواعد السوق الرأسمايه .

يخلص مما تم عرضه ان تنظيم الحياة الاقتصاديه الاوربية وفقا لاخلاقية أقتصاديه وعلى اسس من التنظيم الرأسمالي ، ما كانت تتحقق لولا ظهور الروح الرأسمالية التي اباحت العمل الربوي والسعي وراء الارباح وتراكم الثروة من قبل الشخصية الاقتصادية التي تتابع فعالياتها الاقتصادية على معايير الرشد والأمثلية والقيام بالحسابات الكمية الدقيقة والمبادهة والمخاطرة ، والعقلية البرجوازية (44) ليتم من خلالها نمو ملامح نمط الأنتاج الرأسمالي بعد انتصار الثورة البرجوازية فى عمود أورب ، والتي بدأت اولا مع نمو المناخ الفكري المناسب لنمو رأس المال الية التطور الذي تحقق لاوربا الغربية اولا ، وتم نشره الى بقية الاقطار الاوربية الاخرى (45) .

وكان الى جانب نمو الروح الرأسمالية في هذه الحقبة الانتقالية المهمة من التاريخ الاقتصادي لبلدان اوربا الغربية نموا في قوة عامة ثانية هي روح العلم والابداع التقني نمت هذه الروح واخذ ابعادها متواترة بعد قبول صياغات فلسفة التنوير (Enlightmen) كتعبير عن حركة فكرية واجتماعية اعتمدت قبول التحليل العلمي لظواهر ونفي المنطق الفلسفي الاخلاقي ويقوم على عناصر علمانية غير ميتافيزيقية وعقلية في المقام الاول ، ارست المنطق العقلاني التجريبي بدلا للمنطق الصوري الاسطوري ، ابتدأت من اعمال غاليلو وليوناردو حتى نيوتن وبيكون في بداية القرن الثامن عشر الذي شهد ظهور الرجال المأخوذين بالرغبة في الاختراع ، والذين مهدوا لدور انتقالي اخر في اوربا الغربية تمثل في الانتقال الى المرحلة الاكثر ثورية وهي مرحلة نمو رأس المال الصناي (46) والتي تمت عبر

تحالف روح العلم والأبتكار محركا اساسيا في تنشيط الأستثمار والروح الرأسمالية التي مهدت للشروط الأجتماعية والسايكولوجية للنمو على اساس نمط من الأنتاج الرأسمالي، ومما جرى الأتفاق عليه انه مع انجاز أوربا الغربية لشروط نمو نمط الانتاج الرأسمالي وشروط تطورها اقتصادي كان لابد من ظهور نبة طبقية جديدة تحمل الروح الرأسماية وتدعم الرو العملية كأداة مادية في انجاز مهمات الأ نتقال بتوظيف رأس المال بكفائة اعلى، وتعمل هذه الطبقة على توسيع افق المطامح بصموة عامة [47] وكانت تلك اهم مهام رجال الأعمال الاوربيين الذين اجهدوا انفسهم طويلا للحصول على افضل استخدام لأي رأس مال نقدي يستطيعون التصرف به ، رغبة منهم في تعظيم منافعهم الخاصة اولا والتي تؤدي حسب الفكر الاقتصادي الليبرالي حتما الى تحقيق مصالح اكبر للجماعة وحسب تعبير ادم سمث ان المصالح الفردية " بصورة طبيعية او بالأحرى بالضرورة تؤدي الى تفضيل ذلك ألاستخدام الذي يعود باقصى المنفعة على المجتمع "، او بصيغة اخرى كان رجال الأعمال الأوربيين مدفوعين بروح شرهة في البحث عن الربح او بغريزة حب النفوذ او روح الأقتناء [48] وهي النخبة التي فرضت سيطرتها لاحقا على المؤسسة السياسية للمجتمع من خلال استحواذها على مصادر القوة الاقتصاديه ، وكانت من اعظم ادوار الرأسمالية الاوربية صعودا في نشر نمط الأنتاج الرأسمالي .

2- دور الدولة في شروط الانتقال

في اطار عملية الانتقال بلدان اوربا الغربية الى التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية ارأسمالية وفقا لشروط الانتقال الموضوعية والذاتية ، كانت الدولة بطابعها الطبقي البرجوازي الجديد توفر دائما الحوافز لعمل شروط الأنتقال وان كان هذا الأنتقال لم يجر عند مستوى الدولة . فنمو العناصر الرأسمالية ضمن التشكيلات الاجتماعية –

الاقتصادية ما قبل الرأسمالية كانت تواجه مأزقاً يعيق نموها في التحول الى قيادة الحياة الاقتصادية وتسخيرها بصالحها فلبنية المؤسسية الاقطاعية القائمة تحفظ شروط بقاء نمط الانتاج الاقطاعي وتمنع في ذات الوت ظهور نمط الانتاج الرأسمالي كمرحة متطورة في التشكيلات الاقتصادية - الأجتماعية لذلك كانت الحاجة الى ظهور بنية مؤسسية جديدة تتفق مع شروط الأنتقال فى أوربا الغربية من اكتر المهام التي حاولت البرجوازية الأوربية انجارها وعبر عملية تاريخية عنيفة ضمن دائرة الصراع الطبقي (49) قامت الدولة البرجوازية بوصفها على حد تعبير ماركس " لجنة لأدارة الشؤون المشتركة للبرجوازية باسرها " وعلى الدولة البرجوازية كما يقول جيفرسون " ان تضمن حقوقا متساوية للجميع ودون ان تعطي امتيازات خاصة لأحد " اطارا ايدلوجيا للدولة الاوربية البرجوازية وكان الأعتقاد بصحة الأعتماد على الية السوق والأصرار على حياد الحكومة يمثل قبولا من الجميع يرفع بالأجماع الى مرتبة القيم الأجتماعية العليا (50) ولا يعني هذا ان الدولة البرجوازية اكتفت في ادوارها الحيادية في عملية الأنتقال بل انها ومنذ قيامها تلعب دورا اساسيا في الحياة الاقتصادية وعلى طول تاريخ الرأسمالية وكلما كانت الرأسمالية اكثر ضعفا . فقد كانت الدولة الرأسمالية في اطوار نموها الاولى والي قامت على انتصار التحالف الذي ظهر في بلدان اوربا الغربية اعقاب القرون الوسطى بين الملوك والطبقة البرجوازية من سكان المدن وبعد انجاز للاستقلال القومي انتقلت بفعل متسارع الى تاكيد ادوارها في انجاز مهمة الانتقال الى قيام التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية الرأسمالية لتصبح الدولة اهم اليات الانتقال وانجاز شروط النمو الاقتصادي وعلى اساس دعم مصالح الطبقات الرأسمالية الناشئة ، لهذا كله كانت الدولة تؤدي في فترة الانتقال واطوار النمو اللاحقة للرأسمالية ادوار تنظيم المجتمع الأوربي بأتجاه تعبئة المؤهلات والجهود والموارد بصالح نمو رأس المال

الخاص [51] وعلى اساس طبيعتها الطبقية الرأسمالية ، وهي تمارس هذا الدور لم تكن الدولة بحاجة ال الاستيلاء على ملكية وسائل الانتاج والنزوع الى قيام اي نوع من رأسمالية الدولة إلا بعض الاستثناءات التي شهدتها التجربة الالمانية او السويسرية وف فترة متأخر من اطوار نمو الرأسمالية فيهما ، بينما يبقى المسار الخطي في سلطة الدولة الرأسمالية في أوربا الغربية هو اعتمادها زمام المبادرة في توجيه الحياة اقتصادية عبر أليات عديدة تمارسها السياسات الحكومية ، ويفسر تدخل الدولة الرأسمالية الأوربية الغربية فقط عند عجز الرأسمالية على لعب الدور المطلوب منها [52] وعلى اساس الوظائف الحيادية للدولة الرأسمالية في أوربا الغربية أعتمدت الحكومات الأوربية الغربية في الفترة من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر تصدير القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم الحياة الأقتصادية وفقا لأيدلوجية الفكر التجاري السائد في حينها وكانت على هذا الأساس جميع السياسات الأقتصادية الحكومية تعبر عن ضمان حصول بلدان أوربا الغربية على مكاسب التجارة في توسيع ثرواتها من المعادن الثمينة كأساس لقوة وسلامة أقتصادياتها وعليه كان السعي وراء صحة النقود من اهم اهداف هذه السياسات التي عرفت بالماركانتيلية (Markintlism) ** والتي عرفت معها بلدان اوربا الغربية اعظم ادوار الدولة الاقتصادية والتي امتدت بين الاجراءات الحمائية للصناعات الماركانتيلية الى الانفاق الحكومي المباشر وقيام البنية التحتية ، لذلك كانت علاقة الدولى بالحياة الاقتصادية علاقة شديدة الصلة من خلال تنظيمها للحياة الاقصادية حتى صار الاعتقاد بالدور القيادس للدولة في اجاز شروط النمو الاقتصادي من الحقائق المة في تلك الفترة ، وان هذه المهمة يجب ان تقوم بها الدولةفهي وحدها التي تملك سلطة تنظيم الحياة الاقتصادية ولا يعني ذلك ان تتعارض الادوار الاقتصادية للدولة مع نمو النشاط الرأسمالي الخاص

في الربح والتجارة يجب ان تضمن للافراد لذا كانت الدولـة هـي التيتحمـي نمـو مصـالح الطبقات البرجوازية (رأس المال التجاري او الصناعي) من خلال الاليات الـتي وفرتهـا في توليد وتوزيع الفائض الاقتصادي عبر سياسـاتها الاقتصـادية (53) وعـبر اليـة الانفـاق الحكومي وحسـب سـومبارت كانـت اهـم قنـوات الانفـاق الحكـومي الـذي قامـت بـه الحكومات الماركاتيلية والذي كانت له اعظم الاثار التوسعية والاسـراع في تنميـة التراكـم الرأسمالي الخاص وتعزيز نفوذ الطبقة الرأسمالية التجارية والصناعية في اول اطوار نموها وبنفس القدر الذي وفرته لهم حركة الاصلاح والنهضة الأوربية ، كان ذلك بالضـبط هـو دور الأنفاق العسكري الذي غذى حروب الحكومات الماركاتيليـه في أوربـا الغربيـة مـع بعضها وطيلة القرنيين السادس عشر والسابع عشر . ومن اعظم الادوار التي مارسها هذا النوع من الأنفاق هو تطوير الفنون الصناعية كاهم مصادر دعـم التفـوقالعسـطري لهـذه الحكومات في حروبها ، حتى اصبحت حاجة الحرب الى التقنية مصدرا مهما لنمو الصناعة في بلدان أوربا المغربية ونمو ألرأسمـال الصـناعي كفعاليـة اقتصـادية قائـدة لـوتيرة النمـو للاقتصادي (54) .

في ضوء ماتم عرضه من الظروف التي حكمت تدخل الدولة في تسريع عملية الانتقال الى الرأسمالة في بلدان أوربا الغربية وهي العمليه التي جرت في اهم حقبة انتقالية من القرن السابع عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر والتى انتشرت بها ظلال النكر التجاري كحاكم لدور ألدولة في اطوار الأنتقال ، سوف نتناول السياسات الماركاتيلية حسب تطورها التاريخي في بعض بلدان أوربا ألغربية ادركا منا للدور الحكومي في ألية نموها الرأسمالي .

كان تدخل الحكومة الاسبانية يستند الى سياسة تجارية شديدة السعي وراء تراكم المعادن الثمينة من الذهب والفضة وهى اول دول اوربا الغربية التي توفر لها سبق الحصول على هذه المعادن من القارة الجديدة بفعل ما سبق لاسبانيا من قدرة بحرية اسطولية وسبق استعماري يسر لها زيادة معدلات التبادل التجاري مع الأسواق الخارجية ، وكانت الحكومة الأسبانية شديدة الحرص على منع خروج الذهب من اسبانيا وتشجيع جذب النقود الآجنبية من خلال رفع اسعار الفائدة عليها ، وانطوت سياستها التجارية على سلسلة من الأجراءات التجارية الحمائية تحت نظام العقود (Labalane de Contrats) وكانت اهم نتائج هذه السياسة هو تراكم الثروة لدى الدولة وطبقات التجار والتي ادت بسبب ضعف قاعدة العرض السلعي وتخلفه في هذا ألبلد إلى ان شهدت اسبانيا خلال القرن الثامن عشر اشد الضغوط التضخمية من جميع الاقطار الأوربية حينها ، كما ان اسبانيا تخلفت كثيرا بسبب سياساتها التجارية عن استثمار ما تراكم لديها من تروة نقدية في التحول الى تنمية القطاع ألصناعي الذي أخذت بقية الدول الأوربية الغربية السبق فيه عن اسبانيا وان كانت تلك البلدان اقل ثراء في ثروتها النقدية من اسبانيا وكان ذلك من اخطر الأدوار التخلفية التي مثلتها الحكومة الأسبانية عبر تمسكها بسياسات تجارية تسعى لثروة النقود [55] .

بينما كانت سياسات الدولة الفرنسية التي قامت حتى منتصف القرن الثامن عشر على قواعد الفكر الماركنتيلي اكثر علمية من سابقتها الأسبانية حيث اعتمدت الحكومة الفرنسية على توسيع مبادلاتها التجارية بالأعتماد على دعم النشاط الرأسمالي الصناعي كقاعدة انتاجية لتوليد الفائض الذي يجري مبادلته ، وقد فضلتالحكومة الفرنسية دعمها لنمو الرأسمال الصناعي وتفضيل نموه على بقية اي رأس مال اخر وهنا كان للدولة

الفرنسية ادوار كبيرة في دعم رأس المال الصناعي الذي تعاظم على عهد كولبير (Colbert) (1619 – 1683) وزير لويس الرابع عشر والذي ساهم في تطور الصناعة نظام المانفطتوريات الصناعية القائم على تقسيم العمل كتنظيم جديد للانتاج الصناعي مقوضا بذلك نظام الانتاج الصناعي على اساس الطوائف الذي قيد بطبيعته الاحتكار من انتشار وتطوير رأس المال الصناعي، ومع ذلك شجع الدعم الحكومي على عهد كوبلير في ادخال المكائن في الصناعة ، كما طبقت الحكومة الفرنية اشد الاجراءات الحامائية حزما ازاء دعم نمو الصناعة وحمايتها من ضغط منافسة الصناعات الانكليزية ... اضافة الى اجراءات مراقبة السوق وشروط العنل واحكام عمل اليات النظام الضريبي وتقديم المنح والقروض الميسرة ، الىجانب سعيها في دعم النشاط التجاري الداخلي مما وسع من حجم السوق امام الناتج الصناعي والذي دعمته الحكومة الفرنسية في توسيع سوقها الرأسمالية على عهد (ريشيليو) التي وسعت الدور ألاستعماري الفرنسي كأحد اهم اساليب الدوله الرأسمالية الفرنسية في توسيع مكاسبها الاقتصادية ، حيث دأبت الحكومه الفرنسيه على استغلال مستعمراتها ونقل فائضها الاقتصادي ليساهم في تراكم رأس المال الصناعي ، وجعل هذه المستعمرات سوقا مفتوحه لمنتجاتها ومصدرا مهما للموارد الاوليه اللازمة لنمو وتطوير قطاعها الصناعي ، وعليه كانت الماركنتليه الفرنسية تنطوي على استخدام سلطة الدوله في توسيع نمط الانتاج الرأسمالي ، والدوله كانت بالضبط هي الحاضنه لنمو رأس المال الصناعي الخاص .

ما بالنسبه لدور الدوله في الانتقال وتطوير رأس المال الصناعي في انكلترا خلال نمو المذهب الماركنتيلي حتى منتصف القرن الثامن عشر فأننا يمكن ان نميزه عن بقية ادوار الدولة في الاقطار الاوربية الاخرى من خلال تميزنا للسياسة الاقتصادية الماركنتلة

البريطانية والتي وان سعت لتوسيع مكاسبها التجاريه عبر سلطة الدولة واحراءاتها الحمائيه الا انها اعتمدت تطوير نظام التعاقد (Systeme de Contrats) الى جانب الميزان التجاري (Balance du Commerce) ، حيث مارست الدولة عبرها مراقبة شديدة الوطئة لآليات الادارة الاقتصادية خاصة في مجال ضمان فائض الصادرات كأحد اهم مصادر تنمية ألثروه لذلك استخدمت الدولة اوسع سلطاتها في مرأقبة التجارة الخارجية وضمان مكاسبها من خلال دعمها لدائرة الأنتاج الى جانب دائرة التبادل بقصد ضمان زيادة صادراتها ، لذلك مارست الدولة الماركمتيلية دورها الابوي في تنمية رأس المال الصناعي [56] عبر تشريعات دعم الأنتاج الصناعي وتتظيم شروط العمل وتقديم الحماية اللازمة لتشجيع نموها وكانت اول واهم هذه الصناعات هي الصناعات القطنية والصوفية التي سمحت بغرض دعمها بنظام النسيج في الريف الأنكليزي وصدور قوانين النساجين (Werveres Act) او قوانين تنظيم ألعمل ألماهر (Statut of Artificers) الذي كان من بين أهم ألشريعات الحكومية في نشر الفعاليات الصناعية من خلال دعم سوق العمل ألماهر ، كما أستقطبت الصناعة البريطانية من خلال تشجيع الدولة واغرائاتها هجرة كبيرة من قوة العمل الصناعية الماهرة الفرنسية والهولندية .

كما عمدت الدولة خلال تلك الفترة الى تنمية الأنتاج الزراعي من خلال سياسات سعرية تسمح بنمو مخصص الارباح في هذا ألقطاع واقترنت هذه السياسات عبر اجراءات حمائية كبيرة منها على سبيل المثال قانون الحبوب الذي يقضي فرض رسوم عالية على مستوردي القمح بين عام 1660 حتى عام 1689 ، وغيرها من توسيع نمو المزارعة الرأسمالية في الريف البريطاني تحت رعاية الدولة البريطانية طيلة القرن السابع عشر والثامن عشر لحركة (التنسيج) وهكذا تكون الدولة الرأسمالية مهتمة بالرجة الأولى بخلق

المواقف التي تشجع نمو المشروع الخاص عبر التشريع الرأسمالي [57] وعليه فان سعي الرأسماليين الأوائل اكد على أهمية دور الدولة الى درجة يبدو معها أنهم كانوا يفكرون بان الاهداف الاقتصادية سوف تنتج بشكل حتمي بمجرد توفر المؤسسة السياسية التي تتفق مع مصالحها وكل ما حاولته الثورات البرجوازية هو اعادة تنظيم مهام الدولة [58] وكانت اعظم ادوار الدولة الرأسمالية صعودا هواستخدامها في استرقاق الشعوب في الخارج عندما اخذت الدولة ادوارها الكولونيالية كالية في نقل الفائض الاقتصادي في التشكيلات الاجتماعية غير الاوربية سعيا منها في توسيع السوق العالمية لرأس المال الأوربي الغربي .

في ضوء انتشار نتائج الثورة الصناعية وانتصار ألرأسمالية في مجال التحول الى الايمان بحياد الدولة في ظل الالية الكلاسيكية للديمقراطية البرجوازية خلال الفترة (1775 – 1850) واعتماد التفاعل الحر لقوى السوق في توجيه النمو الاقتصادي اخذت ادوار الدولة طابعا يمطوي على تنظيم منافسة المشروعات الرأسمالية في اطار حرب الجميع ضد الجميع [59] تحولت معها ادوار الدولة بالطابع الموقت لاجراءاتها وسياساتها الاقتصادية ريثما يصبح المشروع الرأسمالي يمتلك قدرة الانتقال ، جانب ادوارها المبائرة في انجاز شروط المو الاقتصادي مثل تقديم المعونات في بناء السكك الحديد كما حدث في المانيا او عن طريق دعم المشروع الرأسمالي في الخارج بوسائل مناسبة كما حدث في بريطانية وهولندا او تقديم القروض والاعانات وفرض الرسوم الكمركية الحمائية كما في فرنسا على عهد حكومة لويس الخامس عشر لتطوير صناعة الغزل تو تشجيعها على هجرة الصناعيين البريطانين الى فرنسا في الأعوم التالية لعام 1785 [60] ويعطي الأسلوب السويسري تجربة سبقت اليابان لأكثر من قرن في اعتماد الدولة للعديد من الصناعات ودفعها الى الرأسمال الخاص ، فقد أنشأت الحكومة السويسرية في العام

1799 مشروعات ألنسيج حتى اثبتت هذه المشروعات نجاحها قامت ببيعها الى القطاع الخاص حيث لعبت الحكومة هنا دور القطب الذي تشكلت حوله الرأسمالية ، ولعبت الحكومة الالمانية وبخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ذات الدور ولم تكتفي الحكومة البروسية باستخدام الخبرة الفنية الاجنبية وتقديم مصادر التمويل والحماية للمشروع الخاص ، بل اضطرت حتـــى الى تاميـــم العديد من الصناعات الرائدة مثل صناعات الصلب او المناجم [61] .

المبحث الثاني

تحليل الالية التاريخية للتطور الرأسمالي في التجربة اليابانية [62] .

لعل الاهمية التاريخية للتجربة اليابانية في التطور الرأسمالي ترجع الى كونها التجربة الوحيدة خارج التشكيلات الاجتماعية – الاقتصدية الرأسمالية في اوربا والولايات المتحدة الامريكية التي اعادت انتاج الرأسمالية ، لتمضي في تخطي الهوة التي كانت تفصلها كبلد متخلف اقتصاديا عن الأقطار المتقدمة صناعيا بفترة زمنية قصيرة نسبيا حوالي 80 سنة بقاعدة موردية ضعيفة ودون ان تمتلك الامكانية التاريخية لأستعمار امم أخرى على نمط الاستعمار الانكليزي او الفرنسي واستعمالها في تسريع عملية التراكم البدائي [63] .

ان الالية التاريخية للتطور الرأسمالي في اليابان ، ي في جوهرها تكمن في قدرة هذا البلد وضمن فترة زمنية قصيرة نسبيا ان ينجز شروط الأنتقال من نمط اتناج اقطاعي شديد التخلف والعزلة الى نمط الأنتاج الرأسمالي ، والأهتمام المتزايد الذي تكتسبه هذه التجربة تنيح للباحث التعرف علة بيان المتغيرات التي ساعدت في انطلاق عملية التنمية والتطور الرأسمالي في هذا البلد دون ان تتوفر مثل هذه العوامل في انجاز التطور الرأسمالي في تشكيلات اجتماعية – اقتصادية طرفية أخرى رغم السبق التاريخي لهذه التشكيلات في جهود التنمية .

في التاريخ المبكر للتطور الرأسمالي في اليابان كانت عملية التراكم الأولي تجري تحت القشرة الصلبة لنمط الأنتاج الأقطاعي ، فعلى ألرغم من وجود العلاقات البطريركية والتخلف الشديد في قوى الأنتاج ووجود بنية طبقية شديدة التمايز يين الأقطاع المركزي في الأرض واقتصاد قائم على تسخير الفلاحين الصغار ، إلا ان عملية استخلاص الفائض

الاقتصادي الذي كان يجري وفقاً لعلاقات الأنتاج الاقطاعية والقنية كان يذهب في معظمه الى تحقيق التراكم دون ان يذهب الى مسارب استهلاكية ، لأن طبيعة الأقطاع الياباني كانت شديدة الأهتمام بتكوين الملكيات ألعقارية وبعض ألنشاطات الانتاجية تحت دواعي اهتمامها في تأمين متطلبات الدفاع خاصة خلال ألعقد الأخير من عهد توكوجاوا (Tokagawa) الأقطاعي [64] ، كما ان مضاهر تركز الثروة النقدية لدى تجار الحضر وألريف تحولت الى اهم مصادر التراكم الرأسمالي لاحقا وساعدت على ظهور بنية طبقية برجوازية مارست ضغوطها على سلطات الشوجن (Shogun) الأقطاعية في محاولة لاستخدام سلطتها في تحقيق افضل المكاسب من الفعاليات التجارية والانتاجية ، وقد ساعدت الضغوط التي مارستها الدول الغربية على سلطة الشوجن لرفع القيود المفروضة على التعامل التجاري مع اليابان ، على توفر فرص للمكاسب التجارية امام البرجوازية اليابانية الصاعدة ، وكانت عوامل انهيار النظام الاقطعي في اليابان شديده الصلة اضافة لضغوط الرأسمالية التجارية بموجه من الانتفاظات الفلاحية ضد الاقطاع في النصف الاول من القرن التاسع عشر الى جانب موجه المعارضة من قبل طبقة الساموراي (Samurai) ، حتى انهار نظام الاقطا الياباني مقابل انتشار علاقات الانتاج الرأسمالية التي امتدت في زخمها سريعا من قيام سلطة الامبراطور ميجي (Meiji) عام 1868 والتي كانت بحق تحولا اجتماعيا وسياسيا صاغ عصر ولادة الرأسمالية في اليابان فقد كان عصر ميجي (Meiji Period) بمثابة الثورة البرجوازية التي اقامت اسباب انتقال المجتمعات الاوربية من الاقطاع الى الرأسمالية ، فقد ساعد عصر ميجي في :-

1. نزع ملكيات الفلاحين بصورة جماعية ساعدت على تحويلهم الى طبقة من العامل الاجرة او استخدامهم (دواب عمل) فقد كانت وطأة اجراءات ميجي في الريف

الياباني اشد من اجراءات وقوانين التسيج في بريطانيا التي استهدفت تحويل المزارعـي لنكاشير ويوركشاير الى مجرد اجراء في الصناعات النسيجية هناك وتحويل اراضيهم الى مراعي لتربية الاغنام لانتاج الصوف ومزارع رأسماليـة لانتـاج القطـن بينمـا كانـت اجراءات ميجي في الريف تمثل اهم التجارب التاريخية في ممارسة القهر الاقتصـادي ، الا انه ساعد اليابان في عملية التراكم لاولي لرأس المال .

2. فرض الضرائب العقارية الباهضة التي سـاعدت علـى تسـريع رأس المـال الصـناعي والتجاري .

3. تعديل البينية المؤسسية والاقتصادية والتي شملت على قيـام وحـدة السـلطة النقديـة والنظام الضريبي .

4. مبادرة حكومة ميحي الى الاستثمار في البينية التحتية وتكوين رأس المال الاجتمـاعي الثابت الى جانب استثماراتها في تكوين رأس المال الاقتصادي الثابت ومنـذ مراحـل مبكرة ، وقبل ان تظهر بعد اي امكانية حقيقية من جانب رأس المال الخاص اليابـاني في مجالات استثمارية كبيرة .

5. اقدمت حكومة ميحي على تحويل طبقـة الاقطـاعين الى طبقـة مـن التجـارة ، حيـث استخدمت الحكومة كل وسائل الدعم مـن الاعفائـات الضـريبية الـتي تسـاعد علـى ممارسة النشاطات التجارية .

6. وظيفة حكومة ميحي تقاليد المرحلة الاقطاعية ممثلة بالروح العسكرية ذات الانضباط العالي في العمل والتقديس ودة السلطة وقـوة العلاقـات الاثنيـة وروح الجماعـة في دعم اليات استخلاص الفائض الاقتصـادي واشـاعة علاقـات عمـل شـبه اقطاعيـة

ساعدت كثيرا على استخدام صارم لقوة العمل في مجال الصناعة وتحت نظام العمـل الالزامي او عقود العمل مدى الحياة [65] .

مما تم عرضة ندرك ان عهد ميجي كان يمثل مرحلة انتقالية في تاريخ التطور الرأسمالي ، فقد تم خلاله خلق الاطار الاقتصادي ولسياسي الذي مهد لتطور علاقات الانتاج الرأسمالية وانتشارها في المجتمع الياباني ، اضافة الى الدور الريادي لحكومة ميجي في رسملة العديد من الطبقات الاجتماعية ، عن طريق تقديمها السندات الحكومية لوفاء تعويضات الامراء الاقطاع او بغرض تسوية مطالب طبقة الساموراي ، وكانت هذه الاساليب وغيرها قد اعدت على ملء خزائن العديد من الطبقات البرجوازية لذلك كانت حكومة ميجي تحاول رسملة بعض الطبقات الاجتماعية في اليابان وهي تدرك مدى الحاجة لهذه الطبقات فى ادارة العديد من الفعاليات الاقتصادية الجديدة ، ولم تجري عملية التحويل الى الرأسمالية الصناعية الا بعد أن اخذت حكومتها في دعم وجود النشاطات الرأسمالية الصناعية الخاصة بعد ان مهدت لها من الاعانات والحماية والتمويل والرشوة التي قدمتها الدولة لجذب البرجوازية أليابانية عن مجالات المفضلة في المضاربة والربا الى مجالات الأستثمار الصناعي ، وكانت هذه العملية تجري تحت دواعي ورغبة الحكومة فى بناء قدراتها العسكرية التي املت دعم بناء القطاع الصناعي ، مما اتاح امام الرأسمالية اليابانيـــة فرصة تاريخية في مجال الاستثمار الصناعي وتحت دعم حكومي وتسهيلات كبيرة [66] .

اما اهم الاليات التي لجأت لها الحكومات أليابانية في اول مراحل التطور الرأسمالي بالتعجيل في تراكم رأس المال فقد كانت محصورة بين الاجراءات التي اعتمدت في مجال الأستقطاعات الضخمة من دخول الفلاحين حتى صارت القرية تمثل دور المستعمرة

الداخلية بالنسبة للرأسمالية اليابانية واجراءات الحكومة في مجال الساسات التضخمية (Influtionary Policy) والتي جرت في صالح دعم ارباح المستثمرين اليابانيين .

أن الالية التاريخية للتطور الرأسمالي في أليابان اظهرت قدرة الدولة على تعبئة الفائض الاقتصادي الى جانب قدرتها على استخدام أفضل له ، فقد كانت اهم وسائل استخلاص الفائض قد تمت من خلال سيطرة الدولة على جزء مهم من فائض المنتجين الزراعيين والفلاحين الصغار من خلال استخدام سياسة ضريبية حاسمة ، حيث بلغت حصيلة الضرائب على القطاع الزراعي تمثل نحو 90٪ من ايرادات الموازنة العامة طيلة اكثر من ثلاثة عقود بعد ثورة ميجى ، لكن الدولة اليابانية كانت في الطرف الاخر اشد حماسة في دعم المؤسسات الرأسمالية الصناعية الخاصة من من خلال تقديمها الاعانات والاعفاءات الضريبية ، فلم يكن هنالك وجود لضريبة الشركات او الارباح مطلقا قبل العام 1896 ، ولم تشكل مجموع الضرائب على النشاطات الصناعية اكثر من 2٪ من مجموع ايرادات الميزانية العامة حتى عام 1913 . كما ان الدولة طيلة الفترة 1870 – 1913 كانت تلجأ الى سياسات تجميد اجور العمال الزرعين حتى تساعد على توفير عرض غير محدود من قوة العمل الرخيصة في القطاع الصناعي ، الى جانب قوة عمل رخيصة من النساء والاطفال اللذين استخدموا لساعات عمل طويلة ، حتى كانت الكلفة الأجتماعية لعملية التطور الصناعي في اليابان عالية بكل المقاييس [67] .

بالرغم من التدخل الواسع للدولة اليابانية في الفعاليات الاقتصادية سواءا عن طريق سياساتها الاقتصادية او عن طريق رأسمالية الدولة (بمعنى ملكيتها لوسائل الانتاج) ، الا ان جوهر التجربة اليابانية في التطور الاقتصادي هو طابع المنافسة الحرة والعمل باليات السوق ، ولك يكن دور الدولة خارج وظائف الدولة الرأسمالية على

الاطلاق ، فقد كانت ادوارها تنتهي دائما عند حدود اقامة المشروعا الصناعية التي لم تكن موجودة او تلك المشروعات التي كانت تتطلب توظيفات مالية عالية يخشى القطاع الخاص دخولها . او هى خارج امكانياته المالية ، ولتأكيد الطابع الرأسمالي لفاعلية الدولة الأقاتصادية كان يجري بيع العديد من المشروعات الصناعية التي تقيمها الدولة الى القطاع الخاص بأقل من (15 – 20 ٪) من كلفتها الحقيقية وبعد نجاحها في السوق . وكان هذا الاسلوب من ابرز خصائص التجربة اليابانية في مجال التطور الرأسمالي ، حيث كان يجري خلق المؤسسة الرأسمالية الخاصة من قبل الدولة ، لأن اليابان ادركت في مرحلة الأنتقال ان وسائل دعم وتشجيع القطاع الخاص للقيام بالمشروعات الصناعية الكبيرة لا تجدي نفعا اذا ما اقتصرت على الدعم المالى او الاعفاءات الضريبية ، فرأس المال الخاص لا يجد في هذه الاساليب حافزا قويا للمغامرة والاقدام على المشروعات الجديدة . بل يمكن ان تنفع مثل هذه الوسيلة فقط في دعم الأستثمارات الموجودة فعلا والتي أستطاعات ان تحقق النجاح في السوق .

على الرغم من ان رأسمالية الدولة في اليابان قد شكلت نمطا انتقاليا قاد عملية التطور الرأسمالي في مراحله المبكرة ، عندما انجزت قاعدة واسعة من الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية الثابتة ، الا ان الطبقة الرأسمالية في اليابان ومنذ اواخر العقد الثامن من القرن التاسع عشر اخذت تضطلع بأدوار ريادية كبيرة ومثلت في الربع الأول من القرن العشرين اهم مصادر التطور الرأسمالي ، فقد حشدت هذه الطبقة وبروح رأسمالية مغامره وريادية رأس المال في مختلف الأسثمارات الصناعية والتجارية .

لقد كان ظهور الطبقة الرأسمالية اليابانية ذات طبيعة خاصة من حيث تكوينها او من حيث أسلوب اعمالها ، فمع انتشار علاقات الأنتاج الرأسمالية ونمو الروح الرأسمالية في المجتمع الياباني نهاية القرن التاسع عشر تحول العديد من أغنياء المزارعين والتجار وقدماء المحاربين والأمراء اللذين تكونت لديهم الثروات النقدية جراء التعويضات التي حصلوا عليها من الحكومة ، كل هؤلاء أخذوا وتحت رعاية الدولة يستوعبون طرق رجال الأعمال وافكارهم في البحث عن مناحي الأستثمارات المختلفة سعيا وراء الربح المادي والحرص عليه . فقد اقدموا على الاستثمار في النشاطات المصرفية والتجارية ثم ابدوا اهتماما متزايدا في الأستثمارات الصناعية عندما بدأت الدولة بتطبيق سياستها في التنمية الأقتصادية القائمة على قواعد السوق الحر والمعروفة بـ (اثوكوسان كوجيو) (Shokusan Kogyo) وهي السياسة الداعمة لتوحيد النظام القومي للبنوك ، والتوسيع في انشاء البنى التحتية وبناء مصانع نموذجية تباع بعد ذلك الى القطاع الخاص . وتجدر الاشارة هنا الى ان اهم مصادر الطبقة الرأسمالية اليابانية كانت ترجع لوجود العدد الكبير من العائلات البرجوازية الكبيرة التي اقدمت على الأستثمارات الصناعية حتى سيطرت هذه العائلات على سلسلة كبيرة من الشركات الصناعية الأحتكارية في اليابان مع بداية عقد الخمسينات من هذا القرن مثل مجموعة ميتسوي (Mitsui) ومتسوبيشي (Matsubishi) وسوميتومو (Sumitomo) حتى عرفت مجموعة هذه الاحتكارات بـ زابوتسو (Zaibatsu) كاكبر الشركات الاحتكارية الدولية .

واذا ما عرفنا ان الشاط التجاري الخارجي والفرصة التاريخية التي توفرت لأستعمار امم اخرى من بين أهم عوامل انتقال أوربا الغربية الى التطور الرأسمالي ، فان العوامل الخارجية من تجارة وعلاقات استعمارية كانت هي الأخرى تمثل اهم مصادر التطور

الرأسمالي في اليابان . فقد ساعدت ظروف دولية عديدة التجارة الخارجية اليابانية على الأزدهار مثل ظروف الحرب ألعالمية الاولى والتوسع ألعسكري الياباني في جنوب شرق اسيا والحرب الكورية ان تتيح لليابان اسواقا جديدة لصادراتها ، استطاعت معها أليابان ان تصبح دائنة بحدود (2.7) بليونين منذ العشرينات من هذا القرن استمرت بعدها المحافظة على فائض ميزانها التجاري حتى مع أشد الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الياباني مثل اثار ازمة الكساد العظيم عام 1930 او الأزمة الرأسمالية العالمية في السبعينات ، إلا ان الاقتصاد الياباني ولقدرته على التكيف مع الأزمة او بسب طبيعة مؤسساته الرأسمالية الخاصة كان يحمل قدرة ذاتية على التطور الاقتصادي [68] .

اخيرا يمكن ان نميز التجربة اليابانية في الأنتقال الى الرأسمالية عن التجارب الأوربية من وقوفنا على خصائصها التالية :-

1. كان تدخل الدولة المباشرة في الشؤون الاقتصادية (والتشكيلية الاجتماعية – الاقتصادية لا زالت اقطاعية يمثل اهم العوامل بعيدة الاثر في انهيار نمط الأنتاج الاقطاعي وبناء علاقات الانتاج الرأسمالية .
2. شكلت رأسمالية الدولة في اليابان أهم مصادر الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية الثابتة وسرعت عملية الأنتقال من ألاقطاعية الى الرأسمالية .
3. ان نشوء المشاريع الاقتصادية العملاقة بسبب اندفاع الدولة في الاستثمارات الانتاجية والخدمية او بسبب اندفاع القطاع الخاص في اقامة المشروعات العملاقة وبدعم الدولة ، صار بالامكان ان تحقق اليابان القفزة التاريخية من الرأسمالية التجارية الى الرأسمالية الاحتكارية بدون المرور بمرحلة رأسماليه المنافسة الحرة ، فنشوء المشاريع

الاقتصادية العملاقة فى اليابان لم يتم عن طريق العمل العفوي التلقائي لقانون التمركز والمركزية (Concenration , Contialyation) لرأس المال والأنتاج ، بل ان عمل هذا القانون كان يجري ضمن تشريعات الدولة واجراءاتها وادوات سياستها الاقتصادية .

4. ان الثروة البرجوازية بدأت في اليابان من الأعلى عندما شرعت الدولة بتحويل العديد من الطبقات التي كانت لها امتيازات طبقية في عهد الأقطاع الى مصادر مهمة في البنية الطبقية الرأسمالية التي حضيت برعاية الدولة .
5. ان النظام الأجتماعي الذي كان ثمن ألتجربة اليابانية والذي دفعته العديد من الشرائح الأجتماعية هو االذي يعطي الأساس للتحفظ على نجاح هذه التجبربة [69] .
6. اظهرت التجربة اليابانية امكانية داخلية في تحقيق التراكم الرأسمالي رغم ضعف القاعدة الموردية ، وهذا السبب يفسر لنا عدم اعتماد اليابان على الأستثمارات الأجنبية والتى لم تشكل عنصرا مهما في الاقتصاد الياباني حتى سنوات قليلة بعد الحرب العالمية الأوئى [70] .
7. تبقى التفسيرات المثالية التي حاولت ان ترى في اسباب التطور الرأسمالي في اليابان ذات صلة شديدة باخصائص النفسية والعرقية لدى المجتمع الياباني مثل الجدية والصبر والمثابرة في العمل الى جانب الأنضباط والدقة وسط علاقات صناعية متطورة لا يمكن استبعادها في دراسة هذه التجربة .

هوامش الفصل الثاني

1. د.سمير امين ، المتكافيء ، ترجمة برهان غليون ، ط2 ، دار الطليعة ، بيروت 20101 ، ص 18 .
2. تشيلو فورتادو ، مصدر سابق ، ص 119 .
3. نفس المصدر السابق ، ص 116 .
4. مجموعة من الأقتصاديين ، الموسوعة الأقتصادية ، أعداد وتعريب عادل عبد الهادي وحسن الصموندي ، دار أبن خلدون ، بيروت 1980 ، ص 338 .
5. تشيلو فورتادو ، مصدر سابق ، ص 117 – 118 .
6. كارل ماركس ، اصل رأس المال ، دار التقدم ، موسكو 1970 ، ص 3 .

نظرا كذلك :

د.عارف دليلة ، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي ، دار الطليعة ، بيروت 1982 ، ص 119 – 120 .

7. كاتشانفسكي ، عبودية اقطاعية ام اسلوب انتاج اسيوي ؟ ، ترجمة د.عارف دليلة ، دار الطليعة ، بيروت 1980 ، ص 230 – 231 .
8. د.خزعل البرماني ، التاريخ اقتصادي ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد 1968 ، ص 22 .
9. تشيلو فورتادو، مصدر سابق ، ص 22 .

10. مناظرة سوريس دوب ، بول سويزي واخرون ، الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية ، ترجمة عصام الخفاجي ، دار ابن خلدون ، 1979 ، ص 94 .

11. طارق العزاوي ، الفكر والتاريخ الاقتصادي ، مطبعة الازهر ، بغداد 1976 ، ص 34 – 37 .

12. مناظرة سوريس دوب ، بول سويزي واخرون ، مصدر سابق ، ص 177.

13. د.سمير امين ، مصدر سابق ، ص 18 – 19 .

14. اندرو بستر ، مدخل لسوسيولوجيا التنمية ، مصدر سابق ، ص 34 .

15. كريستيان بالوا ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ترجمة عادل عبد المهدي ، دار ابن خلدون ، بيروت 2008 ، ص 27 .

16. طارق العزاوي ، مصدر سابق ، ص 38 .

17. د.امين سمير ، مصدر سابق ، ص 28 .

18. د.طلعت الشيباني ، من التاريخ الاقتصادي ، دار المعرفة بغداد 1953 ، ص 24.

19. تشيلو فورتادو، مصدر سابق ، ص ،150 .

20. نفس المصدر السابق ، ص ، 151 .

21. س.كوكس ، أوليفر ، الرأسمالية نظاما ، ترجمة د.ابراهيم كبة ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1973 ، ص 154 .

22. Marx,Karl,Capital : P.P.302- 823

23. كارل ماركس ، مصدر سابق ، ص 3 .

24. أ.بول باران ، الأقتصاد السياسي للتنمية ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، ط 2 ، دار الحقيقة ، بيروت 1971 ، ص 2 – 7 .

25. س.اوليفر كوكس ، مصدر سابق ، ص 139 .

26. H.Leibenstein , Economic Bakwardness and Economic Groth , John Wiley and Sons, Inc , London , 1957 . P . 22

27. د.احمد فريد ، مصدر سابق ، ص 60 – 61 .

28. د.طلعت الشباني ، مصدر سابق ، ص 29 – 40 .

29. سلسلة دراسات في الاقتصاد ، اسلوب الانتاج الرأسمالي ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، بدون تاريخ نشر ، ص 18 .

30. كان الاقتصاد الفرنسي جان بودان (Jean Bodin) في بداية القرن السادس عشر اول من فسر ظاهرة ارتفاع الاسعار على انها نتيجة الزيادة في دخول الذهب والفضة ، وبذلك يكون بودان اول من اسس التفسير النقدي لظاهرة التضخم ووضع اسس نظرية كمية النقود التي اتم فروضها الاقتصادي ألامريكي فريدمان والتي عرفت بأسمه .

31. د.اسماعيل محمد هاشم ، محاظرات في التطور الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1978 ، ص 80 .

32. نفس المصدر السابق ، ص 87 .

33. تشيلو فورتادو ، مصدر سابق ، ص 151 .

34. نفس المصدر السابق ، ص 160 – 162 .

35. طارق العزاوي ، مصدر سابق ، ص 168 .

36. كريستسيان بالو ، مصدر سابق ، ص 129 – 130 .

37. كاونيو نابليوني ، مصدر سابق ، ص 105 .

38. و.و.روستو ، مصدر سابق ، ص 32 – 33 .

39. Meier Baldwin , Economic Development , John Wiely and Sons , Inc , London , Second Printing , 1959 , P . 172 .

40. س.اوليفر كوكس ، مصدر سابق ، ص 70 .

41. د.خزعل البيرماني ، مصدر سابق ، ص 44 .

42. و.و.روستو ، مصدر سابق ، ص 37 .

43. س.اوليفر كوكس ، مصدر سابق ، ص 95 .

44. مجموعة من الاقتصاديين ، الموسوعة الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص 107 .

45. د.خزعل البيرماني ، مصدر سابق ، ص 93 – 94 .

46. بيتر ورسلي ، مصدر سابق ، ص 79 .

47. و.و.روستو ، مصدر سابق ، ص 45 .

48. نفس المصدر السابق ، ص 37 .

49. س.اوليفر ،مصدر سابقق ، ص 65 – 70 .

انظر كذلك :

Meier Baldwin , Ipd . P . 166 .

50. عصام الخفاجي ، رأسمالية الدولة الوطنية ، دار ابن خلدون ، بيروت 979 ، ص 33 .

51. أ.بال باران ، مصدر سابق ، ص 157 - 158 .

52. و.و.روستو ، مصدر سابق ، ص 40 .

53. عصام اخفاجي ، مصدر سابق ، ص 35 – 36 .

** ترجع المرتكزات النظرية لهذه السياسة الى انطوان مونتشريتان في العام (1615) في ، مؤلفة (دراسة في اللاقتصاد السياسي) الذي اعتمد اشادة جان بودان (1530 – 1596) بسلطة الملك الدستوربة وحقوقه على الرعية ومفهومه لدور الدولة ، وعليه يجب ان تكون الدولة قوية في نفوذها ، حتى اخذ مفهوم الدولة يميل نتيجة لتطور الحركات الثقافية والسياسية الى فكرة العقد الاجتماعي على يد (جان جاك روسو) بدلاً من قبول فكرة النظام الطبيعي ، وكان لميكافني (1469 – 1527) اهم الادوار فى تقرير فكرة نفوذ وقوة الدولة بعد نشر مؤلفه (الامير) .

54. طارق العزاوي ، مصدر سابق ، ص 172 .

55. جون نيف ، مصدر سابق ، ص 142 – 143 .

56. طارق العزاوي ، مصدر سابق ص 63 .

*** تم فى عهد (كوبلير) تشريع العديد من القوانين الخاصة بتنظبم العمل في المشروعات الصناعية ، اتصلت بكيفية انتاج كل سلعة وتحديد مواصفاتها النوعية والتعليمات الخاصة في تشجيع استخدام المكائن وقوانين تنظيم العمل والاجور حتى بلغت هذه التشريعات خلال المدة (1666 – 1730) اربعة مجلدات بـ (2200) صفحة . للمزيد من التفاصيل راجع :

57. Lekachman , Report , History de Doctrinens Economic , Paris , 1960 . P 56 .

58. احمد فريد ، مصدر سابق ، ص 71 – 72 .

59. س.اوليفر كوكس ، مصدر سابق ، ص 121 .

60. نفس المصدر السابق ، ص 52 .

61. أ.بول باران ، مصدر سابق ، ص 52 .
62. نفس المصدر السابق ، ص 155 .
63. عصام الخفاجي ، مصدر سابق ، ص 36 .
64. اعتمدنا في كتابة هذا البحث عل دراستنا (التجربة اليابانية في مجال التطور الاقتصادي مع امكانية الاستفادة منها في العراق) رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة بغداد 1991 .
65. د.فاضل الحسب ، الاهمية التاريخية للتجربة اليابانية ، من بحوث ندوة لتجربة اليابانية ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 1989 ، ص 6 .
66. عصام الخفاجي ، مصدر سابق ، ص 38 .
67. ن.ب.شميلوف ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ترجمة مطانبوس حبيب وشوكت يوسف ، دار التقدم العربي ، دمشق .
68. أ.بول باران ، مصدر سابق ، ص 230 .
69. شملوف ، مصدر سابق ، ص 46 .
70. Kiga K , Characteristics of Japan's Economic Growth , Center for Afor – Asian Research of the Hungrian Academy of Sciences , Budapest , 1969 , P . 56 .
71. د.فاضل الحسب ، مصدر سابق ، ص 11 .
72. عصام الخفاجي ، مصدر سابق ، ص 38 .

تمهيد

ازاء اقتصادات متخلفة ذات اقتصاد اولي واكثر اندماجا بالمراكز البرأسمالية العالمية كانت الحاجة الى ان تبدأ هذه الاقتصادات تنميتها في ظل ظروف تاريخية جديدة بعد ان دخلت هذه الاقتصادات السوق الرأسمالية العالمية وشكلت فيها قطاعها المتخلف واذا ما كان امام هذه الاقتصادات ان تنجز شروط تطورها الاقتصادي فانها كانت بحاجة الى التماس طريقها للوصول الى هذا الهدف ، بين الحاح طريق التطور اللارأسمالي الذي يجمع لها عملية التنمية وعملية الاستقلال السياسي والاقتصادي والتي كانت لهما اولويتهما التي تسبق جميع الرغبات ، از ان تذهب هذه البلدان الى تقليد النموذج الرأسمالي الغربي في التطور وقبول فروضه النظربة على مفاد ان البلدان النامية تمر بمرحلة انتقالية مشابه لتلك المراحل التي مرت بها البلدان الرأسمالية في القرن الماضي ، واذا ما ارادت الاولى ان تحقق مهمات الانتقال فانها يجب ان تاخذ ذات المسار التاريخي الذي سارت فيه الثانية وتاخذ نفس نموذجها في التنمية والتطور الاقتصادي بكامل اكلافة الاجتماعية ، ودون ان يحسم اي من هذه الخيارات خاضت جميع البلدان النامية طريقة التجربة والخطأ في تطبيق كل من الخيارين عل مدى عقود التنمية التي جربتها بعد استقلالها السياسي ودون ان تخرج اي منها بنتائج ايجابية بل كان حصادها من هذا التجريب نتائج مشوهة واختلالات هيكلية وبنيوية واضحة ونقصد هنا عجز اي من هذه البلدان القيام بالتنمية المنشودة على انها فعل شمولي انتقالي على طريق مرحلة النمو والتطور الاقتصادي وهذا بالضبط ما يعبر عنه بالمأزق التاريخي للانتقال على طريق الت\ور الاقتصادي .

وفي ظل صراع اديولوجي اختلف تياراته بين رأي تسعى الى دعم ارتباطها بالفكر الليبرالي الرأسمالي معتمدا على نهاجية طريق التطور الرأسمالي ومفترض امكانية تطبيق هذا الطريق وفقا لما تقدمه ادوات التحليل النظري الرأسمالي في التنمية والتطور ، وبين رؤى تيار اخر يحاول ان يعتمد حدود رؤية جهاز التحليل المفاهيمي للنظرية الماركسية ومتعلقا بالتصورات النظرية العامة التي يمكن في تطبيقها معالم حدود الطريق الرأسمالي في التطور ، وهكذا كانت النظرة الى التنمية والتطور الاقتصادي في البلدان النامية واقعة تحت اسار صوفية الفكر الماركسي وصلابة التحليل التكنولوجي اقتصادي للفكر الليبرالي .

في اطار سعينا لدراسة شروط التطور الرأسمالي في هذه البلدان سنحاول الوقوف خلال مباحث هذا الفصل على اشكالية النموذج الرأسمالي في التنمية والتطور ، وهنا يجري تناول معالجة النظرة المفاهيمية لطروحات هذا النموذج محاولين النظر بموضوعية وخارج اي من ادوات الجمود العقائدي الى هذه الاشكالية عند حدود الجدل الذي يدور حول اهم القضايا ذات الصلة بوظيفة وهدف هذه الدراسة .

المبحث الاول

اشكالية النمو والتنمية حدود وظائف المفهوم .

استباقا منا للتميز بين غائية كل من مقولة النمو والتنمية وخيار اي منهما للتعبير عن ماهية الغعل الذي يقوم الاقتصادات المتخلفة على طريق التطور الاقتصادي ، واتفاقا مع فولتير " فاذا اردت ان افهمك فعليك ان تحدد مصطلحاتك " وهي المهمة التي نحاول عند حدودها هنا ومن خلال تعريفنا لغائية كل من مفهومي النمو والتنمية ان نقف عند اشكاليتهما.

ان النظر في اشكالية مفهوم النمو التنمية لابد ان تجري عبر تاكينا على حقيقة ان كلا من المفهومين ينتظم على عملية " تحول ما " في الظاهرة او المحيط الذي يقع عليه الفعل وهذا هو منطلق توحيد المفهومين . ولكن التميز الذي يجب ادراكه ياتي فقط من حيث اسلوب كل من الفعلين وطبيعة الاثار التي تترتب على اسلوب ذلك الفعل . ولنا هنا ان نقف على تحديد ثلاث معايير لها فعل التميز في غائية اي من مفهومي النمو والتنمية او تلك المفاهيم التي تلحق في دائرة ادب التطور الاقتصادي :-

الاول :- الارادية او التلقائية في حدوث الفعل وعليه فالنمو هو الفعل التلقائي الذي يعبر عن حركة الطبيعة او حركة الانسان اللارادية ، بينما التنمية هي الفعل الارادي الذي تعبر عن فعل ارادي مقصود .

الثاني :- نتائج الفعل ، عندما يكون الفعل مرتبطا بنتائج غير مرغوبة تاخذ حكمها الحتمي وهنا يكون الفعل تلقائيا وينتظم على عشوائية الفعل ذي النتائج غير المرغوبة ، وهذا ما يرتبط بمفهوم النمو كفعل لاارادي ربما ينطوي على نتائج غير مرغوبة ، بينما

يرتبط مفهوم التنمية بالفعل الارادي المنضبط وينتظم على اساس الرشاد والعقلانية ويمكن ان يدرك تلك الاثار غير المرغوبة ، والتي يمكن ضبطها واعادة توجيهها .

الثالث :- التميز بين حدود الفعل العقلاني والفعل العشوائي اي ادراك الفعل الواعي المرتبط بادراك نتائج الفعل وضبط نتائجة وعندها يكون الفعل رشيدا ، وهذا التعبير يكون اكثر اقترانا بمفهوم التنمية ، بينما النمو يعبر عن الفعل العشوائي غير المنتظم وغير الخاضع للضبط والسيطرة ، فقط يرتبط بفعله لااليات حتمية توجه نتائج الفعل .

تأسيسا على ادراكنا لهذه المعايير الثلاث يمكن ن يجري التعبير عن النمو او التطور كافعال تلقائية الفعل وعشوائية النتائج سواء كان هذا الفعل خاصا بالاشياء المادية او الاحياء ، بينما يجري التعبير عن التنمية او التطوير او التحديث او الاصلاح كافعال ارادية تعبر عن جدلية العلاقة بين الانسان وبيئته او بين الانسان وذاته او للتعبير عن طبيعة العلاقة بين التحول من شكيلة اجتماعية – اقتصادية الى اخرى [1] .

وعلى مستوى التميز بين اعتماد مفهوم النمو او مفهوم التطور يجري الاتفاق على انهما من الافعال التقائية اللاارادية اواللاتحكمية ولكن نتائج كل منهما مختلفة في طبيعتها . فبينما ينطوي النمو على نتائج فير مرغوبة او سلبية او مدمرة رغم ان ادراكنا اللغويلمفهوم النمو يفيد خلاف ذلك ، فعلى الرغم من ان النمو يرتبط بفعل تلقائي غير انه لايسفر بالضرورة عن نتائج طيبة ، فالمو الاقتصادي ربما يؤدي الى نتائج اقتصادية غير مرغوبة كالتضخم او التكدش او البطالة .

اما التطور فهو مقولة تعبر عن فعل النمو الطبيعي الايجابي في نتائجه حتما كفعل يخضع لااليات قانون طبيعي منتظم .

خلاصتنا ان فقه التنمية يميز كل الافعال التي تعبر عن التحكم في حركة الاشياء بغاية زيادة ادائها او التقليل منه ، او ايقافه ، ومهما كانت عملية اداء الافعال على درجة من التلقائية او التحكم ومهما كانت نتائجها ايجابية او سلبية ، وذات الدلالة تسري على كل من مفاهيم التطوير او الاصلاح او التكيف ولكنها اقل درجة في شمولية فعلها عن مفهوم التنمية والتي تعبر عن الكلية والشمول بينما الاصلاح او التطوي لايعكس ذات الصفة الكلية في التحويل [2] .

ان ادب التنمية يعرف التنمية الاقتصادية على انها التغيرات النوعية العديدة التي ترافق النمو الاقتصادي [3] الذي هو الزيادة المتواصله في الدخل الحقيقي للفرد الواحد عن طريق وسائل انتاج الدخل ، واذا كان النمو يعرف كظاهره كميه محضه فأن التنميه هي اقتران بالتغيرات النوعيه ، بينما يرى (دوفي) عكس ذلك فالتنمية الاقتصادية هي عملية كمية تفرض التوسع في بنية انتاج قائم ، بينما النمو هو تغير نوعي في الاجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تخضع لفعل تلقائي وليس فعلا قسريا ، وعبر عملية التنمية يصل الاقتصاد الى مرحلة الدفع او الاداء الذاتي اي ذلك النمو الطبيعي المنتظم بنتائجة الطيبة والذي اتفقنا على اصطلاحه بالتطور الاقتصادي .

ان الاختلاف حول مفهومي النمو والتنمية لا يمنع التقائهما عند غاية واحدة هي الارتفاع بالعملية الانتاجية الى مستوى اعلى واكفأ في استغلال الموارد المتاحة .

ولكن التميز بين النمو والتنميه يحدد بلضروره آوالية كل منهما بلنسبه للمتطلبات المرحليه في تغير واقع التخلف في التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية وطبيعة كل مرحله هى التى تفرض الحاجة لقيام فعل تنموي او تفرض الحاجه الى فعل النمو ، وعليه يجري الخيار بينهما وصولا الى التطور الاقتصادي كفعل للنمو الايجابي في نتائجه حتما ، وقبل

تحديد اي من الخيارين يتفق مع هذه الغايه يجب ان ندرك حاجه وواقع البنية الاقتصادية والاجتماعيه الخاصه بكل تشكيله لاليات النمو او أدارة التنميه ، وهذا جوهر الجداليه التي يجب ان تقوم عليها دراسة شروط التطور ألاقتصادي في بلدان العالم الثالث .

ان اتفاقنا على أن النمو غايه يطمح المجتمع تحقيقها حتى يصل لحالة التطور الاقتصادي ، فعندما يكون النمو فعلا تلقائيا تسمح به البنيه الاقتصادية - الاجتماعية وتحافظ على استمراره سيحقق المجتمع شروط تطوره الاقتصادي ، وعلى عكس عملية التنميه كفعل أرادي انتقالي وشمولي فهو ينطوي على دلالة انتقاليه وليس دلالة غائيه ، وهنا ستكون التنميه فعلا مؤقتا او مرحليا ، يمهد الى تغير البنيه الاقتصادية والاجتماعية واعدادها للسير في عملية النمو بعد ان تدرك التنميه النمط المناسب في تغير هيكل العلاقات والنسب القائمه في القطاعات الانتاجيه بقصد اعادة هيكل البنيه الاقتصاديه - ألا جتماعيه حتى تسمح بقيام النمو الاقتصادي كفعالية تجري بتلقائيه تعبر عن فعل موضوعي يصل في النهايه الى تحقيق متطلبات التطور ألاقتصادي والذي قلنا عنه انه طور من اطوار النمو عندما يكون نموا ايجابيا وطبيا .

ان السؤال الذي نحاول الاجابه عنه في جداليتنا الخاصه في خيار النمو والتنمية ، هو هل ان التنميه وحسب ماعرصنا لها هي مرحله انتقالية (Transition) ترتبط بالمسار الخطي الذي تطرحه العديد من المدارس التاريخية او تلك النظريات التي تثق بالتمرحل على انها قدر حتمي تتعرض له كافة التشكيلات الاقتصادي - الاجتماعية .

ان العديد من اقتصادي التنمية يرى فيها مهمة تغير بنية علاقات وقوى انتاج متخلفة الى علاقات وقوى انتاج توفر عوامل او شروط النمو الاقتصادي ، وعليه تكون التنمية فعلا انتقاليا اراديا يلزم لجميع المجتمعات عبر مسارها الخطي في التطور طالما كانت

جميع المجتمعات الانسانية تخضع لفعل القوانين الموضوعية التي تفرضها عملية التمرحل ، دون ان تستطيع اي من هذه المجتمعات ان تتخطى المرور باي من مراحل الانتقال ، فقد اتفق العديد من المفكرين الاقتصادين على ان عملية التمرحل هي عملية تخضع لها جميع المجتمعات واكدها هيجل في بحثة عن القضية وانقيض ، التي طور عنها ماركس مخططه في التطور الاقتصادي التي حاول روستو تعديل جبريتها وتوصيفه الخاص لمراحل النمو الذي اكد حتمية التمرحل لان جميع المجتمعات وعبر الزمن " تخلق حالة جديدة تتنافس مع حالة قديمة " أذا ما أستطاعت ان تفوضها فأنها تأخذ خصائص مرحله تأريخيه جديدة (4) .

اذا كان الانتقال والتمرحل قانونا موضوعيا تخضع له مختلف التشكيلات ألاقتصادية - الاجتماعيه فان مستقبل أي من هذه التشكيلات يخضع لاحكام هذا القانون ، والبلدان ألمتخلفه اليوم من يين هذه التشكيلات التي تخضع لهذا القانون وان مسار تطروها ما هو الا عملية تكرار لذات مواحل النمو والتطور الاقتصادي الذي تقف عنده الدول الاوربيه الغربيه والولايات المتحده الامريكيه ا و اليابان الان فهذه الاقتصادات المتطورة وعند حد تعبير ماركس تعكس مستقبل الاقتصادات المتخلفة .

ان اتفاق الباح مع الرؤيه الخاصه في الحتميه ألتاريخيه لاطوار انتقال التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعيه عبر مراحل تكتسب فرض الحتميه وكقانون أنساني وموضوعي تخضع له جميع التشكيلات الاقتصاديه - الاجتماعيه ، فالآليه التاريخيه للتطور الاقتصادي فى تجربة البلدان الرأسماليه تشير الى ان هذه البلدان قد مارست الفعل ألتنموي كفعل أرادي وشمولي وتحت قيادة وتأثير الدوله ألبرجوازيه ، حتى استطاع فعل التنميه في مراحل لاحقه ان يقيم شروط النمو كفعل تلقائي تقوم به المبادرة الفردية ، وهذا ما يؤكد ان عملية التنمية هي عملية انتقالية تمت في مرحله من مراحل السير على طريق التطور

الاقتصادي كفعل تلقائي ايجابي ، ولم تكن عملية التنميه بحد ذاتها تمثل الالية ألدائمه التى يتحقق عئدها التطور الاقصادي .

تاسيسا على ما سبق فأن مفهوم التنميه يعني هنا انبثاق إلامكانيات والطاقات الكامنه في كيان معين وبشكل كامل وشامل ومتوازن في مرحله تأريخيه يتقرر مداها عند وصول هذا الكيان ألسير في عملية النمو ألتلقائي ، وينطوي هذا الثعريف على ثلاث عناصر اساسيه هي :-

أ- ان عملية التنميه داخليه ذاتيه بمعنى ان جميع مقوماتها الحقيقية موجودة داخل الكيان نفسه ، ولاتتعدى اهمية العوامل الخارجيه دور الفعل ألمساعد او الثانوي .

ب- أن التنميه عملية داناميكيه ترافق عملية النمو لكنها سابقه له .

ج- ليس للتنمية طريق واحد او نمط محدد مسبقا يسري فعله على جميع التشكيلات الاقتصاديى – الاجتماعية ، اذ ان كل تشكيلة بخصائصها البنيوية هي التي تحدد نمط التنمية المناسب لها .

وعليه فأن جوهر عملية التنميه ينطوي عى مهمتين اساسيتين الاولى هي ازاحة كل المعوقات ألبنائيه التي تمنع من امكانيات النمو . والثانيه هي اعداد البيئه المؤسسيه التي تساعد على النمو . والمهمه الاولى يتطلب تحقيقها وجود المساواة في فرص الحياة ، واذا ما وجد التفاوت فأنه راجع الى اختلاف الامكانات الذاتيه للأفراد في الحصول على متطلباتها المادية والمساواة التي يجب ان تتصرف لها عملية التنمية نقصد بها ازالة المعوقات الهيكلية (Structure Lmpediment) .

اما المهمه الثانيه فهي تنطوي على خلق ترتيبات هيكليه ومؤسسيه تؤدي الى توسيع فرص تنمية الامكانات الفوديه على مستوى تفعيلها في دائرة الانتاج وتخليقه ، لذلك فأن عملية التنميه هى فعل يذهب الى تطوير البيئه العلميه والتكنلوجيه والتنظيم الاجتماعي على طريق أطلاق الامكانات الفردية للسكان .

لذلك فأن التنميه حسب ما تم عرضه تختلف عن مفهوم النمو (Growth) الذي يشير الى تغيرات كميه وتراكميه ، والذي لم تتوفر معه امكانية تحقيق المساواة او التوازن ، فالنمو يمكن ان يكون غير متوازن لانه فعل لايخضع للاراديه والتحكم بل يخمع الى توافر وأختلاف فرص السوق واليات المنافسه . وربما ينطوي النمو على ألاستغلال ايضا.

مع اعتمادنا لمفهوم التنميه كفعل أنتقالي نجد ان البلدان ألناميه تخضع هي الاخرى لهذا المسار الخطي في الانتقال ، والتنميه الاقتصادية لها وظيفه أنتقاليه فيها لايتعدى دورها عن ذلك الفعل الانتقالي الذي تمارسه فى تعديل بنية الاقتصادات المتخلفه الى بنيه توفر شروط النمو كفعل تلقائي اكثر قدرة في انجاز شروط التطور الاقتصادي . واذا كانت التنميه تمارس هذا الدور ألانتقالي فأن ابعادها الزمانية تخضع لطبيعة البنيه الاقتصادية والاجتماعيه التي تحاول تعديلها وطالما كانت التنميه فعلا أراديا وتحكيما ، فهي تخضع لارادة منهج وأيدلوجيا ألدوله ، خاصة في مرحلها الأولى ، ولان مرحلة التنميه الاقتصادية تتجاوز فيها انماط الانتاج فان طابع الدولة الايدلوجي هو الذي سيحدد نمط التنمية ، والاعتبارات تتعلق بعوامل خارجية وداخلية اثرت في وجود الطابع المتناقض للدولة ، فقد جاءت انماط التنمية هي الاخرى بطابع متناقض من الفعاليات التنموية ، لذلك جاءت اغلب نتئج الفعل التنموي خارج متطلباته واغراض في عملية الانتقال على مسار خطي واضح ، لذلك فنحن لا نتفق على ان فشل البلدان النامية هي انجاز شروط

تطورها مرده الى هذا النمط من التنمية او ذلك بقدر ما يرجع الى ذلك الطابع المتناقض في نمط الدوله وعدم استقرارها ، وان الاختيار النهائي لاي من انماط التنمية هو ليس بحد ذاته المشكلة التي تواجه البلدان النامية ، بل ان السير في عملية التنمية مهما كانت انماطها يجب ان تكون عملية انتقالية تمكن هذه البلدان من الوصول الى عملية النمو كالية دايناميكية في استخدام افضل الموارد .

على اساس ادراكنا لهذه الحقيقة فان للتنمية الاقتصادية ادوار انتقالية تقضي تقرير الاولويات التلية :-

1. اولوية الانتقال من نمط الانتاج السلعي الصغير الى إلانتاج السلعي الكبير ، كاحد اهم الشروط المادية للسير على طريق النمو وكاحد اهم الشروط الماديه لظهور علاقات الانتاج الرأسماليه المتطوره .
2. اولوية تعديل الهيكل الاقتصادي النوعي على اساس تنوع هيكل الانتاج السلعي وفي اطار دعم القطاعات الاكثر قدره على أستيعاب أكبر وافضل ألجهود . العلمية والتكنلوجيه وهنا ترتبط اهم ادوار التنميه في عملية التصنيع .
3. أولوية تسريع التعديل الهيكلي عبر تعبئة كل جهود وعلاقات الانتاج المتاحه . فالدولة عبر رأسمالها ودعم الرأسمال المحلي والاجنبي عليها ان تمارسادوار تسريع الانتقال من هياكل الانتاج المتخلفة الى هياكل اكثر قدرة على النمو والاستمرار به . وليس من الحق ان تهدر جهود التنمية بالصراع حول اي من الخيارات الايدلوجية المناسبة ، هل هو نمط دعم رأسمالية الدولة ام نمط دعم رأس المال الخاص او غيرها من الجداليات التي خاضتها ادارات التنمية في بلدان العالم الثالث دون ان تحسم

خياراتها لصالح التنمية فعلا . فالتنمية الاقتصادية في جوهرها فعل انتقالي لها مهمة تعديل البنية الاقتصادية – الاجتماعية ، ومقاربتها من نموذجها في المجتمعات المتقدمة، وعندها تصبح ايدلوجية التنمية محكومة بتلك الخطط والجهود والمشاريع التي تنطوي على عملية تحويل مؤشرات اي مجتمع من نمط التخلف الى نمط التقدم ، فعندما تستطيع عملية التنمية من توسيع رقعة فرص النمو الذاتي تكون التنمية عندها فعلا انتقاليا صحيحا ، وعليه فان عملية التنميه ليس بحد ذاتها غايه بقدر ما يكون اعداد التنميه للشروط البنائيه والمؤسسيه الممهده للنمو هي الغايه [5] ، وعلى فرض تمييزنا بين مفهوم التنمية كفعل اكثر حياديا بالنسبة للايدلوجيه ومفهوم النمو يحتاجر الى أطار ايدلوجي يبرر نتائجه . فمعظم البلدان المتقدمه مارست عملية التنميه دون ان تكتسب فيها التنميه بعدها الايدلوجي ، بقدر ما تم التعامل مع التنميه على انها فعل ارادي انتقالي تمارسه الدوله .

4. ألاولوية ألتي يجب ان تأخذ بها عملية التنميه هي ان تدرك طاقة الانسان قبل ان تدرك حاجاته وليس امام التنميه الا مهمة اتاحة الفرص والامكانات الماديه الاساسيه امام قدرة الافراد المشاركة في التنمية في ماحلها الاولى حتى يتولى هؤلاء الافراد قيادة النمو الاقتصادي ، اعتمادا من الثقه في قدره الفرد على ادراك مصالحه الخاصه وعبرها فقط تتحق الشروط الموضوعية لكفاءة الاداء الاقتصادي وبضمان الية السوق يمكن للجميع ان يدركوا مصالحهم وليس تعسفا قولنا ان التنميه متى ما كانت تعتمد هذه المنهاجيه فانها تكون فعلا تنميه من اجل الانسان تأخذ في دعم القوانين الموضوعية في أدائها وخلافه تكون التنميه مجرد منحنى ايدلوجيا يحمل طابعا طوبائيا لاغير ، فالتنميه اذا كانت ذلك الفعل الذي يحمل الاقتصادات الراكد

على النمو فهي حتما تتطلب ثمنا يكون المجتمع مستعدا لتقديمه والثمن المطلوب هنا هو ذلك النوع من الكلفه الاجتماعية التي يتحمل عبئها اكثر الافراد الذين لم تتح امامهم فرص العماله أو رأس المال والتي يمكن للبرامج الحكوميه ان تخفف عنها وليس على التنميه ان تتحمل جميع اعبائها ، وهذا بالضبط ما وقعت فيه معظم برامج التنمبه في اغلب البلدان الناميه وتحت ضغط الشعار او الخطاب الثوري للتنميه . الغت برامج التنمية دور الفرد ومصالحة الخاصه التي يمكن ان تكون العامل الحاسم في تفعيل ادواره في التنمية وهنا الغت التنميه اهمية تلك العوامل الموضوعيه في تقرير نتائج اي جهد تنموي ، فالتنمية الاقتصادية ومهما كانت نهاجيتها او اختلاف بعدها الايدولوجي فهي لا تتعدى وحسب تعبير شارل بتلهاهيم (Chales Bettelheim) " كونها عملية للانتقال مهما كانت نهاجيتها فهي تنظم على تغير الظواهر الا قتصاديه وتوافق لمصالح الطبقات الاجتماعيه المساهمه في عملية الانتاج وعلى تنظيم أدوار السلطة السياسيه "(6) .

المبحث الثاني

اشكالية تقليد المسار التقليدي للتطور الرأسمالي

يدعم مؤيدي الطريق الرأسمالي أمكانية تحقيق التطور الاقتصادي في البلدان النامية بذات المسار التاريخي وعبر مراحل تطور حتمية وطبيعية والذي تحقق عبره تطور لاقتصادات الغربية منذ نهاية القرن التاسع عشر تحت تأثير حرية العمل الاقتصادي ونمو الرأسمالية كامكانية نظامية اكثر قدرة على استغلال الامكانات المادية والبشرية في انتقال هذه الاقتصادات وعبر مراحل مميزة لتحقيق التطور الاقتصادي ،الذي استطاعت الرأسمالية ان تنجزه عن طريق دعمها للباعث الفردي ودعم قرارات ونشاط الافرادالتي تخضع لاحكام التنظيم السعري الالي كيد خفية ترعى سلامة سير النظام (7) اكثر التطورات المادية اعجازا في هذا القرن ، بينما لا يدعم من يرفض طريق التطور الرأسمالي اي فروض واقعيه على مفاد نظري يرى ان بلدان ألعالم الثالث تمر بمرحله من الانتقال مشابه لتلك المراحل التي كانت تمر بها البلدان الرأسماليه في القرن الماضي ، واذا ما ارادت هذه البلدان ان تحقق مهمات الانتقال فانها يجب ان تسير في نفس مسار التطور الذي سارت فيه ألبلدان الرأسمالية وتاخذ نموذجها في التنمية على طريق النمو والتطور لتحقيق النمو التقليدي ني البلدان الناميه عبر نفيهم لتوفر الشروط التاريخية والموضوعيه لتحقيق مثل هذا النوع من التطور ، وينصرف المنهج ألتقليدي الى طرح التصور التالي :

1. كان النمو التقليدي يعتمد الجهد الاستثماري ألخاص او المبادره الفرديه وهذا ما توفر في تجارب البلدان المتقدمه ولم يتوفر للاقتصاديات المتخلفه في العالم الثالث فاسباب ضعف الاستثمار الخاص من ضالة اموال الاستثمار الخاصه المتاحه وبسبب تشوه بنية

توزع الدخل وانماط الاستهلاك واختلال علاقات الانتاج وعلاقات الملكيه كأسباب موضوعيه تمنع التراكم الرأسمالي وحتى مع توفر محدود من أموال الاستثمار امام البعض من السكان ، فان العديد من قيود التخلف البنيويه تمنع تثمير هذه الاموال ومن بين اهم مظاهر التخلف البنيويه هي تلك الاثار المرتبطه بتكوين السوق الداخليه المحدده او تلك الاثار المرتبطه بالسوق الدوليه التي تخضع احكامها لنفوذ رأس المال الغربي المتطور ، كذلك تعاني معظم هذه البلدان من نقص الخبره في مجال الاستثمار .

2. ان البلدان الناميه لم يتح امامها خلال القرن التاسع عشر ذات البيئه الدوليه المناسبه مثلما هي متوفره حينها امام بلدان اوربا الغربيه او الولايات المتحدة كشروط تاريخية حاسمه في تطورها ، حيث كانت لهذه الظروف نتائجها الحاسمة على مستوى التراكم الاولي الذي استطاع ان يوفر قدرة ديناميكية للنو . فقد لعبت التجارة الخارجية في البلدان الرأسمالية ومنذ مراحل مبكرة دورا هاما في تامين الطلب على الناتج الصناعي ، وقد اعتمد مسار عملية التصنيع فيها على هيمنة واسعة فى السوق الدولية ، ونمط التصنيع في البلدان الرأسمالية اعتمد تاريخيا على ما وفرته هذه السوق من امكانيات ومزايا وفورات الحجم ، وربما تكون هذه المزايا وراء دعوة هذه البلدان الى حرية التجارة الدولية استخدام اقتصاديوها دواعي تبرير نظرية المزايا المقارنة للدفاع عن تقسيم السوق الدولية الى تخصص الغرب في النشاطات الصناعية وجعل بقية العالم لاستهلاك من المنتجات الصناعية أضافة الى وظيفته كقاعدة للواردات الاولية . بينما اليلدان النامية واجهت ولاتزال تواجه تدهورا مستمرا في وضع مبادلاتها التجارية لأسباب تتعلق بعوامل التخلف الزمني في مجال التصنيع ومن ثم عوامل تحول البيئة التكنولوجية في البلدان الرأسمالية الى تكيف حاجاتها من الموارد

الاولية التي قبلت البلدان النامية التخصص في تصديرها حيث اثمرت الثورة العلمية والتكنلوجية في البلدان المتقدمة من استخدام مواد تركيبية تخليقية معوضة عن المواد الأولية التي تصدرها البلدان النامية مما ادى ذلك الى تراجع في نصيب الدول النامية من التجارة الدولية وتقلصت امكانات توليد الفائص لديها . كما ان البلدان النامية التي حاولت تعديل هيكل صادراتها الى ذلك النوع من السلع الصناعية فانها لم تستطيع ان تحقق موقعها تنافسيا لصالحها في السوق الدولية ، والمثل القريب هو تجربة بلدان جنوب شرق أسيا والبرازيل في اعتمادها ستراتيجية التصنيع للتصدير لم تكن في مضمونها الا مجالا حيويا اخر الاستثمارات الأجنبية والية من اليات تدويل رأس المال بالنسبة لليلدان الرأسمالية المتقدمة (9) .

3. ليس من المنطق ان تصبح حالة التقدم الاقتصادي الذي حققته البلدن الرأسمالية مصدرا كافيا لدفع عملية التطور الاقتصادي في البلدان الامية بمجرد اندماج الاخيرة في السوق ارأسمالية الدولية ، اذ سيوفر هذا الاندماج دوافع داخلية تحرك عملية النمو ، وحسب هذه الفكرة التبريرية ان البلدان النامية تستطيع ان تعوض عن فرص التراكم الاولي في التجربة الغربية عن طريق جنب الاستثمارات الاجنبية الى بلدانها ، وهذه الأستثمارات بدورها ستحقق اثارا مضاعفة (فكرة مضاعف الأستثمار) على الدخول ، إذا ماتوفر امام الأستثمار هيكل من الأسواق التنافسية التي توفر فرص تركز رأس المال في أيدي قلة من ذوي الامتيازات لتحقيق ميل ادخالي يعمل على البدء بعملية التراكم ، وهنا فقط ستكون امكانات التطور متاحة امام البلدان النامية بنفس الالية التي تحققت معها عملية التطور في البلدان الرأسمالية والتي اعتمت عوامل خارجية للتراكم الاولي قبل ان ينجز شروط تطورها الاقتصادي أللاحقة ، ان

دواعي رفض مثل هذا المخطط من قبل العديد من اقتصاديي التنمية تقوم علي دواعي كثيرة منها :-

أ- لو ان مثل هذا المخطط الذي يقدمه التقليديون قد وجد فروضه الواعية في البلدان النامية خاصة وان العديد منها اعتمدته جديا لكانت هذه البلدان قد حققت عملية التطور الأقتصادي منذ زمن بعيد ، فهذا المخطط التقليدي لم يوفر اي دافع لتطور القطاعات الأنتاجية في البلدان النامية ، فالأستثمارات الأجنبية لم تحمل معها كل دواعي وشروط التطور الاقتصادي في هذه البلدان ، وحتى مع ان هذه الاستثمارات وفرت فرصا لظهور طبقة رأسمالية محلية على هامشها إلا انها كانت غير كافية لتحقيق ألحد الأدنى من التراكم الرأسمالي في الداخل .

ب- يرى العديد من الاقتصاديين الرافضين للتحليل التقليدي ان اخفاق أليات السيطرة على عملية النمو بواسطة التجارة الخارجية في البلدان النامية كانت دائماً كافية لتفسير اسباب فشل اي من عمل العوامل الخارجة على تحقيق عملية النمو ، فالتجارة الخارجية لم تكن في صالح عملية النمو في البلدان النامية ، لانها لم تكن الى جانب الأستثمارات الأجنبية عنصر للتكامل والتنمية بقدر ماهية آليات للتبعية والتضخم .

4. واجهت تجربة البلدان الرأسمالية مع بداياتها بيئة ثقافية ونسقا ايدلوجيا ساعد على نمو الفكر العلمي والقدرات التكنولوجية كقوة انتاية كبيرة ساعدت كثيرا على تعجيل عملية التنمية والتطور في هذه البلدان ، بينما لاتزال البيئة العلمية والتكنلوجية تواجه عواقب كبيرة في انتشارها لم تؤسس معها القاعدة التكنلوجية للنمو .

5. أن معظم البلدان ألراسمالية لم تواجه ذات المعدلات ألعالمية لنمو وكثافة السكان التي تواجهها البلدان النامية ، فجميع البلدان الرأسمالية حتى في الفترة التي سبقت الثورة الصناعية تتمتع بنمو سكاني اقل بكثير من معدلات النمو السكاني والضغوط السكانية التي تواجهها ألبلدان ألنامية وحسب رأي ميردال " لو ان البلدان الرأسمالية قد شهدت مثل ألزيادة السكانية في البلدان النامية يكون من ألمشكوك ان تستطيع هذه البلدان ان تحقق تطورها الاقتصادي دون نتائج خطيرة على الطبقات الفقيرة من السكان [10] .

اننا ومهما حاولنا دراسة عوامل فشل البلدان النامية في اعتماد الطريق الرأسمالي لتحقيق شروط تطررها ، فاننا لا نستطيع ان نلمسها بشكل وافٍ ، الا اننا سنحاول ان نقف على تلك المبررات والتي تحاول ان تنفي أمكانية اسلوب التنمية الرأسمالية في البلدان النامية وذلك لعدم وجود بنية رأسمالية فيها قادرة على قيادة عملية التنمية ، فالحقيقة تشير الى ان نصيب الدخل القومي الذي تستولي عليه هذه الطبقات في البلدان المتخلفة هو نسيبا اكبر مانجد في البلدان المتقدمة ، ومن هنا فليس ثمة ما يمنع التراكم ، فالمشكلة هي ليست امكانات الاستثمار بل يشكل استخدامها ، وليس من المنطق اتهام المالكين في هذه البلدان من سوء استخدام الثروة وتوجيهها الى لاغراض الاستهلاك ، مثل هذا القو يمكن ان يكون حقيقة طالما لم توفر حكومات هذه البلدان امكانات وفرص الاستثمار الخاص المأمون والجزي واحتمال تقيد الحجم المطلق للارباح ومخاطر التأميم ، وهذه بلاشك كانت عوامل تقيد كافـــة لان تحجم ادوار اهـــم عناصر النمو إلا وهي امكانات المبادرة ألفردية [11].

من الاهمية ان نشير هنا الى ان البلدان المتخلفة يمكن ن تكون امامها فرصة كي تسلك طريق لنمو الاقتصادي الرأسمالي وتدعم رأس المال الخاص في سرعة انجاز هذه المهمة اذا ما ادركنا ان البلدان النامية ومنذ ألنصف الثاني من القرن العشرين أتاح العلم امامها فرصة كبيرة في تطوير قواها الأنتاجية ، كان باستطاعة هذه البلاد ان تاخذ هذا المستوى من العلم والتقنية واختصار الطريق ألشاق الذي سلكته البلدان المتقدمة ، وان كانت هذه المهمة تقتضي العديد من التغيرات البنوية على الصعيد الاقتصادي والأجتماعي [12] .

واذا كان العديد من رافض الطريق الرأسمالي قد اهتموا بنفي توفر شروط تطبيق هذا الطريق على أساس من اعتماد عقائدي ثوري او وفقا لدراسة موضوعية لواقع اقتصادات الدول المتخلفة . خاصة ادراكهم لتلك العوامل الكابحة للنمو الرأسمالي كعوامل المعدل العام المنخفض للتراكم وبحجز موازين المدفوعات وعدم مرونة الأنتاج الزراعي او نقص الايدي الماهرة والخبرات أو البنية الاجتماعية الراكدة وكل تلك العوامل التي تمنع النمو وأتاحت الفرصة امام الأستثمارات الخاصة ، ان مهمة التنمية تتجلى على نحو مغاير في البلدان المتقدمة حيث يترتب عليها مهمة دعم فرص الأستثمار الخاص وتفعيل دور الفرد ، حتى كانت هذه المهمة اعظم ادوار عملية التنمية في اليابان [13] . كما ان الدول المتخلفة نظرت الى الأستقلال السياسي والتنمية الأقتصادية على انهما متلازمان، غير مدركين لطبيعة العملية الطويلة والبطيئة التي استطاعت الدول الصناعية من خلالها ان تدرك القوة والرفاهية بينما لم تدرك الدول المتخلفة لمهمة التنمية الأقتصادية ولم يكن لديها سوى ذلك الفهم الغامض لتعقيدات التغيرات السريعة في مجتمعاتها واقتصادياتها ، واغرقت التنمية الأقتصادية كثيرا باولوية حل المشكلات السياسية بالنسبة

لحكومات هذه البلدان على الرغم من ان عملية التنمية لم تنجز مهامها في معظم البلدان النامية بل انها وصلت الى هاوية المأزق في بلدان اخرى إلا انها استطاعت ان تمارس دورا انتقاليا في معظم البنى الراكدة لاقتصادات الدول النامية ، فالتنمية واي كانت محاولات تنميطها والأخفاقات والنجاحات التي اصابتها في الدول النامية وعلى مدى اكثر من نصف قرن إلا انها وفرت القاعدة المادية والبشرية والمعرفية لان تمارس هذه الدول أدوار النمو الأقتصادي . فمعظم سكان هذه الدول هم بالتاكيد من الخبرة والقدرة على ممارسة اداء فعاليات اقتصادية استثمارية تستطيع مع دعمها ضمن اطار مؤسسي ملائم ان تساهم في قيام النمو الطبيعي في الدول النامية وهذه على تقديرنا يمكن ان تكون اعظم المهام التي حققتها جهود التنمية في البلدان النامية ، فليست المؤشرات الكمية الخاصة بمعدلات النمو او المؤشرات الخاصة بالبنية الاقتصادية والأجتماعية ذات دلالة دون ان تؤكد هذه ألمؤشرات دلالة قدرة هذه البلدان على ممارسة عملية النمو التلقائي او الطبيعي وعبر تفعيل اداء ومبادرة الفرد وتنمية رأس المال الخاص عبر توفر البنية المادية والمؤسسية التي تساعد الافراد على قيادة النمو الاقتصادي على طريق تطور هذه البلدان ورفاهيتها فعلى التنمية ان تستوعب كافة التجديدات المناطة بها لتاكيد. ألعناصر البنائية والوظيفية المؤدية الى تحقيق التقدم العلمي وتاكيد مفهوم الانسان عن الحرية ، ومما يؤكد ضرورة ان توجه التنمية جهودها الحقيقية لعمليات تغير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تسمح بتقدم واضح في تفعيل قدرة ومساهته في التنمية . ولابد من الاشارة هنا ان ما اثير من انتقادات حول النظريات الغربية الرأسمالية في التنمية ، لا يعني رفض المقولات النظرية الغربية ، فان تطور هذه النظريات يعد جهدا انسانيا لايستطيع اي منا ان ينكر دور هذه النظريات التي ابرزت الثقة بدور الفرد وحريته ، كما انها اظهرت في هذا الدور انجاز

وطموح الفرد الذي كان له الدور الفاعل في عملية التنمية ، واذا كانت هذه النظريات ومنهاجيتها لم تحمل اجابات خاصة عن اسلوب التخلص من التخلف في العلم الثالث لكنها اثارت الوعي لدى اقتصاديي العالم الثالث بالاهمية المناطة بدور الفرد وحريته في انجاز التنمية والتاكيد على البعد الذاتي في قيام اي جهد تنموي فالانسان هو غاية ووسيلة التنمية ولهذا يجب ان يحتل الانسان مركز الصدارة في التنمية [14] .

المبحث الثالث

اشكالية توزيع الدخل

امام الاحباط الذي اصاب جهود التنمية في البلدان النامية وعجزها عن رفع مستوى اشباع حاجات السكان الأساسية والتفاوت الشديد بين الدخول وتدهور المستويات المعيشية للغالبية من سكان هذه البلدان .

وبفعل عوامل سكانية واقتصادية تنتشر مظاهر البطالة بشكل واسع وعندئذ فان حركات السكان واجهت أوضاعاً بالغة الخطورة مثل الخروج او الهجرة كما اثبتت تجارب البلدان النامية ، ان المعدلات المرتفعه للنمو بما فيها معدلات دخل الفرد لم تؤدي الى تعديل انماط توزيع الدخل وتحسين مستويات معيشة الغالبية العظمى من السكان ولم تسفر عن خفض اسوء اشكال الفقر . لهذه الأسباب بدأت موضوعات التنمية في هذه البلدان تواجه موجة انتقادات عنيفة وبدأ البحث عن عمليات التنمية التي تتفق مع تحقيق العدالة واعادة توزيع الدخل القومي مما يخفض الفروق الشاسعة في توزيعه ومواجهة الحاجات الأساسية للسكان . وجاءت معظم هذه الدعوات من قبيل تأييد مفهوم العدالة الأجتماعية والتنمية من أجل الأنسان وبروز دعوة تجارب التنمية على اساس التوجه الداخلي والأعتماد على الذات في اطار من الدعوة الى التنمية البديلة او المستقلة ، امام رفض نمط التنمية الرأسمالية حيث لم تنجح اسطورة النمو امام مواجهة مظاهر المعانات الأنسانية في البلدان النامية (15) . حتى أشتدت الدعوة الى تاكيد مهام التنمية من التراكم الى مهام عدالة توزيع الدخل (16) . عبر تعديل راديكالي لأنماط توزيع تنفي موضوعة الأستغلال الطبقي الذي يفرضه نمط التنمية الرأسمالية وكاحد اهم تناقضات نمط الأنتاج الرأسمالي .

أن هذه اللوحة التي يتم عرضها بأستمرار عن واقع ونتائج التنمية في البلدان النامية وتستخدم كثيرا للدلالة على فشل نمط التمية الرأسمالية واستحالته يظهر امامنا ذلك الجدل المستمر بين مؤيدي نمط التنمية الرأسمالية ونمط التنمية اشتراكية والذي لم يظهر لحد الان فصلا موضوعيا حوله بقدر ماتحول هذا الجدل من الدائرة او الاهتممات الاقتصادية الموضوعية الى اهتمامات ايدلوجية .

ان النتائج الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي رافقت عملية التنمية في البلدان النامية هي نتائج مرافقة لاي من النماذج التنموية التي مارستها هذه البلدان ، فعلينا ان ندرك اولا ان النتائج غير الايجابية رافقت كفرض يظهره اي فعل تنموي سواء كان هذا الفعل يرتبط بنهاجية رأسمالية او غير رأسمالية خاصة في المراحل الأولى للتنمية ، واذا كانت مظاهر انخفاض المستوى المعاشي وتفاوت الدخول وانتشار البطالة هي مظاهر مرافقة لنموذج التنمية الرأسمالية فهي مظاهر لا يستطيع ان يلغيها نموذج التنمية اللارأسمالي فعلياً ودون ثمن فان عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي التي ترافق اي من انماط التنمية لا يمكن لها ان تتم خارج مشكلات مرافقة ، وخاصةً تلك المشكلات التي تنشأ نتيجة حتمية لتناقض مصالح الطبقات واختلاف حدود مكاسبها من عملية التنية ، اضافة الى ما تفرزه عملية التنمية من دواعي القلق الأجتماعي الناجم عن أختلاف مصالح الفئات الأقتصادية والأجتماعية ، العديد جراء عملية الانتقال الى علاقات الأنتاج الرأسمالي وان كان النموذج أللارأسمالي يهتم بعدالة توزيع الدخل فهو يهمل كفاءة الأداء الأقتصادي ويلغي الشروط الذاتية في اي نشاط اقتصادي ، فعملية توزيع الدخل يجب ان تمارس فعلاً وظيفياً على مستوى الأنتاج المادي ، وتكون سبباً في تنمية الناتج وان البحث في توزيع الدخل يجب ان يظهر أثاره في نقل الفائض الأقتصادي داخل دورة

الأنتاج ، فقد اظهرت تجربة البلدان الرأسمالية ان عملية اعادة توزيع الدخل لم تظهر بعداً اجتماعياً وأنسانياً بقدر ما اظهرت بعداً وظيفياً عبرت عنها السياسات الأقتصادية فى نقل الدخل الفائض من طبقة المالكين العقاريين والأقطاع الى طبقة الرأسماليين في الصناعة او الزراعة وبذلك ساهمت سياسة توزيع الدخل في نقل الفائض الاقتصادي من طابعه الريعي الطفيلي الى طابعه الربحي المنتج [17] .

ونستطيع ان نؤكد ان عملية التنمية كفعالية أنتقالية واي كانت انماطها ليس أمامها سوى خلق بنية أقتصادية قادرة على النمو عبر وضع الأفراد في مسار قادرين خلاله اطعام انفسهم وحسب كفائتهم في استغلال أمكانياتهم المادية او البشرية وفي حدود ملكياتهم لاي من وسائل الأنتاج الخاصة بهم او لمهاراتهم ، والتمية اذا كانت في طابعها تعمل على تنمية رأس المال المادي والبشري فهي امام مهمة تأمين حرية عمل رأس المال الخاص قبل ان تضطلع التنمية بمهمة المعادل او المكافيء الأجتماعي وترهق جهودها في تأمين سلة الضمان الاجتماعي خارج حدود رؤية اقتصادية علمية فطالما اسرفت برامج التنمية في كثير من ابللدان النامية في تأمين الاستخدام على حساب الكلفة الاقتصادية ولا يعني مثل هذا االقول ان تتخلى التنمية في النمط الرأسمالي عن تأمين شروط الكلفة االأجتماعية للتنمية والتي هي حسب تعبير المدرسة الفرنسية هي " تكلفة الأنسان " كتكلفة تؤمن التوازن الجسدي والذهني للفرد وهي تكاليف ترتبط بتأمين الحياة الثقافية والأخلاقية والتعليم وكلفة توفير الحد ألادنى من اوقات الفواغ ، وهنا فقط ستكون التنمية اداءا اقتصاديا اجتماعيا ذات طابع انتقالي قبل ان تكون التنمية هي فقط شعار عقائديا ، فليس من ادوار التنمية اطعام الناس عن طريق التوزيع التعسفي للناتج بل يجب ان تكون مهمتها اطلاق قدرات الناس على اطعام انفسهم وهذا لايعني ان يكون السير في طريق التطور الرأسمالي

هو الأمكانية المتاحة لتحقيق مثل هذا الهدف عن طريق علاقات السوق والملكية الخاصة . كما مارس هذا الطريق اسلوب نجاحه في التجربة الغربية ولكن يمكن ان نشير هنا ان التنمية الرأسمالية يمكن ان تصبح اقرب الموضوعات الى الطبيعة الأنسانية فهي فبى شروطها تضع الفرد امام نفسه وحدها فى تحمل أعباء اعالتها وتوفير شروط الحياة ولاشك ان القضيه الحاسمة في التنميه هي الطبيعة الطبقية في أدارة التنميه [18] وفي تقديرنا ان بلدان العالم الثالث هي خارجه عن ذلك النوع من الصراع الطبقي الذي يحدد أخيرا شكل نمط ألانتاج في هذه البلدان ، وليس لهذه البلدان أن ترفض ذلك ألنزوع الى بناء طبقي هرمي قائم على السيطرة على وسائل الانتاج ، فمصل هذه الهرمية حقيقة بشرية قائمة وليس لاي من تلك المناحي الفكرية النافية لها ان تتمكن من فرض واقع اجتماعي – اقتصادي اخر او تحاول على اقل تقدير بناء تحالف طبقي يقوم على وحدة عقائدية بعد ان تلغي الطبيعة البشرية في النزوع الى التملك او الذات ، فبدون وحدة المصالح الذاتيه المتمثلة بأملاء رغبة (الآنا) لا يمكن ان يتم اي فعل اقتصادي يراد له الاستمرار ، ومثل هذه الطبيعة البشرية هي حقيقة قديمة ومستمرة في بلدان العالم الثالث لا يمكن ان يوجد من سبيل يجعل من قيم الفضيلة ان تحتل مكانها ، من كل ما سبق ترى ان التنمية الاقتصادية يجب ان تدرك لهذه الطبيعة الطبقية او تتمسك بشروط كفاءة الاداء مؤشرا لنجاح مهمتها ، وهي لا تتم خارج وجود المصالح الخاصه للافراد وبيئه قيميه تنافسيه ، كما نؤكد هنا رفض الاتجاه الفكري الذي يرى في الرأسماليه كنمط انتاجي لايتفق حضاريا مه واقع مجتمعات ألعالم الثالث أو انه نمط يفرض عليها آليات التهميش والتبعيه الرأسماليه الغربيه ، فالرأسماليه كنمط أنتاجي ليست مشروعاً حضاريا غريبا بقدر ما هي نمط انتاجي قائم في معظم التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية قبل ان ينهض هذا النمط

في بلدان اوربا الغربيه ، فجميع الحضارات الشرقيه او الغربيه على السواء حملت معها مظاهر ولادة نمط الانتاج الرأسمالي ، من علاقات الملكيه الخاصه أو علاقات التبادل أو العلاقات الاجريه ، قبل ان يتفوق هذا النمط في الغرب بعد ثورته البرجوازيه والصناعيه اواسط القرن الثامن عشر .

ان القول بأن ظاهرة سوء توزيع الدخل أو التهميش المتزايد للسكان قرين لنمط التنميه الرأسماليه او هي ظاهره نشأت فى البلدان الناميه كنتاج لازمة الانتقال الى علاقات الانتاج الرأسماليه فأننا نقول ان هذه الظاهره يجب ان يتم النظر اليها على انها ذات صله بصيرورة تحول البنية الاجتماعيه - الاقتصاديه من بنى قائمه على علاقات انتاج ما قبل الرأسماليه الى علافات او نمط انتاج رأسمالي ، وهي في جوهرها ظاهره عرضيه وليس حقيقه ترتبط بطبيعة نمط الانتاج الرأسمالي نفسه ، ومرجعها فى البلدان الناميه الى نتاج لشوه صيرورة نمط الانتاج الرأسمالي وجهود التنميه الرأسمالية نفسها في هذه البلدان التي شهدت صيرورات من نوع مختلف تماما لظاهرة التطور الرأسمالي في التجربه الاوربية (19) ، فهذه التجربه تشير الى ان سوء توزيع الدخل والتهميش والاكراه الاقتصادي ظواهر انيطت بفتره أنتقاليه وهي نتاج لازمة انتقال من الاقطاع الى الرأسماليه جرى استيعابها ضمن سياسات التكيف والتعديل والبرامج الاجتماعيه المرافقه لعملية التطور الرأسمالي بمراحلها المختلفه في هذه البلدان ، حتى تم أستيعابها لاحقا مع تطور عملية الانتاج الموسع لرأس المال ، بينما ظاهرة التهميش والتوزيع السيء للدخل استمرت مرافقه لانماط التنميه الرأسماليه في العالم الثالث ، وترجع اسباب هذه الظاهر الى :-

1. اختلاف صيرورة التحول الى الرأسماليه في بلدان العالم الثالث وهي صيرورة ارتبطت عضوياً بالسنن الرئيسه للتطور الرأسمالي التابع وخصائصه المعروفه ، حيث كانت

عملية التراكم الرأسمالى التي جرت في هذه البلدان في ظل التطور التابع وغير اقتادره على تصفية الطبقات الهامشيه او ان البنيه الطبقيه الرأسماليه في هذه البلدان كانت غير واعيه او غير راغبه في تصفية ظاهرة التهميش وسوء توزيع الدخل [20] .

2. ان عملية الانتقال الى الرأسماليه او اعتماد نمط التنميه الرأسماليه في البلدان الناميه لم أخذ طابعا حقيقيا وموضوعيا كنمط لاعادة إلانتاج الموسع الذي يمكن ان يأخذ مداه بالكامل حتى يتم من خلاله استيعاب القوى الفائضه من السكان في القطاعات الاوليه ونقلها الى القطاعات التي تم رسملتها كما ان عملية الانتقال كانت بطيئة ومتعثرة مما عطلت انحلال القطاعات الانتاجية التقليدية .

لذلك نعتقد ان ظاهرة التهميش وسوء توزيع الدخل في البلدان النامية ترجع الى تعثر عملية التطور الرأسمالي تفسها خارج شروطها الموضوعية ولا ترجع نظريا على الاقل بفشل نمط التنمية الرأسمالية نفسها لانها لم تجري وفقا لما يراد لها ابدا في خلق شروط الانتاج الرأسمالي وازاحة البنية الاقتصادية والاجتماعية وانساقها المرافقة والقائمة على استمرار علاقات الانتاج الماقبل رأسمالية من علاقات انتاج تبر عن نفسها بالطابع العائلي او القبلي للملكية والعلاقات الرأسمالية هي من نوع محدود الاثار او تابع لرأس المال الاجنبي .

ليس من الكفايه ان تكون ظاهرة التهميش وسوء توزيع الدخل في تجارب بعض البلدان الرأسماليه الطرفيه مثل البلدان المصنعه حديثا (Newly Lndustrialized Countries) دليلا على فشل نمط التنمية الرأسمالية ونتائجه الاجتماعية الخطيرة في البلدان النامية ، فهذه التجارب معروفة في ابعادها السياسيه والاقتصاديه وهى فقط نتاج الدوافع الاقتصاديه للشركات المتعددة الجنسيه او نتاج مصالح الرأسماليه الكومبرادوريه

باحسن الاحوال والتى لم تجد مصلحتها الحقيقيه في نجاح نمط للتنميه الرأسماليه فى بلدانها، بقدر محاولتها الجادة في أبداعها لنماذج من ألنمو الرأسمالي التابع . فالتنميه لم تأخذ طابعا شموليا بقدر ماهو ذلك النوع من النشاطات الاستثماريه التي تركزت حول المدن وفي قطاعات انتاجيه محدوده او نشاطات تسويقيه لم يجري خلالها تعديل هيكل العماله ، بقدر ما تم استيعاب حجم ضئيل من قوة العمل المحليه وبحدود أجريه رخيصه جداً [21] .

أخيراً ربما نكون اقرب للاعتقاد من ان اي من انماط التنميه لا يحمل معه حلا نهائيا لمشكلة التوزيع ، مثلما هو اعتقاد ستيوارت مل ان علم الأقتصاد لا يملك حلا نهائيا لمشكلة التوزيـــع وأن في وسع المجتمع ان يتصـــرف في موارده على الوجه الذي يراه مناسبا [22] .

المبحث الرابع

اشكالية التنمية ارأسمالية وكفائة الاستخدام

يدور اختلاف الأراء حول اي من انماط التنمية المناسبة له قدرة اكبرعلى استخدم اكفأ للموارد الاقتصادية المادية والبشرية ، وغالباً ما يكون جدل الخيارات حول استخدام اسعار السوق او التخطيط المركزي كاليات لتحقيق التنمية او النمو . وفي اطار اوسع شمولاً يدور الجدل حول حدود الملكية الاصة لوسائل الانتاج وشكل علاقاتها الانتاجية . كذلك يحتل موضوع الحرية الفردية بعداً اخر في جدل الخيارات المتاحة من انماط التنمية ، واليوم اصبح العالم اكثر وعيا لتقيم انماط التنمية والنمو على اساس القواعد الاقتصادية في اطار تحقيق الكفاءة التخصصية والمساوات والنمو والابتعاد كثيراً عن ذلك المنطق الدوغمائي الذي ساد الفكر التنموي في عقود التنمية الاولى .

من اكثر دعاوي تحليل مأزق التنمية في بلدان العالم الثالث اخذت تذهب الى تأكيدها على فشل نمط التنمية الشاملة وتهميش اكبر لعلاقات السوق في ادارة التنمية حتى غيبت هذه الأنماط التي اعتمدت دوراً حكومياً الى حد مفرط شروط تحقيق كفاءة الأداء الأقتصادي (Productive Efficiency) عن طريق تحقيق شروط افضل لتخصيص الموارد (Allocative Efficiency) باعتماد مؤشرات كفاءة الاداء من جدوال الارباح والخسائر او نسب العائد الى رأس المال او القدرة التنافسية للمنتجات في الاسواق العالمية على اساس نوعية المنتوج او المنافسة السعرية .

ان اي من انماط التنمية يجب ان يحصل على شروط كفاءة الأداء على مستوى الأقتصاد الكلي سواء كان النمط رأسمالياً فى حدوده الأيدلوجية او اشتراكياً . حتى

يكون هذا او ذاك من انماط التنمية مناسبا واول شروط كفاءة الاداء الأقتصادي هو ان يحقق النشاط الاقتصادي الذي تتم ممارسته قوردا من المنافع اكبر من التكاليف بالنسبة لأفراد المجتمع وان الفشل بالقيام بمثل هذه الأنشطة يعنى فقد المكاسب المتوقعة منها . وثاني هذه الشروط ان يتم ممارسة الشاط الاقتصادي اذا كانت تكاليف قيام هذا النشاط اقل من تلك المنافع المحققة منه بالنسبة لأفراد المجتمع ، وعندما ينقضي اي من الشرطين من نمط معن للتنمية تكون النتيجة عدم الكفاءة الأقتصادية [23] وهنا نؤكد ان الكفاءة الأقتصادية لا ترتبط باي من انماط التنمية الرأسمالية او الاشتراكية بقدر ارتباطها بقدرة اي من هذه الانماط بتحقيق شروط الكفاءة الاقتصادية وهذه تتقرر عبر ادوات ادارة النمط التنموي والياته وهنا تدور الجدالية بين قوى السوق والملكية الخاصة كأدوات لنمط ادارة التنمية الرأسمالية والتخطيط والقطاع العام كأدوات لنمط ادارة التنمية الأشتراكية وضمن الشروط المناسبة في اي تشكيلة اجتماعية - اقتصادية في اطلاق أي من هذه الأدوات في ادارة التنمية ، وهو اختيار يتحقق ضمن أطار من حراك طبقي داخل هذه التشكيلات اولاً. فأي نمط تنموي هو نتاج لمصالح طبقية متفوقة وعلى غرار التجربة الأوربية فان نمط التنمية الرأسمالية هو خيار لطبقة اصحاب رأس المال قبل ان يكون خياراً شعبياً . بينما عبرت معظم انماط التنمية في بلدان العالم الثالث عن أرادة شعبية مارست ادوارها الأجتماعية بقدر اوسع من ادوارها الاقتصادية تحت ضغط من الرضائية لمتطلبات السكان، بينما كان التعبير الاقتصادي في انماط التنمية الرأسمالية في التجربة الأوربية يحتل اولوية الأهداف من التنمية والنمو ، يسعى القطاع الخاص كقائد في الأدارة الاقتصادية لتحقيق مصالحه اولاً والتي عبرها تحقق مصالح الأخرين ، وهنا لاننفي ان يكون نمط التنمية الرأسماليه قد اعتمد القطاع العام والدور الحكومي في ادارة التنمية والنمو ولكن هذا

القطاع كان يخضع لمعايير شروط تحقيق كفاءة الاداء الاقتصادي ، بينما يمارس هذا القطاع في انماط التنمية في البلدان النامية ادواراً ايدلوجية اكبر من ادواره الأقتصادية ، شئنا ام ابينا فأن اي نمط تنموي ليس له يلغى الممارسة الاقتصادية للقطاع العام او الدولة ، ولكن ما يجب ادراكه هنا هو تحديد الحجم الامثل للقطاع العام والذي يجب تحديده على أساس تساوي المنافع الحدية المتوقعه لهذا القطاع وتكاليف هذا القطاع الحدية ، عليه يكون وجود القطاع العام اما تعبير عن نواقص السوق في بعض الانشطة الاقتصادية تو يكون من ناحية اخرى تعبير عن حاجة اجتماعية او سياسية ، والتي لا يمكن اعتماد السوق معها مثل الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية وتنظيم الاسرة والتخفيف من وطأة الفقر او الاستثمار في نوعية افضل في البيئة الاجتماعية والمادية والادارية والتنظيمية والقانونية او بغرض تهيئة الموارد لتمويل الانفاق الحكومي او تأمين الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي ، وهذه الاغراض في قيام القطاع العام والدور الحكومي في الممارسة الاقتصادية لا يعفي هذه الممارسة من اعتماد الالتزام بمعايير الكفاءة الاقتصادية في ادائها في لنواحي التخصصية والتقنية [24] واول هذه المعايير في تقييم هذا القطاع هي معايير تقييم الكلفة – المنفعة ، ومن بين معايير كفاءة الاداء الاقتصادي التي يفترض لتزامها في ادارة اي نمط تنموي هي :-

1. كفاءة تخصيص الموارد (Allocative Efficiency) وهي تسعير السلع النهائية بما يعكس تكلفة توفيرها ، اي ان السعر يجب ان يساوي التكلفة الحدية او قريبا منها .
2. كفاءة الحجم (Scale Efficiency) وهي امكان وضع حدود على الدخول غير المجدي في الصناعة .

3. الكفاء التقنية (Technical Efficiency) وهي اختيار فن الانتاج الذي يستلزم اقل الكلف .

4. الكفاءة السينية (X-Efficieny) وهي اعتماد التنافس والتنظيم وهي تتطلب توفير ظروف المنافسة خارج اطار المشروع لأجبار ادارته على بذل اقصى جهد في تحسين ادائها.

5. الكفاءة الحركية (Dynamic Eficiency) وهي قدرة اكبر للقطاع او المشروع على تنمية امكانات البحث والتطوير [25] .

ان تحقيق اي من معايير كفاءة الاداء الاقتصادي التي اشرنا لها من الخطأ ان يجري اناطة توفيرها في وجود القطاع الخاص وطبيعته الخاصة في تحقيق الربح ، والقول تعسفا على ان القطاع العام هو اقل قدرة على تحقيق كفاءة الاداء الاقتصادي ، بل ان معايير كفاءة الاداء ترتبط بشروط قيام هيكل النظام الأقتصادي بوجه عام ، فالكفاءه ليست فعلا مرتبطا بوجود وحدات الانتاج الخاصه بقدر ماهي فعل مرتبط بالبيئة التي تعمل بها وحدة الانتاج ، هل هي بيئه توفر شروط كفاءة الاداء ام غير ذلك ، واول هذه الشروط هو وجود بيئة تنافسية في الاسواق المحلية والدولية ، وفي ظل غياب مثل هذه البيئة التي تدعم المنافسه لايكون هناك اي معنى لوجود القطاع الخاص في القدره على تحقيق الكفاءة ، والتجربه تشير في معظم بلدان العالم الثالث الى وجود القطاع الخاص المقعد دون وجود هذه البيئة في السوق المحليه وفي ظل مزايا الحمائيه التي قدمتها حكومات هذه البلدان له ، بينما يوجد العديد من المشروعات العامة في الدولة الرأسمالية المتقدمة صناعيا والتي تمارس فعالياتها ضمن بيئة تنافسية تحقق شروط كفاءة الأداء وربما بمستوى أعلي من تحقيق المشروعات الخاصه لها . وهنا نؤكد انه ليس هناك من الاسباب النظريه والادلة التجريبه

تجعل من الملكية العنصر المحدد لكفاءة وحدات الانتاج ، بل ترتبط الكفاءة بالدرجه الاساسي بطبيعة السوق ونوعية الادارة والظروف المحليه بالاقتصاد ككل ، وحتى في البلدان الناميه فأن العديد من الوحدات العامه لها كفاءه أداء أفضل من لوحدات الخاصة ، فقد اظهرت احدى الدراسات ان العديد من وحدات الانتاج العام في الفلبين مثلا اظهرت كفاءة في الاداء على الرغم من عدم ربحيتها افضل من كفاءة أداء ألوحدات الخاصه خلال الفترة 81 – 83 كما اظهرت ذات الدراسه ان وحدات الانتاج العام في سنغافوره تحقق ربحية تفوق وحدات الانتاج الخاص ، وفي افريقيا وحسب الدراسات التي اجريت عام 1984 لتقييم الأداء على 48 وحدة انتاج عامة اظهرت الدراسة ان 12 من هذه الوحدات تحقق ارباح بمعدل 4٪ وخمسة منها حققت ارباح تجاوزت 10٪ وعشرة وحدات حققت ارباح بنسبة 25٪ وعلى الرغم من ان دراسات تقيم الاداء لم تظهر من الادلة الاحصائية الكافية والمرضية عن كفاءة اداء الوحدات الأنتاجية العامه ازاء الوحدات الانتاجية الخاصة ، الا انها اكدت قدرة العديد من وحدات الانتاج العامة خار ظروف الاحتكار المطلق اظهرت كفاءة في نمو الانتاجية عما هي في الوحدات الخاصة ، ومن بين الوحدات العامة في البلدان النامية التي تؤدي هذه الحقيقة الشركة الكورية الجنوبية (بوسكو) (Posco) لانتاج الحديد والصلب كافضل شركة عامة لانتاج الحديد والصلب في العالم ، وهناك حالات بارزة لمثل هذه المشروعات العامة في هونك كونغ ، تايوان ، سنغافورا وكينيا حيث حققت هيئة الشاي فيها افضل مؤشرات الكفاءة وكذلك هيئة الاتصالات الاثيوبية ، وشركة كهرباء تنزانيا [26] .

على الرغم من اظهار بعض الدراسات والتي اشرنا لبعضها كفاءة اداء بعض الوحدات العامة في العديد من الدول النامية الا ان هذه النتائج لا تلغي الحقيقة النظرية

الثابتة حول كفاءة القطاع الخاص على القطاع العام في الأداء متى ماتوفرت هناك شروط السوق التنافسية ، ولنا هنا ان نشير الى الحقائق التالية التي تؤدي هذه الحقيقة النظرية :-

1. ليس من الكفاية ان يكون الربح هو المعيار الاساس والوحيد لاظهار كفاءة الاداء ، فالعديد من وحدات الأنتاج العام تحقق ارباحها تحت ظروف من طبيعة احتكارية او من خلال اسناد حكومي لنشاطاتها لتظهر اعباءه الكلفوية مباشرة في جداول كلف الأنتاج لهذه الوحدات .
2. ان العديد من وحدات الأنتاج العام لا تتمتع بشروط كفاءة الأداء فهي في الغالب تعاني من عيوب في هياكلها الأستثمارية وتستخدم اساليب أنتاج جامدة ولا يمتلك المسؤولون عنها حوافز التطوير ، وهي عديمة المرونة ازاء المتغيرات السوقية والتقنية، وتخضع لتفوق القرار الساسي .
3. ان معظم وحدات الأنتاج العامة تعتمد بشكل مباشر على دعم الموازنة العامة فى تغطية العديد من جداول انفاقها .
4. أن اغلب وحدات الانتاج العامه تحقق ارباحها الدفتريه دون أن تعي هذه الوحدات افراطها في هدر الموارد بشكل يفوق القيمة الاقتصادية لمنتجات هذه الوحدات .
5. على اساس اعتمادنا فرضية التزاحم (*Crowding out Hypthesis*) (27) فمعظم الاستثمارات التي يقدم عليها القطاع العام هي تقليل من فرص الاستثمار المتاحة امام القطاع الخاص ، كما ان الاستثمارات الخاصه وحدها التي تتحمل العبء الضريبي ، وأعباء الدين العام عبر قناة سعر الفائدة ، وهي علاقة ربما لو تظهر بشكل مباشر ، الا ان تلك المشكلات المالية التي تعاني منها وحدات الانتاج العام

والتي تتحمل عبئها اولاً الميزانية العامة ، فهي تنتقل عبر السياسات الضريبية وعبر قناة اسعار الفائدة العالمية الى اعباء مالية يتحلها القطاع الخاص . ومن معالم المزاحمه التي يظهرها وجود القطاع العام هو المزاحمه في الحصول على المواد الاوليه وعناصر ألانتاج الاخرى بأسعار اقل .

6. ان وحدات الانتاج العام لم تظهر كفاءة الاداء ألا بعد أن خضعت لعمليات تكيف هيكلية على المستوى الفني والمالي والاداري واعتمادها بيئه سوقيه تغيب عنها جميع التشوهات الماكرواقتصاديه (*Micro – Eco.*) وتعتمد قواعد السلوك الاقتصادي التي يعتمدها القطاع لخاص من حيث العمل بأسعار السوق دون الاسعار الاداريه ومراعاتها شروط الكلفه الحدية دون الكلفة الاجتماعية ، وخارج دعم الميزانية العامة ، والعمل في بيئة تنافسية حقيقية وسياسات تشغيل تلتزم بكفاءة الاداء والانتاجية وعليه فان وحدات القطاع العام التي حققت نجاحات واضحة في ادائها هي فقط تلك اعتمدت قواعد ادارة تبحث عن الربح خارج حمائية ألميزانيه العامه والتزام اقل بالوظائف الاجتماعيه (28) .

7. ان دراسات تقيم أداء الوحدات العامه في اغلب البلدان النامية ليس لها القدرة على اظهار جداول الكلف التي يتحملها المشروع العام فهي في الغالب تتسم بـ :-

أ- اهمل التكاليف غير المباشرة التي يتحمل دفعها الاقتصاد الوطني بالنيابة عن القطاع العام ، وهي تكاليف لو تم ظهارها في جداول كلف الوحدات العامة لاظهرت ضعف اداء هذه الوحدات بشكل واضح ، وهي الظاهرة التي لم تشملها طريقة حساب جداول الكلف في القطاع الخاص ،

ب- اهمال تكاليف رأس المال ، فاغلب وحدات الانتاج العام لم تعطي تقدير حسابي كاف لكلف رأس المال المستخدم من خدمات النقل والمشوره ومنافذ التسويق وميزانيات تشغيل الادارة وكلف احلال الاصول .

ج- اهمال كلف التقاعد التي تترتب على سياسات التشغيل في وحدات الانتاج العام .

د- عدم القدرة في التميز بين السعر والكلفة ، فالكثير من وحات الانتاج العام تعتمد السعر الذي تبيع به منتجاتها على انها اسعار كلفه بينما هي في الحقيقه تهمل الى حد كبير تلك الاعباء التي تتحملها الميزانيه العامه في دعم اسعار منتوجاتها وعندها تختفي الالية التي يتم اعتمادها في التسعير (29) .

8. تحاول العديد من الدراسات وفي ظل دواعي ايدلوجيه معروفه ان تظهر العديد من المشروعات الخاصه الفاشله في البلدان الناميه في محاوله منها لتأكيد دعوتها النظريه على عدم كفاءة القطاع الخاص في أدارة النشاط الاقتصادي ، بينما هي تؤكد ذلك فأنها تغفل ان وحدات الانتاج الخاصه لا يمكن ان تظهر تفوقها على مستوى الاداء دون أن تكون هناك دواعي ذلك التفوق مثل وجود السوق الحره التنافسيه وسياسات اقتصاديه اقل تعسفاً أزاء هذه الوحدات .

والواقع ان قضية الكفائه أقتصاديه في استخدام الموارد الاقتصاديه وتوزيعها لا تتوقف على شكل الملكية (عام ، خاص) وان نمط ملكية وسائل ألانتاج اقل اهمية من نوعية الادارة وأن أعتبارات الكفائه لايلزم ان تحول دون اقامة وحدات الانتاج العامه في سبيل حفز التنميه في المجتمع حسب تعبير تنبرحن (30) ولكن هذا لايلغي اعتبارنا ان للقطاع الخاص قدره افضل في اظهار اداء افضل على مستوى أدارة المشروع تحت ظل تلك

العوامل التي تدفع الى كفاءة الأداء مثل عوامل الحرص على سلامة وضمان الملكية الخاصة والسعي الى التمسك بظروف بقائها ، والشعور بالتملك يملي على الماك الدفاع عن مصالحه ، الخاصه ، ولا يملئ هذا النزوع للملكيه الخاصه وحسب تعبير ألاجتماعيين الى ان يستخدم المالك وقته ومهاراته بشكل افضل مما لو لم يشعر الفرد بالتملك [31] فقد اكدت نظريات حقوق الملكية ان تلك المشروعات التي يملكها أفراد يتمتعون بحرية استخدامها وتبيادل حقوقها ، تستخدم بطريقة افظل لتعظيم ايراداتها طالما هم وحدهم يتحملون تبيعات قراراتهم الخاطئه وسوء الاداره ، بينما وحدات الانتاج العام غير المملوكه لافراد لهم استحقاقات نهائية على اصولها وليس لاصحاب هذه الوحدات الاسميون صله مباشره بعملية الانتاج والاداره الموكوله لمدرين عموميون يقومون بتوزيع اصول ليست مملوكه لهم ولايتحملون أزاءها تكاليف فشل قراراتهم ، وجميع هذه العوامل تجعل من أدارة الوحدات العامه هي اقل كفاءء من تلك ألوحدات الخاصه [31] كما تشير دراسات أقتصاديات " التقيد " الى ملاحظات هامه حول الادارة في القطاع العام المسؤوله عن توجيه النشاط الاقتصادي ، حيث يتحول القائمون على هذه الادارات من رعاية المصلحه العامه الى رعاية مصالحهم الخاصه وسعيها الى التربح (Rent – seeking) وحصولهم على منافع خاصه من خلال تنسيق المسؤولين عن الوحدات العامه مع اصحاب المشروعات العامه والمقاولون والموردون حتى اصبحت اغلب الوحدات العامه في البلدان الناميه تعمل تحت اسر البيروقرطيه (Bureaucratic Capture) [32] .

اذا كانت الكفاءة قرين موضوعي يرتبط بوجود الملكيه الخاصه الا ان نوع الملكية لم تكن الشرط الكافي لتحقيق كفاءة الاداء ، بل الشرط الكافي هو ان تعمل الوحدات ألانتاجيه ضمن بيئه تنافسية وزيادة كفاءة التشغيل وكفاءة توزيع الموارد وكفـءة الانتاج

الذي يعكس المتطلبات الاساسية للمستهلكين وتعكس اسعار البيع تكاليف الانتاج ، وهذه المتطلبات قرينه بوجود شرطين اساسيين الاول وجود المافسة الكاملة ودونها ليس لالية السوق ان تعمل على تعظيم كفاءة اداء وحدة الانتاج والشرط الثاني هو وجود الادارة التي ترتبط مصالحها مباشرة بكفاءة أداء وحدات الانتاج في بيئة تنافسية (33) .

في الوقت الذي تثار اشكوك حول ضعف اداء المشروعات الخاصة في البلدان النامية وترويج الدفاع عن محاولة اصلاح الادارة العامة لوحدات الانتاج عبر سياسات التكيف او عبر اعتماد ما يعرف بقيام اليات السوق الاشتراكية بقصد الموائمة بين وجود القطاع العام والقطاع الخاص في ادارة التنمية الاقتصادية نوضح الحقائق التالية :-

1. ان الحقيقه التي نؤكدها هنا هي ان انتماء القطاع العام الى الدولة يفرض عليه سلوكا معينا لا يمكن الخلاص منه ويفضي دائما الى ضعف أداء هذا القطاع ومن ، الحجج التي تساق لدعم هذا الفرض النظري على الاقل هو ان أدارة هذا القطاع تقع في سلوكها تحت اسار البيروقراطيه مما يجعلها أداراة تتسم بترهل أدائها وضعف الحافز على المبادره والتطوير طالما لم تجد هذه الادارة من دواعي الحرص خاصة وهي تشعر بضعف مصالحها المباشره مع الملكيه العامه ، كما توحي التجربه العمليه ان معظم ادارة القطاع العام تنساق لاستخدام اصول هذا القطاع وامكاناته لاغراض خاصه مما يدفع هذا الادارة الى الفساد الاداري ، والدعوه الى اصلاح هذه ألادارة لا يتعدى باب التمني ، طالما كانت الطبيعه البشريه في نزوعها لتحقيق المصالح الشخصيه هي الطبيعه الغالبه وهي حكم طبيعي يخضع له جميع افراد المجتمع ، وهذه النزعه الانانيه في حب التملك والذات هي التي تملي على الافراد سلوكهم (34) واذا ما تركنا

ساحة النقاش لتأكيد هذه الحقيقه الموضوعية لغير الاقتصاديين وهي حاجه نلمسها يمكن ان نوفر أدلة اوضح لتاكيد هذه الحقيقة .

2. كان احد دواعي وجود القطاع العام وتوسعه في بلدان العالم الثالث تستند الى حجة غياب او نقص فئة المنظمين ، اي رجال الاعمال القادرين على استكشاف فرص الاستثمار واستقرار مؤشرات السوق والاستجابة لها وتحمل المخاطرة وتنمية المخترعات ... الخ ، اذ وجد بعض هؤلاء في اقتصاد نامي فانهم يميلون الى الاستثمار في المجالات ذات الربحيه السريعة والمخاطره الضئيله وهي استثمارات هامشيه في مشروعات صغيرة الحجم ، ان المشكله في حقيقة الامر لاتكمن في مدى صحة هذا الزعم ، والحاله التي يتحدث عنها هذا الزعم هي ليس حالة ستاتيكيه واذا كان هذا واقع البنية الطبقيه للبلدان الناميه في عقود التنميه الاولى فهو ليس كذلك اليوم في ضوء التطورات التأريخيه والاقتصادية التي مرت على هذه البلدان ، ومشكلة البلدان الناميه تتمثل بالافتراض بان عدم وجود رأسماليه المنتجه من خلال توسيع قاعدة الملكية والمشاركة في هذه البلدان ، والدلالة الواضحة في التجربة اليابانية تشير الى صحة هذا المنهج فمنذ جهود حكومي ميجي كان يجري بناء الرأسمالية من خلال الدعم الاقتصادي لطبقة الساموراي ودعم نشاطات الزبازتو فقد سعت الحكومه اليابانية الى بيع المشروعات الاقتصادية الى هذه الفئات بأقل من 15٪ من تكلفتها وبعد اثبات نجاح هذه الشروعات في السوق [35] .

3. من الحجج التي يجري العديد وراءها ان ظروف البلدان النامية والتي تنعدم فيها او تقل فعالية نظام الحوافز واستجابة المنتجين في القطاع الخاص لمؤشرات السوق او انهم لا يتصرفون في الاقتصاد النامي وفقاً لقواعد السوق ولايستجيبون للتوقعات

المواتيه للأسعار والدخل والاستفاه من فرص السوق بزيادة الانتاج مثلاً ... ربما تكون الكثير من هذه المؤشرات تتسم بعدم دقتها وعموميتها ، فالكثير من الوقائع تشير الى ان معظم صغار المزارعين وليس الرأسماليون حتى يظهرون درجة عالية من المرونة لتغيرات الاسعار [36] وفي كثير من الاحيان يجري تفسير انخفاض الانتاج الزراعي في هذه البلدان بسبب سياسة الاسعار المنخفضة للسلع الزراعية ، وبلا شك فان ردود فعل واستجابة المنتجين للاسعار غير المعبرة عن الندره تمثل مشكلة في الاقتصاد الموجه اكثر مما تمثله عدم استجابة المنتجين لمؤشرات الاسعار في اقتصاد قوى السوق [37] .

4. كان لانتشار القطاع العام في الاقتصادات النامية تحت دواعي اجتماعية وسياسية اعباءه الكبير على الوضع المالي لهذه البلدان الى جانب الاختلالات الكبيرة التي اظهرت ضعف اداء هذا القطاع على مستوى الاقتصاد الكي من حيث تأثيره على مستوى الاستخدام ولتضخم المديونية ، فطبيعة وجود هذا القطاع كانت تفرض بسبب ضعف ادائه ان تتحمل الموازنة العامة تلك الخسائر المترتبة على القطاع العام، كما اخفاق القطاع العام في البلدان النامية كانت له اثاره الخطيره على الوضع الأقتصادي ومستقبل التنمية والنمو الاقتصادي في هذه البلدان ومن بين اخطر تلك الاثار السلبيه الابطاء في معدلات النمو الخاصه بعناصر الانتاج وهيكل الانتاج وتوزيع الدخل ، وعلى المستوى التجريبي لم تحاول اي من جهود اصلاح القطاع العام في معظم هذه البلدان ان تتخلص بشكل حاسم من تلك الاثار .

المبحث الخامس

اشكالية نمط التنمية الرأسمالية والتبعية

حظيت مقولة التبعيه الاقتصاديه (Dependence – Ecomomic) بمضامين صياغاتها النظرية اهميه خاصه في توصيف ظاهرة سيطرة النظام الرأسمالي العالمي التي جرى عبرها تأريخيا تشكل هيكل اقتصاديات بلدان العالم الثالث لصالح رأس المال العالمي، وانتجت هذه العمليه في بعدها التارخي علاقات غير متكافئه على مستوى العلاقات الاقتصادية بين مراكز الرأسماليه في البلدان المتقدمه صناعيا وتلك الاطراف من البلدان الناميه ، يتم عبرها تحويل جانب مهم من الفائض الاقتصادي من الدول النامية لصالح رأس المال العالمي ، وعلى اساس اعتماد هذا المستوى لطبيعة السوق الرأسماليه العالميه تجري معظم تفسيرات استمرار ظاهرة التخلف الاقتصادي في البلدان النامية ، طالما استمرت هذه البلدان شديدة الاعتماد والخضوع لقوى السوق الرأسماليه العالميه واشد تأثرا بتقلباته وأزمات نظامه [38] .

عليه وحسب دروس سانتوس فأن نظرية التبعية (Theory of Depend) تبقى نظريا مناسبة دائماً في تفسير التخلف ، وعلى اساس نظرية التبعيه يجب أن يتم اعتماد النمط المناســب للتنمية في بلـــدان العالم الثالث ، وهو باالتأكيد غير نمط التنميه الرأسماليه [39] طالما كان هذا النمط حسب اعتقاد اقتصادي مدرسة التبعيه هو من بين الاليات الحاكمه لنشر الرأسماليه كنمط أنتاجي مسؤول عن نسج الوشائج العضوية فيما بين ألاقتصادات المتخلفه والاقتصادات المتقدمه داخل السوق الرأسماليه العالمية ، والتنمية الرأسماليه قد تهدم هيكل التبعيه القديم ، ولكنها في مهمتها الجديده تقوم ببناء عهيكل

للتبعية اخطر ما فيه انه يقوم على مدى اوسع من المشاركه بين الرأسماليه العالميه والرأسماليه التابعه والكومبرادوية في ابلدان المتخلفة ، ويجعل هذه الاتصادات اكثر حداثة ولكمها اشد تبعية في علاقاتها الاقتصاية الخارجية ليس على مستوى تأمين صادراتها الاولية بل على مستوى عملية اعادة الانتاج التي تدعو لتحويل التراكم من مضمونة النقدي الى مستلزات انتاجية رأسمالية ووسيطة يستورد اغليها ، وعلى اساس هذا النمط من التنمي تقع معظم اقتصادات الدول المتخلفة في اسار النتائج المدمرة لفعل القوانين التي تحكم نمو الرأسماليه الاحتكاريه على المستوى الدولي . والتنمية الرأسمالية الية تدمير للسوق الداخلية في البلدان المتخلفة طالما كانت هذه التنمية على اساس ان نمط التنمية الرأسمالية محكوم بسيطرة الاحتكارات الدولية على كل من الانتاج والتكنولوجيا ورأس المال والتسويق في السوق العالمية وهي محكومة في الاساس بسياسات تلك الاحتكارات خاصة وان هذه الاحتكارات تحاول ان تتحول من اعتماد خارجي الى اعتماد داخلي من خلال نشر الرأسمالية عبر اليات المشاركة او الاستثمار المباشر [40] .

كما نؤكد نظرية التبعية ان عقبات التطور الاقتصادي هي ليست وحدها تلك العقبات المرتبطة بالبنية الداخلية لاقتصاديات الدول المتخلفة بقدر ما هي عقبات شديدة الاتباط بهيكل علاقات اعتماد هذه الاقتصاديات بالسوق الرأسمالية العالمية ، وبالتالي فليس لاي من انماط التنمية ان تحقق التطور الاقتصادي مالم يواجهه هذا النمط او ذاك تلك العلاقات الخارجية وادراك حدود تعديلها وازالة تشوهاتها على أساس من توظيفها بصالح التنمية الأقتصادية والأجتماعية ، وهذا يؤكد كتاب المدرسة البعية ان حدود جهود التنمية في اقتصاديات تابعة انما هي دالة في العوامل الخارجية ، وبالتالي فأن اعتماد نمط من التنمية الرأسمالية يعني اندماج اقتصاديات البلدان المتخلفة في السوق الرأسمالية العالميه ،

حيث يوفر هذا النمط اسباب قيام هياكل اقتصادية تتناسب وحاجات نمو رأس المال الأحتكاري الدولي ومثل هذا النمط على حد تعبير (جوزي .ج. فيلاميل) هو ليس نمط للتنمية بقدر ماهو احد أليات الرأسمالية العالمية في تشويه اقتصاديات الدول النامية وآلية لنقل الفائض الاقتصادي فيها الى مراكز الرأسمالية المتقدمة [41] . وعبر تسويق نمط التنمية الرأسمالية يصبح من الممكن توسيع الرأسمالية ونشرها بقصد تكوين السوق الرأسمالية المعمولة . وعبر تكوين هذا السوق وأحكام اليات تطوره غير المتكافئة يجري تعديل اي جهد تنموي مستقل في البلدان النامية.

واهم تلك الاليات الداخلية التى تؤكد انتاج علاقات التبعية فى نمط التنمية الرأسمالية في اقتصاديات الدول النامية هي [42] .

1. تثبيت نمط من الأستهلاك النهائي المحاكاتي في بلدان العالم الثالث تصبح معه اقتصاديات هذه البلدان ضعيفة المرونة أزاء أسواق انتاج السلع الأستهلاكية الغربية ويجري عبرهما نفي الحاجة الى سلع الاستهلاك المحلية وقد بذلت شركات عبر الوطنية جهودا كبيرة في نشر هذه الأنماط الأستهلاكية كاحد اهم اليات ادماج أسواق ألبلدان النامية في مجال نفوذ وهيمنة ألشركات على ألسوق الرأسمالية الدولية ، كما اصبح هذا النمط الأستهلاكي كافضل آلية لتدمير فرص نمو الصناعات الوطنية في هذه البلدان ، وفي اوسع مدى للاثار المدمرة لنشر انماط الأستهلاك الغربية هي تلك الاثار المنغلقة بهدر فرص تكوين الادخارات المحلية كأجد اهم شروط التراكم الرأسمالي وألية في نقل الفائض الاقتصادي من البلدان النامية الى مراكز احتكار رأس المال في الدول المتقدمة صناعيا بدلا من ان يصبح الأستهلاك هدفا للتنمية وادتها في هذه البلدان والقيمة الجوهرية للاستهلاك يجب ان تتفق مع نمو القدرات الوطنية على تعظيمه وليس ان

يكون للاستهلاك دادة لهدر موارده وتعميق اعتماده على الخارج والفجوة الجنوبية على سبيل المثال في معظم الدول النامية هي تعبير واضح يدل على عدم قدوة هذه البلدان على تأمين حاجاتها محليا وانتظار تأمينها من السوق الرأسمالية الدولية . ولذا تتحول البلدان النامية وهي بلدان زراعية الى بلدان مستوردة للسلع الزراعية الى جانب السلع الصناعية الاستهلاكية عالية الجودة لتلبي نمطا من الاستهلاك الغربي لدة سكانها .

2. ان نمط التنمية الرأسمالية يرتبط باحد اهم اليات توسع السوق الرأسمالية العالمية واهم اليات تبعية البلدان النامية لها ، حيث يتيح هذا النمط وعبر شروط قياه مناخا اوفر حظا للاستثمار الاجنبي المباشر كمجال حيوي لنمو هذه الاسواق والتي يجري من خلالها تشويه البنية الهيكلية للاقتصادات النامية ، ويجري عبرها كذلك اخضاع متطلبات نموها الاقتصادي لمتطلبات نمو السوق الرأسمالية العالمية، ومن خلال عمل الية الاستثمار الاجتي تصبح تبعية البلدان النامية دالة في :-

أ- تهميش حصة رأس المال الوطني وتنميته في تكوين الناتج المحلي وتشويه هيكل الانتج داخل هذهالبلدان حيث تعمل الاستثمارات الاجنبية على القيام بتشويه النمو الاقتصادي وتعميق ظاهرة تنمية التخلف (Development of Under Development) من لال تنمية الصناعات او القطاعات الموجهة نحو التصدير أو تأمين المواد الأولية للصناعات الرأسمالية في البلدان النامية تتصل بتوزيع هذا الاستثمار بين القطاعات والفروع الاقتصادية ، فقد كان التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر يميل تقليديا الى التركيز في قطاع المواد الاولية ، وبذلك يمكن اعتباره مسؤولاً عن تاسيس النمط الأساسي لتخصص الدول النامية في انتاج واستخدام المواد الأولية وتصديرها [(43)] . بينما يهمل او يتجنب عامدا تلك القطاعات التي يحتاج

الأقتصاد النامي الى الأستثمار من خلالها مثل القطاع الزراعي او تلك القطاعات التي يتوفر لها امكانية تغذيتها ذاتيا (Self Sustained) .

ب- اعتماد المزيد من التكنلوجيا الجاهزة وغير المناسبة واوضاع البنية الأقتصادية والثقافية في البلدان النامية وليس قدرة الموائمة لظروف البلدان النامية ، من حيث اكلافها الزائدة او امتصاص العمالة العاطلة ، اضافة الى تعميقها التبعية التقنية علاوة على أثارها على تناسق وترابط مجتمعات البلدان النامية ببيئتها الطبيعية ، فالأستثمارات الاجنبية المباشرة التي تعتمد تقنيات متقدمة واكثر تكثيفا لرأس المال [44] تعمل على تحويل التكنلوجيا من البدان الرأسمالية المتقدمة الى البلدان النامية لكنه يجعل هذه البلدان تعتمد تكنلوجيا مستعارة تؤيد على حد تعبير (N.Rosenberg) وضعا من التبعية والسلبية ، ويمنع تطوير تلك المهارات والتقنيات التي يحتاج الاقتصاد النامي الى وجودهما اذا ما اراد ان يصمم ويبني سلعا رأسمالية تطيف لحاجات الاستهلاك والانتاج في هذه البلدان [45] وسيأتي الكاتب في مجال اخر لمناقشة اشكالية التكنولوجيا والاستثمار الاجنبي في اعداد شروط التطور الرأسمالي في البلدان النامية .

وعلى اساس من قبول التحليل النظري لمدرسة التبعية تجري الدعوى الى رفض نمط التنمية الرأسمالية على مسارها الغربي والدعوة الى اعتماد نمط من انماط ما يعرف بالتنمية المستقلة وفي اطار من وحدة الاعتماد الجماعي على الذات داخل بلدان العالم الثالث كاسلوب تنموي يساعد هذه البلدان على فك أرتباطها بالسوق الرأسمالية الأحتكارية كشرط حاكم لفصل القيمة المحلية عن مستويات القيمة العالمية لنفي التبعية الأقتصادية . وليس لنمط من التنمية الرأسمالية ان يحقق هذا الهدف طالما كانت

البرجوازية في بلدان العالم الثالث غير راغبة او غير قادرة على (فك الأرتباط فليس امام هذه البلدان غير المشروع الشعبى الأشتراكي أن يحقق هذا الهدف والخيار الأخر امام العالم الثالث هو التكيف مع شروط العمل في نظام العمل الدولي [46] طالما ان فك الأرتباط وهو تغير كيفي وعملا معقدا وأذا ما تم فهو استثناء يحدث في ظرف استثنائي او في ظل ازمه استثنائية [47] ويبقى الجدال حول خياري فك (الارتباط او التكيف) وهو ذلك الجانب الأخر من جدالية الخيار بين (الاشتراكية والرأسمالية).

لاشك بعد ان تناولنا بالعرض لدلالة مقولة التبعية الاقتصادية ونفي هذه المقولة لقبول نمط التنمية الرأسمالية في بلدان العالم الثالث على انه جزء من اليات تسويق الرأسمالية كنمط لسيطرة رأس المال الاحتكار العالمي على اقتصاديات بلدان العالم الثالث وتحويل الفائض الاقتصادي منها الى الدول الرأسمالية المتقدمة ضمن اليات عمل السوق الرأسمالة العالمية ، لا تريد هنا ان نقطع الشك بان هذه العلاقات اتبعية كانت مسؤولة ولاتزال عن استمرار ظاهرة تخلف البلدان النامية ، ولا تقل شكوكنا هنا عن الاخرين بان نمط كم هيمنة رأس المالالاحتكاري اليوم هو المسؤول عن احباطات تطور الاقتصاديات النامية ، ولكننا لا نحاول هنا تقبل ذلك النوع من الافراط في التطورات الطوبائية او المبالغة في الدعوة الى الحل الشعبي وممارسة ذلك النوع من الافراط في العدائية لواقع ترغب بتغيره، بل نحاول ان نبحث في جدول الاعمال الممكنة واعتماد خطابا اقتصاديا يقبل الحقائق الموضوعية والظروف المحيطة بها . ولايمنع قبولنا ان رأس المال الاحتكاري يمارس ذلك النوع من الاهدار لطاقات النمو والتطور في البلدان النامي ، ان نقبل الرأسمالية كنظام اقتصادي له طابع اجتماعي – اقتصادي يقبل التعميم اذا ما توفرت شروطه في حمل المجتمعات على تحقيق تقدمها الاقتصادي والأجتماعي ، فالرأسمالية كنظام اقتصادي –

اجتماعي وان كانت مشروعا حضاريا ولد في دول الغرب الاوربي واكتسبت طابعهيا النظامي هناك الا ان علاقات العمل الرأسمالية كانت وما تزال محل قبول له فرض واقعي في معظم المجتمعات وعبر مسار تطورها تاريخيا ، فعلى سبيل المثال حتى تلك المجتمعات ماقبل الرأسمالية في الشرق قد شهدت بعض مظاهر علاقات العمل الرأسمالية ، مثل قبولها بحرية التملك او قبول بعض العلاقات الأجرية او التعاقدية وادراكها لمقولة الربح والمعاملات المالية وهي مفردات وان لم تأخذ بعدا واضحا في هذه المجتمعات إلا انها كانت دلالة واضحة على ان علاقات العمل الرأسمالية هي قبول موضوعي وحتمي في مسار أنتقال هذه المجتمعات عبر تطورها الاقتصادي ، وهنا نؤكد رفضنا على ان تكون الرأسمالية بمفهومها ضمن اطار تطور علاقات الأنتاج ناتجا حضاريا غريبا خالصا ، وحتى ان كان ذلك فليس كافيا ان يكون رفضنا لهذا النعط الأنتاجي ونظرتنا السلبية له على انه نمط الأنتاج المسؤول عن ظهور علاقات أقتصادبة دولية ساهمت تاريخيا في تعميق ظاهرة التخلف في بلدان العالم الثالث ، بل يجب ان يذهب رفضنا لتلك العلاقات الرأسمالية الاحتكارية دون نمط الأنتج الرأسمالية نفسه وعلى اساس فروضه الموضوعية .

هنا نؤكد ان نمط الانتا الرأسمال او علاقات الانتاج الرأسمالي هي ليست محل رفضنا على قدر اعتقادنا بانها العلاقات الوحيدة الممكن ممارستها على ارض الواقع وليس هناك ادنى شك في جبريتها طالما كانت الرأسمالية هي القوانين الاقتصادية التي تفرض نفسها كقوى طبيعية والتمني بالغاء هذه القوانين وجبريتها هي الان خارج الممكن الميسور.

في الحقيقة ان أعتماد نمط من التنمية الرأسمالية في بلدان العالم الثالث يمكن ان يساعد على استخدام افضل للموارد الأقتصادية دون ان يحمل هذا النمط بطبيعته اليات التبعية الاقتصادية لهذه البلدان ، نمط فانماط التنمية المعتمدة سواء كانت هذه الانماط من

الوحي الليبرالية او من وحي الماركسية لا تملك الية داخلية تنهي علاقات التبعية خارج تطور قوى الانتاج وكفاية المواد الاقصادية محليا طبيعي لاوضاع اقتصاديات البلدان النامية نفسها ، وحاجة هذه الاقتصاديات في ظل تقدم مادي مضطرد في الحياة المادية ، الى تلك العلاقات الريكاردية والتكنلوجية مع اقتصادياتالدول الرأسمالية المتقدمة (48) فنمط التنمية يبقى امكانية داخلية تجري في ظل قاعدة من البنية الاقتصادية الداخلية لا يمكن لها ان تنجز مهامها دون وجود نوع من العلاقات الاقتصادي الدولية وهي علاقات تتحد مواقع اي اقتصاد محلي داخلي على قدرة هذا الاقتصاد من اكتساب مواقع القوة والنفوذ داخله وهذا يخضع الى عوامل تقترن بقدرة ذلك الاقتصاد على تفعيل ادائه الاقتصادي وقدرته على التحكم بالتراكم الداخلي اولاً عبر نمط من الانتاج له القدره على الانجاز بكفائة ، وهذه هي المهمة الحاسمة في تحليل طبيعة علاقات التبعية في اقتصاديات الدول النامية ، فالقوة والاكتساب في البيئة الاقتصادية الدولية هي ليست تلك الخطابية المطلبية في تعديل شروط العلاقات الاقتصادية الدولية التي تطرحها البلدان النامة بل هي ارادة في تفعيل اداء اقتصاديات هذه البلدان على الصعيد المحلي اولاً ، والعلاقات الاقتصادي الدولية لا يمكن ان تتم عبر اخلاقية الفضيلة بقدر ما يتم تشكيل هذه العلاقات على اساس من وحدة المصالح القومية او ان تتم اليوم مع نفوذ وهيمنة اتجاهات تدويل رأس المال عبر نشاطات الشركات فوق القومية على اساس من وحدة مصلحة رأس المال الذي ينفي أحيانا المصالح القومية والدول المتقدمة صناعيا اذا ماتجردنا من ذلك البعد التاريخي لنفوذها الحالي ، فهي نفوذ لرأس المال الذي ساعد على تفوق العوامل

الداخلية في بلدانه عبرها تم تفوق هذه الاقتصاديات على العوامل الخارجية ، ويقف وراء هذا التفوق اعتماد مستمر ومكيف لنمط الأنتاج الرأسمالي في هذه

الاقتصاديات ، بينما لم تجيز البلدان النامية ولأسباب اسهب في بيانها ان تظهر تفوق عوامل النمو والتطور الداخلية ، والعلاقات التبعية التي وقعت بها هذه البلدان هي نتاج حقيقي لعوامل الفشل الداخلية ، وتأتي العلاقات التبعية فقط دلالة تابعة لهذا الفشل ، وان كان هذه لا ينفي المسؤولية التاريخية للرأسمالية العالمية في تعميق هذا الفشل ، ولكن هذه العلاقات لم تأخذ سياقا ثابتا عبر مساره ألتاريخي ، فالعلاقات الرأسمالية الاستعمارية هي ليست ذاتها العلاقات الرأسمالية التي نشأت بعد استقلال معظم الدول النامية سياسيا وليست هي ذاتها اليوم ، وعليه فان الدول النامية مهما كانت احكام طوق العلاقات الرأسمالية عليها فهي اولاً واخيراً مسؤولة عن تحديد طبيعة التعامل مع السوق الرأسمالية العالمية وهي التي جربت تعديل هذه العلاقات بين الفعل الثوري الى فعل التكيف في علاقاتها الاقتصادية مع السوق الرأسمالية ، بينما يكون نمط التنمية هو فعل اقل صلة بقيام تلك العلاقات الاقتصادية التبعية فالبلدان النامية يمكن ان تراقب عبر سياساتها الأقتصادية سير نمط التنمية المعتمد وتراقب تلك الأنحرافت التى يمكن ان تنشأ بسببه حتى يعبر هذا النمط متفقاً مع حاجة هذه البلدان في تلبية شروط تطورها في ظل علاقات داخلية وخارجية تكتسب طابعا موضوعيا ، وليس من المفيد اليوم ان تخضع تحليل هذه العلاقات الاقتصادية الدولية لمنطق الرؤيا الأيدلوجية الجامدة لمقولة التبعية بدلالتها الوطنية الخالصة بل يجب ان تخضع هذه التحليلات الى ادراك هيكل القوة الاقتصادية التي تحكم موقع اي اقتصاد وطنى من حيث طاقته على الأستثمار والأنتاجية والتحكم التكنلوجي والقدرة ألابداعية وهذه حقيقة موضوعية تخضع لقدرة اي من انماط الأنتاج على توفيره ، وفي سياق العلاقات الأقتصادية الدولية وتحت تأثير تلك الأبعاد التى يحدد افقها اثار الثورة العلمية والتكنلوجية وتلك ألاثار المترتبة على أعادة هيكل الاقتصاديات

المحلية والدولية بفعلها [49] ، ولن يكون هناك بديل اخر ممكن للدخول في دراما الصراع الدولي إلا القدرة على اكتساب عناصر القوة الاقتصادية وعلى حد تعبير كاردوسو فان اي نمط للتنمية ينبغى ان يركز دون تردد على مسألة القوة ، والمقصود بالقوة هنا القدرة على التراكم الرأسمالي .

ان القاء اللوم على نمط التنمية الرأسمالية على انه نمط موائمة لمصالح رأس المال الدولي ربما يكون تعبير تنقصه الدقة والموضوعية ، فالدول المتقدمة اليوم لت تحقق ذلك التقدم إلا من خلال هذا النمط ، مع تحفظنا ازاء ماقدمته الظروف التاريخية لهذا النمط من فرص النجاح والريادة في الدول الرأسمالية المتقدمة ، لنكنها يبقى اوفر الأنماط حظا في انجار التطور الاقتصادية .

أن النظر الى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم وحسب اعتقاد الدكتور محمود عبد الفضيل [50] ليس لها جبيرية تاريخية صارمة ومستقرة بالنسبة للدول النامية على حالة من التبعية والتهميش بل ان هناك درجات جبرية هامة في حركة التاريخي الأقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدوليه وعلى مدى التاريخ توجد حالات من الصراع يين أليات الأخضاع والسيطرة والتبعية مقابل وجود حالات من المقاومة والتحرر ، وحالات نجاح العديد من دول العالم الثالث في تطورها الأقتصادي يمكن ان تؤكد هذه الحقيقة ، رغم ان هذه البلدان اعتمدت نمط التنمية الرأسمالية في تطورها .

ان حدود الشك في الصلة بين التنمي الرأسمالية والتبعية تبقى كبيرة ويبقى مفهوم التبعية مفهوم مجهل في بعده الاقتصادي على الاقل ، طالما كانت اي تشكيلة اجتماعية اقتصادية تخضع لنزوع السيطرة ونزوع التبادل المعتمد .

الاطروحة التي نقول بقبولها هنا هي ان نفي الصلة بين نمط التمية الرأسمالية في البلدان النامية وعلاقات التبعية ممكنة اذا ماتم اعتماد هذا النمط في مساره التاريخي الصحيح والحريص على الخصائص الوطنية في اعتماده وتأميد العمل بالياته في اطار من وحدة الحقائق الموضوعية التي يتطلبها الفعل الاقتصادي كما يقتضي قبول هذه الاطروحة هو ان يجري التعامل في اختيار نمط التنمية الرأسمالية على قاعدة قبول لجميع شروطه والتعامل معها على انها شروط لا تقتضي الانتقاء خارج وحدة شروطها المؤسسية او الاجتماعية . وحسب تعبير اوليافونسكي فان التعامل مع نمط التنمية الرأسمالية لا يقبل الانتقاء او التناثر [51] بالامكان اعتماد نمط التنمية الرأسمالية في البلدان النامية دون ان يكون هذا النمط الية من اليات التبعية كما يرى البعض ، فعملية التنمية الرأسمالية يمكن انجازها في اي تشكيلة اجتماعية – اقتصادية ضمن شروطها الموضوعية من قبل الدولة والبرجوازية الوطنية اذا ما تبلورت الى قوة اجتماعية وطنية بالمعنى الحقيقي والكامل وضمن التزامها بتحقيق مشروعها في التطور الرأسمالى دون ان تملي عليها أي قوة أجنبية مصالحها ، لذلك فهي ازاء انجاز المهمات التالية :-

1. السيطرة على اسواق السلع الداخلية والنجاح فى المنافسة الولية .
2. ادارة مستقلة على السوق النقدية والمالية .
3. السيطره على تكنلوجيا الأنتاج من حيث نقلها وتطويعها وتخليقها .
4. السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية وبما يتناسب مع مراحل تطور النظام الانتاجي .

على اساس وحدة هذه الشروط فقط يمكن لنمط التنمية الرأسمالية مشروعا تنمويا موضوعيا وخارج اطار اي نوع من علاقات التبعية [52] ، والتجربة التاريخية للتنمية الرأسمالية في بعض البلدان النامية وبخاصة تجربة البلدان الرأسمالية الطرفي التابعة في جنوب شرق اسيا او العديد من دول امريكيا الاتينية تشير الى تفوق علاقات التبعية مع نمط التنمية الرأسمالية ، نقول ان هذه التجارب لم تخضع لنمط من التنمية الرأسمالية بقدر خضوعها لنماذج مشوهه من النمو الرأسمالي والذي كان يحمل مضمون اجتماعي ووظيفي برجوازي ذات طابع كومبرادوري تجاري ارتقى لاحقا الى طابع طومبرادوري صناعي تابع ومهمش ، وذات التجارب اذا ما اظهرت علاقات تابعة لرأس المال الأحتكاري العالمي فهي لا تشير بالضرورة الى فشل نمط التنمية الرأسمالية او مسؤوليته عن انتاج التبعية بقدر ما تشير الى فشل تجارب ألنمو الرأسمالي التابع (Dependent) ، وذلك لان طبيعة هذا ألنمو يقوم على تراكم رأسمالي ومصالح خاصة بالأستثمار الأجنبي وليس لرأس المال المحلي دورا بارزا فى قيادة عملية النمو او التنمية الاقتصادية ، وهو سببا كافيا في انتاج النمو التابع في هذه البلدان ، دون ان يكون نمط التنمية الرأسمالية مسؤولا عنها ، وذلك تبقى التبعية ظاهرة موجودة في جميع الأحوال ونسبية ومتحركة مع اي نمط تنموي ، طالما بقية التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية المختفة محكومة بالحركية الدائمة من حيث درجات تطورها ، وهي ضمن عالم يشهد نمو غير متكافيء في اجزائه . واذا كانت بعض الأطروحات ترى ان فك الأرتباط بين دول العالم الثالث كاطراف مع الدول الرأسمالية المتقدمة كمركز في السوق الرأسمالية الدولية شرطا حازما فى تطور البلدان النامية مقول ان فك الارتبط شأنه شأن اي تغير كيفي يبقى عملاً صعبا والاستثناء الذي يحدث في ظروف ازمة استثنائية ، وتبقى القادة على عكس ذلك هو التكيف لمقتضيات العلاقات الاقتصادية الدولية [53] .

هوامش الفصل الثالث :-

1. د.عبد المعطي محمد عساف ، ادارة التنمية ، مطابع القبس 1988 ، ص 4 .
2. نفس المصدر السابق ، ص 16 .
3. افريت هاجن ، مصدر سابق ، ص 14 .دية ، شفير وعكشه للطباعة والنشر ، 1987 ، ص 37 .
4. د.وديع شرايحه ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، شفير وعكشة للطباعة والنشر ، 1987.
5. د.فؤاد مرسي ، التخلف والتنمية ، دار الوحدة ، بيروت 1982 ، ص 260 .
6. عصام الخفاجي ، مصدر سابق ، ص 1 .
7. د.صلاح الدين نامق ، مصدر سابق ، ص 10 .
8. فالكوفسكي ، مصدر سابق ، ص 25 .
9. د.اسماعيل صبري عبد الله ، نح نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 ، ص 144 .
10. مالكومسكي ، مصدر سابق ، ص 34 .
11. نفس المصدر السابق .
12. نفس المصدر السابق ، ص 35
13. للمزيد من التفاصيل انظر :
14. موسى خلف عواد ، التجربه اليابانيه في مجال التطور الاقتصادي ، مصدر سابق .
15. د.مريم عبد الحميد مصطفى ، مصدر سابق ، ص 124 – 131 .

16. نفس المصدر السابق ، ص 140 .

17. د.اسماعيل صبري عبد الله ، الفكر التنموي وثورة السبعينات ، دراسات غربية ، تموز 1979 ، ص 122 .

18. د.عارف ليله ، مصدر سابق ، ص 100 .

19. مجموعة مؤلفين ، ست دراسات في النمط الاسيوي للانتاج ، تحرير وترجمة احمد صادق سعد ، دار الطليعة ، بيروت 1979 ، ص 21 .

20. عادل غنيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدول النامية ، دار المسقبل العربي ، القاهرة ، 1986 ، ص 31 .

21. جون نيف ، الانسان بين الجوهر والمظهر ، منشورات مجلس الثقافة والعلوم ، الكويت، 1989 ، ص 144 .

22. موسى خلف عواد ، مصدر سابق ، ص 82 .

23. نبيل مهدي الجنابي ، اشكالية الممارسة الاقتصادية للدولة في العالم الثالث ، بحث غير منشور ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 1996 ، ص 8 .

24. جمال الدين محمد سعيد ، ونيس اسعد عبد الملك ، اقتصاديات المالية العامة ، القاهرة ، مطبعة لجنة البيان العربي ، 1961 ، ص 12 – 19 .

25. ابراهيم سعد الدين عبد الله ، النظام الدولي واليات التبعية في اطار الرأسمالية المتعدية الجنسية ، بحث منشور في وقائع ندوة التنمية المستقبلية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني 1987 ، ص 93 .

.26 Theotonio Dos Santos . The Structure of Dependence , The American Economic Review , Vol . 1X , May , 1970 . No. 2 . PP231 – 236 .

27. د.فؤاد مرسي ، التخلف والتنمية ، مصدر سابق ، ص 277 .

28. جوزي.ج.فيلاميل ، تخطيط التنمية والاعتماد الوطني على الذات ، عن كتاب الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية للكتاب ، بدون سنة نشر ، ص 91 .

29. ابراهيم سعد الدين عبد الله ، مصدر سابق ، ص 93 .

30. محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، تشرين ثاني 1986 ، ص 162 .

31. جورج قرم ، التبعية ومازق الاستدانه في العالم الثالث فيالمنظور التاريخي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1980 ، ص 23 .

32. نفس المصدر السابق ، ص 202 .

33. د.سمير امين ، حول التبعية ولتوسع العالمي للرأسمالية ،بحث منشور في وقائع ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني 1987، ص 167 .

34. نفس المصدر السابق ، ص 173 .

35. جورج قرم ، مصدر سابق ، ص 28 .

36. للمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر :

37. د.فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت 1990 ، ص 59 – 77 .

38. من ورقة تعقيب الدكتور محمود عبد الفضيل على بحث ابراهيم سعد الدين عبد الله ، النظام الدولي وآليات التبعية ، في ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية 1987 ، ص 145 .

39. اوليانوفسكي وبافلوف ، اسيا تختار ، دار التقدم ، موسكو 1975 ، ص 18 .

40. د.سمير أمين ، أزمة المجتمع العربي دار التقدم ، بيروت 1985 ، ص 21 .

41. د.سمير أمين ، حول التبعية ولتوسع العالمي للرأسمالية ، مصدر سابق ، ص 154.

المبحث الاول

الدول الرأسمالية في الفكر السياسي والاقتصادي

جاء ظهور الدولة في المجتمعات الانسانية كشكل اجتماعي من اشكال ممارسة السلطة السياسية اولا والسلطة الاقتصادية لاحقا في اطوار تقدمها [1] ، حيث ارتبطت حاجة الدولة للفعالية الاقتصادية مع تطور هذه المجتمعات المتعاقبة من مرحلة المجتمع الزراعي القائم على علاقات اجتماعية مراتبية وسلالية الى مرحلة قيام المجتمع الصناعي القائم على علاقات اجتماعية تعاقدية وطبقية فجميع التشكيلات الاجتماعية ما قبل تطور علاقات الانتاج الرأسمالية لم تكن بحاجة الى وجود ذلك النوع من تقسيم العمل الاجتماعي او السياسي كاحد اهم دواعي الحاجة الى وجود الدولة كمؤسسة اجتماعية تضمن مهماتها الحقوق التعاقدية بين الافراد في الداخل وتوفير ذلك النوع من تنظيم الحقوق القومية للافراد مع المجتمعات القومية في الخارج .

ان الدوله اصبحت ضروره بنائيه مع تطور المجتمعات الصناعيه اوهي كذلك في اطوار الانتقال الى المجتمعات الصناعيه ، وهي من بين اهم شروط ظهورها حيث تمثل مهام الدوله حاجات تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي ، أو مهمة في ضمان وحدة وتوافق مصالح ألافراد وقد تطورت مهمة الدوله من فعاليه سلطويه اول ظهورها الى فعاليه ساسيه - اقتصادية متكامله تخضع لرقابه الجمهور في المجتمعات المستقره الحديثه[2] .

الدوله اذن هي تعبير عن تطور المجتمعات الانسانيه التي تحاول حسب انجلس القيام بوظائف التكامل ألاجتماعي في حدود توافق مصالح الافراد عندما يعجزون عن الغاء اسباب الصراع حولها . لذلك كانت حاجتهم ملحة لوجود الدوله كجماعة مشتركة ذات

سيادة مشتركة والتزامية ، تمارس تنظيما مستمرا وتحتكر استخدام القسر وهذه الجماعة " التي تولد من المجتمع تضع نفسها لاحقا فوقه وتغدو غريبة هي الدولة "[3] .

لقد كانت دراسة ظهور الدولة وتطور الحاجة لوظائفها وحدود سلطتها وفعايتها قد احتلت حيزا مهما من المشاغل الفكرية في الادب السياسي والاقتصدي لفترة زمنية طويلة ولازالت هي كذلك وهنا سنحاول ان نعرض لبعض وظائفها وعلاقاتها بتطور المجتمعات الانسانية ، مؤكدين على اظهار الجانب الاقتصادي منها .

ربما يكون تصور افلاطون (427 – 347 ق . م) عن الدولة اول تلك المشاغل الفكرية لتوصيف طبيعة العلاقة بين الافراد والمؤسسات الأجتماعية ، فقد عبر افلاطون عن ضرورة وجود فعالية الدولة في تقييد فعالية الأفراد وتصرفهم بالملكية ، أذ اعتبر الملكية الخاصة واطلاق التصرف بها حسب رغبة الأفراد مفسده لاخلاق المجتمع المدني ، وأساءة لسلطة الحكام ، كما انها تفسد تصرف الحاكم وتصرفه عن تحقيق الأهداف العامة ، لذلك يرى ان ظهور الدولة ونشاطاتها لايقف عند حدود اشباع الحاجات المادية ، وطالب بأستخدام الملكية الخاصة بطريقة مستنيرة واكثر ليبرألية [4] وعلى اساس قبول فصل حدود الملكية بين الدولة والأفراد عند افلاطون كانت فعالية الدولة الرومانية تقوم في اذهان الفلاسفة الرومان كتنظيم للعلاقات الانسانية التي اعتبرها افلاطون مصدرا مهما من مصادر توظيف مفهوم الرومان للدولة والتي جاءت واضحة في صياغتهم لقواعد " قانون الشعب " كاول النصوص الدستورية في المجتمعات البشرية بعد شريعة حمورابي عند البابليين والتي حاولت ان تنظم لتلك العلاقات التعاقدية بين الأفراد وسلطة الدولة . لذلك يمكن ان نضع بالأعتبار ان الدولة الرومانية لها الريادة في تأكيد الحقوق الفردية عندما جسدت الفكر الأفلاطوني فى الدولة كحقيقة عيانية عندما انزلت الفردانية منزلة الحق الطبيعي

ودعت الى ترك النشاط الاقتصادي خارج حدود مشاغل الدولة أو مهامها إلا في حدود الضرورة لاغير [5] .

ويبدو الفكر المدني عند ارسكو (384 – 322 ق . م) اول اعتماد فلسفي حاول معالجة مفهوم وظائف الدولة المدنية الحديثة ، مستلهما وجودها وسلطتها من حق الفرد في وجوده وتصرفة بهذا الوجود بمحض ارادته لحرة ، فقد اكد ان الدولة لا تقوم الا على اساس تاكيدها لقبول الحقوق الفردية في اطار وجود قسمة تعاقدية بينها وبين الافراد في الحقوق الاقتصادية والسياسية ، لذلك يمكن ان نرى في فكرة ارسطو اطلاقا اكبر لحق الفرد وحصر سلطة الدولة على فعاليات ضيقة جدا والا يكون حقها في ممارسة السلطة فوق حق الأفراد التصرف بملكياتهم الخاصة [6] .

نتيجة لأنهيار الدولة الرومانية وتراجع الفكر الفلسفي بدأت ظاهرة تفوق الفكر الديني حيث اخذت المشاغل الفكرية الاعتقادية تحتل الاساس الاخلاقي في النظرة الى الدولو ، ربما تكون فكرة ألحق الاهي هي من اهم المشاغل الاعتقادية التي عرفت الدولة على انها سلطة الله المطلقة في الارض . فهي ظله وارادته التي يمنحها لحاصة من عباده ، وهي حسب القديس اوغسطين (S.T.Augstin) (354 – 304 ق . م) تمارس سلطتها بموجب هذا الحق لتمهيد لقيام مدينة الله في الارض ، ولان الله هو الذي ينظم الكون فهو وحده الذي يختص بتنظيم المجتع البشري ، وعلى هذا الأساس الأعتقادي تحكم الدولة اللاهوتية وتمارس سلطتها المطلقة بأسم الله وتستمد شريعتها منه ، وتستعمل بموجب الحق الالهي كل السلطات ، فطبقا لهذا الحق اخضع النشاط الاقتصادي سواء كان ضروريا ام غير ضروري الى القيم الدينية الكنيسة ، مرتكزا على دعم شرعية الملكية الفردية واضعاف موقع السلطة الدنيوية لصالح سلطة الكنيسة واملاء مصالح النبلاء والاشراف والأقطاع ،

حتى كان الفكر السكولائي لاحقا يرفض أية من دعوة لوجود الملكية الجماعية [7] . حتى اصبح الأصل الأجتماعي للدولة مع انتشار سلطة الكنيسة يقوم على اساس اقتصادي (الملك العبودي) وعلى اساس طبقي (تقسيم العمل وتراتب القوى الأجتماعية [8] .

تحت ضغوط الأزمة الأجتماعية التي شهدتها المجتمعات الأوربية مع توسع سلطة الكنيسة ونمط علاقات الانتاج الاقطاعية حيث خضعت الدولة لسلطة التراتب الاجتماعي لاقلية من كبار الملاكين ورجال الكنيسة ، كانت فى المقابل تشهد هذه المجتمعات ولادة مشاغل فكرية جديدة تحاول ان تقطع اي صلة للدولة في الفكر الأعتقادي ، محاولة ان تبني اساسا اجتماعيا للدولة من وحي العودة الى مصادر الفكر الفلسفي عند افلاطون وارسطو، وعلى اساس انضاج فكرة الأنتقال من نظرية ألحق الألهي الأعتقادية الى نظرية الحق الطبيعي الفلسفية والتي ميزت ثقافة عصر النهضة الأوربية حول الدولة والفرد ، وكانت محاولات الفرنسي جان بودان (J.Bodan) (1530 – 1596) اول تلك المشاغل الفلسفية التي حاولت ان تمنح نظرية الدولة طابعها الموضوعي ، فقد وضع هذا الفكر الأجتماعي في كتابه (الجمهوري) اول الاعتمادات والأصول النظرية لخصائص الدولة المدنية وفقا لنظرية الحق الطبيعي ، التي منحت الدولة الحق في استمداد سلطتها من الجمهور وليس من جبرية الحق الألهي ، ثم تبلورت فكرة الدولة القومية عند جروتندسوس على انها تنظيم المجتمع المدني (Societas Civilis) وتسعى لتحقيق الغايات التي من اجلها يضطر الأفراد العيش مجتمعين ، لذلك فالسلطة التي تحكم هذا المجتمع تؤكد السيادة المطلقة لأفراده وهي مصدر جميع تشريعاتها وغاية كل فعالياتها . حتى صارت النظرة الى الدولة على انها بنية ساسيولوجية تخضع لأرادة الأفراد وتملي مصالحهم قبل أن تكون فوقهم ، اخذ الفكر السياسي والأجتماعي خلال عصر النهضة

يؤكد سلطة الجماعة ممثلة بالدولة ، وهي حسب اعتقاد هوبز (Thomas Hobbes) يتم النظر لسيادة وسلطة الدولة على انها امتداد حقوقي للجماعة المحكومة يجري تفويضة (Mandatum) وفقا لعقد اجتماعي من قبل الجماعة المحكومة الى سلطة الدولة على اساس قبولها لحقوق افراد الجماعة وحرياتهم ، ثم اكد في ها السياق جون لوك (J.Lock) تأميده لنشر فكرة الروح الفردية في الفكر السياسي الاوربي ، مثلما اكد جون ستيورات مل (J.Stewart Mill) تأكيد هذه الروح في الفكر الاقتصادي ، حتى جاءت نظرية العقد الاجتماعي مع جان جاك روسو (Jean Jacques Roussea) (1712 – 1778) لتمثل اهم الصياغات النظرية حول مفهوم الدولة في ثقافة عصر النهضة التي اكدت فروضها ومضامينها الثورية الفرنسية (1796) [(9)] كانت اهم نتائج تفوق الفكر الفلسفي وتطور علاقات نمط الانتا الرأسمالي في المجتمعات الاوربية ابان عصر النهضة وانتشار نتائج الثورة العلمية والصناعية اخذت هذه المجتمعات في منحى تطوري مهم تسعى لقيام الحضارة الفردية مع اول قبول للمقدمات المفاهيمية للفكر السياسي والاقتصادي اليبرالي، حيث اكتسب مفهوم الدولة طابع الدولة البرجوازية وفي اطار نشوءبنية فوقية جديدة تدعم هذه المجتمعات في انجاز شروط نطورها الرأسمالي .

لقد تطورت فعالية الدولة الاقتصادية بموجب هذا المناخ الفكري الى قسمة الاقية ووظيفية بين الحاكم والمحكومين ، تم على اساسها محاولة نفي ملكية الدولة لاي من وسائل الانتاج وتتحول الدولة من وظيفة الأدارة المباشرة الى وظيفة الحضانة والرقابة . وقد انزلت الفعالية الأقتصادية الفردية (Individulasm) منزلة الحق المطلق .

اصبحت هذه النظرة الى الدولة اهم عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الاوربية ، ولتحل محل دواعي وايدلوجية الدولة الاقطاعية التي عملت على افراز بنية اجتماعية تتسم بالجمود والتراتب الطبقي والاجتماعي الراكد عند علاقات انتاجية قسرية عاجزة عن توليد الفائض الاقتصادي .

بينما كانت الدولة البرجوازية افضل في ادراك ادوارها التقدمية في الاقتصاد والمجتمع ، خاصة مع تطور طبيعة الدولة وخصائصها البنائية والوظيفية بعد ان اقترنت بتطور نمط الانتاج الرأسمالي اواسط القرن الثامن عشر الذي كان يفرض قيام ثورة برجوازية قامت عليها دواعي نشأت " الدولة الامه " كاطار قانوني وتنظيمي لازم لنمو علاقات الانتاج الرأسمالية وتفوقها . حتى ظهرت مع هذا التحول خصائص الدولة البرجوازية الليبرالية القائمة على ذلك النوع من الفصل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني وعلى قبول مباديء الحرية والمساواة .

لا شك ان الدولة البرجوازية استمدت طابعها الايدلوجي مع امتداد وتطور دواعي الفكرية لثلاث مدارس فكرية وفي تتابع تاريخي نعرض له هنا هي :

1. **الدواعي الفكرية للمدرسة التجارية (Mark)** :- القائمة على وجود الدولة القومية وتأكيد اطلاق حري التجارة كأهم مصادر الثروة والتفوق ، كما تؤكد هذه المدرسة ان السعي وراء المصالح الفردية يلقى الانسجام ضمن اطار تقسيم العمل الاجتماعي، فقد اكدت كتابات تجاريين المتأخرين امثال (دافينان) و (ماندفيل) (Mandevile) و (بوغيلبر) (Boisguitbert) ضرورة الدعوة الى رعاية الدولة لتفوق الفعالية التجارية الحره [10] على انها العامل المحرك الاول في التطور الاقتصادي كفاية يحقق من خلالها المجتمع

الحصول على الثراء والقوة والمعادن الثمينة ، لذلك يتطلب تطوير التجارة وتوسيعها تدخل الدولة والعمل على توسيع الانتاج وزيادته من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة ودعم تلك الاجراءات التي تهدف الى زيادة الصادرات وتقليل الواردات ، لذلك تدعو هذه المدرسة الدولة الى التدخل والعمل بموجب ذلك (11) .

2. **الدواعي الفكرية للفيزوقراط :-** في رفع القيود عن حرية حركة العمل ورأس المال والتجارة فقد كانت دعوة (دي جزناري) (De Gournay) لاطلاق حرية العمل (دعمه يعمل – دعمه يمر) بمثابة التزام الاخلاقي والمفاهيمي لهذه المدرسة في تحيد دور الدولة كفعالية اقتصادية الى جاتب اطلاق (جون لوك) (J – Luke) دفاعه عن حتمية وسلامة القوانين الطبيعية في تماثلها مع قوانين العمل الاجتماعي ، كذلك تأكيد (ايمانويل كانت) لمفهوم استقلال الارداة الفردية للانسان (Autonomy) (12).

ان الاعتماد الفلسفي لهذه المدرسه يقوم على فكرة وجود نظام طبقي متكامل ومتماسك الاجزاء ويعمل ذاتيا وتلقائيا يجب على الفرد والمجتمع العمل بموجبة ، لذا فان الدولة يجب ان لا تضع من القوانين ما لا يتفق مع القوانين الطبيعيه وقد جاء تعبير (كيناي) " دع الطبيعة تعمل لوحدها " (Laissez Faire Ie Nature) دعوه واضحة للحرية وعدم التدخل بين النظام الطبيعي والقوانين الطبيعية ، لذلك كن اعتقاد الطبيعيين قائما حول تقليص وظائف الدولة وحصرها في نواحي محدودة والاصغاء الى صوت الطبيعه والعمل وفق ماتمليه ارادتها ، وعليه كانت فعالية الدولة حسب هذه المدرسه تنحصر بم يلي :-

أ- صيانة النظام الطبيعي والعمل وفقا لقوانينه والمحافظة على اركانه مثل الملكية الخاصة، والمنافسة الحره ، واشاعة العدل والامان .

ب- العمل على نشر الثقافه والتعليم للمساعدة على تكوين الرأي العام .

ج- القيام بالاشغال العامه ، وهي المهمات المتعلقة بتكوين رأس المال الاجتماعي الثابت .

وهنا لابد من التأكيد على ان هذه المدرسة لا تدعو الى الفوضويه مع دعوتها في تقليص فعالية الدوله بل انها كانت من اشد الداعين الى تعزيز سلطة الدوله القوية المطلقه، الى جانب دعوتها الى التمسك بالنظام والسلطه [13] .

3. **الدواعي الفكرية لمدرسة الاقتصاد الحر (Liberal Economics Sclool)** :- التي أستمدت دلالاتها الفلسفيه من وحي فلسفة التنوير(Enligthernen) التي ألتزمت بالدعوة لحقوق الفرد في تقرير معتقداته وقيمه الخاصه ، على أساس أيمانها ألمطلق بان الفرد هو الحقيقة المركزيه في الكون وهو سابق في وجوده على وجود الجماعه ، لذلك كانت هذه المدرسه تضع ثقتها في قدرة الافراد على تميز مصالحهم والسعي اليها، وان الدوله لا تتعدى في حدود وظائفها غير ذلك الفعل الثانوي في اطوار من الرقابه والحمايه، حتى اصبح جميع فلاسفه هذه المدرسه يضعون الفردانيه محط تقديس ارست معها فكرة الوقوف ضد الدوله وكل كيان اجتماعي يحول دون حرية الافراد ، وعند حدود هذه الفكرة كان يجري احترام حق الافراد في الملكيه الخاصه ، كما تم قبول راسخ اليقين بتقيد ملكية الدولة لوسائل الانتاج [14] .

أن المدرسه الاقتصاديه الحره هيأت اداة فكرية مناسبه لتوصيف وظائف الدولة البرجوازيه في الفعالية الاقتصادية ، فقد عبر ادم سمث عن ثقة مطلقة بقدرة مماثلة النظام الطبيعي للنظام الاجتماعي لتقسيم العمل ، فهذا النظام القائم على حرية العمل الأقتصادي التنافسي قادرا من خلال عمل اليات القوى المكونة له ومنها الية السوق التنفسية ان يقرر ذلك المستوى الطيب من غائية المجتمع في تحقيق اسباب سعادته ، والدولة هي ليست الا مقاربه اجتماعيه حياديه تقتصر حدود وظائفها على حراسة سير النظام الفردي ، وقد حدد روبين موري (Robin Murray) وظائف الدوله حسب المشاغل الفكرية لمدرسة الاقتصاد الحر بـ [15] :-

أ- ظمان استقرار حقوق الملكيه الخاصه كحق اساسي لبناء ثروة المجتمع وربطها بأطلاق الحريه الاقتصاديه لانها جوهر عمل النظام الطبيعي .

ب- توفير خدمات البنيه التحتيه اللازمه للعمل والانتاجيه .

ج- تقليل الاثار القاسيه الوقعه على الطبقات غير الرأسمالية .

د- ادارة العلاقات الخارجيه للمجتمع بما فيها علاقات العدوان على المجتمعات في الخارج .

وعلى أساس هذه الوظائف الخمسه الرئيسه للدوله ، يمكن توصيف طبيعة الدوله الرأسمالية على انها بنيه فوقيه وطبقيه اكثر من كونها بنيه اجتماعيه تتمتع بالاستقلال الوظيفي ، كذلك تظهر هذه الوظائف ان طابع الفعالية الاقتصادية في وظائف الدولة ارأسمالية قد ساهم بشكل فاعل على تثبيت نمط الانتاج الرأسمالي واستمر العمل به في البلدان الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر [16] .

لقد استطاعت ايدلوجيا الدولة الرأسمالية تأمين حاجة نمو الرأسمالية والتطور الرأسمالي لوجود الدولة الطبقية الحارسة وتفوق الفعالية الاقتصادية الفردية ازاء الفعالية الاقتصادية للدولة ، لكن هذا الاعتماد الفكري حول الدوله لم يلغي معه فكرة ان تكون هناك من الدواعي الكافيه لوجودها كوظيفه ترتبط بتوجيه رأس المال الخاص لتحقيق النمو الرأسمالي من خلال التمايز الوظيفي للطبقات .

ان الفكر الاقتصادي اليبرالي يقدم لاطروحة الدولة المحايده اوالحاضنة موقفا يستند الى ذلك النوع من التحليل الفيزياوي لفكرة امكان تحقيق التوازن التلقائي خارج وظائف الدولة ، وهي المهمة التي عرض لها التحليل الماكروا اقتصادي في مدرسة الاقتصاد المرسل والقائمة على مبررات كفاية الية السوق التنافسية بدلا من الدوله في تحقيق شروط التطور الاقتصادي ، وكان هذا المستوى من التحليل كافيا لتبرير حصر دور الدوله في ممارسة السياسات الاقتصادية الماكروية (Econmic Policy Macro) لتحقيق فكرة التوازن التلقائي والتوظيف الكامل [17] .

رغم ما تعرضت له ايدلوجيا الدوله الرأسماليه المحايده من الهجوم تحت ضغوط الازمات الاقتصادية الدورية بين الحل الماركسي الرديكالي وتطرف الحل الاشتراكي ومؤامة الحل الكنزي وعودة المدرسه النقوديه الى روح الفكر الكلاسيكي ، كانت الدوله محل نزاعات فكريه تبريريه عديده الا ان جوهر الدوله الرأسمالية المحايده ظل يلقى قبولا في المجتمعات المتقدمة صناعيا ، وهو أوفر حظ على ارض الواقع مع قبول دواعي تكيفها المستمر للتقلبات الاقتصادية التي تعرضت لها الرأسماليه في مسار تطورها ، استخدمت معها الدوله الرأسماليه بين وظائف الحياد والحضانه والشمول أحيانا وذلك حسب ماتمليه المعطيات التأريخيه لتوزيع وظائف الطبقات والدوله ، ولكن الدوله الرأسماليه بالنهايه

بقيت قوة اجتماعيه طبقيه منذ ظهور نمط الانتاج الرأسمالي ، وكانت الشرط الحاسم في تفوقه من خلال ادوارها وفعاليتها الاقتصاديه التي مارستها في تصفية علاقات الانتاج ما قبل الرأسماليه او وظائف العدوان في الخارج التي أتاحت امام رأس المال الخاص من فرص التدويل والاحتكار بعد ان حقق هذا العدوان من تأمين متطلبات التراكم البدائي في المراحل التاريخيه الطفوليه لظهور وتطور الرأسماليه .

مما تم عرضه يتضح ان االدوله على اختلاف الرؤى الفكريه المتباينه حولها ، تبقى هي وحدة اجتماعية وظيفيه هامه في تطور المجتمعات الانسانيه وهي حسب (أميل كايم) تمثل اكبر واهم الوظائف الاجتماعيه التي تحتاجها المجتمعات البشريه عند تطورها ، حيث تدخل الدوله بفعاياتها الاقتصادية او سياساتها في المجال الاقتصادي حسب طبيعة ومقتضيات المرحلة التاريخية لتطور هذه المجتمعات .

كذلك نؤكد ان الدوله وتطور وظائفها يرتبط بشكل متوافق مع شكل نمط الانتاج والنسق الايدلوجي المرافق له ، فبمجرد ان توجد الدولة تسعى المجموعات الطبقية ضمن النمط الانتاج السائد الى محاولة فرض استيلائها على الدولة وتنميطها لصالحها [18] .

ب- أسباب تطور الممارسة الاقتصادية للدولة :

مهما كانت أبعاد ومضامين اختلاف الرؤى الفكريه حول دور الدوله ، الا ان الحياة ألبشرية تؤكد اهمية الممارسة الاقتصادية للدولة في مختلف التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية ، فالدولة الليبراليه تحولت بادوارها من الدوله الحارسه الى دولة خدمات الى دولة رفاهيه . والدوله الشمولية تحولت ادوارها من التقليديه الى التنميه الى الرفاهيه.

واسباب الدور المتزايد للدولة في مختلف التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية يمكن ادراكها فيما يلي :-

1. تبدو الدوله مثلما هي طبيعة الكائنات الحيه في حركة تحول ونمو دائميين ، وعلى الوجه من سبيل ألمقارنه يبدو ان تطور مهام الدولة وانتشارها يظهر لحاله حتميه من حالات نمو المجتمعات البشرية وتطورها .
2. 2- ينشأ التوسع في وظائف الدولة نتيجة لصعود الايدلوجيات الثوريه حيث تتصاعد الدعوة الى ممارسة الدور الشمولي في الحياة الاقتصاديه والاجتماعيه ، ومن ابرز الامثله على هذه الايدلوجيات هي الايدلوجيه الماركسيه الثوريه التي انتشرت مع قيام الثور البلشفيه الروسية .
3. نفي الاعتبارات الايدلوجيه الليبراليه حياد الدوله في الظروف القسرية عندما تتعرض هذه الايدلوجيه لمأزق اقتصادي او اجتماعي يصل لحدود الازمه التي تهدد نمط الانتاج الرأسمالي بالكامل الذي ترعاه الدولة الليبراليه ، مما يضطرها الى تكيف فعالياتها الاقتصادية بتعديل جدول اعمالها بقصد التكيف لأزماتها الاقتصادية الدورية .
4. تأخذ الدوله ادوارها أكبر في الحياة الاقتصاديه وتوسيع قطاعها على اثر تعرضها للحروب والازمات السياسية الدوليه .
5. نتيجة لنمو الآثار الاقتصاديه والاجتماعية التي تترتب على ظاهرة ألاحتكار (Monpoly) وتمركز رأس المال وتغير تركيبه العضوي ، تأخذ الدوله بتوسيع ادوارها

الاقتصادية بقصد حماية افراد المستهلكين والمنتجين الصغار امام نفوذ قوى أحتكار السوق[19] .

6. تفرض متطلبات وأغراض الاستثمار في ألعلم والتكنلوجيا وتأمين الاستثمار في تلك القطاعات التي لايتوفر لرأس المال الخاص امكانيات تمويلها او تلك النشاطات التي تقتضي اهداف اجتماعيه ان تقوم الدوله بالنيابة عن المجتمع بأدارتها .

ان الدولة ومهما اختلفت مراحل تطور التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية هي بالنهاية صيرورة تاريخية للعلاقة بين الاقتصاد كعلاقات مادية والمجتمع ، وهي بالتالي بنية فوقية تعكس النسق السياسي والايدلوجي الذي يقوم عليه اي تنظيم اقتصادي – اجتماعي ، لذلك فان تطور الفعالية الاقتصادية للدولة تتأثر في حدودها بالبناء الاجتماعي والاسس الاجتماعية التي تقوم عليها وظيفة الدولة ووفقا لها يتحدد مدى وارغراض الفعالية الاقتصادية للدولة ، كما يتفق معظم الباحثين في تنظيم الدولة على ان تطور فعالياتها الاقتصادية يستند الى اساس تشكل وطبيعة الدولة بحد مكونات البنية الطبقية ، فهي في البلدان الرأسماليه تنتمي الى الطبقة الرأسمالية وفي معظم التشكلات الرأسمالية الطرفية فهي تمثل بالغالب مصالح الطبقة الوسطى[20] .

المبحث الثاني

الممارسة الاقتصادية للدولة ونمط الانتاج في البلدان النامية

تعتبر الممارسة الاقتصادية للدولة في العالم الثالث اهم تلك الادوار التي يمكن ان تمارس مهام الانتقال في لدانه وان الممارسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة هنا تتبادل الاثر في نمط الانتاج القائم ، حيث يمثل نمط الانتاج السائد احد اهم محددات وظيفة الدولة ، كما ان الدولة عبر ممارسة حدود ادوارها لها ان تأثير في تعديل انماط الانتاج الا ان علاقة الدولة بنمط الانتاج في العالم الثالث تخضع للنسق الاقتصادي السائد من حيث تأثير روابطه الخارجية وجذوره الداخلية وذلك لان الدولة في البلدان النامية هي بحق بنية اجتماعية تعكس الحافة المزدوجة (Double Edge) للنسق الاقتصادي .

فهي تعمل في نطاق جذب نمط انتاج رأسمالي على المستوى العالمي وخليط من انماط الانتاج المتعددة وغير المتجانسة على المستوى المحلي منها اقرب الى الرأسمالية ومنها يرجع الى اشكال ما قبل الرأسمالية (الأسيوسة والأقطاعية) وأن كانت جميع هذه الأشكال تتمفصل مع نعط الأنتاج الرأسمالي العالمي [37] .

اننا نلمس ان الدولة هي بنية اجتماعية لها ممارسة اقتصادية خاصة يمكن ان نسميها بالأنتقالية في جميع دول العالم الثالث ومن خلال قدرة الدولة على أستخدام مالديها من موارد اقتصادية الى جانب قدرتها في الجانب السياسي والأجتماعي يمكن ان تصبح فعالية مهمة في انجاز شروط التطور الاقتصادي وتحديد نمط الأنتاج المناسب لانجازه .

ان الخواص الهيكلية وتجاور انماط الأنتاج السائدة وفي ظل حقائق تخلف ألنسق السياسي والأجتماعي في البلدان النامية بالأضافة الى التأثير الذي تمارسه العلاقات غير

المتكافئة لهذه البلدان مع نسق من علاقات الأنتاج الرأسماية الدولية يظهر امام الدولة دورا بالغ التعقيد يرتبط معه في النهاية وحسب فعاليته تحقيق شروط تطور الأقتصادات المتخلفة ولشديد الصلة التي تربط الدولة بنسق اقتصادي متخلف في الداخل ومعتمد على الخارج ، فرضت كل هذه الدواعي ان تلتزم الدولة بطابع تنموي اقتصادي في ممارستها الأقتصادية قبل ان تكون دواعي هذا النمط الذي مارستة في الحياة الاقتصادية او الأجتماعية تقف وراءه مبررات قبول ايدلوجي شمولي ، بل كانت الدولة تحاول من خلاله ان تؤكد طابعها الأنتقالي التنموي ، لانها اولاً تحاول من خلال دورها الاقتصادي الشمولي في المجتمع ان تؤكد طابعها المركزي في انجاز متطلبات التنمية (38) ، ثم ان الدولة في العالم الثالث ورثت بعد استقلالها مهام انجاز ادارة المجتمع كقوة وسلطة مركزية وسط بنية اجتماعية اقتصادية متخلفة في انماطها الانتاجية وانساقها الاجتماعية – السياسية . كما ان التزام الدولة في العالم الثالث بفعل اقتصادي تنموي وشمولي ارتبط بعامل ضعف الرأسمالية المحلية وقدرتها على انجاز الفعاليات الاقتصادية وتحقق شروط التطور الرسمالي على غرار التجربة الاوربية .

لقد كانت الممارسة الاقتصادية للدولة في معظم البلدان النامية وهي تحمل طابعا انتقاليا تحاول الايفاء بمهام ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، عبر نط من انتاج رأسمالية الـــدولة الى جانب تنظيم حدود النشاط الرأسمالي الخاص ورأس المال الاجنبي (39) . والدولة عبر فعاليتها الاقتصدية والاجتماعية كات تعبر ع وجود نمط انتاجي انتقالي يعمل على تحقيق الاغراض التاية :-

1. تعديل موقع وحدود فعاليات رأس المال الاجنبي كاسلوب تعمل عبره الدولة في تعديل هيكل علاقتها الاقتصادية الدولية خاصة مع رأس المال الاحتكاري الدولي ،

وتوفر عبر ذلك ايضاً امكانات استمرار علاقاتها الريعية الخارجية . اضافة الى استحواذها على الفائض الاقتصادي .

2. تعديل الهيكل الاقتصادي وعلاقات تناسب مساهمات قطاعاتها الاقتصادية بصالح القطاع الصناعي بفرض ان عملية التصنيع تؤمن معدلات عالية للنمو والتأثير في تعديل الهيكل الانتاجي ، وهيكل العمالة .

3. عزل بنية التخلف في علاقات الانتاج الزراعي وتنميطها على اساس نشر عقات الانتاج الرأسمالية فيه (40) .

4. محاولة فك تبعية اقتصادياتها في النضام الاقتصادي الدولي حيث هيمنة علاقات الانتاج الرأسمالية الاحتمارية عليه ، كأحد اهم شروط انجاز استقلال هذه البلدان من جهة وتأمين شروط أفضل لتحقيق التراكم من مبادلاتها التجارية الدولية وتأمين علاقا تبادل علمي وتكنلوجي مناسبة وميسورة في تدفقها ، اضافة لتأمين مصادر التمويل الخارجي لسد فجوتها الادخارية وضمان تدفق المعونة الخارجية .

ان حدود انجاز اي من مهام نمط دولة التنمية الانتقالية التي تم ذكرها انفاً ليست بذات صلة محددة باي نوع من انماط او شكل النسق الايدلوجي للدولة في العالم الثالث ، فان هذه المشاغل هي من طبيعة خارجة عن اي نسق ايدلوجي محدد ، تلتزم جميع انماط الدول بمحاولة انجازها ، الا اننا وفي مجال بحثنا لعلاقة الدولة في نمط الأنتاج نحاول بحث فاعلية ونتائج الممارسة الاقتصادية والاجتماعة التي تمارسها الدولة في ضوء محدداتها البنائية وخصائصها في افراز نمط انتاجي محدد (41) .

والسؤال الذي نستطرد الأجابة عنه هو هل ان الدولة أستطاعت ان تنجز شروط دعم نمط الانتاج الرأسمالي ؟ .... لقد كانت ومازالت الدولة في العالم الثالث فاعلا حاضرا في عملية التحول الأقتصادي والاجتماعي ، وتتفوق فعالياتها الأقتصادية على سائر فعالياتها الاخرى وهي فعاليات تتصل بسن التشريعات الأقتصادية وتنظيم عملية الأنتاج وضمان استمرار حقوق الملكية وضبط عمليات التوزيع والأستهلاك الى جانب فعالياتها السياسية والاجتماعية ، لان الدولة كانت امام مهام افراز اثارها في تعديل معالم التشكيلة االاقتصادية - الأجتماعية ودعم افراز نمط انتاجي محدد [42] ، وفي سبيل ادراكنا لطبيعة دور الوظيفة الاقتصادية للدولة في انجاز هذه المهام تملي علينا طبيعة البحث تحليل معالم وخصائص التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية التي تعمل ضمنها الدولة ، على ان مثل هذا التحليل يملي بتناول خصائص هذه التشكيلة بانساقها الثلاثة الاقتصادية ، السياسية ، والايدلوجية ، كما يفترض هذا الوع من التحليل وقوفنا على على تحليل نمط الانتاج كمفهوم يصعب فصله عن مجال البحث في طبيعة التشكيلات الاجتماعية ، فطبيعة العلاقة بين انماط الانتاج والانساق السياسية والايدلوجية قائمة على وحدة جدلية من العلاقات التي يصعب تمايزها او فك ارتباطها ، فنمط الانتاج وحسب تعبير (بولانتزاس) هو مفهوم مجرد وشكلي والعلاقة التي تصله بالتشكيلة الاجتماعية تتجسد وتعيد نفسها داخل خصائص هذه التشكيلة باستمرار [43] .

خصائص التشكيلة الاجتماعية – الاقتصادية في العالم الثالث

ان خصائص التشكيلة الاجتماعية تخضع جبراً الى تفاعل الخصائص الأساسية للأنساق التي تتكون منها والتي نحاول توصيفها على النحو التالي :

أ- خصائص النسق الاقتصادي ونمط الانتاج :-

يعبر مفهوم النسق االأقتصادي عن طبيعة العلاقة الاجتماعية الخاصة بعملية الأنتاج ومدى تطور قوى الانتاج حيث يتمفصل نمط الانتاج السائد داخل التشكيلة الاجتماعية ويخضع شطل النسق الاقتصادي الى طبيعة علاقة الملكية السائدة وحقوقها الاجتماعية والى شكل علاقات الانتاج القائمة ، فعندما تكون العلاقة بين ملكية وسائل الانتاج والمنتج المباشر علاقات اجرية او ريعية يمكن ان نميز وجود نمط انتاج رأسمالي ، وان اي شكل من عدم الفصل بين الملكـية والمنتج المباشر يمكن ان نميز وجود نمط أنتاج ما قبل الرأسمالي (44) .

وعلى اساس ادراك مفهوم النمط الانتاجي يمكن ان نحدد معالم الانماط الانتاجية السائدة في النسق الاقتصادي لبلدان العالم الثالث حيث ينتشر في اطار هذا النسق عدد من انماط الانتاج غير المستقرة (45) . والتي لم يتمتع اي منها بتفوقه اواضح حيث يوجد حالة من تجاوز الانماط الانتاجية التالية :-

أ- نمط الانتاج الاقطاعي :- وهو من انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ، والدول النامية في اغلبها وبفعل حركات الاصلاح السياسية والاجتماعية التي شهدتها م مراحل الاستقلال انجزت اشواطا كبيرة في تصفية مثل هذا النمط الذي ارتبطت معه خصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي حت اصبحت تصفيته تحتل اولوية السياسات التنموية لجميع انماط الدولة في هذه البلدان وان تصفية هذا النمط لم يجري بذات الطريقة التي انجزت بها التجربة الاوربية لاليات الانتقال الى نمط الانتاج الرأسمالي حيث تم الانتقا وفقاً لشروط موضوعية قادت الرأسمالية الناشئة الى تطوير علاقات انتاج اكثر تطوراً وتحت تأثير مقابل لنتائج الثورة الصناعية ،

تراجعت علاقات الانتاج الأقطاعيه حتى تحولت بالتدريج الى علاقات الانتاج الرأسمالية وجاء مثل هذا الانتقال بالاتفاق مع تغير النسق الاقتصادي الذي شهدته الدولة الاوربية مع نمو الرأسمالية فيها [46] .

ب-نمط الانتاج الريعي :- وهذا النمط ينتشر في معظم ابلدان النامية لطونها تعتمد على انتاج المواد الالية ولذلك فان الاقتاديات الريعية (نفط ، مواد خام معدنية اخرى) او شبه ريعية (سياحة ، تحويلات العاملين) تسلك السلوك الاقتصادي نفسه في التصرف بالموارد الاقتصادي ، وهو من ابرز الانماط الانتاجيه السائد في البلدان الناميه حيث تنشأ علاقاته مه هيمنة شرائح طبقيه عديده ومنها الدوله على الموارد الاوليه او العقاريه ، مع وجود هذا النمط تهيمن على النسق الاقتصادي علاقات التوزيع على علاقات الانتاج .

ج- نمط الانتاج الرأسمالي :- والمعروف على اساس تطور علاقات الانتاج بالفصل بين الملكيه لوسائل الانتاج وقوة العمل وقيامها على اساس من العلاقات الاجريه واستقضاء الربح الية للتراكم واستخلاص افائض الاقتصادي وهو نمط بتعبير بول سويزي (نمط الامتصاص الفائض والتراكم من خلال علاقات اقتصادية غير متكافئة) [47] حيث تتحول مع هذا المط كل اشكال قيم الاستعمال الى قيم تبادل (Value Exchange) على الرغم ان جميع التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية في البلدان النامية شهدت ظهور هذا النمط تحت تأثير انخراطها بالسوق الرأسمالية الدولية ، الا انه لم يؤكد تفوقه كنمط انتاجي مسيطر تتمفصل حوله بقية الانماط الانتاجية الاخرى او يعمل على الغائها ، كما انه لم يكتسب بعد جميع خصائص وشروط عمله داخل التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية النامية ولم يكتسب هذا

النمط بعد خصائصه التقدمية على مستوى التراكم الاقتصادية اضافة الى انه لم يتمتع بعلاقات متكافئة مع الرأسمالية الدولية اذا ما قلنا تبعيته لها ، ولهذا لم يحمل مثل هذا النمط بعد شروط التطور الاقتصادي في البلدان النامية .

ج- نمط انتاج رأسمالية الدولة يجمع الكثير من الباحثين على ان نمط رأسمالية الدولة اضحى نمطاً في دول العالم الثالث نتيجة للفترة الزمنية التي سيطر فيها هذا النمط ، ورغم ذلك الا ان رؤيتنا لهذا النمط تتجسد في عدم اختلافه عن نمط الانتاج الرأسمالي من حيث علاقات تخصص الموارد او التوزيع ، حيث يمثل هذا النمط من بين اهم الانماط الانتاجية في البلدان النامية ، فالدولة كبنية سلطة مارست بالنيابة ادوار القطاع الخاص ، واهذت على اساس سلطتها الاقتصادية وملكيتها لقطاع الانتاج العام ممارسة فعالياتها الاقتصادية بقصد حصر توجيه الفائض الاقتصادي وعلى اساس من علاقات انتاج رأسمالية حاولت الدولة ان تمارس ادواراً انتقاليةفي تأسيس ودعم رأس المال الخاص . الا ان علاقات الانتاج الرأسمالية التي مارستها رأسمالية الدولة لم تحتفظ بطابع جوهري لاساس وقواعد واليات هذه العلاقة انها مارست علاقات ريعية وسلطة الاكراه الاقتصادية في ادارة الاقتصاد المحلي ، كما انها اصبحت بالتدريج تفقد هويتها او ادوارها في تنميط علاقات الانتاج ، حتى اغرقت رأسمالية الدولة في معظم الدول النامية نفسها في مشكلات كبيرة على مستوى تشويه هيكل اقتصادياتها بلغت حدود أزمة تنموية خطيرة .

نخلص اذن الى حقيقة ان التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية في العالم الثالث تخضع الى اكثر من نمط انتاجي دون ان يتم افاز اي من هذه الانماط بشطل خالص[48] .

ب- خصائص النسق السياسي والايدلوجي :-

يقوم النسق الساسي في البلدان النامية على القوة المؤسسية للدولة والتي عرضنا لخصائصة في موضوع سابق وقلنا انه نسق يتسم بعدم الاستقرار ويخضع لعوامل الصراع في البنية الطبقية والاجتماعية السائدة في هذه البلدان .

اما النسق الايدلوجي الذي يمثل طبيعة الافكار التي تعبر عن حل عقلي للتناقضات التي لا يمكن حلها في الواقع ، ودائماً مايتوجه هذا الحل لصالح الطبقة المسيطرة ، وهنا تساهم الانساق الايدلوجية في معظم التشكيلات الاجتماعية تمثل شكلاً من اشكال الشرعية الثقافية للسيطرة السياسية وشكلاً من اشكال تشويه المعرفة بالواقع ، وحسب تعريف ماكس فيبر فان الديانة البروتستاتية كانت بمثابة الايدلوجية التي استطاعت ات تحقق في اوربا الشرعية الثقافية لظهور نمط الانتاج الرأسمالي وفي متابعة افكار كل من (دوركايم ، باريتو ، ماركس) نستيطع ان نلمس علاقة الايدلوجية كوظيفة في تشكيل الانساق الياسية والاقتصادية . ولان الدولة هي بطبيعتها بنية فوقية طبقية تخضع لتأثير علاقاتها بالطبقة المسيطرة فهي بالتالي تصبح اداة مهمة في نشر ايدلوجية هذه الطبقة وتسخر لهذه المهمة جميع امكاناتها كي تتمكن من تحقيق قبول عام لها ، حتى تكتسب هذه الأيدلوجية طابعاً جماعياً (Total Ideology) ، وتصوير نفسها كايدلوجية قومية تعبر عن ثقافات جميع فئات المجتمع وخصائصه وحاجاته ، وهنا وحسب تعبير (انطونيو جرامشي) يمثل النسق ايدلوجي عن عامل للتمسك والالتحام بين الانساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة [49] .

في البلدان النامية من الصعوبة تسكين البناء الفوقي في أطار محدود من الأنساق الأيدلوجية والسياسية ، وذلك لان اغلب هذه البلدان تتسم وكما اوضحنا سابقاً بوجود

انماط انتاجية مختلفة لذلك فمن الصعوبة ان نوصف خصائص النسق الأيدلوجي في هذه البلدان في اطار وحي خصائص الأنساق الايدلوجية المرافقة لنمط الأنتاج الرأسمالي بل كل ما يمكن ملاحظته هو وجود صفات نوعية خاصة في النسق السياسي والايدلوجي في البلدن النامية تعكس ذلك التظافر والتعقيد والتأثير المتبادل بين عدد من انماط الانتاج ، لهذا يخضع النسق الايدلوجي لمجال تأثير جميع الانماط الانتاجية القائمة وعلى اساس من تأثير بنيتها الطبقية والاجتماعية . وهذا ما يفسر تجاور الايدلوجية الغيبية والتقليدية الى جانب النزوع الايدلوجية التحديث والفكر العلمي ، وهي في الاغلب انساق ايدلوجية لا طبقية وربما تتحول الى ايدلوجية جماعية ، حيث نلاحظ ان العديد من الطبقات داخل نمط انتاجي غير تقليدي تحاول ان تستوعب ايدلوجية علمانية ومحدثة ، بينما تحاول الطبقات في نمط الأنتاج التقليدي ان تتمسك بالأيدلوجية التقليدية السلفية او محاولة عصرنة الأيدلوجية التقليدية ، حتى اخذ شكل الصراع بين الأتجاهين على المستوى الأيدلوجي شكل الصراع الفكري والعقائدي الاطبقي اللاطبقي .

كما اوضحنا في السابق ان الدولة تحمل خصائص الاستقلال النسبي فقد استخدمت الايدلوجيا كوسيلة ضرورية لخلق التكامل الاجتماعي كما استخدمتها لتحافظ على سيطرتها اسياسية وتعيد انتاج هذه السيطره من خلال القهر والقسر او العنف عندما لاتوفر الايدلوجيا لها هذه السيطره ، دون أن تتمكن من بناء نسق سياسي وايدلوجي يمثل الشروط لوجود نمط انتاج معين [(50)] .

كما ان ايدلوجيا التنمية التي اعتمدتها الدولة في البلدان النامية لم تكن تعبيرا حقيقيا عن وجود نسق ايدلوجي داخل هذه البلدان يدعم ايدلوجية الدولة للتنمية ، بقدر ما عبرت هذه الايدلوجية عن ايدلوجيا القادة السياسيين ، فلم يهتم هؤلاء بنشر او تعيم

النسق الايدلوجي الذي يعبر عن حاجات موضوعية او طبقية ، بل كان الاهتمام يجري بنشر ايدلوجيا الدولة وكانت المهمة هي نشرها لدى الجمهور حتى وان كانت خارج اهتمامه ، حتى تحولت الايدلوجيا من وظيفة فوقية للتكامل او التوازن الى شطل من اشكال الديانة السياسية .

ومما تجدر الاشارة له هو ان الدمج بين الايدلوجيا والتنمية في البلدان النامية استخدام كوسيلة تبرير استمرار هيمنة الطبقة الوسطى في ادارة الفعاية السياسية والاقتصادية ، على عكس الدواعي الايدلوجية التي دافعت عنها الطبقات البرجوازية التي حملت معا مهمات تعديل البنية الطبقية لصالح نمو رأس المال والتقدم العلمي والتكنولوجي على طريق التطور الرأسمالي وخارج جدلية الصراع الطبقي التي وصف لها ماركس على انها وحدة جدلية تشق عنها الانساق الايدلوجية .

نلاحظ ايضاً ان سمات النسق الايدلوجي في معظم البلدان النامية تظهر تجاور وخلط لمفاهيم عقائدية وفكرية عديدة فهناك تجاور بين مفاهيم الاشتراكية والقومية والنزعة الدينية في محاولة هذه المجتمعات من ابرز نسق ايدلوجي يقارب او يحظى بقبول جماعي ، وهذا ما حاول القادة السياسيون من خلاله أن يستوفوا عوامل شرعية سلطتهم ، ودعم بناء طبقة برجوازية وبيروقراطية تتسم بالطفيلية تتيح لها ايدلوجية التنمية الشاملة ودور حكومي مركزي كبير في انجازها دواعي الحصول على اكبر المكاسب المادية وهي في معظمها تتحقق خارج مساهمة هذه الطبقات في دائرة الأنتاج وتوليد الفائض[51] .

وفقاً لما تم عرضه من خصائص الدولة والانساق السياسية والايدلوجية والاقتصادية التي ترتبط بها وتمارس تأثيرها على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ، يمكننا الان ان نعالج دور الدولة في افراز النمط الانتاجي الذي يتفق مع الشروط الموضوعية للتطور

الاقتصادي في بلدانها ، وخاصة توافق العلاقة بين الدولة كبنية فوقية وظيفية وحاجة قوى الأنتاج المادية وألبشرية لتحقيق شروط النمو الأقتصادي وفقا لنمط أنتاجي مناسب ، ان الدولة كتعبير عن نسق اجتماعي وسياسي مهيمن عبر فعاليته الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية تكتسب دورا مهما في فرز نمط الأنتاج المناسب لشروط التطور الأقتصادي من خلال قدرة دعم اكثر الأنماط الأنتاجية على تحقيق التراكم وهنا فقط سوف يكتسب دور الدولة طابعه العلمي (52) . فالدولة ازاء مسؤولية تعديل خصائص التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية غير الملائمة لانطلاق لنمو ، فهي اولاً ازاء مسؤوليتها في تحضير وسائل النمو : تجهيز رأس المال الاجتماعي الثابت (Social Overhead) وتجهيز رأس المال الاقتصادي (Economic Overhead) والادارة لعامة (53) . فالدولة اذن امام انجاز مهام انتقالية في بلدان العالم الثالث ، وهي تحت تأثير النسق الاجتماعي والايدلوجي المسؤولة عن افراز نمط الانتاج المناسب والمعبر عن مصالح طبقة معينة .

ان الدولة في العالم الثالث في ولادتها الحديثة وكجزء من تطور علاقات الأنتاج الرأسمالية التلقائية لم تلتزم التعبير عن دعم هذه العلاقات وتأمين شروطها ، بل هي كانت تحت تأثير نسق ايدلوجي غير واضح المعالم ويمتاز بالازدواجية ، ومعظم حكومات الدولة النامية قبلت وتحت تأثير حاجاتها الى نسق ايدلوجي يوفر لها مارسة ادوار سلطوية فوق سلطة علاقات الانتاج المتاحة امامها ، ان تمارس ادواراً تدعم مركزيتها في الفعالية الاقتصادية وان لم تكن هي تملك شروط الممارسة الاقتصادية المركزية او الشمولية ، لقد وجدت الدولة في غالبية الدول النامية الكثير من المررات في دعم شمولية فعالياتها الاقصادية باتجاه منع من ظهور نمط الانتاج الرأسمالي ودعم تفوقه ، ولاسباب تتعلق

بخصائص التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية كانت الدولة ازاء بناء نمط من رأسمالية الدولة اقرب الى بناء نمط انتاج أسمالي [54] .

لقد كانت ازمة الانتقال بالنسبة للدولة هي انها لم تحسم وجهة الانتقال لانها لم تحمل طابعاً طبقياً خالثاً ولانها كانت تخضع لمصالح فئات طبقية واجتماعية عديدة ومتعارضة في مصالحها ، فلدولة في العالم الثالث لم تلعب الوظيفة التاريخية في التطور الرأسمالي في التشكيلات الاجتماعية السائدة ، وهو الدور الذي ينصرف الى ثلاث خيارات رئيسة هي :-

1. أحلال الدولة محل الرأسمالية التقليدية أو القطاع الخاص او السيطرة شبه الكامله على وسائل اعادة الانتاج في القطاع الرأسمالي .
2. تغذية الطبقات الرأسمالية الوليدة بشكل فعال او الذهاب الى خلق هذه الطبقات من العدم عبر قيام الدولة بمهام التراكم الرأسمالي لصالح فئات خصة من خلال تقديم القروض وعقود الانشاء والتوريد والخدمات الى جانب وجود المؤسسات المالية المساندة .
3. دعم الدولة للقطاع الخاص من خلال استدام وسائل الدعم التي توفر ادواتها المالية والنقدية ، وتفتح امامه اشكال وقنوات مختلفة لاستغلال المال العام [55] .

فالدولة هي المسؤولة عن افراز النمط الانتاجي المسيطر وربما تطون امام الدولة في العالم الثالث فرصة اكبر في تأكيد النمط الانتاجي وذلك بسبب تفوق الدولة كنسق سياسي مسيطر واول مهامها ربما يكون قدرتها على الطابع الطبقي في انساقها الأقتصادي.

وعلى عكس ذلك كانت الدولة الرأسمالية افرزت طابعا طبقيا رأسماليا في الدولة الرأيمالية وطابعا طبقيا عماليا او شعبيا في الدول الأشتراكية .

ان الدولة في العالم الثالث ميزت ازمتها في الأنتقال الى نمط الأنتاج الرأسمالي وتأسيس شروطه الموضوعية على اساس غياب شروط اعتمادها لعلاقات الانتاج الرأسمالية وللاسباب التالية :-

اولاً :- لم يكن في التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية نسق اقتصادي يحمل طابعا طبقيا مهيمنا على فعاليات هذا النسق ، فرأسمالية العالم الثالث لم تمتلك اسباب تفوقها من حيث المساحة التي تشغلها ولا من حيث امكاناتها على مركزة رأس المال (Centerlization Capital) وادارته فهي رأسمالية لم تملك المبادرة المبدعة الخلاقة ، ولايتعدى سعيها غير تلك الفعاليات الأقتصادية الطفيلية وسريعة دوران رأس المال او النشاطات العقارية .

ثانياً :- تواجه معظم اقتصاديات دول العالم الثالث بيئة علمية وتكنلوجية محدودة وغير كافية في ادارة المشروع الرأسمالي الذي يميل دائما الى تغير تركيب رأس ماله العضوي بشكل مستمر .

ثالثاً :- ان الاقتصاديات النامية واجهت ولاتزال بيئة رأسمالية دولية لايتوفر امام هذه الأقتصاديات اي امكانية حقيقية في اختراقها ، لم يتمكن رأس المال الخاص المحلي القدرة على تأمين شروط المنافسة فيها .

رابعاً :- تحت تأثر النسق الايدلوجي الذي حددنا معالمه سابقا والخاص بالدولة في العالم الثالث يفرض على الدولة دعم فعالياتها على الصعيد الاجتماعي وتأمين السياسات

الاقتصادية والاجتماعية التي تدعم خطابها في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات معيشة السكان ، خاصة وان الدولة وقعت تحت تأثير الفئات الوسطى في ادارتها وحملت طابعها الطبقي في مراحلها الاولى على الاقل .

خامساً :- رغبة الدولة في تعجيل عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية في بلدانها عن طريق قطاعها الأنتاجي / العام والتصرف يأدوات السياسات الأقتصادية .

هوامش الفصل الرابع :-

1. Nicos Poulantzan : Political Power and Social Classes , London , Verso , 1978 , P. 28 .

2. M.Weber , The Theory of Social and Economic Organization Trans and ed by . T . Parsons , The Free Press , N.Y. 1964 . P. 156 . 3 انجلس ، اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، دار التقدم ، موسكو ، ص 304.

انظر لنفس الغرض :

يوري .ف.كاتشانفكسي ، عبودية اقطاعية ام اسلوب انتاج اسوس ، ترجمة د. عارف دليله ، دار الطليعة ، بيروت 2011 ، ص 171 .

3. اريك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص 27 .

4. د.لبيب شقير .

5. د.لويس عوض ، الدولة والقانون والمجتمع ، مجلة النار ، العدد 34 ، تشرين اول 1987، ص 20 – 21 .

6. د.عبد الكريم كامل وعبد علي كاظم شديد ، التحول من القطاع العام الى الخاص ونمو الرأسمالية في بلدان العالم الثالث ، مجلة جامعة البصرة ، العدد 5 ، 1996 ، ص 6 .

7. د.خليل احمد خليل ، جدلية القرآن ، ط2 ، دار الطليعة بيروت 2000 ، ص 60.

8. د.لويس عوض ، مصدر سابق ، ص 22 .

9. د.عارف دليله واسماعيل سفر ، تاريخ الافكار الاقتصادية ، جامعة حلب ، دمشق 1977 ، ص 128 .

10. عبد الرسول سلمان ، معالم الفكر الاقتصادي ، ج1 ، بغداد 1974 ، ص 66.

11. د.عبد الكريم كامل وعبد علي كاظم شريد ، مصدر سابق ، ص 6 .

12. عب الرسول سلمان ، مصدر سابق ، ص 109 .

13. يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف ، ط4 ، القاهرة ، 1966 ، ص 44 .

14. Murray . Multinational Companies and National State , Two Essay , Nottinham , 1975 , PP. 361 – 366 .

انظر لنفس الغرض :

15. ادمون ولسون ، تاريخ الفكر الاشتراكي المعاصر من فيكو الى لينين ، ترجمة يوسف شاهين ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1997 ، ص 74 .

16. يوسف كرم ، مصدر سابق ، ص 48 .

17. د.عبد الكريم كامل وعبد علي كاظم شديد ، مصدر سابق ، ص 7 .

18. بيل.هـ.فيرجسون ، من دول ما قبل التاريخ ال الدولة الحديثة ، مجلة المنار ، العدد 34 ، تشرين اول 1987 ، ص 61 – 62 .

19. عبد الكريم عساف ، ادار المشروعات العامة ، دراسة تحليلية ، دار مجدلاوي ، عمان 1987 ، ص 59 – 63 .

20. د.احمد زايد ، الدولة ونمط التنمية في العالم الثلث ، المستقبل العربي ، السنة الثامنة عشر ، العدد 13 ، 1990 ، ص 92 .

21. س.تولبانوف ، الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ، ترجمة مطانيوس حبيب ، دار التقدم العربي ، دمشق 1974 ، ص 208 .

22. اساد تشايا ايرانيام ، الكنزية الحديثة ، مصدر سابق ، ص 51 .

23. نفس المصدر السابق ، ص 52 .

24. فيرجسون ، من دولة ما قبل التاريخ الى الدولة الحديثة ، مصدر سابق ، ص 12.

انظر كذلك :-

Thomas Kuhn : The Structure of Scientific Revolution Expand Chicago , University of Chicago , 1970 , PP . 123 – 136 .

25. اندرو وبستر ، مدخل لساسيولوجيا التنمية ، مصدر سابق ، ص 139 .

26. فالكومسكي ، وجهة نظر ماركيسية ، مصدر سابق ، ص 139 .

27. Paul .A. Boran , The Political Economy of Growth , Monthly Review Press . N.Y. 1962 , P. 227 .

28. فالكومسكي ، مصدر سابق ، ص 224 .

29. د.احمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، رؤية سيوسيلوجية ، ار الثقافة القاهرة ، 1985 ، ص 86 .

30. انظر كذلك :-

Hamza Alawi , The State in Post Colonial Societies : Pakistan and State in Third World , Macmillan , London , 1979 , P. 40 .

31. نفس المصدر السابق ، ص 16 .

32. د.نادية رمسيس ، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية ، المستقبل العربي العدد 91 ، 1986 ، ص 44 – 45 .

33. د.احمد زايد ، الدولة في العالم الثالث ، مصدر سابق ، ص 191 .

34. Guillem , O.Dennell , Reflections on The Pattems of Changes in The Bureavcratic – Authoritarian State , Latin American Research . Review , Vol. 13 1978 , P. 6 .

35. انظر :-

اندرية جندر فرانك ، تطور التخلف ، لدراسة المنشورة في كتب الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة ، دراسات لمجموعة من الاقتصاديين ، ترجمة عصام الخفاجي ، دار ابن خلدون ، ص 99 .

36. د.محمد الجوهري ، مصدر سابق ، ص 211 .

37. د.احمد زايد ، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث ، مصدر سابق ، ص 92 .

38. د.عبد الكريم كامل وعبد علي كاظم شديد ، النحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ، مصدر سابق ، ص 10 .

39. يوري ، تولبانوف ، مصدر سابق ، ص 277 .

40. جوان روبنسون ، مصدر سابق ، ص 223 .

41. د.احمد زايد ، نفس المصدر السابق ، ص 100 .

42. نفس المصدر اعلاه ، ص 101 .

43. عصام الخفاجي ، مصدر سابق ، ص 96 .

44. د.نادية رمسيس ، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية ، مصدر سابق ، ص 44 – 45 .

45. انظر :- د.سمير امين ، التطور اللامتكافيء ، ص 1 – 10 .

46. 46موريس دوب ، تطور الرأسمالية ، ترجمة رؤوف عباس ، دار النشر الجامعي ، بدون سنة نشر ، ص 54 .

47. نفس المصدر السابق .

48. د.نادية رمسيس ، مدخل التشكيلات الأجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية ، مصدر سابق ، ص 52 .

49. جاك تكسية ، غرامشي ، ترجمة ميخائيل ابراهيم مخول ، مطبعة خالد حسن الطرابيش ، دمشق ، 1972 .

50. د.نادية رمسيس ، مصدر سابق ، ص 59 .

51. د.محمد الجوهري ، علم الأجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف القاهرة ، 1982 ، ص 56 .

لمزيد من التفاصيل انظر مؤلف :-

بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري واخرون ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون سنة نشر .

52. Alfread stepan : the state and society princetion : precention university press , 1978 .

53. عصام الخفاجي ، مصدر سابق ، ص 125 .

54. راجع :-

Historical Prespective , Belknap press of Harvard university Alexdendre Greschenkron : Econonmic Backwardness in press , Cambridge , Mussachuselts , 1962 , PP. 12 – 37 .

55. د.نادية رمسيس ، مدخل التشكيلات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص 55 .

56. د.جورج قرم ، التنمية المفقودة ، دار الطليعة ، بيروت بدون سنة نشر ،ص 11.

57. عصام الخفاجي ، مصدر سابق ، ص 76 .

58. رودلف هاينش واخرون ، الدولة والتطور في العالم الثالث ، ترجمة ميشيل كيلو ، منشوراة وزارة الثقافة السورية ، دمشق ، ص 29 .

59. د.عارف دليلة ، مصدر سابق ، ص 134 .

60. نفس المصدر السابق ، ص 136 .

61. د.احمد زايد ، الدولة ونمط التنمية فى العالم الثالث .

62. د.عارف دليلة ، المصدر السابق ، ص 130 .

63. د.احمد زايد ، الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث .

64. د.محمد محمود ألامام ، محددات الاداء الاقتصادي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربى ، المستقبل العربي ، العدد 137 ، تموز ، 1990 ، ص 130.

65. عباس نصراوي ، نشوء القطاع العام وتطوره في الوطن العربي ، العدد 137 ، تموز ، ص 87 .

66. تولبانوف ، مصدر سابق ، ص 154 .

67. د.ب.شميلوف ، التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث ، ترجمة مطانيوس حبيب وشوكت يوسف ، دار التقدم العربي ، دمشق ، 1974 ، ص 149 .

68. اندو وبستر ، مصدر سابق ، ص 190 .

69. د.فؤاد مرسي ، التنمية والتخلف ، مصدر سابق ، ص 188 .

70. د.عبد الكريم كامل وعبد علي كاظم شديد ، مصدر سابق ، ص 21 .

71. تولبانوف ، مصدر سابق ، ص 308 .

72. عبد علي كاظم شديد ، اشكالية لدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة النفطية الريعية العربية ، مصدر سابق ، ص 150 .

تمهيد

يحاول العديد من الاقتصاديين اليوم التأكيد على ان التطور الرأسمالي في البلدان النامية تحول من مجرد الفكره التى واجهت لفتره طويله نزوعا ايدلوجيا الى امكانية يمكن ادراكها ، فقد تهيأت امام هذه البلدان العديد من الامكانات وشروط المضي في تحقيق تطورها الرأسمالي ولا يزال التفاؤل قائماً بالخط التقليدي للنمو والتطور الرأسمالي في البلدان النامية وهي التي قطعت اطوارا متباينة من بناء القاعدة الماديى والاجتماعية لانجاز تطورها وفقاً لقواعد النموذج الرأسمالي في التطور الاقتصادي ، فان الامكانا الاقتصادية والمؤسسة الاجتماعية ذاتها التي ساهمت في انجاز التطور الرأسمالي في البلدان الرأسماليه المتقدمه كافية اليوم في تأمين شروط التطور الاقتصادي في البلدان النامية اذا ما توفرت لها الارادة الكافية في السعي لانضاج هذه الشروط وتفعيل بنيتها الاقتصادية والاجتماعية بهذا الاتجاه ، ويطرح البعض ان الظروف والامكانات المتاحة امام البلدان النامية في تحقيق تطورها الرأسمالي هي امكانات واقعية تحت ظروف جوهرية بالغة الاهمية منها : التحول على المستوى الالمي الى تأكيد علاقات الانتاج الرأسمالية ، او ظروف جهرية ترتبط بمستوى التطور المادي في قوى الانتاج المتاحة والخبرة العلميه والتكنلوجية امام البلدان الناميه في استخدام أفضل لمواردها الاقتصادية .

كذلك تطرح التغيرات الساسيولوجيه والاقتصادية في هذه البلدان امكانات جوهريه مهمه في الاستجابه لقوانين التطور الاقتصادي الرأسملي ، فالواقع الموضوعي للبنيه الطبقيه يؤكد النمو المضطرد للرأسماليه المحليه وان كانت لم تتمتع بعد بالنضوج على

مستوى الممارسه الا انها تمثل على الاقل بنيه طبقيه تدعم شروط التطور الرأسمالي ، سوف تتحول مع مسار الزمن الى قدره ماديه واجتماعيه تساعد عليه .

كما ان محاولات هذه البلدان في تعديل انماط بنيتها السياسية والتي يجري تحولها الى بنية تدعم العمل السياسي الديمقراطي وهو امر لا يمكن قبول تأجيلة من خلال الوعي المتزايد في مجتمعات هذه البلدان النامية ، يمكن ان يشكل امكانية موضوعية اخرى على طريق التطور الرأسمالي ، خاصةً وان اعتماد هذا التحول في البنية السياسية جرت في البلدان النامية ولا تزال تجري بالرغم من جميع محاولات اي من الاعتبارات النظرية والايدلوجية لتغير مسارها باتجاه توسيع البنية (التاتيلورية) او السلطوية ، لان سعي مجتمعات البلدان النامية نحو بناء مؤسساتها الديمقراطية يبقى مساراً تاريخياً حتمياً وموضوعياً يرافق فكرة تطور المجتمعات الانسانيه ، كما ان البلدان الناميه ومهما احتلفت التعامل على في نهاجياتها الفكرية لا تزال هي جزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وتخضع لقوانينه وان تكن هي الحلقه الضعيفة منه ، وعلى اساس هذا الارتباط مع بنية رأسمالية دولية فان البلدان النامية لا تستطيع الا التعامل على اساس قواعده ووفقاً لمصالحها الوطنية [1] ، خاصه وان الموقف الجامد من قبول فكرة التطور الرأسمالي على انه تطور يجري في اطار التبعية قد تغير كثيرا الى اعتماد فكرة الاعتماد المتبادل ، خاصة وان البلدان النامية ليس من صالحها ان تقبل ذلك النوع من تاجيل التوافق بين طبيعة القوى المنتجة والعلاقات الانتاجية المنابة ، وهي بالتأكيد علاقات يجري تموضعها في اطار التعاون والمنافسة الدوليين وليس خارجها ، خاصةً اذا ما ادركت هذه البلدان ان الاقتصاد الدولي اليوم يشكل هيكلاً مركباً من المصالح الدولية المتبادله ، وان دائرة الصراع تجري وفقاً لامكانات وقدرات العناصر القوميه لهذا الهيكل على اكشاف وتنمية عناصر تفوقها في

استثمار علاقات انتاجيه مناسبه وقدره اكبر على استثمار نتائج الثورة العلميه والتقنيه التي تتدفق معطياتها وآثارها بوتيره متسارعه وأن كنا لا ننفي الآثار السلبية للنظام الاقتصادي الدولي في اتاحة فرصة عادله امام البلدان النامية في استثمار علاقاتها الدولية .

في مجال تأكيد فرضية امكان الاخذ بقوانين وأليات التطور الرأسمالي في البلدان النامية يطرح العديد من لاقتصاديين ان هذه القوانين لم تكن يوما قوانين ترتبط بطابع محلي خاص ، بل هي قوانين واليات يمكن ان تمضي بفعلها متى ما توفرت لها الشروط الموضوعية ، واذا ما كانت قوانين التطور الرأسمالي قد انجزت ادوارها التقدمية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، فهي كذلك يمكن تمارس هذا الدور في البلدان النامية ، اذا ما ادركت ان القوى المحركة للتطور هي ارادة في توافق موضوعي بين قوى الانتاج وعلاقات انتاجية مناسبة تعمل على تفعيلها ، خاصة اذا ما تم الادارك ان هذه العلاقات في البلدان النامية هي في جوهرها علاقات انتاج رأسمالية ، الا انها لم تكتسب طابعا متفوقا ، لكنها تبقى على الاقل امكانية موضوعية تملي على هذه البلدان خياران لا غيرهما : الاول اما سعي البلدان النامية الى دعم هذه العلاقات وعندها لا بد من اطلاق عملها في انجاز النمو الرأسمالي . والثاني : بقاء هذه البلدان عند حدود علاقاتها الرأسمالية غير الناضجة بفعل تقيد اطلاق هذه العلاقات لتأخذ طابعاً نظامياً موحداً . وهو خيار يصعب قبوله ، خاصة وان الفكر الاقتصادي في البلدان النامية عاجز عن توفير خطاب اقتصادي يتجاوز علاقات الانتاج الرأسماليه لحد الان ، والموقف من الخيار الاول فيبقى مرهونا بقدرة البلدان الناميه على قبوله بكل قوانينه كنظام يجري التعامل مع مفرداته الاقتصادية والاجتماعية بالكامل وقدرة هذه البلدان على تحمل اعباءه الاجتماعية الانتقالية في حدود استقصاء امكانات

وشروط التطور الرأسمالي على اساس علاقات الانتاج الرأسمالية في البلدان النامية حاول المروجون له تجسيد شروطه بالمواقف الفكرية التالية [2] :-

اولاً :- تحيد دور الدوله كفعاليه اقتصاديه في التطور الاقتصادي .

ثانياً :-ان القطاع الخاص يمثل القاعدة المالية والاجتماعية الحاسمه في تحقيق امكانات التنمية والنمو بشكل اسرع مما يوفره قطاع الدوله ، وان كانت عملية التنمية تجري وفقاً لهذا المنظور ببطيء ولكنها تتم بطريقة افضل .

ثالثاً :- ان اعتماد ستراتيجية اعادة تدويل قتصاديات البلدان النامية يمكن ان تتيح لها فرصه حقيقيه لاجتياز عنق الزجاجه نحو اهداف تعميق وتوسع آفاق التطور الصناعي كاساس مادي لمستويات جديده من النمو الاقتصادي وعبر الاعتماد على رأس المال والتكنلوجيا الاجنبية وعلى اساس تحالفه مع النخب الاقتصادية المحلية من البرجوازية وقطاع الدولة ، ويعني ذلك ان امكانات التطور الرأسمالي في البلدان الناميه هي امكانيات حقيقة اذا ما توفر ذلك التحالف الثلاثي بين رأس المال الخاص ورأس المال الاجنبي وقطاع الدولة [3].

رابعاً :- ان امكانية تحقيق اعلى وتأثير التطور الاقتصادي وقيام بنية اقتصادية معقولة يمكن ان تحقق فقط في مجتمع قائم على اساس النموذج الرأسمالي اي على أعتماد القبول بكفاءة ألية السوق في تخصيص الموارد ونفي اي قبول لامكانية آليات التخطيط في تحقيق هذا الهدف .

وعليه فان التطور الرأسمالي وحسب اعتقاد العديد من الاقتصاديين ليس محتملاً في البلدان النامية اليوم فحسب ، بل انه اصبح ممكنا مع وجود ما يمارسه الاستثمار الإجنبي

ولتكنلوجيا من اثار واضحة في هذه البلدان ، والمشكلات التي تواجه لتطورها الرأسمالي يمكن التغلب عيها في المدى البعيد متى ما قبلت هذه البلدان بمحض ارادتها ان تشجع نمو البرجوازيه المحليه والتي خلال سعيها وراء مصالها الخاصة ان تحقق متطلبات التطور الاقتصادي ، وان تقبل هذه البلدان بمتطلبات تدوير اقتصاداتها بفتح اسواقها امام رأس المال والتكنلوجيا والخبر الاجنبيه . وفي هذا الاطار يتم النظر الى جميع تلك العوائق التي تضمها فئات نواقص السوق او الحلقات المفرغه والانعكاسات المحلية للعوامل الخارجيه أو فقر القاعدة الموردية والضغوط السكانية على انها عوائق ثانويه او مؤقته ولاتمثل بطبيعتها المسؤولية عن المأزق التاريخي للتطور الرأسمالي في البلدان النامية ، وان وجود مثل هذه العوائق لا تعني ابداً ان هذه البلدان فاقدة القدرة على التطور لان هناك من الامثلة التاريخية الكافية التي تؤكد ان البلدان المتقدمة واجهت في مطلع نوها ما تواجه البلدان النامية اليوم من هذه العوائق ، وهي في الاخر ليست عوائق كافية او ابدية امام النمو والتطور الاقتصادي ، بل يمكن تخطيها من قبل اي من المجتمعات اذا ما توفرت لها القدرة على ترسيخ الشروط البنيوية والمؤسسية للتطور الرأسمالي وضمن اطاره الاجتماعي ، وقدرة هذه المجتمعات على ايجاد الية شبه تلقائية للتطور ضمن اطار مناسب من علاقات الانتاج .

ان قبول او رفض اطروحة التطور الرأسمالي في البلدان النامية يتطلب منا مشاغل بحثية تذهب الى عرض امكانات وشروط هذا النوع من التطور ، ولعل النظر الى هذه الامكانات والشروط يمثل مدخلاً علمياً لتأكيد مواقف القبول والرفض من طريق التطور الرأسمالي اكثر واقعية من تلك المواقف السلبية التيتعرض لها الرؤى الفكرية بصلابة عقائدية حول نفيه او قبوله ، مؤكدين ان مشاغلنا في هذا المجال تحاول عرض

امكانات وشروط التطور الرأسمالي في اطار بحث طبيعتها البنيوية والمؤسسية التي تشمل توضيح اليات تجديد الانتاج ، دون ان نذهب الى عرض السياسات او العوامل الاقتصادية المتعلقة بدالة الانتاج الاجتماعي مثل الموارد الاقتصادية او رأس المال وغيرها بقدر ما نهتم بعرض اليات تجديد الانتاج والتركم .

المبحث الاول

القاعدة المادية والطبقية للتطور الرأسمالي في البلدان النامية

ابتدأت بلدان العالم الرأسمالي المتقدمة تطورها الاقتصادي بعد انجازها على قاعدة تعميق التقسيم الاجتماعي للعمل وانجاز عملية التراكم الاولي وكل ذلك اقترن بقاعدة علمية وتكنلوجية وبواسطة طبقة رأسمالية صناعية والتأثير الذي مارسته الدولة ، فكان من نتيجة ذلك سيطرة نمط الانتاج الرأسمالي على كامل اليات التطور [4] ، بينما واجهت بلدان العالم الثالث تمايزاً عميقاً في انماطها الانتاجية توقفت عند انماطها المشاعية والاقطاعية والنمط البضاعي الصغير امكانات تطورها ، اضافة الى ذلك فأن هذه البلدان تحكمت في اتجاهات نموها وتنميتها علاقات لا متكافئة على مستوى مبادلاتها السلعية الدولية التي شكلت قيداً على امكانات ومصادر التراكم فيها ، ومع هذا الوضع من تجاوز الانماط الانتاجية تتواجد اشكال نعينة ومتباينة لملكية وسائل الانتاج وكذلك مجموعات اجتماعية طبقية . لهذا فان البنية الاقتصادية في البلدان النامية لا تحمل لحد الان صفة الاقتصاديات الرأسمالية بالكامل ، فهذا التجاور لانماط الانتاجية يجعل كل نمط على صلة وطيده بالاخرى بحيث يتطور كل من هذه الانماط على اساس السنن والقوانين الداخلية له ، ويجري في هذه البلدان صراع بين الانماط التي تتميز كل منها بتناقضات داخلية خاصة ، الا ان تطور اي من هذه الانماط لا يتم في مجال اجتماعي – اقتصادي منعزل ، بل يتم في ظل ظروف وعلاقات بضاعية نقدية متزايدة بي هذه الانماط وفي ظل الدور الاقتصادي والاداري والسياسي الذي تمارسه الدولة . ومن خلال تشابك الانماط والتأثير المتبادل بينها يجري انحلالبعضها وتطور البعض الاخر ، وهو في مساره التاريخي يؤكد دلائل

ديناميكية لانتشار تقسيم اجتماعي للعمل يؤكد العلاقات البضعية والتي على اساسها اخذت تتطور العلاقات الرأسمالية وانتشار نمط الانتاج الرأسمالي الذي يسير في اتجاه نمو دور علاقات الانتاج الرأسمالية متمثلة في القطاع الرأسمالي الخاص والاجنبي وقطاع الدوله / العام احد عناصر رأسمالية الدولة [5].

يعود تطور نمط الانتاج الرأسمالي وخصائصة المشوهة في البلدان النامية وفاً لصيرورة اندماج اقتصاديات هذه البلدان بالسوق الرأسمالية العالمية ومع ابتداء نقل واقتحام العلاقات الرأسمالية لهذه البلدان من التشكيلات الاقتصادية – الاجتماعية الرأسمالية في ظل ظروف الاستعمار المباشر استمر بعدها بوتائر متسارعة لنتشار نمط الانتاج الرأسمالي مقابل تراجع الانماط الانتاجية السابقة والتي تشكل عائقاً امام طور القوى المنتجة [6] ، لهذا كله يصعب مقارنة توصيف البنية الاقتصادية – الاجتماعية في البلدان النامية الى عالم رأسمالي او انتقالي . الا ان الامر المؤكد هنا ان هذه البلدان هي ليست عالما ثالثاً على الاطلاق بدر ما هي الجزء المتمم للنظام الرأسمالي العالمي وهي شديدة الصلة وبشكل عضوي ومتكامل مع السوق الرأسمالية العالمية وهي على احسن الاحوال ذلك الجزء المتخلف منه ، عليها ادوار يتطلبها وجود السوق الرأسمالية المتقدمة واستمرارها ، تتمحور بين ادوار يتطلبها سوق الانتاج الرأسمالي المتقدم من مواد خام ويد عاملة رخيصة ، اوادور يتطلبها سوق الاستهلاك الرأسمالي المتقدم من استيراد السلع المصنعة . وهنا لم تكتسب هذه البلدان موقع الشراكة في السوق الرأسمالية الدولية ، وهذا بالضبط كان سببا في التشويه من نمط الاناج فيها ولم تتحول هذه البلدان بسبب انتمائها للسوق الرأسمالية الدولة ال بناء نمط انتاج رأسمالي سيادي ، بل وعلى اساس هذه العلاقة بقي نمط الانتاج الرأسمالي في بلدان الجنوب نمطاً مجاوراً لانماط انتاجية اقل تطوراً

منه او سابقة عليه لهذا كانت عملية التطور الرأسمالي والمؤسسة الرأسمالية المحلية تجري تحت تأثير عوامل خارجية مارستها ظروف التطور الرأسمالية في بلدان الشمال المتقدمة في اطار توسع اسواقها في الخارج ، ولهذا السبب ايضاً كان انخراط دول الجنوب في السوق الرأسمالية الدولية عاجزاً على القيام بتغيير نوعي او كمي ملموس على طبيعة اقتصاديات هذه الدول او قدرتها على استثمار نتائج دخول انماط الانتاج الرأسمالية اليها .

لكن لا يخفي واقع البلدان النامية على الاطلاق ان نمط الأنتاج الرأسمالي فيها قد افرز أثاره الواضحة على البنية الأقتصادية والأجتماعية باتجاه تحديثها ، إلا أنه بدا متعثرا ولم يأخذ السرعة الكافية لأزالة الأنماط الأنتاجية السابقة له كما ان ملامحة جاءت مشوهه او معوجة لانه لم يكن يوما نتاجا لنمو وتطور علاقات اقتصادية واجتماعية تجري تحت تأثير عوامل موضوعية داخلية بل هي جائت كنتاج مباشر لذلك التأثير الذي تحفز عليه مصالح تطور نمط الأنتاج الرأسمالي في الدول الرأسمالية المتقدمة .

فالتغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الاطراف تتطور وتتغير ببطيء شديد والبقدر الذي تفرضه الرأسمالية – التغيرات في اسلوب نزع الفائض – دور الدولة في بلدان المركز وتطورات نمط الانتاج [7] .

ان توسع نمط الانتاج الرأسمالي في البلدان المتخلفة كان متباينا في حدود اثره وطبيعة الدور الذي مارسه على تأمين التراكم الاولي الرأسمالي ، فقد كان التفاوت من حيث تعديل وتطور البنية الطبقية وعلاقات الانتاج وازاحة الانماط السابقة له من انماط الانتاج الخراجية شبه الاقطاعي يرتبط بعلاقات تجارية بعيدة المدى (Long Distance Trade) وظهور علاقات انتاج سلعية بسيطة [8] .

لقد شهدت بلدان العالم الثالث تطورا ملموسا في البنية الاجتماية – الاقتصادية تحت تأثير تطور علاقات لأنتاج الرأسمالية ، بدأت ملامح تطورهما االتاريخي من النصف الثاني للقرن التاسع عشر فقد اخذت عملياتالانتاج تخضع بالتدريج لنمط الانتاج الرأسمالي الس سارعت فيه نشاطات رأس المال الاجنبي ونمو النشاط التجاري الخارجي مع بلدان اوربا ، حيث مارس ولعهد طويل رأس المال التجاري الاوربي دورا فاعلا في تنميط علاقات الانتاج في بلدان العالم الثلث على اساس العلاقات النقدية التبادلية وكانت تأثيرات هذه العلاقة تسحب معها تغيراً مهماً على البنية الطبقية في اطار نزع فائض العمل من المنتجين المباشرين في البلدان النامية ، كما كانت من بين اهم نتائج ممارسة هذه العلاقات هو التحول الى بناء ذلك النوع من الصناعات التصديرية من مواد زراعية تتزايد الحاجة لها متطلبات الانتاج الصناعي الرأسمالي في اوربا ، كما توسعت تلك الصناعات المنجمية ايضاً ، وجميع هذه الفعاليات الانتاجية لرأس المال الاجنبي كانت لها من التأثير في بنية العلاقات الانتاجية في البلدان النامية وان كانت تجري بعيداً عن اليات استخلاص الفائض الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان ، او انها كانت محدوده التأثير على احداث نتائج اقتصادية موازية في الهيكل الاقتصادي لها ، الا ان سيطرة رأس المال الاجتبي (المتروبولات) قد شكل على الاقل الخطوة السابقة في تطور علاقات التبادل (علاقات السوق وبدايات ارتباط اقتصاديات البلدان المتخلفة في السوق الرأسمالية العالمية ، الا ان موقع رأس المال الاجنبي الاحتكاري في هذه البلدان كان يمارس وحده التأثير على اتجاهات التطور الرأسمالي وبشكل في ذات الواقع الية خاصة لامتصاص الفائض الاقتصادي لهذه البلدان ويمنع اي امكانية امام التراكم الاولي الذي يمثل الشرط الحاسم من شروط التطور الاقتصادي) .

اما المرحلة التالية للتطور الرأسمالي في البلدن المتخلفة والتي بدأت مع الربع الاخير من القرن التاسع عشر مبكرة في دول امريكا اللاتينية وفي الهند وتحت التأثير المتزايد لمشاغل المجتمع الغربي في الحصول على المواد الخام والمحاصيل الزراعية اللازمة لادامة الأنتاج الرأسمالي . اخذت طبقة من المزارعين (اصحاب المزارع الكبيرة) من أستخدام اراضيها لانتاج المواد الخام وبذلك بدأت بوادر ولادة نمط الانتاج الرأسمالي وبذور جنينية لبرجوازية زراعية موجهة لانتاج المحاصيل النقدية (Monertary Groups) لاغراض التصدير [9] .

وقد اتسمت التشكيلات الاجتماعية لعدد كبير من البلدان النامية في هذه المرحلة وفي ظل علاقات الاستعمار او علاقات الاستعمار غير الرسمية بسيطرة النشاطات الزراعية والتجارية ، قائمة على سيطرة اوليجاركية زراية ونخب تجارية ترتبط بها على تنميط الانتاج ، ونمو الصناعة والفئات الصناعية الهامشية سبقتها نمو الطبقات الوسيطية المرتبطة بالدولة [10] ، حيث اخذ رأش المال التجاري ألمحلي في ممارسة الفعاليات الأنتاجية في الصناعات فوق الحرفية او تلك الصناعات التي تلبي جزءاً من الطلب المحلي على سلع الأستهلاك بعد ان اكتسبت الصناعات المحلية بعض الدافعية (Momentum) في حالات قهرية مثل فترة الحربين العالميتين الاولى والثانية الحل مع النشاط الانتاجي لرأس المال المحلي انحلالا تدريجيا للانتاج الحرفي . والنشاطات الربوية لصالح علاقات التبادل السلعية ، كانت ترافقها تراجع في هيمنة علاقات الأنتاج الاقطاعية والكفافية امام التطور في تنميط العلاقات الانتاجية البضاعية بصالح شروط التراكم الاولي مع نمو البرجوازيات المحلية كاحد مكونات المؤسسة الرأسمالية ، وعلية يكون اقتحام نمط الانتاج الرأسمالي عن طريق العلاقات الاستعماية وشبه الاستعمارية حاملاً لعوامل ايجابية على صعيد انتقال البلدان

المتخلفة الى انماط انتقالية قادت الى موجة من النمو الاقتصادي وان كانت المشكلة في هذه المرحلة هي ان نمط الأنتاج الرأسمالي الأوليجاركي كان عجزاً عن استخدام الفائض الاقتصادي الذي تحقق في قطاع التصدير الاولى لدفع الاستثمار في بقية فروع الأقتصاد المنتجة ، وقد خضعت مظاهر التطور الأقتصادي في هذه المرحلة الى اثار الازدهار والانكماش الدوريين نتيجة للتذبذب الحاد في الطلب على الصادرات الاولية [11] .

ان ملامح التطور الرأسمالي وتطور بنيتها الطبقية في البلدان النامية لم تأخذ طابعا موحدا في جميع اقطارها ، ومع اطلالة البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية على حالة من الاجهاد الهيكلي (Structural Strains) اصبحت العلاقات الاوليجاركية من نمط الانتاج الرأسمالي في هذه البلدان عاجزة بقطاعها الزراعي او التجاري عن اشباع المطالب الاجتماعية المتزايدة ونتيجة لاعادة توزيع القوى الاجتماعية والسياسية اخذت البدايات الأولى لافرازات الصراع النخبوي (Inter-Eglet Competition) تصبح مع الزمن نموذجا للصراع الطبقي وظهور تفوق الطبقة الوسطى المعارضة للاوليجاركية الزراعية والتتجارية والتي اظهرت مع الطبقة العامة درجة من الراديكالية واثار الانتلجنسيا والوهن داخل الريف ، قاد هذا الصراع التمهيد لصالح الانقلابات او الثورات الشعبوية (Populist) التي استهدفت الاستقلال السياسي والنضج وبالتالي ميلها للسيطرة الى اعلان سيطرة الدولة على الموارد الطبقية ويامها بدور الاستثمار والرقابة على مجمل الاقتصاد . في ظل هذه الاوضاع التاريخية شهدت معظم البلدان النامية مظاهر من النمو الاقتصادي والاجتماعي اقترن بتطورات مرافقة على البنية الاجتماعية على اساس شيوع ظاهرة رأسمالية الدولة كطور من اطوار نموذج التطور الرأسمالي بالاسناد الى سلطة الدولة التي ادت وكما عرضنا له في الفصل الثالث من هذه الدراسة الى عدم وضوح

المضمون الطبقي لها حتى تم عزل فاعلية نشاط الرأسمالية المحلية او حتى هدر اي امكانية لفاعليتها واخذت معه التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية في هذه المرحلة لاثار تجاور الانماط الانتاجية (Artictulation of Model of Production) مما دل على ان التشكيلة لا تخضع لمعايير اقتصادية بل سياسية وايدلوجية [(12)] . وعجزت معها ظاهرة رأسمالية الدولة ان تفي بمتطلبات الانتقال في افراز اي من انماط الانتاج السائدة . والنتيجة البارزة التي اظهرتها رأسمالية الدولة هي اصابة الطبقة البرجوازية بالفشل او التعيل ، والعمل على منع وتعويق تبلورها تحت تأثير مختلف السياسات والاجراءات مما حمل معه عوامل اعاقة تطور نمط الانتاج الرأسمالي في هذه البلدان وابرز طبقة رأسمالية تدرك مشروعها التنموي .

الا اننا يمكن ان ندرك هنا ان كافة البلدان النامية قد عرفت ظاهرة التطور الرأسمالي وفي اطار هذه الظاهرة عرفت هذه البلدان ثلاثة انواع من الرأسمالية :-

اولاً :- الرأسمالية الناشئة من اسفل التي ساعد قيام الانتاج السلعي الصغير ، المفتت وغير الكفء وهي اكثر الانواع انتشارا والتي تتعرض في صيرورتها الى تغير تركيبها باستمرار كما انها تمثل الاساس المادي لوجود البرجوازية الصغيرة ، إلا أنها لاتحمل امكانات النمو الى اشكال رأسمالية حقيقية ارقى .

ثانياً :- الرأسمالية القائمة من اعلى ، وهي في الغالب محكومة تماما بأتجاهات تطور رأس المال الأجنبي .

ثالثاً :- رأسمالية الدولة المحلية ، وهي ممثلة في قطاع الدولة / العام من قطاعات صناعية او الخدمية او المصرفية المملوكة للدولة والتي نشأ في العادة لخدمة حركة رأس المال

الاجنبي والمصالح المحلية المرتبطة بجهاز الدولة ، وهي في الغالب لا تعبر عن نمو طبيعي للرأسمالية المحلية [13] .

اخذ تطور المؤسسة الرأسمالية الخاصة في البلدان النامية طابعا مشوها على مستوى تكوينها او على مستوى ادوارها ، يمكن ان نقف على اهم الخصائص المميزة لها على ضوء الحقائق التالية :-

1. ان نمو المؤسسة الرأسمالية الخاصة في البلدا النامية لم يجري بشكل تطويري ووظيفي منتظم وواضح المعالم في الانتقال من الحرفة الى التصنيع ، او في أندماج المالكين لزراعيين في الرأسمالية المدانية كما جاء هذا التحول الوظيفي في التجربة الأوربية وربما يكون ، لتزايد النشاط التجاري الخارجي للبلدان النامية في ظل بنية اقتصادية واجتماعية راكدة سبا جوهريا في تاخر ظهور شروط تطون هيطل الأسواق الداخلية كشرط امام ظهور فرص تطور برجوازية صناعية في هذه البلدان ، ومعظم الصناعات التي قامت فيها لم تنشأ بفعل رغبة البرجوازية في أستغلال النشاط الحرفي المتاح محليا ، بل ان معظم النشاط الصناعي كفعالية مرافقة لرأس المال الاجنبي ، او من خلال فرص اتاحها رأس المال الاجنبي اما رأس المال المحلي في النشاطات المرافقة او الساندة لاحتكار رأس المال الاجنبي ، لهذا كان انهيار الصناعات الحرفية يجري مترافقا مع افقار الحفيين امام الصناعات الرأسمالية الاجنبية في الداخل او اما النشاط المحموم للمؤسسة الرأسمالية الخاصة في تأمين متطلبات السوق المحلي عن طريق استيراد السلع المصنعة الاجنبية [14] .
2. حتى عمليات انتقال الثروة النقدية لدى المالكين او الاقطاع الى ممارسة نشاطات اقتصادية جديدة في المدينة والتي ترافقت مع هجرة فلاحية كبيرة ، كان هذا الانتقال

يجري في صالح تمويل النشاطات الربوية والعقارية والتجارية دون ان يتم تمويل النشاط الصناعي المحلي .

3. لم تظهر جليا معالم تشكيل الرأسمالية في الريف ، بل بقيت النشاطات الزراعية رغم ما اتيح امامها من فرص الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية بقصد تأمين الحاجة الى منتجاتها في الخارج ، الا انها بقيت محافظة على طابعها الاقطاعي ، وحتى تلك الاصلاحات القانونية التي اظهرت الدولة في بلدان العالم الثالث على نمط ملكية الارض لم تسفر الا عن ظهور اشكال فقيرة من الرأسمالية الزراعية ، او انها على الغالب سببت تشوها على وظيفة القطاع الزراعي عاقت معها اي امكانية لتركز رأس المال الزراعي ومهدت الى افقار الفلاحين والتسبب في هجرتهم الى المدينة ليواجه مشكلات البطالة [(15)].

4. لم يسمح الانخراط في السوق الرأسمالية العالمية وفي اطار الية الاسعار الدولية بتوفير امكانات اكبر للتراكم الذي يمكن ان يتاح للمؤسسة الرأسمالية الخاصة في البلدان النامية ما سمح به هذا الانخراط هو ولادة مشوهة لرأسمالية محلية لم تمتلك لتلك الامكانات الكافية للمساهمة في عمليات اعادة الانتاج الموسع فس داخل بلدانها واستخلاص الفائض الاقتصادي المحلي لصالحها ، وكل ما يمكن ان يظهر امامنا من صور الرأسمالية الخاص المحليه هو ذلك النوع من البرجوازية الرثة (Lampe-Bourgelses) والتي اقصى ما تهدف اليه هو تكديس الأرباح وبلوغ اقصى الملذات والمنافع ، او ذلك النوع من المايكرو – برجوازية والتي لم تحمل معها من امكانات قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى حد توصيف قانون فهي دخلت مرحلة شيخوختها قبل ان تعرف عهد اصبا والمراهقة .

5. بينما كانت الرأسمالية في اوربا تسعى إلى تعميق السوق الداخليه والخارجية معا ، وتعمل على تفكيك التشكيلات السابقه لنمط الأنتاج الرأسمالي ، كانت الرأسمالية في البلدان الناميه تتصرف الى نشاطات تجارية او ربوية او في انتاج سلع معدة للتصدير او تتمتع بتفوق طبيعي في السوق المحلية دون ان تهتم الرأسمالية في البلدان النامية في نشاطات خلق القيمة او في النشاطات الانتاجية التي تمارس تأثيرها في انجاز شروط التطور الرأسمالي .

6. تحت تأثير مجمل العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تشويه واعاقة وجود مؤسسة رأسمالية خاصة فاعلة في البلدان النامية ، إلا ان هذه البلدان شهدت وجودا حقيقيا للمؤسسة الرأسمالية الخاصة إلا ان هذه المؤسسة تعرضت الى الكثير من عوائق تثبتها كبنية طبقية ضمن اطار اجتماعي مؤسسي يساعد على تفعيلها فوجود المؤسسة الرأسمالية الخاصة لا تمثل بحد ذاتها شرطا حاسما في انجاز التطور الرأسمالي ، وهي ليست بالشرط الكافي خارج وجود بيئة رأسمالية في التظيم والممارسة . فالتطور الرأسمالي يقترن بوجود الرأسمالية كأحد اهم مقولات الاقتصاد السياسي البرجوازي تتجلى بطونها نمطا انتاجيا من قوى انتاج مملوكة للافراد وعلاقات انتاجية مناسبة لها . اضافة الى بنية مؤسسية اجتماعية تدعم هذا النمط الإنتاجي . والمؤسسية الرأسمالية الخاصة لجوهر مؤسسي في التشكيلات الأجتماعية - الاقتصادية الرأسمالية هي ليست مؤسسة لتكديس النقود ، فالتراكم النقدي كان متاحا حتى في الأنماط الأنتاجية السابقة لنمط الأنتاج الرأسمالي ، دون أن يكون هذا التراكم النقدي مؤسسة رأسمالية ، وعلى اساس فهم هذه الحقيقة ، فان المؤسسة الرأسمالية الخاصة في البلدان النامية لم تكتسب لذلك الطابع الأجتماعي والوظيفية الأقتصادية التي يتطلبها وجود نمط انتاجي

رأسمالي. فالطباقات التي راكمت النقود في اوربا الغربية لم تكتسب صفة المؤسسة او الطبقة الرأسمالية الا بعد ان أقترن تحويل التراكم النقدي بثورة في تغير قوى الأنتاج والعلاقات الأنتاجية المرافقة في تنمية الثروة بوتيرة متسارعة على طريق التطور الأقتصادي والأجتماعي كما اقترن هذا التحول بتغيرات شمولية امتدت الى تغير الانساق الايدلوجية والاجتماعية والسياسية كبنيات مرافقة لانجاز عمل نمط الانتاج الرأسمالي والتطور الرأسمالي ، بينما لم يجري في البلدان النامية من قبيل هذه التحولات التي يمكن ان ترافق نمو المؤسسة الرأسمالية الخاصة ، فعلى الرغم من وجود مؤسسة رأسمالية خاصة في البلدان النامية الا ان هذه المؤسسة لم يجري توحيدها على اساس وحدة علاقات انتاج رأسمالية ، بل كل ما يمكن ان نلاحظه على نمو المؤسسة الرأسمالية الخاصة ظاهرة من التراكم النقدي ، فهذه البلدان لم تظهر عليها خصائص وجود مؤسسة رأسمالية بل انها شهدت عملية رسملة داخلية في المدن قامت على اساس تطور النشاطات التجارية والعلاقات الريعية والربوية ترتبت في ظل تنظيم الوكالات التجارية والتنظيم الحرفي والخدمي والعقاري [17] .

ان التاريخ الاقتصادي في البلدان النامية امتنع حقا وببساطة عن توفير الوقت اللازم لظهور بنية رأسمالية حقيقية فلقد كانت اتجاهات تدويل رأس المال على الصعيد الدولي قد قطع الطريق على اي امكانات حقيقية لتطور المؤسسة الرأسمالية الخاصة في البلدان النامية اضافة الى عوامل ذاتية ساعدت على ذلك . فلم تظهر المؤسسة الرأسمالية الخاصة في هذه البلدان اي قدر من الصلة بتفعيل عملية التطور الاقتصادي اذا ما قلنا انها ادت الى تعثرها ، فالمؤسسة الرأسمالية الخاصة دفعت الى اظهار صلة اكبر لها في ذلك النوع من النشاطات المالية والتجارية والعقارية والمضاربية ، وكانت شبه غائبة عن النشاطات

الانتاجية فحجم رؤوس الاموال عند البرجوازية الوطنية لم تكن لحد الان كافية لتوظيفها في المشاريع الصناعية الكبيرة وهي غير كافية لضمان الوتائر الضرورية للتراكم الرأسمالي الوطني والاسراع في اعادة تشكيل البنية الاجتماعية – الاقتصادية ، اضافة الى ان هذه البرجوازية لم تكن لها المعارف والاختصاصات المالية والفنية مما اضطرها للتوظيف في مجالات اقتصادية غير انتاجية مثل التجارة والخدمات والمضاربة ..... الخ . كما ان هذه المؤسسة لم تكن لها من ادوار تذكر على مستوى تعديل النسق السياسي والأيدلوجي الذي يمكن ان يوفر لها بيئة رأسمالية في انساقها ، فطالما ظهرت الرأسمالية تسعى الى المساومة او الأنسحاب امام نفوذ وهيمنة السلطة ، او التشريك معها في تبديد الفائض الاقتصادي الداخلي [18] .

7. ان الطبقة البرجوازية في البلدان النامية نشأت من مصادر عدة منها تحت تأثير العلاقاتد الأستعمارية مثل الطبقة البرجوازية الأوليجاركية والوسيطة الى جانب البرجوازية الصناعية او نمو البرجوازية البيروقراطية التي قامت بعد الأستقلال السياسي ، اما في الزراعة فقد تشكلت البرجوازية على اساس جزء من الطبقة الاقطاعية وبسبب هذه الطبيعة الخاصة نشأت الطبقة البرجوازية في البلدان النامية وتباينت مواقفها بالنسبة لطريق التطور بين مواقف معادي لنموذج التطور الرأسمالي التابع ومن استمرار ادوارها الكومبرادورية .

8. ان طبيعة الكومبرادورية التي تتسم بها اجزاء واسعة من البرجوازية في العالم الثالث كانت سببا جوهريا في اظهار ذلك التحالف المطلوب بين الطبقة البرجوازية والطبقات الأخرى ، هذا التحالف الذي ساعد في تجربة البلدان الرأسمالية المتقدمة نتائج التنمية

في المجتمع ، وربما في ذلك احد اهم اسباب فشل ولادة مشروع الدولة البرجوازية الوطنية [19] .

ان الالية التاريخية للتطور ، الرأسمالي في البلدان النامية على هذا الوصف الذي عرضنا له يختلف من حيث كيفيته مع تلك الالية التاريخية في التطور الرأسمالي في التجربة التاريخية تماما ، فقد جرى التطور الرأسمالي في التجربة الأوربية على اساس تحول داينامي من التراكم الأولي في القطاع التجاري والمالي الى استيعاب نتائج ثورة صناعية لمهارات الخبرة الحرفية المدنية حتى قيام المؤسسة الصناعية الرأسمالية مع مارافق هذا التحول من اندماج مرافق في تحول انماط الأنتاج الرزاعي الاقطاعي الى انماط رسملة الزراعة ، كما اقترنت هذه الالية مع وجود دولة تؤمن مصالح رأس المال الخاص ودعمه اضافة الى ادوارها في توسيع الأسواق الخارجية بواسطة اعتماد سياسات تجارية مناسبة او تعبيرها عن مصالح رأس المال الخاص في التوسع الخارجي عبر أعتماد وتوجيه الدولة وامكاناتها في توسيع سلطتها فى الخارج عبر النفوذ الكولينالي الذى مارسته ، بينما على العكس فان التطور الرأسمالي والمؤسسة الرأسماليه الخاصة في البلدان النامية واجهت اليات تحول غير نظامية وبيئة اجتماعية جامدة ودلولة لم تتميز بطابع طبقي واضح وبيئة دولية تتسم بتزاحم رأس المال الاجنبي الاكثر قدرة على مستوى قاعدته التكنلوجية واسواقا تتميز بالاحتكار لصالح رأس المال الغربي ، كل هذه الحقائق تشير الى وجود عوائق حقيقية امام المؤسسة الرأسمالية الخاصة في البلدان النامية تمنعها من التفوق وتحقيق التطور الرأسمالي ، الا ان هذا لا يعني ان هذه المؤسسة الخاصة هي في موقع هامشي في الحياة الاقتصادية في بلدانها بل انها حققت نموا واضحا في اعدادها وامكاناتها الا انها لم تبلغ مستوى الفعل المؤثر في التنمية الأقتصادية ، كما تعاني من اختلال وظيفي في ادوارها

ربما يكون خارج ارادتها ، فالمؤسسة الرأسمالية الخاصة في البلدان النامية تمتلك طرف الخيط في الفعالية الاقتصادية ، واذا ما توفرت لها البيئة المؤسسية المناسبة فانه يمكن ان تسحب الخيط كثيرا ، اي اننا نؤكد وجود المؤسسة الرأسمالية الخاصة في البلدان النامية ونؤكد استعداد هذه المؤسسة على انجاز ادوارها في التنمية الاقتصادية خاصة وان هذه المؤسسة اليوم تواجه بيئة اقتصادية اقل جمود من بدائها وبيئة دولية ومحلية تحمل اتجاهات فكرية مناسبة لدعمها .

مع تاكيد قناعتنا ان البلدان النامية قد شهدت صيرورة نمط الانتاج الرأسمالي الى جوار انماط انتاجية مرافقة له ، وعلى الرغم من تفوقه عليها ، إلا ان هذه الأمكانية يمكن لها ان تتحقق في مدى زمني لا نملك امكانات تعينه ، الا ان ذلك يبقى رهين قدرة هذه البلدان على دعم شروطه ، كذلك نؤكد هنا قناعتنا ان البلدان النامية شهدت صيرورة بنية طبقية يقتضي التطور الرأسمالي وجودها ، فالبرجوازية تبلورت بين الهيمنة والنكوص إلا انها استطاعت ان تقتضي بعض مهماتها سواء على صعيد تكوين بنية طبقية وجهت ضربة للاقلاع وأجرت من خلال طبيعتها الكومبوادورية او برجوازية رأسمالية دولة وعبر مشروعها التنموي في اطار التدويل الذي حاولت عبره ان تفرض نفسها كشريك متساوي لرأس المال او قبول الأنخراط فيه . او من خلال تأكيد استقلال مشروعها التنموي فأن البرجوازية في العالم الثالث استطاعت ان تفي بالكثير من برامج النمو والتحديث والتصنيع [20] . الا تبقى في مضمونها وممارستها برجوازية كومبرادورية تتبادل وسلطة الدولة ادوار التصرف بالفائض الاقتصادي خارج حدود وظائف التوزيع والتراكم دون ان تتبلور الى قوة اجتماعية وطنية .

وفي اطار تأمين البلدان النامية لشروط تطورها الرأسمالي فهي بحاجة الى افراز نمط انتاجي يفي بمتطلبات عملية اعادة الأنتاج الواسع ، وتصورنا لهذا النمط لايتعدى حدود تكيف نمط الانتاج الرأسمالي لمضامين تتصل بواقع المجتمعات النامية وخارج حدود المقتربات والنظرية للمؤسسات الدولية الالية والنقدية وبالدرجة الاساس IMF . IBRO او هيئات المعونة الدولية وفي ظل ما يروج له حالياً من " عولمة الاقتصادي والافكار " تحت تأثير الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسية وهذه المقتربات هي باعتقادنا خارج حدود الخصائص الموضوعية لنمط الأنتاج الرأسمالي ونموذجه في التطور فهي مقتربا تنطلق من مواقف النزوع للسيطرة والاستغلال وهي خارجه عن اي صلة لها بنموذج التنمية الرأسمالية او عقلانية نمط الانتاج الرأسمالي بل هي تشمل مضامين ذات صلة في تحديد مواقع القوة والنفوذ الجيو - سياسي والاقتصادي طبقا لمصالح واستراتيجيات الدول الصناعية المتقدمه ومؤسستها المالية والنقدية [21] .

المبحث الثاني

شروط تعديل اليات التراكم

ظل الفكر التنموي الذي تعاملت معه البلدان النامية ولا يزال شديدة الصلة بقبول فكرة الفجوتين الداخلية والخارجية تحت اطار نظريات الحلقة المفرغة للتراكم التي تقوم على ثلاثية انخفاض مستوى الدخل والادخار ومعدلات الاستثمار [22] ، كاساس في تفسير عجز البلدان النامية على انجاز شروط تطورها الرأسمالي وقبول ذلك الدور الانمائي الذي مارسته الدولة ، حتى جرى تهميش دور الافراد في تعبئة الفائض الاقتصادي وتحقيق التراكم الخاص مع ما رافق ذلك من تصور سلبي حول امكانات نمو مؤسسة رأسمالية خاصة فاعلة في تحقيق التنمية بسبب تلك المقادير المنخفضة من التراكم الي يمكن ان ينمي وجود هذه المؤسسة ، وكان لمثل هذا التصور اثاره على تطور المؤسسة الرأسمالية الخاصة في البلدان النامية وتهميش ادوارها في تسريع عملية التراكم الرأسمالي.

ان المشكلة التي تواجه عملية التراكم كشرط حاسم في عملية التطور الاقتصادي في البلدان النامية ، هي ليست تلك المقادير المنخفضة من مصادر تمويل التنمية ب هي وحسب بوران ضعف قدرة هذه البلدان على تعبئة الفائض الاقتصادي وعجز الياتها الاقتصادية الاجتماعية على تحقيق التراكم ، فان معظم هذه البلدان تمتلك من الفائض الأقتصادي الاحتمالي ما يفوق قدراتها الداخلية ، واذا ما توفرت أمام هذا الفائض من جهود أستثمارية يمكن ان تتيح لبلدان الدول النامية فرصا اكبر من النجاح في تحقيق عملية التنمية والتطور [23] .

ان الرؤيا القلقه» التي رافقت جهود الأنماء والتنمية في البلدان النامية كانت من اهم أسباب تبديد هذه البلدان لفائضها الاقتصادي وتثر اليات التراكم فيها وخاصة تلك المتعلقة منها بالتراكم الخاص وعلى مستوى متابعة الاليات الخاصة بتعبئة الفائض الاقتصادي والتصرف به في البلدان النامية يمكن ان نميز الآثار التي ترتبت عليها وفقا للمراحل التاريخية التالية :-

المرحلة الاولى :- حيث جرت عملية تعبئة الفائض الأقتصادي والتصرف به عبر آلية الأستثمار الاجنبي المباشر في اطار مرحلة تاريخية لم تمتلك ازاءها البلدان لنامية اي علاقات معرفية في مجال الاستثمار وتحت واقع بنية من العلاقات الانتاجية السابقة لنمط الانتاج الرأسمالي ، اتاحت من خلال علاقات تبعية استعمارية عملية استخلاص الفائض الاقتصادي من خلال علاقات الهيمنة التي مارسها تفوق رأس المال الاجنبي في ظل سوق دولية رأسمالية ، حتى استطاع رأس المال الاجنبي في ظل وجود الدول الكولوتيالية والكومبرادورية ان يؤمن اليات استخلاص الفائض الاقتصادي في هذه البلدان ومراكمتة في صالح اليات التراكم الرأسمالي في الخارج عن طريق علاقات انتاجية رأسمالية سلطوية وفرت فرص كبيرة امام الاستثمار الاجنبي في القكاعات المنجمة او الزراعية النقدية ، وعلى الرغم من ان هذه الالية مارست ادوارها الابتدائية في ظهور ملامح علاقات الانتاج الرأسمالية كبداية في ظهور انماط الانتاج الرأسمالية في البلدان النامية وعلى الرغم من تأثيرها في ظهور رأس مال محلي كومبرادوري ، إلا ان هذه الالية اعاقت بشكل واسع ظهور فرص حقيقية من استخلاص الفائض الأقتصادي ومراكمته محليا ، وعلى ذلك الجزء الذي أتيح امام البلدان النامية من الفائض الأقتصادي تم الأستيلاء عليه من قبل البرجوازية المحلية والتي لم تتح امامها اية فرصة حقيقية في تركز رأس المال بل كان يجري

التصرف به عبر منافذ تبديده في نماذج استهلاكية محاكاتية او توظيفه في نشاطات ريعية تتسم بالجمود ولم تعبئة استخدام هذا الفائض في مجالات خلق القيمة عبر النشاط الانتاجي، وربما هذا السلوك في تبديد الفائض الاقتصادي ليس مرده تخلف المؤسسة الرأسمالية المحلية عن اليات التراكم والجهل فيها ، بقدر تعلق الامر في المنافسة التي يظهر رأس المال الاجنبي في مجال الأستثمار ، وتأكيدنا لهذه الحقيقة هو القدرة المبكرة التي اظهرتها المؤسسة الرأسمالية المحلية وخاصة في بعض بلدان امريكا اللاتينية من ممارسة الاستثمارات المنتجة والتي تعرضت الى الاعاقة من المنافسة الاحتكارية الاجنبية لها .

وهنا وحسب كيرنكروس (A.Carirncross) فان البلدان النامية تحت ظروف هذه المرحلة استطاعت ان تحقق نوعا من التراكم الاولي عبر النشاطات التجارية مع الخارج ولكن هذه البلدان لم تستطيع ان تحقق مستوى من فعالية التراكم وهي الفعالية التي تتاح عبر تطور التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية بانساقها المختلفة ، اذ ليس هناك من امكانية حقيقية لتعبئة الفائض الاقتصادي واليات التراكم ، مهما كانت قدرة او حجم البرجوازية المحلية اذا لم تكن هناك خصائص معينة في التشكيلات الاجتماعية تتيح فرصا حقيقية لعمل اليات التراكم ، فقد اكد الاقتصادي " د.كينكل " هذه الحقيقة عندما اثار

الانتباه الى ان البنية المؤسساتية ف تخلف خصائصها النفسانية الاجتماعية في ظل وجود تقاليد وعادات بالية ونظام قيمي اخلاقي وديني جامد ، تمنع من تشغيل اليات فاعلة في تعبئة الفائض الاقتصادي وتراكمه وتثميره ، بل تحجب اي امكانية على طريق خروج البلدان النامية من حلقة التراكم المفرغة (24) .

هنا نؤكد العقبة التي واجهت الدول النامية في انجاز شروط تطورها الاقتصادي هي ليست الاثار التي تمارسها الحلقة المفرغة للتراكم بل ان غياب اليات استخلاص الفائضة

المحلية وجمود البيئة الاجتماعية بما فيها علاقات الانتاج واليات استخلاص الفائض الاجنبية هي سبب جوهري في عدم قدرة هذه البلدان على التطور الأقتصادي ، فظاهرة حلقة التراكم المسدودة التي تواجهها البلدان النامية في مراحلها التنموية الاولى واجهتها الدول المتقدمة ايضاً في مراحل تنميتها الأولى الا ان هذه البلدان ومن خلال امكاناتها المجتمعية والمعرفية استطاعت ان توفر اليات داخلية لاستخلاص الفائض من خلال تحولها الى انماط انتاجية رأسمالية ، وان توفر امام هذه البلدان من اليات استخلاص الفائض من خارج بلدانها ، فهي استطاعت ان تجعل من عملية التراكم والاستثمار عملية ديناميكية في اطار بيئة مؤسساتية اجتماعية ساعدت على التراكم والأستثمار وخاصة التراكم الرأسمالي الخاص ، واستمرار فاعليته [25] .

المرحلة الثانية :- وهي مرحلة النزوع الوطني للسيطرة على اليات التراكم والتصرف المستقل في استخلاص الفائض الاقتصادي والتصرف به لاغراض بناء المقومات الخاصة بتسريع عملية التنمية مع وجود الدولة المستقلة في ممارستها السياسية ، وفي ظل تواصل البلدان النامية في تعزيز سيطرتها على الفائض الاقتصادي اتمدت هذه البلدان من الاليات الخاصة بالتراكم ، وكانت من اهم تلك الاليات هو عمليات التأميم التي شملت رأس المال الاجنبي او تعديل حقوقه التعاقدية كما شملت تعديل هيكل علاقات الملكية الخاصة بها ، وقد توسع نطاق هذه الاليات في انخلاص الفائض لمجموعة كبيرة من البلدان النامية ربما تكون اسباب دعم بيروقراطة الدولة او دعم مناخ الاستقلال السياسي لها . ولقد كانت من ابرز نتائج هذه المرحلة هو قدرة اكبر للدول النامية للتحكم في الفائض الاقتصادي [26] ، حتى كانت رأسمالية الدولة طابعا مميزا لكثير من هذه البلدان ، اصبح معها قطاع الدولة / العام الممارسة الأقتصادية المؤثرة في الحياة الاقتصادية ومن خلاله

قامت الفعالية التنموية ، ان نمط التنمية الذي جرى توسيع اعتماده في هذه المرحلة وان كانت له نتائج مهمة في تحقيق التراكم الرأسمالي ، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، الا انه كان يجري في غير صالح اليات التراكم الرأسمالي الخاص والذي تهمشت كثيرا حدود فعاليتة ، كما ان هذا النمط التنموي وبسبب كلفته الاجتماعية ادى من جانب اخر الى وجود العديد من قنوات تبديد الفائض الاقتصادي حيث لم تنطوي الطريقة التي تم معها استخلاص الفائض الاقصادي والتصرف به على تبديد واسع للفائض لانها لم تعبر في العديد من الممارسات الاقتصادية عن عقلانية اقتصادية لانها لم تقيم كثيرا من الاعتبارات للكلف الحدية في استخلاص الفائض ، فقد كانت انماط الاستهلاك والاستثمار لا تتفق مع حدود العقلانية الاقتصادة وانها لم تستجب لمؤشرات القيمة السوقية عن طريق تفاعل اليات تخضع لمؤشرات وتفضيلات سعرية وافقا لمؤشرات قوى عرض وطلب السوق ، كمؤشر في تفضيلات تخصيص الموارد .

اضافة الى تبديد الفائض الاقتصادي عبر الاحتفاظ بادارة بيروقراطية كبرة ومفرطة في تضخمها ، او عن طريق توسع العديد من حكومات هذه البلدان في ميزان الانفاق العسكري والذ لن تستطيع اية دراسة اقتصادية من تقدير حجمة [27] .

ان انماط التنمية التي اعتمدت برعاية الدولة وتنفيذها المباشر عبر التوسع بالقطاع العام ، اسفرت عن ممارسة اقتصادية مزاحمة وليست موازية للممارسة الاقتصادية الخاصة، وهنا كان هذا النمط التنموي وكما عرضنا له سابقا في تحليل الممارسة الاقتصادية للدولة في البلدان النامية قد اثر سلبا في قيام الية لا تدعم التراكم الرأسمالي الخاص ، واذا ما توفرت فرصة من التراكم الخاص فانه يذهب في مذاهب استهلاكية او نشاطات اقتصادية هامشية بين الربوية او العقارية او الانشطة الثالثية في قطاع الخدمات او الأستثمار في

الخارج [28] ، وحتى في تلك البلدان النامية التي اتاحت فرص دعم الاستثمار الخاص فهي اما كانت فرصا عبر حقيقة او انها كانت فرصا مجاورة للاستثمار الاجنبي الذي تقزم امامه الاستصمار الخاص المحلي ولم يحصل من هذه المشاركة الا على اقل قدر من قيمة الفائض الاقتصادي كما يظهر ذلك النموذج التنموي في دول جنوب شرق اسيا [29] .

المرحلة الثالثة :- ازاء الوعي المتزايد لدى العديد من الدول النامية اليوم بمدى فشل ستراتيجياتها الانائية واغراقها في النموذج التنموي على قاعدة قطاع الدول ، وادراكها فشل هذه الستراتيجية التنموية في اظهار فاعلية اليات استخلاص الفائض الاقتصادي والتراكم فيها ، ونتيجة ادراكها العجز امام ظاهرة تدويل الأنتاج على مساحة سوق رأسمالية دولية ، تقع تحت اسار ونفوذ الشركات فوق القومية ، امام هذه المبررات جميعها تحاول البلدان النامية التحول بانماطها التنموية بأتجاه اطلاق نمط التنمية الرأسمالية من خلال تحول دائرة الفعالية التنموية من الفعل التنموي الشمولي على قاعدته المادية في القطاع العام الى دائرة الفعل التنموي الرأسمالي وقاعدته الماديه في القطاع الخاص ، فمقولة الخصخصة اصبحت من اهم المشاغل الفكرية التي تسعى الدول النامية اليوم لاستقبالها ، وتجري ممارسة الخصخصة فعلا في العديد من اقتصاجياتها ، في اطار البحث عن نمط تنموي يوفر امامها الية افضل في استخلاص الفائض الاقتصادي ، والبلدان النامية هنا تحاول العودة الى البدء في اعتماد ذات الاليات التي استطاعت معها البلدان الرأسمالية من تحقيق افضل شروط استخلاص الفائض الاقتصادي وتحقيق تطوره الرأسمالي ، وازاء هذا التحول هل ستتمكن هذه البلدان من الخوض في مرحلة جديدة من التجربة والخطأ [30] . ام انها ستكتسب مع هذا التحول فرصة من تعويض ما فاتها من الزمن من تبديد افائض ، وتبقى الأجابة مرهونة على قدرة هذه البلدان من تأمين شروط

هذا التحول . واهم هذه الشروط هو تعديل الية استخلاص الفائض الاقتصادي والتراكم الخاص في هه البلدان على تعديل هيكل السياسات الأقتصادية ودعم تسريع توسيع القاعدة المادية لقيام شروط التطور الرأسمالي ، وهذا التعديل من الممكن ان يعتمد الجهود في تعبئة الفائض الاقتصادي وتثميره وهناك اليوم في البلدان النامية فرص توسيع القاعدة المادية للتطور الرأسمالي وقيام الية تعبئة الفائض الاقتصادي وهذه الفرص يمكن ان تتاح من خلال وجود :-

1. بنية طبقية برجوازية ومن مؤسسة رأسمالية خاصة في معظم البلدان النامية ، تمتلك امكانات استخلاص الفائض الاقتصادي وقدرة على التراكم اذا ماتوفرت البيئة المؤسساتية والاجتماعية المناسبة خاصة اذا ما استذكرنا ان اداء المؤسسة الرأسمالية الخاصة في بدايات تطورها الأقتصادي كان اداء معقولاً وملأ الفراغ في الخطوات المبكرة لعملية التحديث والتنمية ، وكان مبشرا الى مدى كبير ، الا انه واجهة سياسات حكومية اثرت في تهميش ادواره ، كما رافق نمو المؤسسة الرأسمالية الخاصة تطورا بطيئا في المؤسسات السائدة له ، مثل البنوك التخصصية والاسواق المالية ، حتى كان العقد الاول بعد الحرب العلامية الثانية قد شهد اظهارا كبيرا لطاقات المؤسسة الخاص [31] وكانت هذه التطورات في الرأسالية الخاصة ، احد معالم التطور الرأسمالي ولو استمر هذا المنحى لاستطاع ان يحقق قدراً مناسباً من وجود بنية طبقية رأسمالية خاصة . وعلى اساس ادراك هذه الحقيقة فان البلدان النامية كان لها ان تدعم وجود هذه البنية في اليات استخلاص الفائض الاقتصادي وتراكمه محلياً . وان كان هذا لا يعني انسحاب المؤسسة الرأسمالية الخاصة المتاحة اليوم في البلدان النامية من الفعالية الاقتصادية ، بل ان هذه المؤسسة متاحة في صور

عديدة ولها ان تكون مع دعمها واتاحة البيئة المناسبة لفعاليتها ان تمثل امكانية حقيقية امام البلدان النامية في تحقيق تطورها الرأسمالي . فيمكن لدعم ثقة رأس المال الخاص المحلي في السياسات الاقتصادية ، ورفع العوائق القانونية – الضريبية ان تتيح فرصة افضل في اندماج رأس المال الخاص المحلي في الية وطنية للتراكم كشرط موضوعي للتطور الرأسمالي في البلدان النامية [32] .

2. كما ان البلدان النامية يمكن ان تتيح فرص توسيع قاعدة المؤسسة الرأسمالية الخاصة وتعبئة افضل لفائضها الاقتصادي من خلال توسيع قاعدة رأس المال الخاص في القطاع الزراعي ، فحجم المداخيل الزراعية في هذه البلدان يمكن ان تؤمن تحقيق هذه الغاية اذا ما تم ادراك مهمة تعديل هيكل العلاقات الانتاجية الزراعية باطار رسملة الزراعة ، فالمداخيل الزراعية التي هيمنت عليها طبقة الاقطاع والملاكون الزراعيون شكلت مع تقدم نمط الانتا الرأسمالي الى اهم مصادر التراكم الاولي في التجربة الاوربية ، وأليوم تتوفر امام المداخيل الزراعية المرتفعة تحت ضغط الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية ان تبحث هذه المداخيل عن فرص التثمير في القطاعات الاخرى ... خاصة وان علاقات الانتاج الزراعي في معظم البلدان النامية قد اكتسبت طابعا انتاجيا رأسماليا ... وشهدت معظم هذه البلدان تحولات مهمة بنيتها الطبقية وتراجع علاقات الانتاج الاقطاعية او الكفافية [33] .

3. بالامكان تفعيل اليات تعبئة الفائض الاقتصادي والتراكم الخاص في البلدان النامية باتجاه توسيع قاعدة المؤسسة الرأسمالية من خلال استحداث وسائل واليات تلبي رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم الى مجال الاستثمار ، ويمكن ان أخذ هذه الوسائل شكل المؤسسات الانتاجية والخدمية ابتداء من شركات التضامن

والشركات المساهمة وشركات التضامن بالأسهم ، الى جانب المؤسسات المالية . ففي الجانب المصرفي يمكن توسيع فرص أنشاء المؤسسات المصرفية الفردية او العائلية ، وهنا يمكن اثارة الأنتباه في مجال توسيع قاعدة المؤسسة الرأسمالية الخاصة هو التأكيد على اهمية وجود الأسر الرأسمالية التى يجب دعم نشاطاتها وأدوارها في تأمين توسيع قاعدة المؤسسة الرأسمالية الخاصة ، فلقد كانت الصفة لبدايات ظهور المؤسسة الرأسمالية الخاصة في العالم الرأسمالي هو وجود الاسر الرأسمالية التي لعبت ادواراً مهمة في تطوير القطاع الرأسمالي الخاص مثل (روكفر ، فورد ، دويونت ، موريس ، ميتسوبيشي ... الخ) [34] والبلدان النامية عرفت وتحت ظروف تاريخية مختلفة وجود الاسر البرجوازية التي كان يمكن ان تتحول الى اسر رأسمالية تشكل الاساس في اقامة القطاع الرأسمالي الخاص .

4. اتاح التوسع في الممارسة الاقتصادية للدولة واثر جهودها الانمائية تنوع مكونات البنء الطبقي في البلدان النامية تبعا لتنوع انماط الانتاج فيها ، فقد تجاورت الى جانب فئات المجتمع الرأسمالي العصري كالبرجوازية والبروليتارية ، وجود فئات طبقية متوسطة تضم قسما كبيرا من المشتغلين بالأدارة والتي شكلت قسما منها ما يعرف بالرأسمالية البيروقراطية والطبقات الوسطى ، والحقيقة التي ترافق هذه الفئات هي أنتمائها الى اتجاهات ليبرالية في ألغالب كما انها تمتلك من الأمكانات المادية ما يمكن ان يساهم في توسيع قاعدة المؤسسة الرأسمالية الخاصة [35] .

المبحث الثالث

تعديل دور الدولة الاقتصادي

في سياق علاضنا السابق لسمات الدولة وممارستها الاقتصادية في البلدان النامية ادركنا ان الدولة في هذه البلدان لم تحمل طابعا طبقيا مميزا يملي عليها دعم نمط تنموي يعبر عن مصالح بنيتها الطبقية . فقد كانت البنية الطبقية البرجوازية للدولة في البلدان الرأسمالية تعبر دائما عن دعم شروط نجاح وجود نمط انتاجي رأسمالي سيادي يجري على اساس بنيته الايدلوجية والمؤسسية اليات التطور الرأسمالي . حتى كانت الدولة كممارسة اقتصادية – اجتماعية شرطا ضروريا في هذا التطور . والحقيقة التي نؤكدها هنا هي ان وجود الدولة البرجوازية في البلدان الرأسمالية كان يعبر عنها بوجود بيروقراطي ذات كفائة عالية له فهم ودراية تامة بقواعد التطور الأقتصادي ، والمهمة الدائمة التي ادركتها الدولة هي توزيع الأدوار بينها وبين مهمات المؤسسة الرأسمالية الخاصة ، حتى كان التطور الرأسمالي الذي تحقق في فرنسا كان يجري تحت تأثير أمتداد وجود مؤسسة بيروقراطية ارست لها الدولة البرجوازية النابليونية ، وفي المانيا كان ذات التطور مع وجود مؤسسة بيروقراطية ارست لها دولة بسمارك ، وفي اليابان كان التطور يجري تحت وجود مؤسسة بيروقراطية ارسى لها عهد ميجي . فالدولة البرجوازية كانت شرطا موضوعيا للتطور الرأسمالي في البلدان الرأسمالية ، وهي من القوة التي لعبت دور الضابط لاليات هذا التطور الذي تحقق مع وجود الدولة القوية والتي حافظت على وجود نسق اقتصادي - اجتماعي رأسمالي [36] .

بينما كانت الدولة في البلدان النامية وبسبب غياب طابعها الطبقي ، تأخذ طابع الممارسة الاقتصادية – الاجتماعية المشهة ، دون ان تمارس اثارا جوهرية في افراز نمط انتاجي او تنموي مميز ، وحتى طابعها البيروقراطي لم يحمل تلك الادوار التي مارستها البيروقراطية في البلدان الرأسمالية كادوار تقدمية فالمؤسسة البيروقراطية في الدولة النامية اكثر افراطا في تضخمها ومركزيتها . فهي لم تعبر في ممارستها الاقتصادية عن طابع محدد من علاقات الانتاج ، فالدولة النامية التي عبرت عن خطاب اشتراكي لم تعبر عن علاقات انتاج اشتراك بقدر تعبيرها عن ملكية حكومية مفرغة من اي محتوى ايدلوجي مميز ، والدولة النامية التي عبرت عن خطاب رأسمالي كانت تعبر فقط عن وجود رأسمالية دولة او تعبير عن ادوار كمبرادورية في السوق الرأسمالية الدولية في اطار من التبعية لرأس المال الغربي . لهذه الاسباب كانت الدولة في العالم الثالث عاجزة عن بلورت بنية طبقية اجتماعية موحدة تتفق مع اي من انماط الانتاج (37) .

في اطار بحثنا في شروط التطور الرأسمالي في البلدان النامية لابد من التأكيد على وجود الدولة البرجوازية الوطنية كاحد اهم اعداد هذه الشروط . وحتى تتوفر مصل هذه الدولة يجب ان تتوافر في الممارسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة في البلدان النامية الشروط التالية :-

أ- تضبيك السياسات الاقتصادية بقصد تكوين بنية طبقية على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة تعمل على تأمين متطلبات تعبئة افضل للفائض الاقتصادي ، وهنا فالدولة ازاء مهمة دعم الممارسة الاقتصادية الخاصة كاحد مهمات الدولة في توسيع ومركزة رأس المال والدخل ، على قاعدة رؤية اجتماعية في توزيع الثروة تتفق مع تحقيق هذا الهدف .

ب- تعدل البنية المؤسسية بما يتفق واليات السوق وبيئة تنافسية تعمل على تأمين جذب رأس المال الخاص وتعزيز ثقته في وجود بيئة مؤسسية تتفق مع شروط تامين ربحية رأس المال .

ج- دعم الدولة لشروط الهيمنة على السوق الملية وتأمين شروط الدخول في السوق الدولية . وهذا يتطلب من الدولة تعديل ثقافاتها الحمائية بالاتجاه الذي يراعى متطلبات الكفائية الاقتصادية في النشاط الانتاجي الوطني وليس على اعتبارات حمائية تلغي متطلبات المنافسة .

د- تفعيل دور الدولة ازاء المواءمة وامواجهة ازاء التحولات والاتجاهات الاقتصادية العالمية ، فالدولة في البلدان النامية مطالبة بمراقبة عمل المؤسسة الرأسمالية الخاصة في نهج استخدام واستغلال الموارد الطبيعية ، على قواعد ومتطلبات المصلحة الوطنية المستقلة فالدولة مطالبة ان تكون مستقلاً (سياسيا واقتصاديا) وهي تواجهة بيئة دولية تتسم بالتداخل في الاسواق والمعرفة وانماط الاستهلاك ، وحتى الان فان هذه الاستقلالية مازالت مطلوبة في مجال اختيار التكنلوجيا وانماط الاستهلاك وما زالت ممكنة في السيكرة على نهج استخدام واستغلال الموارد الطبيعية ومازالت وارده بالنسبة لتطوير مفهوم الامن الوطني والامن الجماعي .

هـ- عادة صياغة العلاقة بي الدولة وقطاعها العام بشكل يستثمر ويتفادى الاهدار والتعسف ، على ان يجري تكيف هذا القطاع لقواعد الاسعار التنافسية والمعبرة عن الندوة والكلفة ، وبما يؤدي الى اهم النتائج الايجابية على مستوى اداء الاقتصاد الكلي ويمكن انجاز هذه المهمة على اساس تلمس المشكلات الجوهرية التي ياني منها القكاع لعام ممثلة في تواضع ادائه وانخفاض انتاجيته وكفاءة ونوعية منتجاته [38] ، وليس في

قبول الخصخصة (Privatization) حلا مناسبا في الاجل القصير عن تعديل العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص ، اذا مالم تتوفر ظروف حقيقية امام البلدان النامية في التخلي عن مهمات القطاع العام . فعلى الصعيد العملي في البلدان النامية الذي يعبر عن ضعف كفاءة الأداء في القطاع العام ، إلا ان القضية التي تواجه هذه البلدان هي اليوم ليست قضية حل اشكالية الملكية بقدر ماهي قضية تعديل هذه البلدان للجوانب المتعلقة في الجانب التقني والاداري في اي من الممارسات الأقتصادية الخاصة او العامة. فمهما كانت مخاطر اليد الثقيلة بيروقراطية القطاع العام فليس من المنطق ان تكون هذه المخاطر مبرر لدواعي التحول الى قطاع خاص مالم تتوافر له امكانات تقنية وادارية تتسم بكفاءة الأداء . وإلا واجهت البلدان النامية مع التخلي المبكر عن القطاع ألعام فرصة تاريخية ضائعة اخرى [39] . وليس في دعو تعديل العلاقة بين الدولة والقطاع والاحتفاظ به اي دلالة منا على مخالفة شروط التطور الرأسمالي ، فان وجود القطاع العام على الصعيد النظري ليس بالضرورة يحمل مضمونا اشتراكيا، اننا نؤكد هنا انه لا وجود لهذا المضمون عمليا في هذا القطاع في البلدان النامية فهذه البلدان لم تتوفر لها أي من امكانات ارساء علاقات انتاج اشتراكية حقيقية تكون بديلا مناسبا عن علاقات انتاج رأسمالية ، تؤكد على هيمنتها ضلال العلاقات الرأسمالية العالمية [40] . فالقضية التي تواجه البلدان النامية في اطار البحث عن شروط تطورها الأقتصادي هي ليست قضية ايدلوجية بين خياري الاشتراكية او الرأسمالية بل قضية تدعيم الأنتاجية في كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، تحت ظل فرض واقعي تمثلة علاقات انتاج رأسمالية يصعب تجاوز احكامها . مما يفرض على اليلدان النامية هو ان تواجه مشكلة النهوض بالادارة كاهم شروط تطورها الاقتصادي في ظل

وجود علاقات الأنتاج الرأسمالية ، فقد اثبتت تجربة اوربا في الستينات وتجربة بعض الدول حديثة التصنيع والتي تبنت قواعد الحرية الاقتصادية ثم تجربة الصراع التجاري والتكنلوجي للولايات المتحدة واوربا ازاء اليابان ، ان المشكلة الجوهرية في التطور الاقتصادي واستمراره هي مشكلة النهوض بالأداره وليس في سلامة النظام على المستوى النظري فقط .

و- ان الأنتقال الى النسق الرأسمالي في التطور الرأسمالي يتطلب تحول الدوله الى نسق ليبرالي موازي في الحياة السياسية يجسد للصلة بين الدولة كبنية فوقية تعبر عن مصالح المجتمع والمصلحة الفردية وتوسيع مشاركتها في الحقوق الأقتصادية والسياسية كمحاولة حقيقية في تأمين استقرار الاجتماعي يتطلبه وجود النسق الرأسمالي في الاسواق وممارسة الحرية الأقتصاديه والسياسية يعد شرطا موضوعيا لايقبل التأجيل (42) ، والديموقراطية في هذا الاطار لم تعد اليوم ترفا فكريا بقدر ماهي توسيع في المشاركة الشعبية تخطيطا وتنفيذا ورقابة على الفعالية الاقتصادية العامة والخاصة ، واذا ما سلمنا بالقبول ان عملية التنميةوالتطور الاقتصادي يتطلب وجود دولة قوية ، فاننا يجب التسليم ان الممارسة الديموقراطية هي وحدها مصدر قوة الدولة (43) ، وعملية التطور الاقتصادي تتطلب الاستقرار ، والاستقرار هو استمرار شرعية الحاكم (وهي قبول الناس لها وتسليمه بصلاحيتها وسيادتها) ، كما يعني الاستقرار ثبات السياسات لفترة زمنية مناسبة اضافة لكونه حالة اجتماعية نفسية تدفع الفرد الى التفاعل الايجابي بدلا من الاغتراب ، وحسب هذا المفهوم فالاستقرار يحتاج الدولة القوية (44) . ونضج البنية السياسية للمجتمع ، وقد حدد فاينر (Finer) سماته الاساسية التالية (45) :-

أولاً :- نظام سياسي تمثل فيه المصلحة العامة الهدف الاعلى ويمكن تحقيق ذلك عبر نشر المشاركة الواسعة في الاجهزة الديموقراطية ومثل هذا النظام ذو احساس طالب بحقوق الفرد وان الاغلبية تعرف متى يحين الوقت لترفع صوتها وتزيل اي نظام سياسي يسيء استعمال السلطة .

ثانياً :- ان يكون الافراد راغبين بالحلول الوسكى العقلانية اكثر من التكتل في زمر ومحاور حول الفئات المتطرفة ، وهي ظاهرة تتسم بها معظم بلدان العالم الثالث اليوم .

ثالثاً :- تطور هوية وطنية قوية مبنية على اساس نظام مدني ديموقراطي ، وعلى الرغم من صعوبة تسكين البنية الاجتماعية – الاقتصادية في بلدان العالم الثالث على قواعد هذه الرؤسة للاستقرار على المدى القريب ، الا ان ذلك يبقى شرطا موضوعيا للتطور الراسمالي في هذه البلدان يمكن ان تحقق استقرار ونضج بنيته السياسية بالعمل على بناءالتطلعات الاجتماعية التي تعزز التحديث الاقتصادي وتطوير دولة وطنية ديموقراطية عن طريق نشر التعليم وقيم الناس ومواقفهم الحياتية [46] ، ان الظواهر الجديدة وفير التقليدية في اقسيم العمل الدولي والدور المتصاعد للخدمات والمعلومات وتدويل ظواهر جديدة للقدرة النسبية والمميزات النسبية وتطوير مفهوم عدالة التوزيع ، وتحديات البيئة لكل هذه المتغيرات يتطلب من الدولة ان تكون لها فلسفة جديدة يملي عليها دورا مرنا وغير مباشر في موائمة مجتمعاتها لهذه المتغيرات .

ي- في اطار تعديل ومواءمة الدولة كبنية فوقية لمتطلبات وشروط التطور الرأسمالي يجب ان يتم تعديل ادوارها وممارستها الاقتصادية من الدور الانماءئ او طابع دولة التنمية الى الدور الوظيفي التنظيمي وهنا يقتضي تعديل الستراتيجية الانمائية للدولة وفقا لقواعد العمل باليات السوق كستراتيجية تدعم شروط النمو الاقتصادي تتبع لاشواط طويلة

قطعتها الدولة على طريق التنمية الشاملة في اطر الحاجة الموضوعية لترسيع عملية التراكم الرأسمالي ، وتخطي عتبة النمو ، وفعلاً جرى على الصعيد العملي ان حققت معظم الدول النامية نتائج تنوية مهمة ارست قاعدة مادية واجتماعية رغم كل اختلالاتها الهيكلية والادائية ، انظر معطيات الجدول رقم (1) حول النموذج التنموي الذي اعتمدته هذه البلدان والذي كد اهتمام دولها بتحقيق القضايا التنموية الرئيسية التالية كمضمون جوهري لهذا النموذج [47] :-

1. تأكيد الحاجة الى زيادة رأس المال المادي .
2. تأكيد التنمية الزراعية كمصدر لتأمين موارد الأستثمار في القطاع الصناعي ، ومن خلال رؤيا تحويل معدلات التبادل بين الزراعة والصناعة لصالح الصناعة .
3. تأكيد ستراتيجية احلال الواردات كشرط رافق عملية التنمية الاقتصادية باستثناء تعديلة لاحقا في مجموعة الدول النامية حديثة التصنيع في دول جنوب شرق اسيا وبعض دول امريكيا اللاتينية .
4. في المراحل الاولى من التنمية ل يمنح النموذج التنموي الذي تم اعتماده في معظم الدول النامية ثقته في عمل اليات اسوق الذي كان يتمتع بنواقص عديدة .

وفي سبيل مواجهة الدول النامية لمضامين هذا النموذج الانمائي فقد اعتمدت السياسات التالية :-

1. زيادة الادخار والاستثمار لاغراض تسريع عملية التراكم الرأسمالي .
2. اعتماد سياسات الية وسعرية بقصد التأثير على عمل اليات تحويل الموارد الىالقطاع الصناعي .

3. تأكيد الاجراءات الحمائية ضد الواردات السلعية .

4. السياسات التدخلية من قبل الدولة في توجية عملية التنمية عب وسائل التخطيط الاقتصادي .

انظر جدول رقم (1)

وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي تحققت للدول النامي تحت تأثير النموذج الانمائي وفقا للدور الشمولي للدولة ، الا ان البلدان النامية وعلى اساس الدور الانمائي الذي وصفنا له اعلاه كانت دون انجاز متطلبات الطور الاقتصادي ، فقد واجهت هذه البلدان من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ما تم توصيفها بمأزق التنمية ، كانت اهم معالمه تفاقم ازمة المديونية الخارجية وتدهور حجم واسعار الصادرات ، والعجز المتفاقم في موازين مدفوعاتها ، واضطراب اسواق الصرف ، والتي انعكست على نوعية مؤشرات النمو وانخفاض معدلاتها ، مرفرقة باثار تضخمية خطيرة .

5. دور الدولة في مواءمة القطاع الخارجي لمتطلبات عمل الاقتصاد الدولي ، وتقليل الاثار السلبية المترتبة على اضطراب السوق الدولية .

6. تأمين الدولة متطلبات تفعيل سياستها الأقتصادية الكلية .

ان هذه العناصر الستة يمكن ان توضح تلك العلاقة بين الدولة والاسواق ، والجدول (2) يمكن ان يبين عناصر الستراتيجية التنموية المعتمدة على السوق ، حيث يلاحظ ان لكل من الدولة والقطاع الاص ادوارا مناطة بفعاليته الاقتصادية ، فالسوق يمكن ان يحدد كل من الدوافع والقيود التي تواجه فعالية كل منهما .

7. أذا ماسلمنا بالقبول ان البلدان النامية تقبل على مرحلة تاريخية تفرض عليها العمل باليات السوق ويتطلب منها ذلك العمل لقواعد التجارة الحة وانفتاح اقتصادياتها المحلية على السوق الدولية وعلى اساس معطيات هذه المرحلة فان الدولة في البلدان النامية يتطلب منها رفع قيود الاستيراد وفتح الاسواق امام السلع الاجنبية وتقيد اجراءاتها الحمائية ، وهي اجراءات سوف تعصف بالسوق المحلية ويترتب عليها بروز صراعات اقتصادية واجتماعية ربما تخلق ضررا فادحا بالبنية الاجتماعية ، واضرارا اخر في الهيكل الاقتصادي كما ان الدولة في البلدان النمية ستواجه نمط من العلاقات الدولية يفرض عليها تعديل جوهر مهماتها الاقتصادية والاجتماعية (48) . لهذه الاسباب فان الدولة في البلدان النامية تواجه مهمة معقدة اذا ما ارادت اعتماد اليات ومتطلبات التطور وفقا لنمط من ستراتيجية تنموية تعتمد على السوق ، وهي هنا ازاء اعتماد الموضوعية وتدقيق ودراسة وأعداد البيئة التي يجري معها التحول الى اعتماد هذا النمط التنموي وإلا كانت الدولة في البلدان النامية ترتكب خطأ فادحا يعمق من ازمتها الاقتصادية والتنموية ، فتجارب العديد من الدول النامية التي تحاول الوصول الى تطبيق اليات الاقتصاد الحر دون ان تدرك المتطبات الموضوعية لهذا التحول ، هي تجارب تؤكد هذه الحقيقة .

8. امام الدولة في البلدان النامية مهمات تؤكد وجودها واهميتها وهي مهمات بناء القدرة الذاتية على التطور العلمي والتكنلوجي ، وكذلك مهماتها في بناء قدرة اقتصادية في اطار تكاملي اقليمي ، بما يلزم استيعاب نتائج الثورة العلمية

والتكنلوجية الى جانب التغيرات الدولية [49] . انعكست سلبا على جهود التنمية البشرية في عموم البلدان النامية .

وها فان البلدان النامية وهي تعيد النظر في تعديل او تحويل نموذجها الانمائي الشمولي الى اعتماد نموذج اخر يمكن ان يوفر لها بيئة اقتصادية واليات عمل جديدة في تحقيق التطور الاقتصادي فان هذه ابلدان تجد في تحولها الى نموذج انمائي يقوم على عم اليات السوق . وهذا بالتأكيد سيتطلب من الدولة فهما اخر لفسفة عملية التنمية على انها تضمن سلامة النمو وليس مجرد تحقيقة وتأمين قدرة افضل على مواجهة بيئة اقتصادية دولية تنافسية وهي العملية التي تضمن الى جانب زيادة مستمرة في تأمين متطلبات المعيشة في الاستهلاك المادي والتعليم والصحة ، فه اضمن فرص المساواة في الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والمدنية [50] .

ان البعد الذي تأحذ معه الدولة في البلدان النامية ادوارها التقدمية في اطار اعداد شروط التطور الرأسمالي يتطلب منها ان تعتمد دوافع قوية في اعتماد ستراتيجية تنموية تعتمد على السوق ، وتتخلى بموجب هذه الستراتيجية عن ادوارها الهامشية او المفرطة في تبديد الفائض الاقتصادي . فاليات السوق يمكن ان تكون مرشدا يوفر كفاءة افضل في تخصيص الموارد وتوزيعها . ومرشدا لستراتيجية تنموية تتيح فرص توسيع المشاركة في تعبئة الفائض الاقتصادي والتراكم الرأسمالي بطريقة تشمل معظم الفعاليات الاقتصادية ، كما انه يعمل على ترشيد فعلية القطاع العام . ان النظر الى اعتماد ستراتيجية تنموية معتمدة على السوق يعني بالضرورة ان تكون ادوار الدولة محل اعادة تفكير .

ان تعديل ادوار الدولة كشرط يتفق مع متطلبات وشروط التطور الرأسمالي يتطلب ان تتواجه ستراتيجية التنمية على اساس توسيع عمل الية السوق الى تأكيد العناصر المترابطة التالية [51] .

1. توجيه اكبر للاستثمار في البشر في اطار التأكيد على التنمية البشرية .
2. رعاية حقيقية للمنافسة وحقوق الملكية الخاصة .
3. تأكيد الدور التنموي للدولة من خلال توسيع نشاطاتها للاستثمار في البنية التحتية .
4. مهما تكون دواعي الاعتبارات الايدلوجية والقانونية حول فكرة سيادة الدولة او تلك الدواعي الخاصة بتحديدها الان المتوقع ان تبقى الدولة في الحد الادنى من حدود وظائفها شرطا ضروريا في توفير الخدمات الاساسية للنشاط الاقتصادي على الاقل في مجال التمويل والأستقرار وصياغة النظام النقدي ووضع نظم قضائية ومؤسسية لحماية الحقوق وتنميط علاقات الأنتاج ، وتبقى الدوله مبادره اقتصاديه تشق الطريق امام انشطة اقتصادية جديدة للافراد فالدولة ليس لها ان تفعل ما يفعله الافرد بالفعل سواء (افضل او اسوء) ولكن ان تفعل مالايفعلونه وفتها على الاطلاق حسب كنز . وتوجه الدولة الى الاستثمار في مجالات رأس المال الأجتماعي او الأقتصادي الثابت (Social and Economic Ovcrhead) عندما يحجم الأفراد عنه في ذلك يحقق وفورات خارجية في المستقبل لاي استثمار خاص وخالقة في ذات الوقت طلب اضافيا حكوميا رخاصا يجعل من معامل رأس المال ملائما لها [52] .

ويبقى دور الدولة مرتبطاً بالمحتوى الاجتماعي للسلطة السياسية وهو في حدود الدولة الرأسمالية يتحقق ضمن فعاليات تجهيز رأس المال الاجتماعي الثابت ، رأس المال

الاقتصادي الثابت واستخدام الدوافع المباشرة او غير المباشرة وهي فعاليات كافية لتحقيق التطور الأقتصادي . الا ان المحددات لدور الدولة لا تأخذ طابعا موحدا لها في جميع البلدان النامية بل يبقى تعديل ادوارها حسب صياغة ايكشاين لدور الدولة ومبادرتها في التطور الاقتصادي يخضع بالنهاية الى الشروط التالية [53] :-

1. نطاق الأهداف المطلوب انجازها من عملية التنمية .
2. الأفق الزمني المطلوب لتحقيق النمو .
3. ضعف القاعدة الموردية المتاحة للنمو .
4. مدى تخلف البنية الاقتصادية - الأجتماعية بالمعنى ألنسبي .

جدول (1)

نموذج التنمية السائد في البلدان النامية

ت	القضايا	المضامين	السياسات
1	رأس المال المادي	*انخفاض تراكم رأس المال . *الحاجة الى زيادة تراكم رأس المال وتسريعه .	*زيادة الادخار والاستثمار . *زيادة حجم الاستثمار العام . *تسريع التراكم الرأسمالي .
2	القطاع الزراعي	*يجب ان يكون مصدر الفائض الاقتصادي وموارد الاستثمار في القطاع الصناعي .	*ضرائب كبيرة على النشاط الزراعي . *خفض اسعار السلع الزراعية .

		*تحويل معدلات التبادل بين الزراعة والصناعة لصالح الصناعة .	
3	التجارة	*الاحلال محل الواردات .	*سياسات حمائية من الواردات .
4	السوق	*لايعتمد على الية السوق في المراحل الاولى للتنمية .	*تدخل الدولة لتسريع عملية التنمية وتوازنها . *اعتماد التخطيط الاقتصادي لتخصيص الموارد .

جدول (2)

دور الدولة والقطاع الخاص في اطار ستراتيجية التنمية المعتمدة على السوق

ت	عناصر الستراتيجية	سمات العناصر الاقتصادية	دور القطاع الخاص	دور الدولة
1	الاستثمار في البشر	*عائد مرتفع .	*لا يعتمد علية في تقديم القدر الكافي من الاستثمار في التعليم والصحة وخدمات نظيم الاسر	*زيادة الاستثمار البشري كماً ونوعاً . *زيادة الانفاق على التعليم والصحة والبحث اعلمي .
2	الاقتصاد	*اقتصاد جزئي تنافسي	*منافسة محلية	*دعم قواعد تنظيمية

	المحلي	*استقرار الاقتصاد الكلي.	وخارجية .	تكفل المنافسة . *ضمان حقوق قانونية للملكية الخاصة . *استثمار في البنية التحتية
3	الاقتصاد الدولي	*التغذية العالمية . *منتجات جديدة . *تكتلات اقليمية .	*التخلص من الحواجز غير الجمركية *المنافسة الخارجية .	*تنظيم مراقبة اصادرات *تنظيم سياسات نقدية في تضبيط تكيف اسعار الصرف . *تنظيم ومراقبة الاستثمار الاجنبي .
4	السياسات الاقتصادية الكلية	*استقرار على صعيد الاقتصاد الكلي . *كفاءة على صعيد الاقتصاد الجزئي .	*تسعير حسب التكلفة .	*تنظيم السياسة المالية والضريبية . *اعادة تقيم اوليات واوجه الانفاق العام . *برامج تخصيص نشاطات القطاع العام (التخصيص).

المبحث الرابع

تعديل هيكل الاسواق

ان النموذج النظري للسوق الذي تتطلبه عملية التطور الرأسمالي ، هو سوق المنافسة التامة الى حد كبير ، وحسب هذا النموذج فان جمود عناصر الانتاج والاسعار والجهل باحوال السوق هي عوامل اعاقة للاستخدام الكامل والكفوء للموارد الاقتصادية. والبلدان النامية اذا ما ارادت اعتماد نموذج السوق الحر كالية في تطورها فانها ازاء مهمة اعداد شروط هذا النموذج ، والا كانت الدعوة الى اعتماده فارغة من محتواها ، وتحديدا فاننا سنحاول عرض الشروط الماكرو اقتصادية الخاصة بمناخ المنافسة وتحرير الاسعار وقضايا الاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي وتحرير التجارة والاستثمار الاجتبي كمتطلبات لوجود السوق الكامله كاليه يقوم نموذج تطور الرأسمالي عليها في هذه البلدان.

ان البيئه الاقتصاديه بما تتسم به من اختلالات عديده والتي كانت وراء الاعتماد النظري والعملي الى تفعيل دور الدوله وآليات التخطيط الاقتصادي المركزي والشمولي كنمط تنموي تم اعتماده في معظم التجارب التنمويه في البلدان الناميه ، كبديل مناسب عن نموذج السوق الحر ، الا ان واقع التجربة كشف عن فشل الممارسه الاقتصاديه للدوله ، وكان وراء هذا الفشل هو تغيب الاسعار كمؤشر لكفاءة التخصيص وألاستثمار ، وكانت البيئه الاحتكاريه التي يعمل بها قطاع الدوله/ العام قد الغت اي دافعيه لدى ادارة هذا القطاع على التطوير والابتكار وتدهومستوى ادائه الذي قاد سلباً الى تلك ألاعباء الثقيله التي تحملتها الموازنه العامه وتفاقم حجم الاقراض الاجنبي في الوقت الذي

اصبحت معه الفعاليه الانتاجيه في القطاع العام اقل قـدره علـى تحقيـق القيمـه المضـافه ، وكان الثمن الذي تحملته البلدان الناميـه لهـذا المنـاخ الاحتكـاري وتهمـيش دور السـوق والمنافسة باهظاً على مسار التنميه الاقتصادية والاجتماعيه ، على الرغم من تسريعها .

صحيح ان نواقص السوق (Market Imperfection) كانت لا تتيح للدول الامية في مراحل مبكرة من التنمية اطلاق المنافسة التامة التي تتيح استعمال افضل للموارد الاقتصادية . وبالتالي صعد هذا الواقع من اهمية الفعالية الاقتصادية للدولة وقطاعها العام . الا ان الخطأ الذي ذهبت وراءه هذه البلدان هو ان الممارسة الاقتصادية للدولة وقطاعها العام اصبحت ذاتها هدفاً دون ان تكون وسيلة لتقليل نواقص السوق واعداد بيئة سوقية تنافسية . فان المهمة التي كان على الدولة ان تنجزها هي ليست عملية انجاز النمو من خلال تغير عناصر الانتاج او هي عملية جوهرها ذلك الكم من عرض الناتج بل كانت المهمة التي يفترض في تحقيقها هي مهمة عرض افضل لامكانت الانتاج في اطار سوق يعمل بحرية ، المهمة التي كان على الدولة انجازها من خلال سياستها وفعاليتها الاقتصادية هي مهمات كسر الجمود في عناصر الانتاج والاسعار والتعريف باحوال السوق وقيام بيئة مؤسسية تساعد على تشغيل اليات ، بينما كانت معظم البلدان الناميه على العكس قد عمقت صيغ الإحتكار في اسواقها ، وما كانت الفعالية الاقتصادية المركزية الا تفسيرً مسرفاً لشروط التطور الاقتصادي .

ان التحول الى قوى السوق كالية لانجاز التطور الاقتصادي الرأسمالي في البلدان النامية اذا ما ام اعتمادها تتطلب من هذه البلدان التحول التدريجي الى ايجاد بئة تافسية في الاسواق واذا ما كان التمسك بوجود نواقص السوق التي تمنع من هذا التحول ، فأننا نؤكدا انها اصبحت حجه يصعب الدفاع عنها اليوم في معظم البلدان الناميه ، ولا يمنع هذا

التحول التدريجي الا ذلك التخاذل في عزيمة هذه البلدان او تمسك دولها في مواقعها الاقتصادية في دعم مواقعها السياسية . فحتى البلدان الرأسمالية المتقدمه قد واجهت ظروف نواقص السوق فهي لم تواجه ابداً في المراحل المبكرة لتطورها بيئة سوقيه تامة ، طالما كانت تجد في الية السوق هدفاً ووسيلة في ممارستها الاقتصادية .

ان البلدان النامية من خلال استيعاب علاقات الانتاج الرأسمالية وجهود عقود طويلة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت لها نتائج مهمة على تحسين هيكل الاسواق في هذه البلدان ، فقد عبر سجل التنمية عن ظهور هيكل من الاسواق وان لم تكن تتصف بالتامة الا انها على الاقل قد اكتسبت طابع علاقات الانتاج والتبادل الرأسمالية اكتسب معها السكان معارف افضل في الاستجابة لمؤشر السعر ، الى جانب وجود مؤسسة رأسمالية خاصة يمكن لها ان تحتكم الى الية الاسعار في توجية استثماراتها ، اذا ما اتيحت لها بيئة وقية تخضع لقواعدها . والشرط الحسم في انجاز شروط التطور الرأسمالي في البلدان النامية يتطلب تعديل هيكل الاسواق من خلال جعلها اقل احتكارية وتتمتع بمتطلبات التنافس بين وحداته الانتاجية ، واذا ما اريد تحقيق مثل هذا الهدف فيتطلب سعي البلدان النامية من توسيع قاعدة الملكية الخاصة اولا والرفع التدريجي لتلك الموانع المثبته لدخول مجال الانتاج ومن ظهور فرص الاحتكار ، بما فيه دراسة امكانات تقليل فرص الاحتكار الطبيعي (Natural Monopoly) .

ان عملية اعادة هيكلة السوق المحلية في ابلدان النامية وهي تهدف الى جعل السوق تتسم بخصائص المنافسة يتطلب من هذه لبلدان القيام باصلاح بنيتها المؤسسية والاقتصادية والقانونية بما في ذلك مراجعة عمل التشريعات والسياسات الاقتصاديه وجعلها اكثر مرونة ازاء منح السوق خصائص المنافسه كما يتطلب مثل هذا الهدف مراجعة هذه البلدان

لاهمية علاقتها المالية والادارية بالقطاع العام ، واول المراجعات المطلوبه في هذا المجال هو مراجعة تلك المعاملات التميزيه ودعم الميزانيه العامه للقطاع العام ، والعمل على جعل هذا القطاع اكثر مواءمة لسوق تنافسيه ، بعد ان تعمل حكومات هذه البلدان على اتاحة فرص عادلة وحقيقية امام القطاع الخاص ، كذلك يتطلب تعديل هيكل الاسواق ان تقدم الدول النامية على بناء سياسات اقتصادية حمائية لا تلغي معها اهمية تنمية علاقات السوق التنافسية ، خاصة وان الاسواق الدولية اليوم تتطلب من الامكانات التقنية والتسويقية بالغة التعقيد والتطور تحت ظروف الدعوة الى حرية التجاره ونتائج ثورة معلوماتيه متقدمه ، باعتماد اي من الخيارين في التحول لقوى السوق لتأمين شروط التطور الرأسمالي سواء كانت خيارات توسيع قاعدة الملكية الخاصة عبر برامج التخاصية او من خلال اعادة هيكل القطاع العام لمتطلبات السوق فأن نجاح اي من الخيارين يبقى مرهوناً على توفر المنافسة في ألاسواق ، فان الملكيه العامه لا تحقق كفاءة تخصيص الموار الا اذا توفرت لها السوق التنافسية ، كذلك فان الملكية الخصة وحدها لا تحقق كل عناصر الكفاءة الاقتصادية المطلوبة دون وجود المنافسة ، لذلك فان متطلبات التطور الرأسمالي في البلدان النامية هي ليست في امكانية التحول الى توسيع المؤسسة الرأسمالية الخاصة ، فهذا التحول لن يصبح واحداً من متطلبات التطور الرأسمالي ، اذا لم يكن مصحوباً بسياسات وتوجيهات ومؤسسات توفر مناخ المنافسة المخفزة على تحقق الكفاءة الاقتصادية وهو الشرط اللازم للتطور الاقتصادي .

ازاء كل ما تتطلبه عمية التطور الرأسمالي في اللبدان النامية من شروط تبقى مهمة تعديل هيكل السوق من أبرز الشروط التي يجري تقديمها في اطار التحول الى ريادة القطاع الخاص في انجاز متطلبات التطور الاقتصادي ، وهي العملية التي ترتبط اولاً بضسان

اطلاق قوى السوق لكي تعمل بكفاءة ، فالمعوقات التي واجهت برامج العديد من الدول النامية في التحول الى اعتماد نمط من التنمية الرأسماليه القائمه على السوق ، قد نجمت بالاساس عن فشل هذه البلدان في اعادة هيكل اسواقها حتى تعمل بالية تدعم كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، تؤكد جميع تجارب هذه البلدان ان ريادة القطاع الخاص لا يمكن لها ان تتم في انجاز متطلبات التطور الاقتصادي خارج اطلاق قوى السوق في أطار المنافسه .

اذا ما كان السوق التنافسيه هو شرط حاسم تتقرر معه قدرة أي اقتصاد على انجاز التطور الرأسمالي ، فأن البلدان الناميه ينبغي لها في تأمين هذا الشرط ان تعطي مضموناً جديداً لمفهوم المنافسة واليات السوق ، فهي لا تزال في معظمها تواجه العديد من مظاهر السوق الناقصة ، كما انها لا تزال تواجه ازمة تحول طويلة المدى تكمن في تخلف هياكلها الاقتصادية من جهة والعجز المزمن للقوى الاجتماعية الداخلية عن اعادة صياغة هيكل علاقات القوة بصورة يمكن معها تحرير العملية التلقائية والديناميكية لقوى السوق في اطلاق النمو ، والبلدان النامية رغم تنوع ظروفها فانها اقل استعداداً في اعتماد خصائص اسوق التنافسية وفقاً للنموذج الذي يطرحه الادب الاقتصادي البرجوازي كاحد اهم شروط التطور الاقتصادي ، فجيمع هذه البلدان ليس لها انتلغي دون حذر ما تمارسه القوى المرافقة لقوى السوق في هذه البلدان وهي في جوهرها متفوقة على اي امكانية حقيقية يمكن ان تمارسها قوى السوق في انجاز الت\ور الاقتصادي ، فالى جانب السوق توجد مصادر القوة التي تمارسها النظم السياسية السلطوية البروقراطية على تخصيص الموارد واستخلاص الفائض الاقتصادي الة جانب ذلك النفوذ الذي تمارسه سيطرة الهياكل الاقتصادية التابعة والتي تنتج هيكل مشوه للانتاج شديدة الحساسية لتأثير علاقات تبادلية

خارجية تتطلب درجة اكبر من اطلاق الدولة في ادارة مصادرها ، خاصة اذا ما ادركنا ان العلاقات الانتاجية الريعية والتي تمثل اهم مصادر افائض الاقتصادي في اغلب البلدان النامية لا يسمح باطلاق قوى السوق كالية للتصرف فالموارد الريعية تأسست على ذلك فان البلدان النامية اذا ما ارادت ان تؤمن شروط تطورها وفقاً لقوى السوق ، فانها بحاجة الى سوق تنافسية يضمن فرصاً متكافئة للقطاع العام والخاص في محاولة لتكيف تدريجي للقوى الاجتماعيه والاقتصاديه للعمل باليات السوق ، ونوع المنافسه التي يتطلبها التطور الرأسمالي في البلدان الناميه يجب ان تسمح بتقرير مستوى انتاجية العمل ونوعية المنتجات واستجابة الاسعار للتكاليف اللازمه اجتماعيا وتحسين مستوى ونوعية التسويق للحصول على السلعه والخدمه .

ان البلدان الناميه اذا ما ارادت اعتماد السوق كالية لتطورها الاقتصادي فهي ليست

معنية بالتحول السريع والفوري الى اطلاق المنافسه التامه في اسواقها طبقاً لقياسات النظرية التي تجد فيها شرطاً حاسماً لتحقيق الكفاءه في استخدام الموارد ، فتجبة البلدان الرأسمالية المتقدمه تشير وبوضوح الى ان جميع هذه البلدان كانت تتعامل مع شروط السوق وفقاً لمتطلبات المرحلة التاريخية والانماط الاقتصاديه السائده ، او مع مقتضيات التكيف مع ظروف الازمات الاقتصاديه التي تعجز معها اليات السوق من الاستمرار كالية داخلية للخروج منها ، كما تدفع دواعي احباط الية السوق التنافسيه في اوقات عديدة البلدان الرأسماليه الحديث عن حاجتها الى سياسات التكيف او الحديث عن حاجتها لبرامج اعادة الهيكلة عندما لاتجد في السوق امكانية تمة او حقيقية تفي بمتطلبات وحدود النمو الاقتصادي . تقتضي متطلبات النموذج الليبرالي في الاسواق تعديل هيكلها لشروط المنافسة حتى تحمل معها امكانية العمل على تخصيص افضل للموارد الاقتصاديه ، ولكن

الى اي مدى يمكن للبلدان الناميه التي تعاني العديد من نواقص السوق ان تطلق قدرتها في تحرير الاسواق ؟ . وهل ان مثل هذه العملية اليوم مطلوباً لها ان تجري بشكل فوري وواسع ام انها تتم بشكل مرحلي او تدريجي ؟ .

ان ضمان مكان مسيطر للسوق التنافسيه كاحد اهم شروط التطور الرأسمالي في البلدان النامية وحسب النظرية الاقتصاديه البرجوازيه في الاسواق تتطلب تحرير السوق بالكامل لان هذه النظرية تقوم على مفهوم وحدة هيكل السوق ، وان عدم فاعليه السوق كآلية في النمو والتوازن ترجع الى وجود عدد من العوائق المؤسية التي تمنع تحرير بعض اجزاء السوق ، وان تحرير او فاعلية واحدة او اكثر من اجزاء السوق لاتؤدي بالضرورة الى رفع فاعلية كل مكونات السوق ، لذلك تدعو هذه النظرة الى تحرير وحدة السوق بالكامل ، لان النظام الاقتصادي يعمل بكيفيه دائريه ، بمعنى ان كل جزء من السوق يتفاعل ويرتبط بالضروره مع بقية الاجزاء الاخرى ، لذلك فانه من الوهم ان يتم تحرير جزء من السوق دون الاخر ، فليس من الكفاية ان يجري تحرير سوق العمل او سوق رأس المال او سوق السلع والخدمات بطريقة جزئية ، ولكن الضرورة تفرض ان يجري تحرير جميع هذه الاسواق دفعة واحدة وبشكل حاسم ، مع الاحتفاض بامكانية العودة من وقت الى اخر لادخال التعديلات المناسبة على عملية تحرير السوق والتي تراعي طلفة التقويم الاجتماعي والسياسي ، ويدعم العديد من الاقتصاديين فكرة التحرير الكامل والفوري للسوق في البلدان النامية .

على خلاف الرؤية السابقة يرى اغلب الاقتصاديين ان البلدان النامية هي اليوم ازاء مهمات اطلاق عملية اعادة هيكل السوق في اطار المنافسة التامة الا انها على الاقل تواجه خيارين لا ثالث لهما :-

الاول :- تحرير حجم كبير وجزئي معاً لعدد من الاسواق ، على ان تبقى الدولة محتفظة بملكية وسائل الانتاج على ان تجري ادارته بطريقة لامركزية خاصة المجالات المختصة بانتاج السلع والخدمات التي من غير المرغوب لها ان تخضع للمنافسة لاسباب تتعلق بطبيعتها الاحتكارية (Natural Monopoly) مثل قطاعات النقل ، الطاقة ، الاتصالات ، الصناعات الاستراتيجية ... الخ ، اما الانشطة الاخرى فيمكن اطلاق المنافسة في اسواقها مع المحافظة على ما يمكن تأمينه لها من اجراءات حمائية مؤقتة امام المنافسة الخارجية .

الثاني :- بالامكان ان تجري عملية اطلاق المنافسة في الاسواق بعد عملية هيكلتها وتحريرها ولكن على اساس وجود قدره على ضمان الحمايه الاجتماعية القادرة على احيلولة دون جعل الكلفة الاجتماعية لعملية تحرير السوق مرتفعة او ذت نتائج ضارة على ذوي الدخل المحدود من السكان ، والتقليل من القدرة الشرائية او تقليص حجم الطلب الكلي ، وبالامكان اللجوء الى تأمين هذه المتطلبات من خلال سياسة ضريبيه أو نقدية ، تقلل من المخاطر الاجتماعية أمام عملية تحرير السوق .

عموما ان عملية اطلاق المنافسه السوقيه اذا ما اريد لها ان تكون ناجحه فان ذلك يتطلب بالضرورة تدخلاً قوياً من قبل الدوله في الفعالية الاقتصادية كاداة ضبط مهمة لآليات السوق وتقليل كلفة تحريرها اجتماعيا ، وهنا نؤكد لحقيقه هامه وهي ان عملية أعطاء الافضليه لقوى السوق ليس لها أن تحقق بالضرورة فرص النجاح اذا ما تخلت الدولة في البلدان النامية مبكرا عن ادوارها في تضبيط ومراقبة جميع عناصر السوق ، والا فسوف تفشل محاولات هذه البلدان في التحول الى اقتصاد السوق .

على وحي ما عرضنا له حول اعادة هيكل الاسواق كأحد اهم شروط عمل الية السوق ، نؤكد ان ذلك يتطلب على الاقل اعتماد سياسات مكرواقتصادية (Macro- Economic) مناسبة في هذا المجال ، بما يضمن تهيئة بيئة تنافسية وتحرير الاسعار والاستقرار النقدي وتحرير القطاع المالي ، فمعظم البلدان النامية لازالت تعاني من وجود هيكل من الاسواق التي تتسم بالاحتكار الذي يمارسه قطاع الدولة / العام الذي اعتاد العمل في ظل بيئه احتكاريه شديدة الصلابة تستمر تحت دواعي وجود الاهداف الاجتماعية التي يمثلها وجود هذا القطاع ، لذلك تصبح عملية تحرير السوق في هذه البلدان رهينة بقدرتها على تقليل فرص الاحتكار أمام القطاع العام ومحاولة ادماجه في بيئة اقتصاديه تنافسيه ، وتتطلب هذه العملية شرطين موضوعيين :

الأول : تحرير التجاره الخارجية ، فقد اصبح من الالزام ان تواجه السوق المحلية المنافسة في ألاسواق الخارجية ، خاصةً وان هذه البلدان تشتكي تراجع حصتها في التجاره الدوليه ، وترجو زيادة مصادرها الخارجيه في الدخل القومي ، وهي العملية التي ليس لها من فرص النجاح مالم تواجه هذه البلدان المنافسة في السوق الدولية ، لذلك فهي ازاء تحسين كفاءة ادائها الاقتصادي حتى تكتسب قدرة افضل على المنافسة ، ودون ذلك فان التطور الرأسمالي في هذه البلدان يبقى أمكانية غير متاحه حسب رأي الاستاذ هابرلر (G.Habereler) وان تجنب المنافسه في السوق الدولية ليس له ما يبرره والنظرة الموضوعية تقتضي من البلدان النامية ان تواجه مقتضيات تعديل هيكل اسواقها وتحريرها في الداخل حتى تستطيع هذه البلدان من تحسين كفاءة اداء مشروعاتا وتخصيص افضل لواردها . واذا ما كانت دواعي القلق من قدرة السوق المحلية على مواجهة المنافسه الدوليه لاتزال تحتل حيزاً مهماً من الشكوك التي تثار حول اهمية تحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية ،

فهي دواعي ترتبط اساساً بوجود نماذج مشوهة لقوى العرض والطلب وحوافز الربح السائدة في هذه البلدان ، اضافة الى ان هذه البلدان فعلاً تواجه سوقا دولية لم يجري تحريرها بالكامل فالقيود والمعاملات التميزية والحمائية لاتزال تحتل مجالا واسعا في هذه الاسواق ، لذلك تبقى عملية تحرير البلدان النامية لاسواقها وتجارتها الخارجية ترتبط بعوامل خارجية الى جانب تلك النواقص التي يفرضها السوق في الداخل ، وهنا يتطلب تحرير التجارة بالنسبة للبلدان النامية التعامل معها على اساس قدرة هذه البلدان على اكتشاف المجالات الحقيقية التي يمكن تحرير التجارة واطلاق المنافسة الدوليه حولها ، والا كانت هذه البلدان تفقد فرصة تأريخية ضائعة اخرى اذا ما مارست اسلوب الباب المفتوح في حرير الاسواق امام التجارة الخارجية ، ولعل التجربة المصرية في هذا المجال تحمل من الدلالات الكافية حول الاثار اضارة في اطلاق المنافسة الدولية خارج ادراك شروطها الموضوعيه .

الثاني / ان عملية تعديل هيكل الاسواق بما يناسب النموذج النظري لها حسب النظرية الاقتصادية في الادب البرجوازية يتطلب اعادة النظر في التشريعات التي تعطي مركزا احتكاريا لبعض الفعاليات الاقتصادية وكذلك ضرورة رفع او تقليل الدعم الذي تمارسه الدولة ازاء قطاعها العام ، وازالة تلك الحواجز او ممارسات التي تمارسها ضد العديد من النشاطات التي يحاول القطاع الخاص الدخول لها .

ومن المهمات التي تمنح السوق قدرة تنافسية عملية توحيد المعاملات الضريبية والتفضيلات الانتمائيه ، وتحرير سوق العمل واقامة هيكل اجري تنافسي ، اضافة الى وجود جهود حقيقيه في مجال التشريع الحكومي لدعم القطاع الخاص ، من تشريعات احترام حقوق الملكيه الخاصه وتشريعات ضمان الاستثمار ، اضافه الى وجود اداء مؤسسي

للدوله ينظم اسواق رأس المال وتحقيق الاستقرار في اسعار الصرف من خلال وجود سياسات نقديه واضحه في اهدافها . وجميع هذه التشريعات بالضروره يجب ان تعكس فلسفة وروح سياسة التحول الى قوى السوق بما يقتضي منها زيادة فرص دعم الفعالية الاقتصادية الخاصة وزيادة فرص المنافسة السوقية .

ومهما كانت دواعي اطلاق المنافسه وتعديل هيكل الاسواق فان حدود فعالية الدولة تبقى شرطا حاسما لضمان وسلامة سير النظام الاقتصادي الى جانب مسؤولياتها اتجاه حماية المستهلك والبيئه .

المبحث الخامس

التحول الى القطاع الخاص

ان علاقات الملكية الخاصة تمثل في جوهرها القاعدة الحقوقية والمادية لاسلوب الانتاج الرأسمالي ، اذا ما كانت غايته حسب أعتقاد (سومبارت) ، ذلك لان اتاحة ، الفرصة امام الفرد العادي ان يمتلك السلع الاستهلاكية ورؤس الاموال المادية والنقدية تم زيادتها مكونا ما يعرف بالفقه الاقتصادي برأس المال هو جوهر وسبب التطور الاقتصادي ، الى جانب القداسة التي يمنحها هذا الاسلوب للباعث الفردي والمنافسة في تقرير شكل علاقات الأنتاج بطابعها الاجتماعي والتي معها يتقرر مدى تطور القوى المنتجة ، ويسمح معها السوق بالاستجابة التلقائية لمصالح الافراد ، وعندها فقط يكون النموذج الرأسمالي شديد الصلة بدواعي اطلاق الملكية الخاصة . وخارج هذا الشرط ليس هناك ما يكفي لان يكون هذا النموذج مشروعا حضاريا مميزا في التطور الاقتصادي . ولذلك فان التحول الى الملكية الخاصة كطابع اجتماعي لعلاقات الانتاج هو اول تلك الشروط التي يقتضي وجودها في جميع التشكيلات الاجتماعية التي تحاول اعتماد الطريق الرأسمالي في تطورها، فالرأسمالية كنمط انتاجي حسب تعريف موريس دوب (M.Dobb) لها هي " مظام المشروع الفردي الخاص والنظام الذي تسوده المنافسة الحرة بين الافراد "[(64)] .

لهذا فان اهم تلك الشروط التي يتطلبها التطور الرأسمالي في البلدان النامية اليوم هي قدرة هذه البلدان في التحول الى القطاع الخاص ليصبح القاعدة الماية في امكانية تحقيق مثل هذا الهدف ، والحديث خارج امكانات هذا التحول يصبح حديث فارغ المحتوى ولا يحمل طابعه الموضوعي .

ومهما بلغت اهمية الجدل حول ضرورة وجود الملكية العامة كمطلب تنموي يتقم على اهمية القطاع الخاص في البلدان النامية ، لكن تشديد لحاجة الى حافز الربح والانجاز الشخصي والاهتمام بالكفاءه يبقى من اهم مطالب الانجاز الاقتصادي ، وان تلك الكلفة الاجتماعية المترتبة على نشاطات القطاع الخاص تجعل من وجوده اكثر نفعا واهمية من هذه الكلفة ، فعدم كفاءة الفعالية الاقتصادية كانت سببا جوهريا في تجربة التوسع في القطاع العام ، وان ذلك الشك الذي يثار حول اهمية التحول الى القطاع الخاص ، ليس له مايبرره مع وجود قطاع عام ليحمل القدرة على البقاء بكلفة اقتصادية صحيحة . فليس من القبول ان نتهم القطاع الخاص بعدم النزاهة او انه قطاع لا يحمل امكانات الريادة ، بمعزل عن معرفة الظروف التي سببتها . فقد نشأ وترعرع هذا القطاع في ارض نصف جرداء ، واذا ما اتيحت له امكانات مؤسسية موضوعية فانه يمكن ان يحمل مشروعا تنمويا ناجحا .

خاصة وان معظم البلدان النامية لها دالة من تشكل طبقي واضح وان كان غير مستقر وناضج ولكنه يحمل هيكل من العلاقات الاجتماعية الطبقية ومما لاشك فيه أن الدولة قد لعبت في هذه االبلدان دورا حاكما في مجال اعادة تشكيل هذه العلاقات وتكوين فئة مهمة من اصحتب الملكيات الخاصة الذين اذا ما اتيحت امامهم فرص التراكم الفعال فانهم يمكن ان يحملوا امكانيات حقيقية في التنمية [65] .

والحقيقة التي تفرض نفسها عند البحث في دواعي التحول الى القطاع الخاص هي ان القطاع العام في البلدان النامية اصبح عاجزا عن توفير امكانات افضل لادارة المشروع التنموي ، طالما كان هذا القطاع لم يتمتع بالاستقلالية والمرونة والسرعة في معالجة قضايا

الانتاج والاستخدام والتوظيف ومستوى الارباح وادخال التجديدات العلمية والتكنلوجية وتحديد الاجور ونظام الحوافز والاسعار [66] .

وان هذه الدواعي ومهما كانت صلابة ايدلوجيا تقيها قوية في الجانب النظري ألا أنها اصبحت حقيقة موضوعية لاتتطلب الكثير من المشاغل الفكرية والبحثية لتأكيد صحتها في اغلب البلدان النامية واذا ما ارادت هذه البلدان نفي دوعي تخلفها وتدهور موقعا الاقتصادي فهي امام خيارين لاثالث لهما :-

الأول :-

التخلي عن اليات عمل القطاع العام ، وتصفية مواقعه وفعاليته الاقتصادية بشكل دراكاتيكي لصالح القطاع الخاص ، وهي امكانية يصعب تاكيدها بسبب تخلف البنية المؤسسية والاقتصادية في هذه البلدان .

الثاني :-

الاحتفاظ بملكية وادارة القطاع العام ، على ان يتم اصلاح هيكلة ومعالجة اختلالاته، فالعديد من الاقتصاديين اليوم يجدون ان عملية تخصيص هذا القطاع ليس لها ما يبررها على المستوى الايديولوجي او على المستوى العلمي ، فهذا القطاع ما زال له الدور الريادي في عملية التنمية ، وكل ما يتطلبه استمرار وجود القطاع العام هو عملية هيكلة وتكيف تؤدي اذا ما تم اطلاقها على نحو علمي وموضوعي الى تحسين كفاءة ادائه حتى تضمن المشروعات العامة معدلات مقبولة اقتصاديا من الارباح ، وتلغي طئيرا من اعباء الموازنة العامة لدولة وتزيد قدرته على المنافسة ، لهذا فأن التأكيد يجري على ان

تخضع عمل القطاع العام في النهاية الى نظام ديناميكي للاجور والاسعار بحكم التوازن بين حجم المسؤولية الادارية وحجم انجازها في المشروعات العامة [67] .

ان الترويج لقبول الخيار الثاني ربما يستطيع ان يكسب من القبول النظري وربما تحاول الكثير من الادارات البيروقراطية ان تدفع باتجاه او لان الاثار الاجتماعية له تساعد على قبوله ، الا ان مثل هذا الخيار يبقى في اعتماده على قدرة البلدان النامية في اصلاح وتكييف القطاع العام على اساس ضمان استمرار عمل اليات وقدرتها على استخلاص الفائض الاقتصادي ، وهنا يطرح من يدعوا الى هذا الخيار امكانية تحقيق مثل هذا الهدف متى ما تم جعله من شروط تعديل هيكل واصلاح القطاع العام ، ومن بين اهم تلك الشروط التي تجري الدعوى لها * هي [68] :-

- الفصل الواضح بين الاهداف التجارية والاهداف الاجتماعية في عمل المشروعات العامة .
- توصيف مؤشرات اداء جيدة التعريف تكون بمثابة نظام فعال للرقابة يرصد اداء مشروعات القطاع العام .
- تنظيم علاقة ادارة القطاع العام بالدولة على اساس واضح من متطلبات الادارة والرقابة ، بما يضمن من تقليل الاثار السلبية للتدخل التعسفي والعشوائي في ادارة وعمل المشروع العام ، على ان يتم بالمقابل اطلاق حرية هذا القطاع في الادارة المستقلة والذاتية في مجالات الاستثمار والتحويل والانتاج والاستخدام والتسعير والتسويق .
- ان يلتزم القطاع باولوية تحقيق الربح التجاري على اهدافه الاجتماعية .

- وضع معايير للدعم الانتقالي لخدمات المشروع العام وتوصيف لإنظمة التسعير في وحدات الاحتكار الطبيعي (Natural Monopoly) كالنقل والكهرباء والطاقة والمواصلات والاتصالات ، وبما يضمن الاقتراب من تكلفة انتاجها الحدية على الاقل .
- اطلاق وحدات القطاع العام للعمل في اطار بيئة تنافسية ، والابتعاد عن الاسراف في الحماية الادارية التي تقدمها الدولة لهذه الوحدات ، حتى تستطيع ان تواجه منتجات هذه الوحدات أسواقها بالجودة والاسعار التنافسية (69) .
- ان عملية اصلاح القطاع العام يتطلب بالضرورة اصلاح هيكل الاسواق وكما عرصنا له في مبحث سابق .

ان قدرة اى من البلدان النامية على الالتزام بشروط الاصلاح وتكيف قطاعها العام يمكن ان تكون اساسا موضوعيا لنجاح هذا القطاع وتحسين كفاءة ادائه الاقتصادي والاجتماعي وعندها فقط تنتفي دواعي التخلي عنه او خصخصته (70) .

ان جوهر عملية اطلاق الملكية الخاصة بما فيها عملية الخصخصة تبقى محل قبول او رفض تحتاج بالضرورة افراز موقف ايديولوجي محدد يجري من خلاله النظر الى قضية الملكية على انها قضية يتم النظر من خلالها الى اليات العمل الاقتصادي والموقف من الدور الريادي لكل من القطاع العام والخاص .

تأسيساً على ما تقدم فان عملية الاصلاح في القطاع العام وتكيفه لاقتصاديات السوق التنافسية هي عملية يجري النظر اليها على أنها جزء من متطلبات التحول الى اليات السوق ، وتحمل طابعا انتقاليا يتم معها التحول التدريجي لقطاع الخاص ، فان مضامين

مثل هذه العملية ستكون منسجنة مع ايدلوجيا اطلاق الرأسمالية ، وعملية الاصلاح الهيكلي والتكيف في القطاع العام بقصد الاحتفاظ به ولكن وفق عملية التحول للعمل باليات السوق التنافسية لاتمثل على المستوى الايدلوجي خروجا عن الرأسمالية او شروط التطور الرأسمالي ، فحتى الدول الرأسمالية المتقدمة مازالت تحتفظ بقطاع عام كبير دون ان يكون وجود مثل هذا القطاع خارج فلسفة الرأسمالية ولكنه يمثل ضرورة من ضرورات التوازن الاجتماعي والاقتصادي ودون ان يكون لهذا القطاع الدور الريادي في الفعالية الاقتصادي .

ان الدعوة الى اصلاح القطاع العام بقصد الاحتفاظ به تبقى اشكالية يصعب تاكيد نتائجها ، فعلى الصعيد العملي والنظري تؤكد العديد من الوقائع ان استمرار ضعف كفاءة اداء هذا القطاع تكاد سمه مميزة له وربما تكتسب طابع الاستمرار ، لان طبية دائه يصعب على اي من انظمة الرقابة ان تتابع بشكل مؤكد انحرافاتها او وسائل الافساد الاداري فيها ، فالمشكلة الجوهرية المرافقة لوجود هذا القطاع هي مشكلة بنيوية ملازمة لطبيعة الملكية العامة ذاتها ، فمهما كانت الروح المجتمعة التي ندعيها حول ادارة القطاع العام فهي حتماً اقل من الصمود امام نوازع الذات والمصالح الخاصة والانانية للافراد القائمين على ادارته .

اما مضامين الدعوة الى التخلي عن القطاع العام او ما يعرف بغملية الخصخصة القصدية المعروفة مثل البيع ، عقود الادارة ، التاجير ... الخ [71] ، فهي الاخرى مضامين لاتحمل طابعها الموضوعي ايضاً في ظل الظروف الحالية الاقتادية والاجتماعية للبدان النامية ولا تسري عليها جميعاً بنفس المقاييس ، وهي العوة التي تبقى رهينة لتوفير شروطها في :-

- لاوجود بنية طبقية برجوازية قوية وتستطيع السيطرة على يادة الفعالية الاقتصادية من عمليات التحويل والانتاج والتسوق ، وليس من الكفاية أن تمتلك الطبقة البرجوازية للتراكم النقدي والاصول العقارية ان تحمل هذه الطبقة خصائص بينة طبقية رأسمالية مبدعة وخلاقة تتطلبها عملية التطور الرأسمالي (72) .
- وجود بيئة من الاسواق التنافسية .
- وجود الدولة الحاضنة او الحارسة للفعلية الاقتصادية الفردية والتي تتمتع بالاستقلال ازاءها .

ان تبرير قبول اي من الخيارين (التخصيصية القصدية او الخيار المتعلق باصلاح القطاع العام في البلدان الناميه لتحفيز واعداد شروط النمو الدائم ، تواجه الكثير من الاسباب والدواعي ما يمنع قبول اي منهما بصفة مطلقة ، فالواقع الاقتصاد والاجتماع في هذه البلدان من التعقيد لا يتوفر معه بعد من الشروط الكافية لاطلاق الرأسمالية ، كما ان تغيير هذا الواقع ليس له ان يتغير نحو الاستغلال الامثل لموارده في ظل ريادة القطاع العام وهي ادارة يصعب معها تأكيد الكفاءة الاقتصادية مهما كانت قدرة اصلاحها على التحسين . طالما كانت مشاكل القطاع العام مشاكل مرتبطه بطبيعة الملكية وليس بطبيعة الادارة على عكس ما يدعوا له العديد من الاقتصاديين على نحو عقائدي أكثر منه اعتماد اقتصادي وموضوعي للنظر في طبيعة القطاع ألعام .

ازاء مواجهتنا لكلا الخيارين والاعتراضات المنهجية والايديولوجية التي تقف وراء الدعوة لكل منها ، نجد ان الموقف الذي تتطلبه عملية التطور الاقتصادي في البلدان النامية

هو موقف يرتبط بتحليل طبيعة الطابع الانتقالي في اقتصاديات هذه البلدان ، لذلك فان هذه البلدان على الاقل ماتزال بحاجة الى استخدام السلطة الاقتصادية للدولة ، ولكن هذه يجب ان تدرك الدولة للطابع الايدلوجي الواضح التي تقف وراءه ،لذلك فان معظم البلدان النامية اليوم لا تحتاج لسلطة الدولة الاقتصادية بحد ذاتها في ادارة الفعالية الاقتصادية ، بل ان هذه البلدان هي بحاجة الى تأكيد الوظيفة الانتقالية لهذه السلطة في اطار اعدادها لبيئة اقتصادية يتم نعها بناء علاقات انتاج تكتسب الطابع الموضوعي القادر على استخلاص الفائض الاقتصادي وتأمين شروط التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وعملية اطلاق الرأسمالية في هذه البلدان لا يجري النظر اليها على انها عملية تتم من خلال برامج التخصيصية والتخلي عن ادوار القطاع العام خارج اعداد شروطها الموضوعية [73] .

ان طبيعة المرحلة التي تواجهها اقتصاديات البلدان النامية واضغوط التي تواجهها في السوق الدولية تدعم على الاقل قبول خيار الاحتفاظ بالقطاع العام بعد اصلاح وتطيف ادائه الاقتصادي في اطار عمل آليات السوق التنافسيه ، على ان ترافق عملية الاصلاح في القطاع العام دعم شروط عملية الخصخصة التلقائية وهي العملية التي تعني تويع دائرة القطاع الخاص مع ابقاء القطاع العام على حدوده ، أي زيادة معدلات نمو القطاع الخاص مع ثبات معدلات نمو القطاع ألعام وعندها فقط سوف تتوسع مساحة النشاط الفردي على حساب النشاط الجماعي [74] . وهذه العملية يمكن لها ان تتم في مدى زمني قصير اذا ما قللت الدولة من تزاحمها على الاستثمارات او احتكارها ، فتوسيع فرص الاستثمار اما النشاط الخاص من شأنه ان يزيد من فرصة نجاح هذا النشاط وتوسيع مساحته ، كما تتطلب هذه العملية برامج تخصيص مدركة لاهدافها الاقتصادية دون اهدافها السياسية او تلك الضغوط الخارجية التي يمارسها رأس المال الاحتكاري الدولي التي يتم الترويج لها

من قبل العديد من الهيئات الاقتصادية الدولية فعملية الخصخصة في البلدان النامية يجب ان تحمل المصالح الوطنية لهذه البلدان ، وستكون برامج التخصيص ناجحة متى ما كانت تحمل اثارها على المتغيرات الكلي دون اقتصارها على المتغيرات الجزئية وخاصة على مستوى كفاءة اداء المنشأت الاقتصادية (75) .

ومن الضروري في هذا المجال ان نضع حدا للفكرة التي لاتزال شائعة في ادب التنمية الاقتصادية التي ترى في النموذج الرأسمالي نفيا مطلقا لور الدولة وفعاليتها الاقتصادية سواء في الادارة المباشرة للعملية الانتاجية او في سياستها الاقتصادية فطالما لجأ هذا النموذج في اطار صيرورته التأريخية الى الادارة المباشرة للفعالية الاقتصادية الانتاجية ولايزال في جميع التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية في دول المركز عندما لايجد من الدواعي الاقتصادية والاجتماعية الكافية للتخلي عنها للقطاع الخاص .

ان مصدر الصعوبة في اطلاق الملكية الخاصة او التحول الى الاعتماد على ريادة الفعل الاقتصادي الجماعي او العام يبقى مرده الى عناصر موضوعية تتمثل في استمرار تعدد وتعايش تراكيب (Structures) اقتصادية اجتماعية متباينة في جميع البلدان النامية ، الا ان الحقيقة تشير على الاقل الى ان البلدان النامية تشهد على انماطها الانتاجية والبنيوية شكلا حركيا (Dynamic) يتمثل في ولادة علاقات أنتاجية واضمحلال اخرى الى جانب وجود الحراك الطبقي الذي يدل على توسع دائرة الملكيات الخاصة ، ومثل هذا الواقع يمكن ان يتيح امام البلدان النامية ان تدعم شروط تطورها الرأسمالي ، واول هذه المهمات هي امكانية استخدام القطاع العام في مجال اعداد هذه الشروط ، فهذا القطاع يمثل بطبيعته القاعدة المادية التي يمكن من خلال تطيفها للسوق التنافسية ان تساعد على نشر علاقات انتاج رأسمالية في هذه اللبدان ، الى جانب امكانية تحويل العديد من فعالياته الاقتصادية

الى القطاع الخاص ، وهنا نؤكد على تحويل الفعاليات الناجحه منه وليس تلك الفعاليات الخاسرة ، وهذه حقيقة مهمة يجب تأكيدها ، فان جوهر عملية الخصخصه يجب ان ينطوي على نتائج ايجابية في تحسين كفاءة الاداء الأقتصادي لذلك فان بيع المشروعات العامه الخاسرة او الفاشلة الى القطاع الخاص سيسحب معه أثار خطيرة على عملية الخصخصه نفسها ويزيد من الفرص الضائعه على عملية التنمية في البلدان النامية ، لذلك فان المنهج الصحيح في اطلاق عملية الخصخصة يفترض لها ان تبدأ مع المشروعات العامة الناجحة تقديم الخبرة والمشورة والدعم للقطاع الخاص عندما يتولى ادارتها فليس من المنطق ان يكون هدف عملية الخصخصه نشر الفعالية الخاصة ، بينما براجمه تحمل المشروعات الخاسرة او تلك التي تعاني من مشكلات حتى يصعب حلها مع قدرة الدولة المالية والفنية ان تتخلص منها الى القطاع الخاص .

اذا كان التقدير النظري لنموذج التطور الرأسمالي يفرض التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ، الا ان القطاع الخاص لايزال في معظم اللبدان النامية لايشكل بديلا كافيا او شبه البديل الكافي للقطاع العام وان كان يستحق موقفا اساسيا في الاقتصاد والتنمية لذلك فان تحديد الدور المناسب لكل من القطاعين يبقى في النهاية خاضعا لطبيعة تلك التحولات الديناميكية التي تجري في مسار الزمن على خصائص البنية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان ، وعليه لا يكون اعتماد ريادة احدهم فوق واقع هذه البنية وتطوراتها [76] . لذلك يبقى العرض المتاح امام البدان النامية هو تحويل ثنائية العام / الخاص والتصادم بينهما الى حالة تنافس مبني على اتبارات الحساب الاقتصادي والاطلاق والمنافع المقارنة والمميزة النسبية وعلى الكفاءة في الادارة والقرار في تقليص الفعالية الاقتصادية للدولة لا تعني بالضرورة نفي دورها في عملية التنمية والتطور الأقتصادي[77] .

هوامش الفصل الخامس :-

1. د.فؤاد مرسي ، التنمية والتخلف ، مصدر سابق ، ص 42 .
2. د.طلال البابا ، مصدر سابق ، ص 94 .
3. د.نادية رمسيس ، التنمية وازمة التحول ، مصدر سابق ، ص 58 .
4. د.عبد الكريم كامل وعبد علي كاظم ، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ، مصدر سابق ، ص 9 .
5. اوليانوفسكي ، اسيا تختار ، مصدر سابق ، ص 5 .
6. د.عزمي رجب ، الاقتصاد السياسي ، ط6 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2000 ، ص 80
7. عبد علي كاظم شديد ، اشكالية الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة النفطية الريعية العربية ، مصدر سابق ، ص 114 .
8. خلف محمود جواد ، التغير الاجتماعي وطبيعة البنية الاجتماعية – الاقتصادية ، المجتمع العربي نموذجا ـ السنة 16 ، العدد 79 ، 1995 ، ص 49 .
9. مايير بالدوين ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة جرانت اسكندر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص 94 .
10. د.نادية رمسيس ، المصدر السابق ، ص 52 .
11. Immanual wallerstein , The capitalist World Economy . Cambridge University Press . 1979 . PP. 66 .

12. محمد السيد سعيد ، الاقتصادات العربية بين الواقع والمستقبل ، السياسة الدولية ، العدد 75 – 76 ، 1984 ، ص 138 .

13. د. فؤاد مرسي ،التنمية والتخلف ، مصدر سابق ، ص 272 .

14. يشار الى وجود مثل هذة النماذج في تجربة التصنيع في ايران عهد الشاه ، او نماذج كوريا الجنوبية ،اندونيسيا ، سنغافورة مثلا .

15. سعود عياش ، ملامح اولية للتطور الرأسمالي في الشرق الاوسط ، دراسات عربية ، السنة الحادية عشر ، العدد 12 ، تشرين اول 2010 ، ص 58 .

16. نفس المصدر السابق ، ص 60 .

17. فرانز فانون ، معذبوا الارض ، ترجمه سامي الدروبي وجمال الاتاسي ، دار العلم ، بيروت 2011 ، ص 114 .

18. د.عبد الامير السعيد ، قضايا القطاع العام والخاص . والتنمية (نموذج البلدان العربية) ، دراسات عربية ، العدد 9 ، تموز ، 1990 ، ص 62 .

19. تولبانوف ، الاقتصاد السياسي للبلدان النامية ، مصدر سابق ، ص 132 .

20. د.سمير امين ، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية ، مصدر سابق ، ص 165.

21. د.عبد الكريم كامل ، المنطق الاقتصادي لعالم اقتصاديات بلا حدود ، مصدر سابق ، ص 38 .

22. نفس المصدر السابق .

23. محمد محمود الامام محددات الاداء الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص 120 .

24. بول باران ، مصدر سابق ، ص 311 .

25. ز.ف سوكولينيسكس ، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، ترجمة د.عارف دليلة ، دار الطليعة بيروت ، 1980 ، ص 106 – 107 .

26. Kenkel , Society andconomic Growth , London , 1970 , PP. 68 – 72 .

27. محمد محمود الامام ، مصدر سابق ، ص 121 .

28. بول باران ، مصدر سابق ، ص 312 .

29. محمد محمود الامام ، مصدر سابق ، ص 127 .

30. Chen .E.Y,The Mewly Industrializing Countris in Asia : Growth Experience and Prospects in Asian Economic Development (Berkely 1985) PP. 131 – 160

31. د.حميد الجميلي ، الاتجاهات المعاصرة للتخصيصية ، مصدر سابق ، ص 2 .

32. د.برهان الدجاني ، دور القطاع الخاص المنظم في الوطن العربي ودور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 137 ، 1990 ، ص 88 .

33. د. عبد الامير السعيد ، قضايا القطاع العام ، مصدر سابق ، ص 77 .

34. Kenkel , op. cit , P. 78 .

35. برهان الدجاني ، مصدر سابق ، ص 102 .

36. د.محمد الجوهري ، علم الاجتماع وقضايا التنمية ، مصدر سابق ، ص 241 .

37. هبة هندوسة ، ادارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ، بحث منشور في ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني ، 2000، ص 365 .

38. د.نادية رمسيس ، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية ، مصدر سابق ، ص 60 .

39. د.ناظم الشمري ، د.وفاء المهداوي ، تقويم التخصيصية في البلدان النامية ، جمعية الاقتصاديين العراقيين برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ص 10 .

40. د.عبد الامير السعيد ، مصدر سابق ، ص 87 .

41. نفس المصدر السابق .

42. د.جورج قرم ، (تعقيب) على دراسة د.عبد اللطيف بن شنهو ، تجربة الجزائر : الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي ، ضمن اعمال ندوة لتنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، 1987 ، ص 520 .

43. G.Greatze , (ed) : Old Societies and New States , The Ere press . 1967 . PP. 12 – 38 .

44. د.اسماعيل صبري عبد الله ، مصدر سابق ، ص 6 .

45. أنظر العلاقة الطردية بين مقاييس الاستقرار السياسي ومعدلات النمو في دراسة :

46. World Bank : World Development Report 1991 . Chap : 7 . 45 S.Finer : Capitalism and Under Devlopment in Latin American , Harmods-Worth : penguin , 1974 , Chap 2 .

47. اندرو ويبستر ، مدخل لسوسيولوجيا التنمية ، مصدر سابق ، ص 186 .

48. صندوق النقد العربي .

49. عصام الخفاجي ، مصدر سابق ، ص 32 .

50. نبيل الجنابي ، مصدر سابق ، ص 18 .

51. البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، 1991 ، ص 49 .

52. صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، ص 24 .

53. أنظر لتوضيح هذه العلاقات

54. H.Rosovsky , Capital Formation Japan (1868 – 1940) , The Free Press , London , 1965 .

55. Richard , Irwin : Comparative Economic Systems , Home Wood , 1966 , P. 50 .

56. د.منير هنيدي ، اساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة (خلاصة الخبرات للعالمية) ، المنظمة العربية للتنمية ، جامعة الدول العربية أدارة البحوث والدراسات ، 2000، ص 54.

57. د.احمد صقر عاشور ، التحول الى القطاع الخاص (تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة) ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ادارة البحوث والدراسات ، 1996 ، ص 60 .

58. للمزيد من الأطلاع على تجارب التخصيص أنظر:

59. ي.س.سافس ، التخاصية المفتاح لحكومة أفضل ، ترجمة سارة أبو الرب ، مركز الكتاب الاردني 1989 .

60. نفس المصدر السابق ، ص 8 .

61. للمزيد من التفاصيل أنظر :

62. H.J.Manne , Mergers and Market for Coporate Control , Journal of Political Economic , Vol. 33 , 1965 , PP. 161 – 168 .

63. صندوق النقد العربي ، مصدر سابق ، ص 82 .

64. د.نادية رسميس ، التنمية وازمة التحول السياسي ، مصدر سابق ، ص 42 .

65. د.عبد الامير السعيد ، مصدر سابق ، ص 78.

66. أنطوني .ب.أتكنسون ، مابعد الشوعية او البحث عن الطريق الثالث ، مجلة افاق عربية ، العدد 9 ، بغداد ، ايلول 1990 ، ص 100 .

67. Habereler , Internatlonal Trade and Economic Development , The International Journal of Agrarian Affairs , Vol. 4 No. 3 May 1969 , P. 130 .

68. د.منير هنيدي ، مصدر سابق ، ص 56 .

69. M.Dobb , Studles in The Developments of Capltals , Aoutledge P. 3 .

70. عبد الباسط عبد المعطي ، الابعاد الاجتماعي المؤثر في مستقبل التنمية العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، الحلقة النقاشية الثالثة حول افاق التنمية في الثمانينات ، بدون تاريخ ، ص 63 .

71. د.عبد المنعم السيد علي ، القطاع العام والتحول نحو القطع الخاص (الاهلنة – التخصيصية) في مصر والعراق والجزائر ، نظرة تقويمية واستراتيجية ، دراسات عربية العد 4، ص 39 .

72. د.حميد الجميلي ، الاتجاهات المعاصرة للخصخصة ، مصدر سابق ، ص 40 .

73. نفس المصدر السابق ، ص 44 .

74. 69 C.P.Singh , Indla and The Future of Asla , London 1966 , P. 55 . 70 ندوة برامج الاصلاح الاقتصادي في الوطن لعربي ، صنعاء 15 – 17 تشرين ا لثاني 1993 .

75. هيلين.ب.ناكاني ، دروس التحويل الى القطاع الخاص في البلدان النامية ، مجلة التمويل التنمية ، المجلد 27 ، 1990 ، ص 45 .

76. W.Warren , Imperialism , Pioneer of Capitallsm , London , New , Left , Books , 1980 , PP. 62 – 68 .

77. Branco . Horvat , Toward a Theory of Planned Economy , Yogslav Institute of Economic Research , Beograd , 1984 , P. 82 .

78. الان ولترز ، التحرر الاقتصادي والتخصيصية (نظرة عامة) ، صندوق النقد العربي ، التخصيصة والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، تحرير سعيد النجار ، ابو ظبي ، 2012، ص 6 .

79. نفس المصدر السابق ، ص 65 .

80. د.يوسف الصائغ ، ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، القاهرة 14 – 17 ايار 1990 ، المستقبل العربي العدد 37 ، 1990 ، ص 158 .

81. كمال حمدان ، تقرير عن ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، القاهرة 14 – 17 ايار 1990 ، المستقبل العربي العدد 137 ، 1990 ، ص 160 .

الخاتمة

خلص الكاتب من الدراسة الى الاستنتاجات الرئيسة التالية :-

1. مهما اختلفت الحدود الزمانية والمكانية للفكر الاقتصادي يبقى هذا الفكر تعبيرا منطقيا للارتباط العميق بين منهجية علم الاقتصاد والجوانب الايدلوجية ، في طار هذه الرؤية يعبر الفكر الاقتصادي الليبرالي عن فقاعدى نهاجية لبناء شروط التطور الرأسمالي وتجديد اطارها بفروض نظرية علمية تفسر الفعالية الاقتصادية ، ولان مصادر هذا الفكر ترتبط ببيئة اجتماعية اقتصادية مغايرة لواقع بلدان العالم الثالث ، لقد واجه هذا الفكر كثيرا من دواعي الشك في قدرته على ادراك شروط تطور هذه البلدان وربما واجه مواقف دوغمائية لها من الصلابة التي تم معها نفي جميع الفروض النظرية والعملية للفكر التنموي الليبرالي دون ان يخضع هذا الفض في الكثير من الاحيان الى اي مطق علمي لاستقراء معطياته ومعاينتها ميدانيا ، الا ان الحقيقة التي تم تأكيدها في البلدان النامية ومن قبل العديد من اقتصادييه هي ان الجدال في منهجية الفكر التنموي الليبرالي يجب ان يتم وفقاً لمواقف موضوعية تميز بين طموحاته ، ومن اجل الوصول الى مثل هذه الغاية يجب نفي اي موقف دوغمائي في النظر الى وحد الفكر التنموي الليبرالي مهما اختلفت مصادره ، والاعتراف بوجود عوامل ايدلوجية يمكن تشخيصها وعزلها في مضامين هذا الفكر ربما لا تفق مع الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية ، وليس من الموضوعية ان ننفي معطيات الفكر التنموي الليبرالي في بلداننا وه على الاقل يقدم ادوات تحليلية مهمة تمثل وسائل نافعة لتحليل الفعالية الاقتصادية والعديد من نهاجياتنا تحمل طابعا موضوعيا لمعالجة قضايا التطور الاقتصادي في البلدان النامية .

2. اظهرت التجربة التاريخية للتطور الرأسمالي في البلدان المتقدمة على ان الانجاز والتطور الاقتصادي هو دالة اساسية في القدرة والمواقف البشرية اولاً ووجود المؤسسات والترتيبات الاجتماعية والسياسية المستمدة من أنساق ايدلوجية تتفق وشروط التطور ، بينما تكون العوامل الخارجية وفرص السوق وحجم القاعدة الموردية اقل العوامل صلة بظاهرة التطور الاقتصادي ولا ندعي عدم اهمية كفرض ثانوي .

3. لحد الان لن تشهد البلدان النامية وجود تشكيلة اجتماعية واضحة لها انساقها الاجتماعية – الاقتصادية او السياسية او الايدلوجية المميزة حيث تكون خاضعة لصيرورات نمط انتاجي موحد ، لذلك يصعب اطلاق اي من دلالات الوصف الخاصة لهذه التشكيلات وتمييزها فليس منها ما يحمل صفة التشكيلات الرأسمالية او الاشتراكية ، وربما اقرب دلالات الوصف التي يمكن اطلاقها على واقع هذه البلدان هي انها تشكيلات مستقرة على تجاور خصائص التشكيلات الأجتماعية - الأقتصادية الانتقالية التي تتسم يوجود بنى وعلاقات انتاج اقتصادية مفتوحة وغير ناضجة لهذا ان عملية التطور الرأسمالي في هذه البلدان لا تتم الا في ظل مسار تاريخي يتفوق خلاله نمط الانتاج الرأسمالي الذي يتم معه تصفية انماط الانتاج المجاورة له وهنا فقط يجب ان يتم النظر الى عملية التنمية الاقتصادية على انها فعالية انتقالية يمكن من خلالها تحقيق هذه الغاية ، وهنا تكون مهمة التنمية الاقتصادية وفقاً لرؤى ايدلوجيا رأسمالية مجرد وسط انتقالي ينتهي بمجرد نشر علاقات الانتاج الرأسمالية واطارها المؤسسي وقاعدتها المادية من رأس المال الأقتصادي والاجتماعي الثابتين ، ولازال الاعتقاد راسخا أن معظم البلدان النامية لازالت بحاج الى فعل

التنمية او هي اقرب الى فعل النمو في بعضها ، ولاتميز بين مفهوم النمو والتنمية يرجع الى اعتبار ان النمو يعني الزيادة الكمية في الانتاج المادي دون مراعات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ، اما التنمية فهي الفعل الشمولي والانتقالي والارادي التحكمي لانه يضم اعتبارات ذات صلة بتعديل نمط الانتاج والتوزيع والاستهلاك واعتبارات ذات صلة بالتنمية الأجتماعية والبشرية ، وربما البلدان النامية في معظمها احوج للتنمية قبل ان تقرر اطلاق النمو .

4. ان اغلب عوامل فشل اللبدان النامية في انجاز تطورها الاقتصادي تعود في جوهرها الى تلك العوامل التكنو – اقتصادية المرتبطة بنواقص السوق او التراكم ومصادر فرص الاستثمار فهذه اصبحت عوامل ظاهرية وتمثل جزء من استمرار اشتغال التاريخ الداخلي لاليات التخلف . وعملية التطور الرأسمالي لن تجد اسبابها في ابلدان النامية الا مع وجود انظمة اجتماعية – اقتصادية تدرك مهمات دعم الفعاليات الاقتصادية الفردية على وحي ايدلوجي اطلاق حرية الافراد في فعلها الاقتصادي على الاقل وعلى ان تطون هذه البلدان مستعدة ان تتحمل الاثار الاجتماعية المرافقة لايدلوجيا التطور الرأسمالي والقدرة على التعامل معها .

5. على الرغم من الالية التاريخية التي تمت معها عملية التطور الرأسمالي في التجربة الاوربية لن تتكرر بذات الأيقاع في البلدان المنامية ، إلا ان هذه البلدان تستطيع مقاربة الشروط والأليات والقوانين الاجتماعية – الاقتصادية التي تحقق بها هذا التطور ولعل التجربة اليابانية في هذا المجال تؤكد هذه الحقيقة حيث استطاعت اليابان مقاربة شروط التطور الرأسمالي في النموذج الاوربي وتعجيلها لما يقتضي من امكانات الموائم والتكيف.

6. ان جميع البلدان النامية قد شهدت مظاهر للرسملة وتغلغل علاقات الانتاج الرأسمالية وعلى قاعدة تطور اشكال من التجارة والعلاقات الربوية وعمليات التصنيع الا أن هذه المظاهر كانت عاجزة عن التحول الى مستوى علاقات الانتاج الرأسمالية ، فمازالت هذه العلاقات في معظم البلدان النامية علاقات جنينية وغير متفوقة ، كما انه تتسم بعدم الاستقرار الذي يجعل منها علاقات غير نظامية لا تتوفر معها الشروط الموضوعية للتطور الرأسمالي .
7. كانت صيغ تدويل رأس المال على الصعيد العالمي اهم تلك الاسباب التاريخية التي اعاقت امكانات تطور مظاهر الرسملة الداخلية في البلدان النامية وحالت دون ارتقائها بصيرورة نمط الانتاج الرأسمالي .
8. ان العديد من تجارب البلدان النامية التي اظهرت توسعا في عمليات الانتاج والصادرات ومعدلات مرفعة من النمو الاقتصادي (نموذج البلدان المصنعة حديثا) تم توصيفها على انا بلدان اعتمدت نموذج التطور الرأسمالي ونجحت في تطبيقة الا ان الحقيقة التي تظهرها هذه التجربة هب ان هذه البلدان استطاعت ان تنشر نوع من علاقات الانتاج لرأسمالية التابعة لرأس المال الاجنبي وي بحق جيوب للرأسمالية الاحتكارية الدولية ، وجميع الفعاليات الاقتصادية مصممة وفقاً لمقتضيات تدويل النشاط الاقتصادي لرأس المال الاحتكاري والدولي ولعل الازمة الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الاقتصادات الان تعطى دلالة كافية لهذه الحقيقة .
9. ان البلدان النامية بحاجة الى توصيف خاص لمضمون المنافسة وعمل آليات السوق كاحد اهم الشروط الموضوعية للتطور الرأسمالي على ان يضمن ، هذا التوصيف

فرصا متكافئة لكل من القطاع العام والخاص وليس المنطق في اطلاق المنافسة خارج شروطها الموضوعية .

10. ان القطاع الخاص في معظم البلدان النامية اصبح يمتلك من الاصول والتوظيفات المالية والخبرة ما يجعله مؤهلا ان يكون قوة مقررة في عملية التنمية وقاعدة مادية للتطور الرأسمالي ، اذا ما اتيحت امام هذا القطاع الفرص الحقيقية القائمة على اعتماد ايدلوجي واضح لفعالياتها ، وليس من المعقول ان تستمر موجة الاتهامات التي يجري توجيهها الى فعاليات وسلوك هذا القطاع وهي في معظمها تنطلق من مواقف طبقية او ايدلوجية اقرب منها الى الموضوعية .

11. ان دعوات التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص في العديد من البلدان لنامية ستكون فرصة تاريخية ضائعة اخرى امام هذه البلدان اذا ماتم تجريدها من شروطها النظرية والمؤسسية لهذا التحول خاصة وان مثل هذه الدعوات اصبحت اد اليات السوق الرأسمالية الدولية وهيئاته ومؤسساته في تعجيل حالة الاندماج الاقتصادي او ما يعرف بظاهرة العولمة في اطار تحديد مواقف القوى والنفوذ الجيو- سياسي والاقتصادي عالميا واقليميا لذلك فان برامج ووصايا التخصيص لاتمثل على اهي عليها الان من اشكال ومصادر طرحها وتداولها شروا كافية للتطور الرأسمالي في البلدان النامية بل هي جزء من ادوار جيو – اقتصادية يجري الترويج لها .

12. على الصعيد النظري نؤكد لرأي العديد من اقتصاديي العالم الثالث انه في ظل العلاقات الرأسمالية العالمية المهيمنة على اقتصادات البلدان النامية ، وتراجع امكانات اي فعل شعوبي اتجاه بناء علاقات الانتاج الاشتراكية ، يصبح الحديث عن اي مضمون اشتراكي لنشاطات القطاع اعام حديثا يفقد طابعه العلمي وهنا لانعني

الدعوة الى تصفية هذا القطاع بل التحول التدريجي لهذا القطاع الى العمل على قواعد المنافسة ودون قهر القطاع الخاص والدعوى الى استقلال اداة القطاع العام عن الحكومة والعمل على اسس اقتصادية .

13. ان طبيعة خصائص التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية للبلدان النامية تدل على ان فرصة التراكم الرأسمالي ليست متاحة بشكل كبير الا عن طريق الدولة والدولة وحدها الفعالية الوحيدة القادرة على ضمان شروط التطور الرأسمالي في اللبدان النامية والتعجيل به متى ماامتلكت هذه الدولة لمشروعها الحضاري الوطني وتحديد استقلالها الطبقي .

ثبت المراجع العام

المراجع باللغة العربية :-

أولاً :- الرسائل والاطاريح الجامعية .

1. تيسير رضوان الحمادي ، التخاصية والاقتصاد الاردني ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاردنية (غير منشورة) ، 4 اب 1993 .
2. عب الزهرة فيصل الشرهاني ، الفكر التنموي بين الاصالة والحاكاة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، قسم الاقتصاد ، (غير منشورة) ، 1995 .
3. عبد علي كاظم شديد اشكالية الدور الاجتماعي الاقتصادي للدولة النفطية الريعية العبية (النموذج السعودي) ، اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، قسم الاقتصاد ، (غير منشورة) ، 199 .
4. موسى خلف عواد ، التجربة اليابانية في مجال التطور الاقتصادي وامكانية الاستفادة منها في العراق مع التركيز على القطاع الصناعي ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، قسم الاقتصاد (غير منشورة) ، 1990 .

ثانياً :- البحوث والدراسات .

5. أبراهيم سعد الدين عبد الله ، النظام الدولي وآليات التبعية في اطار الرأسمالية المتعدية الجنسية، بحث منشور في وقائع ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني ، 1987 .
6. د.أحمد صقر عاشور ، التحول الى القطاع الخاص (تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة)، المنظمة العربية للتنمية الأدارية ، أدارة البحوث والدراسات ، 1996 .
7. الان والترز ، التحرر الاقتصادي والتخصصية (نظرة عامة) ، صندوق النقد العربي ، التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، تحرير سعيد النجار ، ابو ظبي ، 1988 .
8. أنطوني.ب.أتكنسون ، مابعد الشوعية او البحث عن الطريق الثالثة ، افاق عربية ، العدد 9 ، بغداد ، ايلول ، 2000 .
9. د.برهان دجاني ، دور القطاع الخاص المظم في الوطن العربي ودور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 137 ، 1990 .
10. بيل.هـ.فيرجسون ، من دولة ماقبل التاريخ الى الدولة الحديثة ، مجلة المنار ، العدد 34 ، تشرين اول، 1978 .

11. د.جورج قرم ، تعقيب على دراسة د.عبد اللطيف بن شنهو ، (تجربة الجزائر . الديناميةالاقتصادية والتطور الاجتماعي) ضمن أعمال ندرة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، 1987 .
12. د.حميد الجميلي ، الاتجاهات المعاصرة ، جمعية الاقتصاديين ، برنامج الامم المتحدة الانمائي .
13. د.خزعل الجاسم ، العوامل الستراتيجية في التنمية الاقتصادية ، مجلة النفط والتنمية ، العدد 2 ، اذار 1990 .
14. خلف محمود جواد ، التغير الاجتماعي وطبيعة البنية الأجتماعيه - الاقتصادية (المجتمع العربي نموذجا) ، مجلة الفكر العربي ، السنة 16 ، العدد 79 ، 1995.
15. سعود عياش ، ملامح اولية للتطور الرأسمالي في الشرق الاوسط ، دراسات عربية ، السنة الحادية عشر ، العدد 12 ، تشرين اول 1975 .
16. د.سمير امين ، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية ، المستقبل العربي ، السنة 9 ، العدد 93، تشرين الثاني 1986 .
17. صندوق النقد العربي ، معهد الدراسات الاقتصادية ، جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية ، سلسلة بحوث ومناقشات ورش العمل ، العدد الاول ، 27 – 28 آيار 1995 .
18. عباس نصراوي ، نشوء القطاع العام وتطوره في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 137 ، 1997 .
19. د.عبد الامير السعيد ، قضايا القطاع العام والخاص والتنمية (نموذج البلدان العربي) ، دراسات عربية ، العدد 9 ، تموز 1990 .
20. عبد الباسط عبد المعطي ، الابعاد الاجتماعية المؤثرة في مستقبل التنمية العربية ، المعهد العربي للتخطيط في الطويت ، الحلقة النقاشية الثالثة حول افاق التنمية في الثمانينات ، بدون سنة نشر .
21. د.عبد الكريم كامل وعبد علي كاظم شديد ، التحول من القطاع العام الى الخاص ونمو الرأسمالية في بلدان العالم الثالث ، مجلة جامعة البصرة ، العدد 5 ، 1996.
22. د.عبد الكريم كامل ، المنطق الاقتصادي لعالم اقتصاديات بلاحدود ، مجلة افاق عربية ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العدد 3 ، حزيران 1971 .
23. د.عبد المنعم السيد علي ، القطاع العام والتحول نحو القطاع الخاص (الاهلنة – التخصيصية) في مصر والعراق والجزائر (نظرة تقويمية واستراتيجية) ، دراسات عربية العدد 4 .
24. د.علاء شفيق الراوي ، ماوراء العصر الكنزي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، العدد 1 ، ايلول 1980 .
25. د.علي الراوي ، التضخم الركودي في النظام الرأسمالي ، النفط والتنمية ، السنة الخامسة عشر ، العدد 2 ، ار 1990 .

26. د.فاضل الحسب ، الاهمية التاريخية للتجربة اليابانية ، من بحوث الحلقة الدراسية الرابعة عن التجربة اليابانية ، معد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 19 – 20 مايس ، بغداد 1984 .
27. كمال حمدان ، تقرير عن ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، القاهرة 14 – 17 ايار 1990 ، المستقبل العربي ، العدد 137 ، 1990 .
28. د.لويس عوض ، الدولة والقانون والمجتمع ، مجلة المنار ، العدد 34 ، تشرين اول ، 1987 .
29. محمد السيد سعيد ، الاقتصاديات العرية (بين الواقع والمستقبل) ، السياسة الدولية ، العدد 75 – 76 ، 1984 .
30. د.محمد محمود الامام ، محددات الأداء الأقتصادي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد 137 ، تموز 1990 .
31. د.منير هنيدي ، اسايب وطرق خصخصة المشروعات العامة (خلاصة الخبرات العالمية) ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، جامعة الدول العربية ، ادارة البحوث والدراسات ، 1996 .
32. د.نادية رمسيس ، الازمة الاقتصادية العالمية ، المظاهر والاثار واحتمالات المستقبل ، المنار ، العدد 1 ، السنة 1 ، كانون الثاني 1985 .
33. ، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتويف النظم الاجتماعية العربية ، المتقبل العربي ، العدد 91 ، 1986 .
34. د.ناظم المصري ، د.وفاء المهداوي ، تقويم تخصيصية في البلدان النامية مع التركيز على قطاع الخدمات في العراق ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، برنامج الامم المتحدة الامائي .
35. نيل مهدي الجنابي ، اشكالية الممارسة الاقتصادية للدولة في العالم الثالث ، بحث غير منشور ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 1996 .
36. ندوة برامج الاصلاح الاقتصادي في الوطن العربي ، صنعاء 15 – 17 – تشرين الثاني 1993 .
37. هبة هندوسه ، ادارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية ، بحث منشور في ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني 1987 .
38. هيلين.ب.ناكاني ، التحويل الى القطاع الخاص في البلدان النامي ، مجلة التمويل والتنية ، المجلد 27، 1990 .

ثالثاً :- الكتب

1. ادمون ولسون ، تاريخ الفكر الاشتراكي المعاصر من فيكو الى لينين ، ترجمة يوسف شاهيد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2009 .

2. اريك رول ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة راشد البراوي ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 2007 .
3. اساد تشايا ، الكنزية الحديثة ، ترجمة وتقديم د.عارف دليلة ، دار الطليعه للطباعة والنشر ، ط2 ، بيروت ، 2012 .
4. د.أسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2013 .
5. أفيرت هاجن ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خوري ، مركز الكتاب الأردني ، 2011 .
6. اكاديمية العلوم السوفيتية ، قضايا العالم المعاصر البنية الاجتماعية لبلدان الشرق الأستقرار والتغيرات ، موسكو 2003 .
7. الفريد مارشال ، اصول الاقتصاد ، ترجمة وهيب مسيحة ، مكتبة انجلو المصرية ، القاهرة ، ط18 .
8. انجلس أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، دار التقدم ، موسكو ، بدون سنة نشر .
9. أندرو وستر ، مدخل لسوسيولوجية التنمية ، ترجمة حمدي حميد يوسف ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ، 2009 .
10. أندريه جندر فرانك ، تطور التخلف ، لدراسة منشورة في كتاب الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة ، دراسات لمجوعة من الاقتصاديين ، ترجمة عصام الخفاجي ، دار ابن خلدون ، 1974 .
11. أ.هـ.هانسون ، المشروع العامة والتنمية الأقتصادية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1960 .
12. أولفرت.س.كوكس ، الرأسمالية نظاما ، ترجمة د.أبراهيم كبة ، مطبعة العاني ، بغداد 1973 .
13. أوليانوفسكي وبابلوف ، اسيا تختار ، دار التقدم ، موسكو ، 1975 .
14. د.باسل البستاني ، الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000 .
15. بيتر ورسلي ، العوالم الثلاثة ، ترجمة صلاح الدين ومحمد سعد الله ج1 ، دار الشؤون الثقافية العمة ، بغداد 197 .
16. بول باران ، الاقتصاد السياسي للتنمية ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، دار الحقيقة ، بيروت .
17. بوتومور ، الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري واخرون ، ط3 ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون سنة نشر .
18. تشيلو فورتادو ، النمو والتخلف ، ترجمة أنور الصباغ وسهام الشريف ، مطبعة خالد حسن الطرابيشي ، دمشق 2009
19. جمال الدين محمد سعيد ونيس اسعد عبد الملك ، أقتصاديات المالية اعامة ، مطبعة لجنة البيان العربي ، 2008 ؟

20. جوان روبنسون وجون أيتويل ، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث ، تعريب فاضل عباس مهـدي ، دار الطليعة ، بيروت ، ط5 ، اب 2009 .
21. د.جورج قرم ، التبعية ومأزق الاستدانة في العام الثالث في المنظور التاريخي ، دار الطليعة ، بيروت 2006 .
22. ، التنمية المفقودة ، دار الطليعة ، بيروت ، بدون سنة نشر .
23. جوزي.ج.فيلاميل ، تخطيط التنمية والاعتماد الوطني على الذات ، عن كتـاب الأعتمـاد اجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية ، ترجمة احمد بلبع ، الهيئة المصرية للكتاب ، بدون سنة نشر.
24. جون نيف ، الانسان الجوهر والمظهر ، منشورات مجلس الثقافة والعلوم ، الكويت ، 2000 .
25. د.حمدية زهران ، قتصاديات التنمية ، مكتبة عين شمس ، 1978 .
26. د.خزعل البيرماني ، التاريخ الاقتصادي ، شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد 2004 .
27. د.خليل احمد خليل ، جدالية القرآن ، ط2 ، دار الطليعة بيروت ، 1981 .
28. روبرت هيلبرونز ، قادة الفكـر الاقتصـادي ، ترجمـة راشـد الـبراوي ، مكتبـة النهضـة المصـرية ، القاهرة، بدو سنة نشر .
29. ز.ف.سوكولنسكي ، نظريات التراكم في الاقتاد السياسي البرجوازي ، ترجمة د.عـارف دليلـة دار الطليعة ، بيروت ، 2008 .
30. س.أي.تولبانوف ، الاقتصاد السياسي للبلـدان الناميـة ، ترجمـة مطـانيوس حبيـب ، دار التقـدم العربي ، دمشق ، 2000 .
31. ستيف.هـ.هانكي ، تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص ، ترجمـة محمـد غنـيم ، دار الشـروق ، 1990 .
32. د.سمير أمين ، ازمة المجتمع العربي ، ار المستقبل ، بيروت ، 1985 .
33. ، التطور لامتكافيء ، ترجمة برهان غليون ، دار الطليعة ، بيروت ، 2001 .
34. ، مابعد الرأسمالية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط3، 2006 .
35. ن.ب ، شميلوف ، التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ترجمة مطانيوس حبيب ، شوكت يوسف ، دار التقدم العربي ، دمشق ، 2009 .
36. صال ياسر حسن ، بعض الاشكاليات الرتبطة بمفهوم الفئات الهامشية في البلدان الناميـة ، جـدل الكتاب الرابع ، دار كنعان للنشر ، دمشق ، 1993 .
37. صلاح الدين نامق .
38. د.طارق العزاوي ، الفكر والتاريخ الاقتصادي ، مطبعة الازهر ، بغداد ،ط2، 2012.
39. د.طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، دار الطليعة ، بيروت ، 2000.
40. د.طلعت الشيباني ، من التاريخ الاقتصادي ، دار المعرفة ، بغداد ، 1953 .

41. عادل غنيم ، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 2013 .
42. د.عارف دليلة ، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1982 .
43. د.عبد الرحمن احمد يسري ، مساهمة الفكر الكلاسيكى في التحليل الحديث للتنمية الأقتصادية ، جامعة بيروت العربية ، دار الأحمد ، بيروت ، 2000 .
44. عبد الرسول سلمان ، معالم الفكر الأقتصادي ، ج1 ، بغداد ، 2002 .
45. عبد الكريم عساف ، ادارة المشروعات العامة ، دراسة تحليلية ، دار مجدلاوي ، عمان ، 1987 .
46. د.عبد المعطي محمد عساف ، أدارة التنمية ، مطابع القبس ، 1988 .
47. عصام الخفاجي ، رأسمالية الدولة الوطنية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، 1979 .
48. جاك تكسية ، غرامشي ، ترجمة ميخائيل ابراهيم مخول ، مطبعة خالد حسن الطرابيس ، دمشق ، 2003م .
49. فالكومسكي ، وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث ، ترجمة كمال غالي ، دار الحقيقة، بيروت ، بدون سنة نشر .
50. فرانز فانون ، معذبوا الارض ، ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي ، دار العلم ، بيروت ، 2014.
51. فرانسو بيرو ، فلسفة لتنمية جديدة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (Unesco) ، 2000 .
52. د.فليح حسن ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، 2000 .
53. د.فؤاد مرسي ، التخلف والتنمية ، دار الوحدة ، بيروت ، 2000 .
54. الرأسمالية تجدد نفسها ، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الطويت ، 1990.
55. كارل ماركس ، اصل رأس المال ، دار التقدم ، موسكو ، 1970 .
56. كريستيان بالو ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ترجمة عادل عبد المهدي ، دار ابن خلدون ، بيروت، 1978 .
57. كلوديا نابليوني ، الفكر الاقتصادي في القرن العشرين ، ترجمة نعمان كنفاني ، دار الثورة للصحافة ، 1979 .
58. كيث هارتلي وكلم يسدل ، السياسة الاقتصادية الجزئية ، ترجمة د.عبد المنعم السيد علي ، دار الكتب الموصل ، 1981 .
59. د.لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار الحكمة ، بغداد ،ط3، 2003 .
60. ماير بالدوين ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة جرانت اسكندر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .

61. محمد السيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، تشرين الثاني ، 1986 .
62. د.محمد الجوهي ، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، 2005.
63. محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن احمد يسري ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ،ط3 2001 .
64. د.محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، 1979 .
65. د.مريم احمد مصطفى عبد الحميد ، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2000م .
66. موريس دوب ، تطور الرأسمالية ، ترجمة رؤوف عباس ـ دار النشر الجامعي ، بدون سنة نشر .
67. موريس دوب وبول سويزي واخرون ، (مناظرة) ، الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية ، ترجمة عصام الخفاجي ، دار ابن خلدون ، 1979 .
68. و.و.روستو ، مراحل النمو الاقتصادي ، ترجمة برهان دجاني ، تقديم سعيد النجار ، المكتبة الاهلية ، بيروت ، ط5 ، 2006 .
69. د.يحيى غني النجار و د.امال شلاش ، التنمية الاقتصادية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1991 .
70. يوري. ف. كاتشانفكسي ، عبودية ، اقطاعية ، ام اسلوب انتاج اسيوي ؟، ترجمة د.عارف دليلة ، دار الطليعة ، بيروت ، 2002 .
71. يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف ، ط4 ، القاهرة ، 2003 .
72. ي.س.سافس ، التخاصية المفتاح لحكومة افضل ، ترجمة سارة ابو الرب ، مركز الكتاب الاردني ، 2005 .

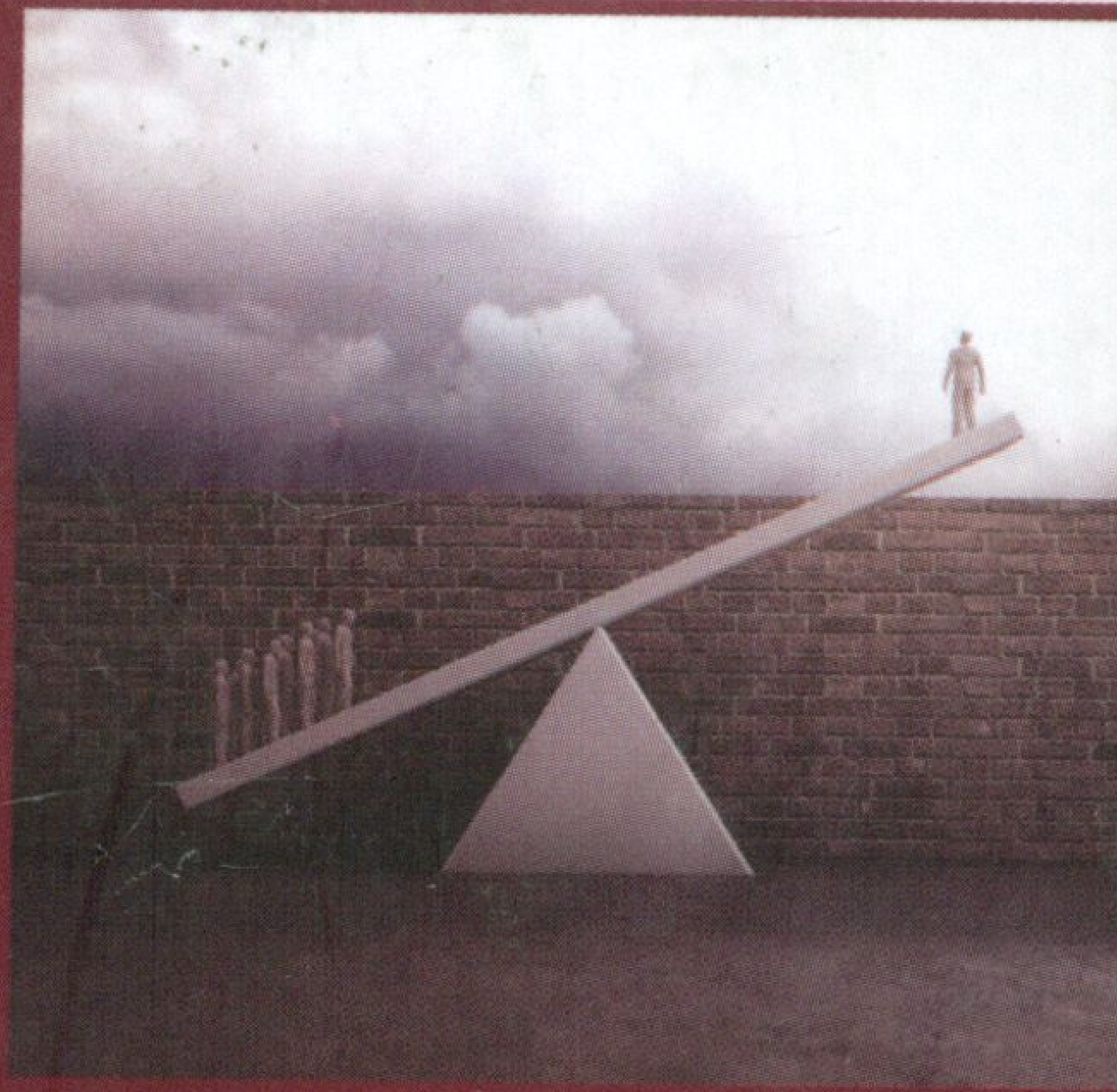
المصادر باللغة الانكليزية

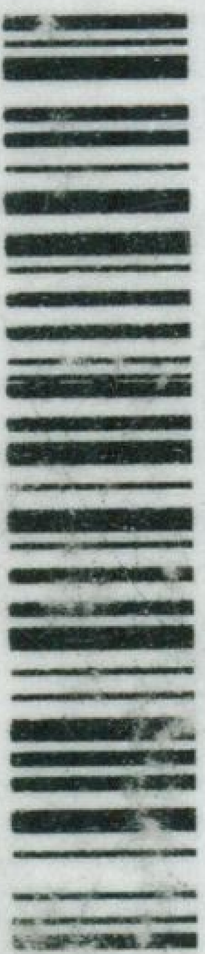
1. Alexander Greschenkron: **Economic Backwardness in Historical Perspective** , The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridage, Mussachuseits, 2012.
2. Alfred Stepan: **The Slate and Society Princetiun**: Princetion University Press. 1978.
3. Bill Warren, **Imperialism Pioneer of Capitalism**, London. New Left Books, 2000.
4. Branco. Horvat, **Towards a Theory of Planned Economic**. Yoaslav Institute of Economic Research, Beograd, 1984.
5. Brandt, **Commision Report**, 1979.
6. B.Higgins, **Economic Development**, London, 959.
7. Chen.E.Y. **The Newly Industrializing Countries in Asia Growth Experience and Prospects in Asia Economic Development** .
8. C.P.Singh: **India and The Future of Asia**, London. 1966.

9. G.Gretze. (ed): **Old Societies and New States,** The Free Press. 1967.
10. Guillemo.O. **Dennen Reflection on The Patterns of Changes The Bureavrrtltic - Authoritarian State Latin American Research**. review, Val.13.1978.
11. Immanual Waller Stein, **The Capitalist World Economy**. Cambridge University Press, 1977 .
12. J.Soul, **The State in Post Colonial**, Socirties Trazania Socialist Register, 2001.
13. Karl Marx, **Capital** .
14. Kenkel, **Society and Economic Growth**. London 1970.
15. Kiga.K, **Characteristics of Japain's Economic Growth**, Center for Afro-Asian Research the Hungrian Academy of Sciences, Budappest, 1969.
16. Klein. L, **The Keynesion Revolution**, Macmmillan, 2nd Ed, London, 1968.
17. M.Dobb, **Studies in The Development of Capttalis**, Acutledge.
18. Meier Baldwin, **Economic Development**, John Wielyand Sons, Inc, London, Second Printing, 2000.
19. Murray, **Multinational Componies and National State,** Two Essay, Nottinham, 2010.
20. M.Weber, **The Theory of Social and Economic Organization Transand ed.by.T.parson.** The Free Press. 1964.
21. M.H.Willes, **Rational Expectation as Conter Revulutio in Bell and Kristol(ed)**, The Crisis in Economic Theory, Basic Book,Inc. NewYork, 1981 .
22. Nicos Poularnzan: **Political Power and Social Classes**. London , Ucrso 2002.
23. Paul.A.Baron, **The Political Economy of Growth**, Monthly Review Press. N.Y.2000.
24. Richad Irwin: **Comparative Economic Systems**, Home Wood, 1966.
25. Robert Lekachman, **History de Doctuinens Economic Paris**, 1960
26. S.Finer. **Capilism and Under Devltlpment in Latin American** , Harmonds Worth. Penguin, 1974.
27. Theotonio.Dos.Santos, **The Structure of Dependence**, The American Economic Review, Vol.1X, May, 1970.

المحتويات

تطور الرأسمالي
في البلدان النامية





دار المنهجية
الدار المنهجية للنشر والتوزيع
عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 4611169 6 962+
E-mail: info@Almanhajiah.com
ص. ب: 922762 عمان 11192 الأردن


9 789957 593872